في التجديد الثقافي
ملاحظات أولية حول مفهوم «الغزو الثقافي»(*)

كمال عبداللطيف

استاذ بشعبة الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ الرباط.

ـ ١ ـ

عندما يتابع المرء المستويات المتعددة، التي يستعمل فيها مفهوم «الغزو الثقافي»، في محيط الثقافة العربية المعاصرة، يشعر أولاً، بصعوبة كبيرة في الإحاطة بدلالات المفهوم، ويشعر ثانياً، بتكراره دون أي تدقيق في استعماله. لهذين السببين، نريد أن نشير في بداية هذه الملاحظات التي أنجزناها بمناسبة التفكير في هذا المفهوم، إلى أننا قررنا، تجنب وابعاد عدة مستويات يستعمل فيها هذا المفهوم، والتركيز على مستوى محدد، بغية التدقيق في دلالته، ومن أجل التفكير في المضمرات التي يخفيها، وبالضبط، من أجل محاولة تبيّن طبيعة الصراع الوهمي الذي تحمله دلالته، وذلك، لنتمكن من التفكير في سبل التجديد الثقافي في بلادنا.

أما المستويات المبعدة فهي:

ـ مستوى الجدل السياسي المواكب للمرحلة الإستعمارية، والمتمثل في الفكر الإصلاحي والنزعات النهضوية.

ـ المستوى الاعلامي.

ـ مستوى التحليل السياسي الظرفي.

أولاً: مستوى الجدل السياسي الإصلاحي

نحن لن نناقش في هذه الملاحظات، الجدل السلفي والليبرالي في دور الإستعمار والهيمنة الثقافية، في محو «الشخصية العربية»، و«الهوية الإسلامية». ولن ندخل في جدل مع مبتكري

(*) قدّمت هذه الورقة الى: الملتقى الأول لندوة علال الفاسي، الرباط، ١٦ ـ ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٧.

المفاهيم المرادفة لمفهوم «الغزو الثقافي»، من قبيل «الثقافة الدهرية»، و«الأفكار المستوردة»، و«الفكر الدخيل»، ثم «الإمبريالية الثقافية»... الخ.

إننا نعتقد أن المعطيات السابقة، التي ذكرنا بكثير من الإيجاز، تحيل إلى اشكال مَلأ ساحة النظر العربي، منذ نهاية القرن الماضي، ونَمَّى كثيراً من الجدل السياسي والثقافي في منتصف هذا القرن، وان اجتهادات كثيرة صدرت في الستينات تجاوزته، وأعادت تركيب الإشكال الثقافي السياسي العربي، من منظور جديد. لذا، فإننا نرى أنه من قبيل التكرار اللامجدي، أن نعود إلى استرجاع مفاهيم قديمة، دون أن نكون على بيّنة من مسار تطورها داخل بنية الفكر الذي وُلدت فيه، ودون أن نكون على بيّنة من مآلها في سياق صيرورة وتطور هذا الفكر. ولعل كثيراً ممن يستعملون اليوم مفهوم «الغزو الثقافي»، في اطار هذا المستوى، ينسون أو يتناسون معارك الأمس القريب، وينسون أو يتناسون النتائج السلبية المترتبة عن مراوحة الخطو في المكان نفسه بالنسبة لبنية النظر السياسي العربي المعاصر.

ثانياً: المستوى الاعلامي: الغزو الاعلامي

لا نَمْلِكُ العدة المعرفية اللازمة، للحديث عن الأبعاد التي تتولد عن «الغزو الاعلامي»، في المحيط الثقافي العربي، كما أننا لا نفهم منطق الغزو هنا، وربما تعلّق الأمر في هذا المستوى، بمسألة لم يستطع مفهوم «الغزو الثقافي» في نظرنا، أن يصفها وصفاً شافياً.

وكلما قرأنا حول هذا الموضوع دراسات وتقارير، كلما تصورنا أن وراء ما يجري في العالم، في المستوى الإعلامي، مؤامرة كبرى، وغالباً ما لا نستطيع تبيّن ضد من تحاك هذه المؤامرة.

لنقرأ على سبيل المثال هذه الفقرة، التي تتحدث عن هذا الموضوع:

«إنه يملك ـ المقصود هنا الغرب ـ فيما يملك إلى جانب الثروة والمصانع، والتقدم التقني، والتخطيط المتقدم، والعقل العلمي، والطاقة البشرية المدرَّبة والمتفوقة في متابعتها للتطور، يملك:

ـ الاساطيل التي تتحرك بالطاقة النووية.
ـ الصواريخ العابرة للقارات، والتوابع الأرضية للأغراض العسكرية، والتوابع المعترضة للتوابع الفضائية.
ـ الأقمار الصناعية، ومركبات الفضاء التي تصل إلى القمر، والتوابع المرسلة إلى المريخ والزهرة، وتلك التي تتربع في كل مساحة من الكون فاتحة آذانها وعيونها على الخليقة، والتي تتجاوز ٧٥٠ تابعاً للأغراض العسكرية فقط.
ـ القنابل الذرية، والنووية، والنيترونية، والأسلحة الجرثومية، وأسلحة الحُزَم.

ـ قطعاناً من الطائرات لا حصر لأنواعها، وقدراتها، ترعى سماء الله وتلقي فضلاتها المهلكة على عباده في الأرض.

ـ عسكرة كاملة للبر والبحر والجو والفضاء (قريباً). (...).
ـ جيشاً من العملاء، والجواسيس في الاختصاصات والفعاليات المختلفة»[1].

بناء على المعلومات المشار اليها في الفقرة السابقة، يمكن أن نلاحظ أننا بصدد مؤامرة رهيبة. وللمؤامرة أطراف، طرف مرسل، وطرف مرسل اليه، وبينهما الأقمار الصناعية.. ولا يجب

(١) علي عقلة عرسان، «الشخصية الثقافية العربية والغزو الثقافي،» الوحدة، السنة ١، العدد ١٢ (ايلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ١١٨ ـ ١١٩.

أن ننسى هنا أن مسؤولية ما يحصل يتحملها الطرفان معاً المرسل والمرسل اليه، فهناك من يغزو، وهناك من يملك قابلية حصول الغزو.

إننا عندما نستعمل مفهوم «الغزو الثقافي» في هذا المستوى، نُحَوِّل الموضوع من قضية تتعلق بجبروت إرادة تاريخية مادية، إلى شعار فارغ. لنبحث بدل هذا الشعار، عن شروط وملابسات هذا الفعل التاريخي، لنفكر في الغازي، وفي المغزو، في موضوع الغزو. وقبل ذلك لنقل إن مفهوم «الغزو الثقافي» هنا بالذات، لا يعبِّر في نظرنا، عما جرى، ويجري داخل دائرة الصراع السياسي الثقافي العالمي. إننا عندما نتحدث هنا عن «الغزو الثقافي»، نعلِّق المشاكل الثقافية فوق مشجب الآخر، وننسى أنفسنا.

ثالثاً: مستوى التحليل السياسي الظرفي

لن نعير في هذه الملاحظات أيضاً أهمية لمقتضيات التحليل السياسي الظرفي، هذا التحليل الذي تقتضي طقوسه استعمال منطق متميز في التحليل، حيث تُبْنَى المعارضات والاحتجاجات على مغالطات خفية أو مكشوفة. فأنت ترى أن الذي يمارس هذا النوع من التحليل يقبل من القضية موضوع التحليل نصفها، ويرفض النصف الآخر، فلا للغزو الثقافي، ونعم للتعاون الثقافي بين الشعوب والحضارات، لا للغزو الثقافي، ونعم بصورة غير مباشرة، للإستهلاك الثقافي المستورد والرخيص...

وأحياناً أخرى نلاحظ، أن مقتضيات ونتائج التحليل السياسي الظرفي، تُعَمَّم دون تحليل عيني. فقد حصل على سبيل المثال، أن رفعت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية في مصر، شعار المقاطعة الشاملة لجميع عمليات التبادل الثقافي والعلمي والتربوي والفني مع المؤسسات الصهيونية، وذلك بعد أيام من توقيع معاهدة كامب ديفيد، إلا أنه سرعان ما عُمِّم الشعار هنا وهناك، فأصبح يتعلق بالغزو الثقافي الإمبريالي، ثم الغزو الثقافي دون حصر، فغامت ملامح الشعار، وتحوّل من شعار محدد ومرتبط بحدث سياسي ثقافي بعينه، إلى أحاديث تناست ظرفية الموقف والمناسبة، والتقت تحليلاتها من جديد بالتحليلات الطوباوية الرافضة للآخر، والمنادية بحضارة الروح.

لا يعني هذا أننا نشكك في أهمية المعالجة التي يمكن أن تغذيها آليات التحليل السياسي الظرفي، في المجال الثقافي، لكننا لا نريد أن نخوض في نتائج هذه المعالجة بالنسبة لهذا المفهوم، وقد كان همّنا الأساسي هنا، هو إبراز بعض جوانب المستويات التي تجنبنا الحديث عنها.

لن نتحدث اذاً عن الغزو الثقافي الإعلامي للعقل العربي، والثقافة العربية، ولا عن «الأصالة والمعاصرة»، ولن نخوض في الجدل السياسي الثقافي الظرفي.

لقد اخترنا لأنفسنا بعداً آخر من الأبعاد والمستويات التي يمكن أن يفكر فيها المرء، عندما يكون بصدد البحث في هذا الموضوع، إننا نريد أن نفكر في الاستراتيجية الثقافية المجددة والمبدعة، في المغرب وفي الوطن العربي، وذلك داخل دائرة مستوى آخر يمكن أن نطلق عليه المستوى الفلسفي الحضاري. يتجه نظرنا إذاً، صوب طريق الطموح المعرفي التاريخي المبدع للانسان العربي.

ولا يتعلق الأمر بتجاوز موضوع «الغزو الثقافي» ولا بتجنبه، بقدر ما يتعلق بالتفكير في عمق الظاهرة التي يرمي هذا المفهوم إلى التعبير عنها.

ونحن عادة لا نتقدم كثيراً في مجال الفكر، عندما نظل نردِّد من دون فحص ولا مراجعة الموضوع المبحوث، فعندما لا نعيد التفكير في الأسئلة التي تخفيها المفاهيم، وعندما لا نتخلى عن الأسئلة القديمة التي أنتجت المفاهيم، فإننا لا نتقدم في الفهم، ولا نغذّي النظر فنُفقر القديم بتقليده، ونُفقر فكرنا بالتقليد.

فماذا نجني، مثلاً، من الناحية المعرفية، عندما نعيد ونستعيد الزوج المفهومي المتصلب: هوية عربية إسلامية/ثقافة غربية كونية؟

إننا نجني أولاً، إعادة النطق بمفاهيم غير مفحوصة، ولا محللة، ولا متفق على عناصر نظرية محددة بخصوصها. فما معنى الهوية؟ وكيف نحل مشكل الصيرورة والتناقض مع التاريخ؟ ثم ما معنى ثقافة غربية كونية؟ ما معنى الغرب؟ ثم ما هو معنى الكونية؟ كيف نحل إشكالية الكونية والتعددية، والكونية والاختلاف؟

أعتقد أننا عندما نستبعد هذا الجدل، نتجنّب تشنّجا سطحيا، يُعبّر عن إرادتين في فهم الثقافة في الوطن العربي إرادة الاستمرارية، وإرادة الإنقطاع... هذا التشنّج الذي غالبا ما يغفل ما يجري في الواقع التاريخي الحي أمامه، ذلك أننا ما نفتأ ننقطع عن ذاتنا، لنبني ونعيد بناء ذاتنا، رغم التنكر الذهني الذي يبديه البعض منا تجاه ما حصل، وما زال يحصل في ذاتنا وذاتيتنا التاريخية...

لا تعني التحفظات التي ذكرنا الآن، أننا نعتقد أن الطريق الذي اخترنا لتأملاتنا يقع في اتجاه بعيد من طرق ومستويات أنماط المعالجة المذكورة، إننا نعتقد أننا جميعا نسير في طريق واحد، ونحاول التفكير في موضوعنا بالصورة التي تسمح لنا رفع التباسات متعددة، تغذي تكرارنا اللامجدي لمفهوم ملتبس وغائم مثل مفهوم «الغزو الثقافي».

— ٢ —

نعود بعد المقدمات والتوضيحات السابقة، إلى زاوية النظر التي اخترنا لملاحظاتنا الأولية، والتي أطلقنا عليها اسم المستوى الفلسفي الحضاري.

فما السبيل لإنتاج ثقافة مبدعة تخصب حاضرنا، وتلون أحلامنا، وتمنحنا جدارة المعاناة في التاريخ؟

لن نجيب عن هذا السؤال ببناء تأملات مغلقة، مجردة ومتعالية، فالإشكال الثقافي في حاضرنا حلقة ضمن حلقات تاريخية سياسية، لهذا يظل العياني والمشخص، واحداً من أهداف تأملاتنا، رغم أن متطلبات الفهم والتحليل تقتضي منا بناء النظر، وصياغة الفرضيات والأطروحات، أي تقتضي التأمل.

فلا سبيل في نظرنا للخلق الفكري إلا بإزاحة الأوهام الايديولوجية، من قبيل الهروب إلى الوراء، أو الهروب إلى الامام، إن هذا السبيل يقتضي الإعتراف الهادىء والبارد، ومن دون مركبات نقص، أو تمجيد عاطفي للذات، بالمقدمات الآتية:

رابعاً: التأخر الثقافي العربي أمر قائم

إننا لا نزال نستهلك في المجال الثقافي أكثر مما ننتج، ولا نزال من دون مؤسسات فعلية، ترعى التقدم الثقافي وتؤصله في بنى مجتمعنا، وأكثر من ذلك، فنحن ما نزال نساكن أمواتنا، وننطق بأفكارهم، فلا نجتهد، ونكتفي باجتهاداتهم، ونعيد الاستشهاد بالنصوص القديمة بدل التفكير في إبداع وصياغة النصوص المعبّرة عن طموحنا المعرفي في المجتمع والتاريخ والوجود.

إن الاقرار بالتأخر الثقافي العربي، كما نفهمه، هو اقرار بوجود تأخر تاريخي، أي تأخر نسبي، فنحن متأخرون ثقافيا في الزمان، ونستطيع داخل دائرة الصراع التاريخي الزماني، أن نلغي تأخرنا الثقافي، وأمامنا في تجارب التاريخ القريب والبعيد، أمثلة متعددة في هذا الباب.

لا بد من الاشارة هنا، إلى أننا عندما نقر بهذا الأمر فإننا في الوقت نفسه، لا ننسى إضفاء بعض النسبية عليه، ذلك أن تجاربنا الوجدانية تغذّى اليوم بكثير من الأدب الرفيع، الذي يعبر عن أحاسيسنا المتناقضة في الوجود، ففي الرواية، وفي الكتابة المبدعة عموما، نحن ننتج ما يغذي شفافيتنا، ويشبع تطلعاتنا، ويرسم ظلال اللون الجميل أمام أعيننا.

يمكن أن نضيف إلى ما سبق، تباشير الفكر النقدي التي لاحت في فضاء الفكر العربي، في السنوات الأخيرة. هذه التباشير التي تظل رغم محدودية انتشارها، في عمق التاريخ الثقافي العربي، علامات أولى دالة على تحول ثقافي مرتقب. نحن نشير هنا إلى أعمال د. عبدالله العروي، ود. محمد أركون، ود. محمد عابد الجابري، ود. هشام جعيط... ففي هذه الأمثلة ما يؤشر على مغامرة الإبداع الثقافي العربي، المتفتح على المستقبل، بكثير من الحماسة، وكثير من الرغبة في التعبير عن الحضور الثقافي العربي الإسلامي، والكوني في الوقت نفسه... ولا نُريد أن يُفهم من هذا المثال اننا نقرّ باتفاق المفكرين الذين ذكرنا أسماءهم، فنحن نعرف أن بينهم جميعا درجات متعددة من الخلاف والإختلاف، وما يوحدهم في نظرنا هو انفتاحهم الكبير على متطلبات الصراع الثقافي الحضاري، وسعيهم النقدي لمحاورة الذات والآخر، في أفق جدلية تاريخية حضارية، مسكونة بهموم السؤال والتاريخ.

ولا نريد أن نسترسل في إعطاء أمثلة أخرى، من قطاعات معرفية أخرى، تبرز درجة التطور الثقافي المجدد في بلادنا وفي الوطن العربي، فنحن نعترف بحصول هذا. لكننا نعترف قبل ذلك، بسيادة مناخ الجمود الثقافي، والتأخر الثقافي. لنفكر إذاً في مظاهر تأخرنا الثقافي، بكثير من الصفاء، فلن تسمح «أمجاد الماضي» بملء فراغات المعرفة العلمية في مؤسساتنا. لنصغِ إلى منابع العلم والمعرفة، لنتعلم، لنتذكر أن تاريخنا يعلمنا أن العرب كانوا يطلقون على أرسطو «المعلم الأول»، فقد كان هذا الإغريقي معلمهم الأول... ليكن لنا نحن اليوم في الثورات العلمية المنجزة في الغرب، دروسا يلزمنا استيعابها، من أجل التمكن من المشاركة في دعم مواصلة البحث العلمي، والابتكارات العلمية. لنتعلم التمييز بين المستويات، فلا يمكن باسم موقف سياسي ظرفي، أن نعود إلى الحديث عن «الغزو الثقافي» دون أن نفكر في ابتكار المفاهيم المناسبة للمشاكل المستجدة، في صراعاتنا الثقافية والسياسية والاقتصادية، ثم ان منطق العقل يعلمنا مراعاة العلاقة بين التاريخ والمصلحة قبل صياغة المفاهيم. كما أن منطق التاريخ يفيدنا في الرؤية البعيدة التي تهبنا التمييز بين مستلزمات الاختيار الثقافي الاستراتيجي، والمواقف الثقافية العارضة والمؤقتة.

خامساً: الحضارة الغربية تركيب ثقافي بشري تاريخي

يقتضي الاعتراف الأول، اعترافاً ثانياً، وبهدوء أكثر، بأهمية المكتسبات والمعطيات الثقافية في الحضارة الغربية المعاصرة. فلا يتعلق الأمر بامتياز عرقي، ولا بعبقرية استثنائية، ولا بروح مطلقة غزت وتغزو التاريخ. الأمر في نظرنا تاريخي، قابل للفهم والتعقل، فالحضارة الأوروبية تركيب تاريخي، موضوعي، وقد سمحت جملة من الشروط التاريخية، والمعرفية، والسياسية، منذ القرن السادس عشر، بتشكل هذه الحضارة، أولاً داخل حدودها الجغرافية، ثم خارج هذه الحدود، وفي كل أنحاء العالم في زمن لاحق، يتعلق الأمر في نهاية التحليل، بامتياز إنساني، صنعته أوروبا لذاتها، وحطمت العالم وهي تصنعه، ولم يعد من حقها وحدها الآن.

ان الحضارة الغربية اليوم، هي احدى أكبر لحظات المغامرة الانسانية في التاريخ. ولقد عرف تاريخ البشرية قبلها حضارات مهمة لا نقول إنها تماثلها، فلا يعيد التاريخ نفسه، ولكنها لعبت تقريباً الأدوار نفسها التي تلعبها الحضارة الغربية اليوم وبخاصة في مجال الثقافة والسياسة. ويتعلق الأمر هنا بالحضارات الشرقية القديمة، والحضارة اليونانية، والحضارة الاسلامية.

نؤكد مرة اخرى أن أهمية الحضارة الغربية، مسألة لا تتعلق بطفرة لا زمانية، إنها تتعلق أولاً وقبل كل شيء، بحدث تاريخي، وقع بجوارنا، وصنع جزءاً من قوته المادية في علاقته بنا، وليس من حقه أن ينعم وحده بمكتسبات دروس المعاصرة في مختلف الأصعدة، وبخاصة في المستويات المعرفية الثقافية موضوع هذه الملاحظات، «وان كان الغرب لا يتجاسر اليوم على تقديم نفسه ككونية، ويفضل ان يلتجىء إلى النزعة التعددية، فإنه لا ينبغي دائما إصلاح خطأ بخطأ»[٢].

— ٣ —

يؤدي الإقرار بالمقدمتين السابقتين إلى التخلي عن الحلول السهلة، فيما يتعلق بعلاقتنا بالحضارة الأوروبية، وفي صياغتنا لمفاهيمنا السياسية، إنه يسعفنا بفهم موقع وحدود الذات، كما يتيح لنا معرفة مجال وحدود الآخر، ثم التفكير البعيد في علاقاتنا الثقافية به.

لا بد من التأكيد هنا أن الاعتراف بالمقدمتين المذكورتين آنفاً، لا يعني الركون إلى ذات واهنة مستضعفة، ولا يعني مجرد ممارسة التفرّس في حضارة سامقة...

أمر آخر لا يجب أن ننساه، وهو لحظة إنتاج هذا القول، فنحن لا نتكلم من الموقع الذي تكلم فيه الأفغاني منتقداً الثقافة الدهرية، أو الموقف الذي تحدث فيه فرانز فانون عن محاولة إبداع الإنسان الكامل الذي عجزت أوروبا عن تحقيقه[٣]. نحن نتكلم من موقع إنتاج تأمل نعتقد أنه يسمح بتوضيح رؤية مواقع المتحاورين، ضمن دائرة جدلية الإبداع الثقافي الإنساني، الممكن والمحتمل، المركب، والمشترك، واللامحدود، إنه موقع الذي يفكر في استراتيجية التجديد الثقافي، لا موقع المحلل السياسي، المواجه لحدث بعينه. وداخل هذا الإطار نشعر بأن استمرار إنتاج أحاديث عن الهوية المضادة لهويات أخرى تغزوها، لن يحل مشاكل المثاقفة في الوطن العربي، إنه غالبا ما يتضمن رغبة واعية أو لا واعية في استبدال هيمنة بهيمنة، في استبدال غزو بغزو.

---

(٢) عبدالله العروي، **الايديولوجية العربية المعاصرة**، ص ٣٣٨.

(٣) فرانز فانون، **معذبو الارض**، ترجمة سامي الدروبي وجمال الدين الاتاسي (بيروت: منشورات دار الطليعة، ١٩٦٣). «الخاتمة»، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٣.

وقبل مواصلة الحديث هنا، لا بد من رفع التباس يتعلق بموضوع الهوية، فنحن نعرف صعوبة الخوض في مستوياته الفلسفية، ومع ذلك نقول إن المجال الثقافي أكثر من غيره من مجالات الوجود التاريخي للانسان، لا يقبل منطق الهوية، وذلك لأن كل هوية انغلاق، والانغلاق في مجال الثقافة يؤدي إلى القضاء الكلي على الثقافة والإبتكار الثقافي، ومن هنا فإننا نفضل الحديث في هذا الباب عن المصير الثقافي العربي، والمستقبل الثقافي العربي، وذلك انطلاقاً من التسليم بتاريخية الهوية الثقافية. وهو ما يعني التسليم بالتشكل المستقبلي المفتوح لهوية ما تفتأ تصنع ملامحها، منفتحة على ثقافات متعددة، ومتصارعة داخل دائرة التاريخ الثقافي الشامل.

ومن هنا فإن البحث في استراتيجية التجديد الثقافي العربي يجب أن يتعدى عتبة رد الفعل، عتبة التفكير في غاز يغزو، غاز آخر يغزو هوية دائرية مكتملة. فمثل ردود الفعل هذه لا تمهد لقيام تفكير جدي في معضلة الثقافة والمعرفة في بلادنا، وفي الوطن العربي الكبير.

فلم يعد أحد اليوم يتصور أن معارف الآخر كونية شاملة في ذاتها، ولم يعد الغرب نموذجاً مطلقاً صالحاً للاقتداء. إننا نحن الذين نضفي على معارفه الشمولية، وذلك بامتحانها والمشاركة في إعادة إنتاجها، بتشريحها، ونقدها، ثم بإعادة إنتاجها من جديد، وبشكل مستقل، ومتكامل مع ما يجري في محيطنا التاريخي، وفي مناطق أخرى من العالم. كل ذلك ضمن دائرة وعي الإنسان بالوجود وبالتاريخ، وبصراع الإنسان المتواصل في الوجود وفي التاريخ... ان الاقتداء الثقافي الأعمى لم ينجز ثقافة مبدعة، بقدر ما أنجز نسخاً، وأشباه نُسَخٍ ثقافية، بلا أرواح ولا أجساد.

إن الابداع، النقد، الابتكار، التجديد، الإستقلال الفكري، هي مطالب لثقافة كونية بلا حدود، للعرب، كما لكل البشرية فيها نصيب. وعلى سبيل المثال ـ وما دمنا بصدد بلورة ملاحظات فلسفية ـ يمكن أن نقول إن هيغل وهو من أعلام الفكر الفلسفي الإنساني، نشأ في المانيا، وكتب كتبه في المانيا، لكن تراثه الفلسفي تحول إلى تراث أوروبي، ثم إلى تراث إنساني بعد ذلك، لأن عدداً كبيراً من رجالات الفلسفة في العالم، ومنذ القرن التاسع عشر حاولوا محاورة فكره. فلم تعد فلسفته، تتمتع بحضور فلسفي تاريخي، من قبيل ما نعرف ـ كفلسفة عالمية ـ الا بالحوار العام الذي أجراه فلاسفة آخرون في الشرق والغرب مع الهيغيلية.

وينطبق الشيء نفسه على المناهج العلمية في حقل العلوم الإنسانية ـ على سبيل المثال ـ فنحن نمنح هذه المناهج، قيمتها الكونية بامتحانها خارج أوروبا، بوعينا ببنيتها وبقابليتها للتعميم في ضوء اختبارات وامتحانات تتعلق بمناطق جغرافية وتاريخية، لم تكن واردة زمن تشكلها الأول في أوروبا. معنى هذا أن كونية الفلسفات والعلوم الغربية طريق نسَاهم فيه جميعاً، لا بالنقل والنسخ المنفعل والمقلد، بل بالنقد والحوار والإمتحان الخلّاق، الإمتحان الذي يباشر حواراً متعدد الأطراف، بلا مركب نقص، ولا مركب استعلاء، محاورة الذات، ومحاورة الآخر، ثم تركيب ما يسمح بتطعيم وتدعيم مطلب الكونية الثقافية.

ان الأمر المؤكد في هذا السياق، هو أن الحضارة الغربية ملكت وما زالت تملك زمام المبادرة في مجال الكشوف العلمية، والحدوس الثقافية، وبناء النماذج المعرفية، إلا أن غير الأوروبيين بدأوا اليوم أكثر من أي وقت مضى يمارسون توسيع الكونية الغربية، وذلك عن طريق التمثل النقدي

لخلاصات هذه الحضارة، ومحاولة مواصلة الابتكار الثقافي داخل دائرتها. يقول د. هشام جعيط:

«وما هو مطلوب من الإنسانية العربية اليوم، ليس بعث نموذج للثورة العالمية، يمنحها موقع الصدارة في عصرنا، كما فعلت سابقاً مع الاسلام، فهذا النوع من المعجزات التاريخية لا يتكرر، كما أنه لن تتكرر النهضة الأوروبية، والثورة الفرنسية، والثورة الروسية، ان المطلوب منها هو أن تجمع تجربتها، وتجربة البشرية، وأن تبقى كما هي، وتتخذ لها جسداً جديداً(...) ان النهضة الحق هي احياء لبعض اللحظات الممتازة من الماضي، واندفاع نحو المجهول، وتأكيد للحرية الخلاقة في الآن نفسه، وهذا يفرض علينا نسيان جزء من كياننا»[٤].

نلاحظ في الفقرة السابقة تأكيداً واضحاً على جملة مبادىء، أهمها، مبدأ المغامرة الخلاقة، ثم مبدأ الحرية الضامنة للفتوح الثقافية، وثالثاً مبدأ استثمار المشروع الثقافي الغربي. وفيما يتعلق بهذا المبدأ الأخير، يمكن أن نضيف ان الاستثمار الخلاق لا يتم بواسطة التقليد، إنه يتم بمحاورة المشروع الثقافي الغربي. صحيح أن الحوار يقتضي التكافؤ، ولكن التكافؤ لن يكون بمجرد استعمال الذاكرة، والذاكرة وحدها، ولن يكون بدغدغة الذات، وتصور أن حصونها العتيقة والبالية قادرة على مواجهة الدينامية القوية لثقافة نهاية القرن العشرين. من هنا ضرورة التضحية بالهوية من أجل الوجود، ونقصد بذلك ضرورة التسليم بأهمية الإنفتاح الثقافي، الإنفتاح التاريخي الذي يسعف أولاً بتملك أصول المعاصرة، ثم يسمح ثانياً بالتشكل اللامحدود، لهوية لا تتوقف عن الاغتناء في الزمان[٥]. وما دام العقل مسألة كونية، فنحن نستطيع أن نحاور أوروبا محاورة الند للند، عندما نتقاسم معها اليوم نتائج الجهود التاريخية المركبة التي استطاعت أن تنتجها وتغنيها.

إن حواراً ثقافياً خلاقاً، يُسَلِّم بتوجه كوني للثقافة، دون نفي الإختلافات. ويسلم بوحدة تاريخية، دون رفع التناقضات والصراعات، هو واحد من الطرق، التي تتيح لنا إمكانية المساهمة في الإبداع الثقافي والتجديد الثقافي، الذي نطمح إلى تحقيقه وامتلاكه، من أجل إغناء ذاتنا التاريخية، واغناء ذات الإنسان في التاريخ.

* * *

لقد تجنبنا في هذه الملاحظات الأولية والعامة، التفكير في المستويات التي حددنا في البداية، والتي غالباً ما نعثر فيها على مفهوم «الغزو الثقافي»، وبدل ذلك حاولنا التفكير فيما اعتقدنا انه يحدد الإشكالية الموجهة للمفهوم السابق الذكر.

ان استراتيجية التجديد الثقافي التي أصبحت عنواناً لهذه الملاحظات، هي الإشكالية الأساسية في مجال الثقافة العربية المعاصرة، وقد سمح لنا التفكير في هذه الاشكالية بتجنب كثير من المفاهم المضلِّلة والملتبسة. ومن هنا فإن اتساع الأفق الذي بنيناه لأنفسنا، اعتمد التسليم بجملة مبادىء، كما اعتمد قبول أوليات، ونتائج المغامرة الغربية في المجال الثقافي، لا باعتبارها، كما بينا حصيلة تميز جغرافي، ولا حصيلة امتياز عرقي، ولا عقيدة ومعتقدات جامدة، ولكن باعتبارها أولاً وأخيراً، تركيباً بشرياً، يغنينا ويرفد ذاتيتنا بما يمنحها القوة اللازمة للوجود. أما النتائج الاساسية لمثل هذا المسعى، فإنها تبرز في المقاربة التاريخية والنقدية للمجهود الثقافي الغربي، هذه المقاربة التي تؤدي ممارستها إلى اخصاب فكرنا، واخصاب مقدرتنا على العطاء. ومن هنا فإن

---

(٤) هشام جعيط، **الشخصية العربية الاسلامية والمصير العربي**، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٥) يمكن الرجوع في هذه المسألة الى: عبدالله العروي، **العرب والفكر التاريخي**، ص ٢٠٥، وهشام جعيط، **اوروبا والاسلام**، ص ١٥٠.

التعلم من درس المعاصرة الغربية، والتمرس بروح المغامرة الوجودية الدافعة للإبتكار الحضاري، لا يعنيان في نظرنا التبعية، ولا يعنيان الغزو، بقدر ما يعنيان ممارسة حق تاريخي، يؤهلاننا لتدعيم ثقافة إنسانية بلاحدود، ويهبانا القدرة أجلاً أو عاجلاً على احتلال مكانة ممتازة في مجال الثقافة والتجديد الثقافي، وهذا أمر ليس ببعيد □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الثانية من كتاب

نقد العقل العربي (٢)

بنية العقل العربي

دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية

الدكتور محمد عابد الجابري

الثمن: ١٢ دولاراً او ما يعادلها

الطبقة والدولة في المجتمعات العربية الريفية: «دراسة حالات»(*)

نيكولاس هوبكنز

«واذ ينظر حارث التربة الى الشفرة الجديدة في محراثه فيطمئن الى حسن نفوذها في الارض، فقد تُعذر ديدان التراب تحتها إذا رأت رأياً آخر مختلفاً»(١).

ما إن أخذت المجتمعات الريفية في الوطن العربي تمر بمرحلة تحوّل زراعي، باتجاهها نحو اقتصاد رأسمالي، حتى حدثت تغيّرات في بنيتها، وتنظيمها الداخليين، وفي علاقتها بالمجتمع القومي الأوسع، التي هي جزء منه. هناك على الأخص تغيّرات في البنية الطبقية لتلك المجتمعات، الأمر الذي يظهر تطوّر دور الدولة ونموه. سنقوم في هذا البحث، بتحليل الاقتصاد السياسي لقريتين عربيتين، احداهما في تونس، والأخرى في مصر، وللبدويين في السعودية، مشدّدين على مشكلة اندغام المجتمعات الريفية بالدولة. ويسعى هذا البحث، الى اتخاذ هذه المادة أساساً لتفسير استقرار الدولة، من خلال فهم علاقاتها بالمجتمعات المحلية. كان السبب الذي حدا بنا الى اختيار المجتمعات التي سندرسها، هو توافر البيانات المناسبة، على اننا لا نقول انها مجتمعات نموذجية، ولو أن العمليات الجارية فيها هي كذلك. إن منهج البحث، هو منهج مقارن، وفيه يوضح التماثل والتباين معاً، صورة النمط العام.

(*) كان القيام بالبحث في تستور (Testour) قد جرى أساساً في ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ بمساعدة مالية من كل من: The Smithsonian Foreign Currency Program anf The Social Science Research Council. وكان البحث جزءاً من برنامج مشترك مع د. عبدالقادر زغل من جامعة تونس. وكان القيام بالبحث في مسحة (Musha) قد جرى في ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ بمساعدة مالية من: The American Research Centre in Egypt and The Population Council Middle East Awards Program وكان البحث برعاية جامعة أسيوط محلياً. وقد قمت بقسم من التحليل الخاص بمسحة حين كنت بإجازة دراسية من الجامعة الأمريكية في القاهرة قضيتها في The Centre for Middle East-ern Studies, Harvard University وذلك في ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣. أود أن أشكر جميع هذه المؤسسات وممثليها على مساعدتهم. أما القسم الخاص بالسعودية فقد اعتمدت فيه القراءة عن الموضوع، ولكنني انتفعت كثيراً من محادثاتي مع الاستاذ Donald Cole من الجامعة الامريكية في القاهرة. وقد قمت بفضل منظمة الغذاء والزراعة بزيارة قصيرة الى السعودية (سكاكا ووادي سرحان) في ١٩٨٤.

(١) M.N. Srinivas, *The Remembered Village* (Delhi: Oxford University Press, 1976), p. 257.

ترتبط المجتمعات الريفية بالمجتمع القومي، عن طريق الهياكل الطبقية المتشابكة، ولكن العوامل الثقافية والرمزية تلعب دوراً في هذا الارتباط كذلك. وتمثّل الحالة السعودية، المجهود الأبعد أثراً، لخلق ثقافة قومية على شكل المذهب الوهابي في الاسلام[٢]. إن السعودية هي «أحدث» الدول الثلاث قيد البحث، كما أنها أقدمها بشكلها الحاضر، باعتبارها الدولة الوحيدة بينها التي لم تُستعْمَر. ترتبط الثقافة القومية في تونس، بالكفاح البطولي ضد الاستعمار، الذي انتهى بفوزها عام ١٩٥٦، وبدور الحبيب بورقيبة فيه. إن المرحلة الاستعمارية وما تركته من آثار، تعتبر صدعاً عميقاً في التاريخ التونسي. أما تاريخ مصر الحديث فيتميّز، بتغلغل الرأسمالية والاستعمار في الاقتصاد، وبانجازات ثورة ١٩٥٢، ولكنه يتميّز كذلك، باستمرارية وجود المؤسسات الريفية الى حد كبير، بل وحتى باستمرارية أسر بينها.

ثمة صور مجازية قد تعبّر عن موقفي الأساسي: فمع أن الربّان قد يسيطر على الزورق، لكنه لا يسيطر على البحر، كما أن مجرد استمرار الزورق بالعوم، لا يعني أنه يسيطر على الماء. والزورق بالطبع هو الدولة. هناك مصالح فردية وما يجري سعياً وراءها. ثمة هياكل سياسية واجتماعية، وهياكل للسلطة، تتدخل فيها الدولة ببطء وقصور، أو تتدخل فيها بجهل، هذا إن تدخلت على الاطلاق. والدولة من وجهة نظرها، انما تتعامل مع «مواطن ـ زبون»، لا مع عنصر له استقلاله الذاتي. ولكن العناصر المستقلة بنفسها ذاتياً («الديدان» في مجاز سرينيفاز)، هي عناصر موجودة فعلاً.

والانتاج قطاع له استقلاله الذاتي نسبياً. ولذا يمكننا أن نبدأ بشيء من الحس التحليلي بطراز الانتاج، باعتباره الأساس للسياسات والقيم (المحلية)، ولتكوين المنظومة الأوسع نطاقاً. إن التعاريف الموضوعة لطراز الانتاج، تعاريف مفيدة لبعض الأغراض، ولو أنها شديدة التعقيد، وهي هنا، تعني أساساً مزيجاً معيناً من قوى الانتاج والعلاقات الانتاجية، ويعنى هذا الفصل أشد ما يعنى بالأولى دون الثانية. وهكذا، يمكننا أن نبدأ بعملية العمل على المستوى المحلي، ونعني بهذه العملية، التنظيم الاجتماعي للانتاج والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والحاصلة من خبرة العمل.

ومن عملية العمل يبرز النظام الطبقي. و«الطبقة» انما تشير الى مجموعتين أو أكثر، من الناس المنتسبين الى مواقع متباينة في ما يتعلق بوسائل الانتاج، مثلاً أصحاب الأراضي والأجراء. والطبقات تنطوي في نهاية الأمر على اطار قومي، وبالتالي على تقسيم قومي للعمل، ومن هنا نوع ما من استيعاب المجتمع المحلي، في الأمة التي تنظّم أمورها الدولة. يكون التحليل الطبقي ممكناً على المستوى المحلي، طالما عرف المرء بحدود التأثير لبعض الطبقات على الوضع المحلي، مع أنها طبقات غائبة عن الوسط السياسي. ثمة شعور مفيد يمكن به لنظام طبقات وطني (أو عروبي)، أن يعتبر حصيلة نهائية لأنظمة محلية متعددة، اذا قبلنا بأن العلاقات الطبقية والوعي الطبقي، انما يبرزان أولاً وقبل كل شيء، من العلاقات الشخصية التي تسود بين الناس.

يفترض الطراز أن يكون للمجتمع الريفي موقعاً مختلفاً في المجتمع ككل، منتقلاً من الاكتفاء الذاتي النسبي، الى موقع تام الاندغام في الكل الأوسع، تفصح عنه الدولة، كوظيفة لدور التكوين الطبقي الاجتماعي ـ الاقتصادي. أما القسم الآخر من العملية، فهو اندغام المجتمع القومي في

---

(٢) G. Grandguillaume, «Valorisation et dévalorisation liées aux contacts de cultures en Arabie Saoudite,» dans: P. Bonnenfant, ed., *La Peninsule arabique d'aujourd'hui* (1982).

منظومة الاقتصاد العالمي، وفي وضع «اعتمادي» عليها كما هو المعتاد.

إن دور الدولة، دور أساسي ولكنه محدود. ووجود الدولة يعبّر ابتداءً عن الساحات السياسية، في أوساط المدينة، وأوساط العالم على السواء. إن الدول ما قبل الاستعمارية والاستعمارية ومابعد الاستعمارية، كانت قد تدخلت كلها في أمور مثل السياسة الزراعية، وملكية الأرض، والاصلاح الزراعي، ومشاريع البنية التحتية، والتعليم، وتوفير الخدمات العامة. ومن المناسب الكلام عن تغلغل الدولة في المجتمعات الريفية، وعن «اقتناصها» لها. مع هذا، فان هذا الكلام يعني ان المجتمعات الريفية موجودة منذ الابتداء، وأنها لا تزال موجودة أيضا. ولا يمكن التغلغل فيها الا اذا كانت ذات وجود مستقل. ومع أن الدولة تقول عادة، إن أنشطتها تبرّر باهتمامها بالصالح العام، ولكن هناك عادة، مقاصد خفية، تتلخص بالدعم الذي تقدمه هذه الأنشطة، للاعلاء من شأن دور الدولة المستمر في المجتمع.

إن ما تطرحه الدولة يفترض في الغالب، ان لا شيء يجري في المجتمع الا بمبادرتها. وهذا بالطبع أبعد ما يكون عن الحقيقة. ثمة قوى دينامية متعددة موجودة في المجتمعات الريفية. وهي قوى حاشدة بأفراد يبتغون خدمة مصالحهم الخاصة، عن طريق العمل السياسي أو الاقتصادي، لا بل حتى الديني. هؤلاء الأفراد يقظون لاهتبال المنفعة، من أي تغيير في الوسط المحيط بهم، وعلى الأخص، تلك التغييرات التي تحدثها تدخلات الدولة بشتى أنواعها. إن هذا الاتجاه يعني، أن نتيجة سياسات الدولة تكون أحيانا غير معلومة. والشكل الحقيقي الفعلي للأحداث، في تطور المجتمعات الريفية، انما يكون مزيجاً من سياسات الدولة، ومن سلوك الأفراد الخاص بالسعي لبلوغ مآربهم.

أولاً: القرية التونسية «تستور» (Testour)

١ ـ الاقتصاد السياسي

يبلغ عدد سكان هذه القرية حوالى ٧٥٠٠ نسمة، وتقع في أقصى الوادي الساحلي للمتوسط. وقد أسسها المسلمون الأندلسيون الذين طردوا من اسبانيا بعيد ١٦٠٩[٣]، وبدأت حياتها تحت الرعاية الحكومية، وكانت تعتمد على دولة مركزية على الدوام. وعلى الرغم من صغر حجم تستور نسبياً، فإنها كانت تبدو دائماً مركزاً حضرياً، بالنسبة الى ما يحيط بها مباشرة. ولم تؤثر المرحلة الاستعمارية بعد ١٨٨١، في الوضع التقليدي، الا عندما حُوّلت ملكية الاراضي حواليها، الى المزارعين الفرنسيين الذين طوروا زراعة ممكننة، مضاربة، تتجه نحو التصريف في الأسواق بعد ١٩٢٥. واتفق هذا، مع تقليل نطاق الحكم الذاتي المحلي بوجه ادارة استعمارية مركزية. والظاهر أن هذين العاملين المتزامنين من عوامل الضغط قد دفعا بتستور، الى مشاركتها المبكرة في الحركة الوطنية[٤]. وجاء الاستقلال في ١٩٥٦، ليؤدي الى خروج المزارعين الاوروبيين من المنطقة. وبينما نجد عدداً من المزارعين المحليين صغاراً وكباراً وقد انتفعوا من ذلك، فان جل أراضي المستعمرين

(٣) Nicholas S. Hopkins, «Notes sur l'histoire de Testour,» *Revue d'histoire maghrébine*, vol. 9 (1977).

(٤) Nicholas S. Hopkins, «Testour au dixneuvième siècle,» *Revue d'histoire maghrébine*, nos. 17-18 (1980).

انتقلت رقبتها الى الحكومة، فحاولت عندئذ القيام بسلسلة من التجارب بشأن التعاونيات ومزارع الدولة. وقد عادت تستور فاكتسبت شكلاً من الحكم الذاتي، وذلك من خلال ما قام به الحزب، والمؤسسات الأخرى في تونس المستقلة. وفي خلال الستينات، تخطت الحكومة الوطنية بلدة تستور، في محاولة لاقامة الاشتراكية في الزراعة مباشرة. ومنذ السبعينات، كانت هناك عودة الى الزراعة الخاصة، باستثناء اراضي الدولة، فعاد مزارعو تستور الى حالتهم السابقة مرة أخرى.

إن النوعين الرئيسيين من الزراعة هما، «الزراعة الجافة» الواسعة (أي الديمية) في التلال والوديان، والارواء المكثف في الأراضي المنخفضة حذو النهر. والزراعة تعتمد على الملكية الخاصة للأرض، والاستخدام الواسع لليد العاملة الاجيرة[٥]. إن الملكية الخاصة للأرض، تتيح للبعض السيطرة على مورد اقتصادي يزيد على ما يمكنهم ان يستغلوه بأنفسهم، وهذا، من شأنه ان يهيىء الظروف لظهور نوع ما من العلاقات الطبقية، بين من يملك الأرض ومن يفلحها. والعمّال الزراعيون اليوم يستخدمهم المالكون الذين يستغلون أراضيهم استغلالاً مباشراً، مستخدمين المكائن، ومستأجرين اليد العاملة على أساس يومي وفق حاجتهم. وسلطة القرار هي بيد المالك. أما المنطقة التي يمكن ارواؤها من نهر مجيردة، أو من الآبار، فقد توسعت كثيراً. تكرّس هذه المناطق بصورة عامة الى زراعة الحاصلات السوقية، مثل الفواكه والفلفل والبطاطا، وهي تحتاج الى يد عاملة مكثفة. وهذه اليد العاملة أجيرة. وهكذا، نجد أن ما يسود في الوضع الاجتماعي بشكل متزايد، هو وجود طبقة من المزارعين الكبار وطبقة من العمال.

يرتبط اقتصاد تستور ارتباطاً وثيقاً بالانماط الزراعية في الاراضي المحيطة بها، وان ظهور نمط مهيمن من الزراعة، التي تتجه بحاصلاتها نحو السوق، كان له تأثيرات مهمة على البنية الحضرية لبلد السوق ومركز الخدمات. فالبلدة قد تحولت خلال القرن الأخير، من مجتمع مكثف ذاتياً، الى حلقة وصل في الادارة المركزية للنشاط الزراعي التونسي وغيره من الانشطة المنتجة. ومن التغييرات التي لها دلالاتها، زيادة الاستخدام خارج نطاق الزراعة، لا سيما في خدمة الحكومة، وفي الصناعات الصغيرة. إن سكان المدن الآن، يواجهون اقتصاداً ريفياً، بما فيه من مزارعين فلاحين يعملون وفق طراز الانتاج المحلي، ومن مزارعين كبار وتعاونيات يخضعون لمنطق طراز الانتاج الرأسمالي.

وتستبين هذه الطرز المختلفة في الانتاج وأساليب الحياة في سوق تستور. ففي اليوم المخصص للسوق، وهو يوم الجمعة، يأتي أهالي القرية الى البلدة لشراء السلع الاستهلاكية، وبيع المحاصيل، والمتاجرة بالحيوانات، وعقد الصفقات في المكاتب الحكومية، والذهاب الى حمامات الاغتسال، أوحضور صلاة الجمعة في المسجد. إن البلدة تقوم الى حد ما، مقام مركز لتجميع المحاصيل الذاهبة الى سوق الجملة في تونس العاصمة، التي لا تبعد سوى ساعة ونصف بالشاحنة. واذ يجري بيع فواكه تستور وخضرواتها في مدينة تونس، فإن بقّالي القرية يموّنون أنفسهم بمحاصيل مشابهة، آتية من أمكنة أخرى وذلك لبيعها في قريتهم. إن هذا يجري على نحو متزايد. وهكذا أصبحت تستور باقتصادها المحلي المتمتع بدرجة غير قليلة من الاكتفاء الذاتي، جزءاً لا يتجزأ في منظومة قومية كعتلة صغيرة في جهاز كبير.

---

(٥) Nicholas S. Hopkins, «The Emergence of Class in a Tunisian Town,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 8 (1977).

٢ ـ البيت، النساء، والنظام الاجتماعي

لا يـزال البيت هو العنصر المهم في تنظيم البلـدة الاجتماعي. والبيت في التقـاليد المـاضيـة (وحتى الآن الى حد ما)، هو بؤرة تقسيم العمل بين الجنسين. وهـذا يعني على العمـوم في تستور، أن الرجال يعملون في الانتاج، والنساء في تحويل المنتوج الى أشياء أخرى. فالرجال يربون الأغنام ويجزّون أصوافها، والنساء يعملن على تنظيفها وتمشيطها وغزلها ونسجها، توطئة لجعلها قماشـا. والرجال يفلحون ويزرعون ويحصدون، والنساء يحولن القمـح الى كسكس، والسفرجـل الى مربّى، ويجففن الفلفل وما الى ذلك. إن موقع العمل الرئيسي للنساء هو البيت، لا سيما فناء الدار، في حين يعمل الرجال خارجه، إما في دكاكين القرية أو في الحقول والبساتين.

والسنن الخاصة بحـركة النسـاء وسلوك المـرأة، يراعيهـا الناس أشـد المراعـاة في تستور. فالنساء، من ناحية المبدأ، لا يشجعن على مغادرة البيت كثيراً. وحتى عند القيام بزيارات خارجية، فـإن المفروض بـالمرأة أن تتحجب بقمـاش أبيض، ويعرف هـذا الحجاب بـاسم «صف سـاري»، والمفروض بها كذلك، ان تتحاشى المرور بشارع السوق الطويل. وحركة الـرجال مقيـدة أيضاً. فهم نادراً ما يتزاورون في البيوت، ولكنهم يلتقون في الأماكن العامة، كالمقاهي أو الـدكاكـين الواقعـة في السوق. إن السيطرة الصارمة على سلوك النساء (وعلى سلوك الرجال بطريقة مختلفة) إنمـا تطبق في تستور ذاتها، فلما تقوم المرأة بزيارة تونس العاصمة أو بزيارة مدينة أخـرى، فإنهـا لا تتمسك بارتداء الصف ساري، كما أنها تؤم السوق كما يحلو لهـا. وبما أن مـدينة تـونس لا تبعد سـوى ثمانين كيلومتراً، يكون هذا بمثابة صمام أمان مهم. مع هذا، فالتشديـد على السيطـرة الصارمـة، يفيـد بوجـود حاجـة للحفاظ عـلى آداب صارمـة في البيت. وبالمحـافظة عـلى الفصل الشكـلي بين الجنسين، يترسخ تقسيم العمل بينهما، كما أن ادامة هذا التقسيم يعتبر ضرورياً لتكاثر المجتمع.

إن ما يصدق على المجتمع المحلي، قد تكون له بعض الأهميـة للدولـة كذلـك، ذلك أن تكـاثر المجتمع القومي، يفترض حدوث مجريات محلية متعددة. والعلاقة بين دور المرأة الـرمزي ودورهـا الاقتصادي، يصور هذه الآصرة بين التكاثر على المستوى المحلي والتكاثر على المستوى القومي. إن السيطرة الاجتماعية على المرأة، ترمز الى مركزها «الادنى» وتخلقه، كما ان هذا المركز يقرر بـدوره حقيقة مفادها، أن المرأة تتقاضى على العموم أجراً أقـل مما يتقـاضاه الـرجل عن عمـل مشابـه في الزراعة. وهكذا فإن التفرقة ضد المرأة، بخلقها مصدراً رخيصاً ليد عاملة بديلة، تعمل على تحديد أجور الرجل كذلك، فتعزز بذلك من التمييز الطبقي القومي والمحلي معاً[٦].

يقدم الاسلام رموزاً لوحدة البلدة وتمامها. والرمز المعماري الكبير فيها، هو المسجد الرئيسي الذي بني في القرن السابع عشر على الطراز الاندلسي[٧]، ويعتبر أحد الكنوز المعمارية في تونس. أما إنشاء المساجد الصغيرة المـرتبطة بـالأسر الكبيرة في البلـدة فقد اختفت الى حـد كبير، ولم يبق الا خرائب المساجد القديمة. ويعتبر الضريـح الخاص بسيـدي علي العـريان، مهمـاً من وجهة النظـر الشعبية في الايمان. يعد هذا الوليّ من أولياء الله «الجد الأعلى» للبلدة وحامي حماها، بخاصة ضد

---

(٦) F. Mernissi, «Les Femmes dans une soicété rurale dépendante: Les Femmes et le quotidien dans le Gharb,» *Maghreb-Machrek*, no. 98 (1982).

(٧) Georges Marçais, «Testour et sa grande mosquée: Contribution à l'étude des Andalous en Tunisie,» *Revue tunisienne*, nos. 49-51 (1942).

سلب الدولة ونهبها[٨]. ويقام في كل ربيع احتفال سنوي تكريماً لـه، وهذا الاحتفـال حدث كبـير في البلدة. ثمة أضرحة عديدة أخرى مقامة اكراماً له، ويعتقد الاهالي ان تستور تحميها حصونهـا من الاولياء. يعتبر بعض هؤلاء الأولياء أجداداً حقيقيين أو روحيين للأسر الكبيرة في البلدة، أما البعض الآخر فهم مجرد أناس اشتهروا في حياتهم بالورع.

٣ ـ السياسة والطبقات

إن الطبقتين الرئيسيتين في تستور هما نتيجة للبنية الزراعية:

١ ـ طبقة أصحاب الاراضي الكبار نسبياً.

٢ ـ طبقة العمال الزراعيين.

ولا يعتبر عدد من أفراد هذه الطبقة الثانية من أهالي تستور الحقيقيين، وهم يعيشون في أكواخ بأحياء في أطراف البلدة. لقد هاجر آباء هؤلاء أو أجدادهم الى هذه المنطقة خلال المرحلة الاستعمارية للعمل في مزارع المستعمرين، إذ كان أهالي البلدة لا يستحبّون القيام بذلك. والطبقتان المهمتان الاخريان هما:

ـ البرجوازية الصغيرة، من أصحاب الدكاكين ومن بعض المزارعين، الذين يسدون حاجتهم الى اليد العاملة من داخل بيوتهم. لذا فهم ليسوا مستكرين ولا أجراء.

ـ المثقفون الجدد، ومعلمو المدارس، وموظفو الدولة.

يمثل «المثقفون الجدد» الدولة في البلدة، كما أنهم يشغلون كذلك موقع طبقتهم **بازاء** الجماعات الاخرى. وفي حين أن فرع الحزب قادر على السيطرة على مجريات العملية السياسية في البلدة، فهناك ما يدل على وجود نزاع خارج اطار الحزب يتسم بسمة طبقية أكيدة.

وتستور ليست صورة مصغرة للبنية الطبقية في تونس، لا سيما وأن الشرائح العليا، من البرجوازية والنخبة الادارية ليست ممثلة في البلدة نفسها، ولكنها ذات أهمية واضحة فيما يتعلق باعمار البلدة، لانها هي التي تتخذ القرارت السياسية على المستوى القومي.

كانت أكثرية أصحاب الاراضي الكبار تقلد، خلال الحقبة الاستعمارية، المزارعين الرأسماليين الفرنسيين، وتتجه نحو نمط من المكننة واليد العاملة الاجيرة وسوق تصريف المحاصيل. ولعلهم، لهذا السبب، لم يكونوا في طليعة الحركة الوطنية. ومن الممكن أن نرجع وجود فئتين اثنتين في البلدة ـ فئة مع الفرنسيين نسبياً وهي جزء من مؤسسة الحكم، وفئة ضدهم نسبياً وهي من المعارضة ـ الى تاريخ قديم يصل الى ١٩١٠ وحتى استقلال تونس في عام ١٩٥٦[٩]. وهكذا فإن الحركة الوطنية تعكس الى حد ما، الصدع القائم في البلدة، وهذا له بعد طبقي. ومع أن الزعيم الاول للحركة الوطنية في تستور كان من كبار أصحاب الاراضي، فإن أكثرية

---

(٨) Hopkins, «Notes sur l'histoire de Testour».

(٩) Nicholas S. Hopkins, «The Social Impact of Mechanization,» in: A. Richards and P. Martin, eds., *Migration, Mechanization and Agricultural Labor Markets in Egypt* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1983), pp. 125-140.

أفرادها كانوا من أصحاب الدكاكين ممن شاركوا في المراحل النهائية من الحركة الوطنية قبيل الاستقلال وبعده. إن أكثرية «الاشداء» الذين يعزى اليهم فضل «التضحية» خلال هذه الفترة كانوا من هذه الفئة.

بلغت المؤهلات الثقافية أو التعليمية للمثقفين الجدد بحلول اواسط السبعينات حداً، أخذ يبوئهم دوراً في سياسة البلدة. وما لبثوا أن شغلوا المناصب في الخليّة الحزبية، وفي مجلس البلدة البلدي. بيد أنهم كذلك حلفاء من حيث الاساس لأصحاب الاراضي الكبار، ويتبعون على العموم ما هو في صالحهم من سياسات. وهكذا، فان الصدع السياسي هو بشكله العام بين طبقة العاملين بأجر في الزراعة والانشاءات، وبين جميع الآخرين. ان المثقفين الجدد وأصحاب الاراضي الكبار يسيطرون، على منافذ الوصول الى هيئة ادارة الخلية الحزبية. ما من عامل كان مرشحاً لهذه الهيئة أبداً، والعمال لا يصوتون بصورة عامة الا وفق تعليمات من «أولياء نعمتهم». ومن الطريف أنه لا يوجد في الهيئة المذكورة أحد من كبار أصحاب الاراضي أنفسهم، كما أنهم لا يشتركون في الانتخابات. بيد أن عدداً منهم أعضاء في المجلس البلدي، وربما كان ذلك بسبب أن هذا المجلس يتناول مسائل مثل تخطيط حدود المناطق وغيرها من الأمور التي لها أثر مادي مباشر.

حدثت المراحل الاولى من تحول المجتمع الريفي التونسي خلال الحقبة الاستعمارية، كما أنها تأثرت بوجود المزارعين المستعمرين. ومنذ انحلال النظام الاستعماري برزت مجموعة قوية من كبار المزارعين التونسيين، ولكنها تتنافس على السلطة السياسية، مع كل من اولئك الذين تقوم شرعية وجودهم على الكفاح السياسي العنيف في الماضي، وأولئك الذين تقوم دعواهم على التعليم في الوقت الحاضر. ثمة عدد كبير من اليد العاملة الاجيرة في الزراعة والانشاءات، وهجرة مستمرة الى المدينة بعيداً عن الزراعة. والتمييز الطبقي يظهر في شكل حاد نسبياً. وأخذ نوع من النزاع السياسي بين الطبقات بالظهور، كما يوجد نمط معقد من المحالفات الطبقية. ان بعض المصادمات الاخيرة في تونس، بين نقابات العمال والحزب و«الشارع» تُظهر هذا التمييز الطبقي الحاد بوضوح، وتمتد بعض جذور هذا التمييز في التحولات الزراعية التي حدثت في المجتمع.

ثانياً: القرية المصرية «مسحة» (Musha)

تقع هذه القرية على بعد حوالى أربعمائة كيلومتر جنوب القاهرة، في صعيد مصر. وهي تعدّ من بين أكبر القرى المصرية، إذ يبلغ عدد سكانها زهاء ثمانية عشر ألف نسمة، وتبلغ مساحتها حوالى خمسة آلاف فدان (أي ألفي هكتار). تدرّ الارض في مسحة موسمين من الحاصلات في السنة، ففي الصيف القطن والذرة بأنواعها، وفي الشتاء القمح والفاصوليا والعدس والحمص والبرسيم. أما تربية المواشي فأمر مهم كذلك، وبخاصة لأغراض منتوجات الألبان وكذلك للتسمين[١٠]. ولا يسقط في المنطقة من المطر الا القليل، ويتم تزويد المياه بالري.

تتأثر السياسة المحلية بأنماط من التنظيم الاجتماعي في المجال الاقتصادي. وتتسم هذه القرية بوجود فجوة كبيرة نسبياً بين الأغنياء والفقراء، كما أن إدخال المكننة في الزراعة قد عمّق من هذه الفجوة. في الوقت عينه، فإن التقليل من استخدام اليد العاملة في الزراعة كان له أثره على نمط التركيب الطبقي وشرائحه، كما كان لتشرذم العمال الزراعيين أثره في ذلك أيضاً.

---

(١٠) Nicholas S. Hopkins [et al.], «Animal Husbandry and the Household Economy in Two Egyptian Villages,» (Report to the Catholic Relief Services and US AID, Cairo, 1980).

١ ـ دور الدولة

تدخلت الدولة في مصر على نطاق واسع، في إعادة ترتيب وضع الاراضي وفي جمع رؤوس الأموال. لقد قامت خلال القرن التاسع عشر برعاية ثلاثة أمور متوازية هي: تنشئة ملكية خاصة للأرض، وادخال مصر في السوق الدولية عن طريق تسويق القطن، وتحسين نظام الري لتوفير الارواء الدائم على مدار السنة. ان هذه العمليات الثلاث التي استمرت حتى الوقت الحاضر عملت على جعل ريف مصر، جزءاً من المنظومة الوطنية والدولية.

كان تأثير التغييرات في الري على وضع الاراضي في مسحة أقل في الابتداء منه في دلتا النيل ومصر الوسطى. ففي القرن التاسع عشر أحكمت السدود، وأقيمت بوابات التحكم بالمياه. أما أهم التغييرات التي حدثت فقد أدخلها أصحاب الاراضي الكبار ومقاولو العمل، وذلك بنصب المضخات الارتوزاية، لغرض رفع مستوى المياه لارواء الاراضي في موسم الجفاف. بدأت هذه العملية باستخدام المضخات البخارية في اوائل القرن العشرين، وتعززت بادخال مضخات الديزل في الثلاثينات. كان من شأن ضخ المياه على هذا الوجه، أن أتاح زراعة حاصلين بالتناوب، بما في ذلك القطن. ثم كان لاكمال سد أسوان في عام ١٩٦٤[١١]، أثره الكبير على المحيط في منطقة مسحة. لقد انقطع الفيضان السنوي انقطاعاً كلياً، وصار الماء يزود للفلاحين بواسطة شبكة من القنوات[١٢]. فجرى تكييف مضخات الديزل القائمة، وذلك لرفع المياه من هذه القنوات. وعزّز هذا من زراعة حاصلين ازدواجاً. أما الجرارات (التراكترات)، فقد ظهرت لأول مرة في مسحة حوالى عام ١٩٥٠[١٣]، ويعود المستوى الحالي لاستعمالها هناك الى حوالى عام ١٩٧٠، بعد التشجيع الذي جرى لتحقيق هذا الغرض في الستينات خلال عهد عبدالناصر[١٤].

وكان لتدخل الدولة ـ عن طريق وضع القوانين التي تحكم ملكية الاراضي ـ أثره على التركيب الاجتماعي في القرية. فقد أدى خلق الملكيات الخاصة للأرض الى خلق طبقة من أصحاب الاراضي، كما أن تشريع الاصلاح الزراعي كان محاولة ترمي الى الحد من نفوذ تلك الطبقة[١٥]. فالقانون الأول الذي صدر في ١٩٥٢ أزال الاقطاعيات الكبيرة جداً، وأقام مكانها تعاونيات الاصلاح الزراعي. أما القانون الذي صدر في ١٩٦١ فقد خفّض من الحد الأعلى للملكية الارض تخفيضاً آخر، وأنشأ نظاماً للتعاونيات الالزامية في كل قرية، وضمن لمستأجري الأرض حق الارتفاق عليها. لم يكن للقانون الأول أثر يذكر على قرية مسحة، أما القانون الثاني فقد أدى الى

---

(١١) H. Fahim, *Dams People and Development: The Aswan High Dam Case* (New York: Pergamon Press, 1981).

(١٢) Azim A. Abul-Ata, «The Conversion of Basin Irrigation to Perennial Systems in Egypt,» in: E. Worthington Barton, ed., *Arid Land Irrigation in Developing Countries* (Oxford: Pergamon Press, 1977).

(١٣) Gabriel S. Saab, *Motorisation de l'agriculture et développement au Proche- Orient* (Paris: SEDES, 1960).

(١٤) J. Bremer, «Alternatives for Mechanization: Public Cooperatives and the Private Sector in Egypt's Agriculture,» (Ph. D. Dissertation, Kennedy School of Government, Harvard University, 1982).

(١٥) Gabriel S. Saab, *The Egyptian Agrarian Reform, 1952-1962* (London: Oxford University Press, 1967), and Doreen Warriner, *Land Reform in Principle and Practice* (London: Oxford University Press, 1969).

مصادرة ٣ بالمائة من مجموع أراضي المنطقة، وهذا لا يكفي لتغيير نمط توزيع الاراضي تغييراً مهماً. أدى قانون عام ١٩٦١ كذلك الى تشكيل تعاونية هي نموذج يمثل طموح الدولة في السيطرة على الزراعة بالتفصيل[١٦]. كانت التعاونية مسؤولة عن مراقبة الزراعة عموماً، وعن دورة التناوب لزراعة المحاصيل خصوصاً، كزراعة المحاصيل المطلوبة مثل القطن والقمح والفاصوليا والعدس.

٢ ـ العلاقات الاجتماعية الناشئة عن الانتاج

للعلاقات الاجتماعية الناشئة عن الانتاج الزراعي منطويات مهمة من أجل ظهور طبقة اجتماعية معينة. وتعتبر هذه العلاقات الاجتماعية دالة على مستوى التقنية وعلى أنماط السيطرة على التقنية.

والثروة في مسحة، أرضاً ومكائن، مركزة جداً. فهناك حوالى ألف وخمسمائة مالك أرض في القرية، وحوالى ألف ومائتي مشروع زراعي فعلي، في حين أن زهاء ٤٥ من الأسر فيها لا يملكون أرضاً[١٧]. ان حوالى ١٣ بالمائة من أصحاب الاراضي يملكون أكثر من خمسة فدادين، أي حوالى ضعف المساحة في المتوسط العام لهذه المجموعة. ومتوسط ملكية الارض في القرية هو ثلاثة فدادين بالمقارنة مع فدانين في المتوسط العام على مستوى البلاد، أما أكبر المزارع فيها فتتجاوز مساحتها مائة فدان. وتشغل أكبر سبع مزارع في القرية حوالى ٢٠ بالمائة من الأرض، ويملك أصحابها ٢٧ بالمائة من عدد الجرارات (التراكترات) البالغ عددها ٤٨، ويشاركون بنسبة ٤٦ بالمائة من المضخات البالغ عددها سبعون.

والتباين بين العمليات الممكنة وغير الممكنة في مسحة تباين كبير. فضخ المياه والحرث والدرس والنقل كلها عمليات تجري آلياً. أما التي تجري يدوياً فتشمل: البذر والتعقيم والسقي وإزالة الأعشاب الضارة والسيطرة على الآفات الزراعية وابادتها (باستثناء الذر جواً) والحصد والتكييس والتحميل والتذرية وبعض أعمال النقل بواسطة الجمال والحمير. وعلى العموم، فان المهمات الآلية هي التي كانت تؤدى باستخدام الحيوانات في ما مضى. وهذا يعتبر نمطاً نموذجياً للقرى المصرية[١٨].

ان عملية التنظيم الاجتماعي لضخ المياه في مسحة يمكن أن تتخذ مثلاً[١٩]. ان مقدار الارتفاع الذي يرفع منه الماء من القناة الحكومية يقل في العادة عن متر واحد. عندئذ يجري الماء في ساقية الى المزارع حيث يتولى المزارع الأمر. ثمة أدوار كثيرة يضطلع بها أشخاص متعددون، فإضافة الى المزارع هناك الحارس، وهو مسؤول كذلك عن تخصيصات المياه من المضخة الى

---

(١٦) El-Shadi El-Shagi, *Neuordoung der Bodeonutzung in Aegypten*, IFO, Institut fuer Wirthschaftsforschung Afrika Studien, 36 (Munich: Weltforum, Verlag, 1969).

(١٧) Nicholas S. Hopkins, *Testour ou la transformation des campagnes maghrébines* (Tunis: CERES productions, 1983).

(١٨) Nicholas S. Hopkins, S. Mehanna and B. Abdelmaksoud, *The State of Agricultural Mechanization in Egypt: Results of a Survey, 1982* (Cairo: Ministry of Agriculture, Agricultural Mechanization Project, 1982).

(١٩) S. Mehanna [et al.], *Water Allocation among Egyptian Farmers: Irrigation Technology and Social Organization* (Cairo: American University in Cairo, 1983).

زبائنها من المزارعين، والميكانيكي المسؤول عن عمل ماكنة المضخة، ومالك المضخة (وقد يكون اكثر من واحد). يدفع المزارع رسماً عن كل مرة سقي لأصحاب المضخة، ورسماً سنوياً للحارس عن كل فدان. لذا، يكون من المطلوب وجود درجة ما من التعاون، ينظم بشكل يتفق مع الطبيعة الهرمية العامة للتنظيم الاجتماعي. والعلاقة الاساسية هي علاقة زبونية بين المزارع وأصحاب المضخة ومستخدميهم.

والعلاقة بين صاحب الماكنة وزبونه مهمة لجميع الاطراف. ان أصحاب الجرارات في القرية (وعددها ٣٤ من أصل ٤٨)، يقومون بكل أعمال الحراثة والدراسة للقرية بأسرها، وعلى جميع المزارعين أن يأتوا اليهم طلباً لهذه الخدمات. ومع أن للمزارعين من ناحية المبدأ حرية الاختيار بين أصحاب الجرارات (دون أصحاب المضخات) ولكن، هذه الحرية مقيدة في التطبيق بالمديونية، أو بتفضيل الجيران، أو بالسهولة الناشئة عن استعمال جميع المزارعين في المنطقة الواحدة للجرار ذاته.

ينحو تنظيم العمل نحو خلق منظومة من الشرائح الطبقية في القرية تقوم على تبادل غير متكافىء بين الأسر. فالأسر التي تسيطر على وسائل الانتاج الآلية، وعلى مساحة أكبر من الارض تكون في وضع أفضل. ويمكن أن يجري نمط انتقال اليد العاملة بين الأسر على اساس تبادلي، أو على أساس المقابلة بالمثل، ولكنه يجري في أغلب الأحيان بين الأسر التي تسيطر على وسائل الانتاج وبين غيرها فيتخذ شكل العمل بأجر.

تلعب الأسرة دوراً ادارياً رئيسياً. فالأسرة تستمد دورها من الموقع الذي كانت تحتله في ايام زراعة الكفاف. فقد كانت الأسرة تمثل تقنية العصر من عمل يدوي واستخدام للحيوان، كما كان يوجد أيضاً عدد من الحرف غير الزراعية. أما الآن، وقد أخذ أمر العمل ينطوي على خليط معقد من التسهيلات الائتمانية والمداخيل من التعاونيات، وعلى اليد العاملة الأجيرة والمكائن المستكراة وتوفير المياه، فقد تشرذمت اليد العاملة فلا تتحد مرة أخرى الا بواسطة مهارة المزارع الفرد.

والأسر لا توفر لنفسها كثيراً من اليد العاملة التي تحتاجها، ولكنها تجعل السيطرة على الأجراء سيطرة غير مركزية، وبهذا تقلل من الحاجة الى السيطرة الهرمية على اليد العاملة الى الحد الأدنى. وتستطيع الأسر اداء هذه الوظيفة، لأن صغر حجم مجموعات العمال وتركيبها المتغير باستمرار تمكن رب الأسرة من اتخاذ القرارات واجراء التكييفات الطفيفة. ان رب الأسرة وحده، هو الذي يتابع المحاصيل من البداية الى النهاية، ولو ان العمل يقوم به آخرون. يضاف الى هذا، أن أسرة المزارع الصغير أكفأ نسبياً في تنظيم اليد العاملة من المزارعين الرأسماليين، حين يستخدمون سيطرتهم على الآلة لتولي مهمة تعبئة العمال والسيطرة عليهم.

بيد أن من المهم جداً أن نشير، الى أن ما يتراوح بين ثلث ونصف أسر القرية لا يعتمدون في معيشتهم على الزراعة اعتماداً مباشراً، بل على الوظائف ذات المرتبات والاعمال التجارية والصنائع. وثمة عدد من غير مالكي الاراضي العاملين خارج الزراعة، وبضعة أفراد من التجار ومستخدمي الحكومة، تدر عليهم أعمالهم دخلاً طيباً. وأكثر هؤلاء لا يتأثرون مباشرة بعلاقات الانتاج الزراعي، ولو أنهم جزء من المنظومة العامة التي تكونها هذه العلاقات.

٣ ـ السياسة والطبقات

تميّز التاريخ السياسي لقرية مسحة بالاستمرارية في القرن الحالي. كانت أغنى الاسر في القرية هي التي تهيمن على سياستها باطراد (كما في سرس اللبان)[٢٠]. وهذه الأسر هي في الغالب، أسر كبيرة ومتشعبة ذات مصاهرات واسعة، وحجمها يكشف عن ثرواتها. وقد تمكنت بعض العوائل الجديدة، لا سيما في الثلاثينات، من الانضمام الى صفوف الطبقة الغنية، ولكن دون أن يؤدي ذلك الى تحوير في طبيعة المنظومة ذاتها. وكانت الأسر البارزة تمثل الأحزاب الوطنية الكبيرة في البلاد، وقد انتخب بعض أبنائها الى البرلمان على قائمة الوفد. كان حزب الوفد في ذلك الوقت يمثل الحركة الوطنية المصرية كحزب الدستور الجديد في تونس، مع فارق معيّن هو، انضمام الزعماء التقليديين اليها بدلاً من الثوّار. ان بعض أبناء هذه الأسر لا يزال يشغل أدواراً سياسية رئيسية في القرية.

أما المؤسسات الدينية فهي تعزز الامتداد العمودي للأواصر الاجتماعية. هناك زهاء عشرين مسجداً في مسحة، وهي جميعاً باستثناء مسجد واحد، ذات صلة واضحة بأسر، أو أحياء تلتف حول أسر. وبهذه الطريقة تعزز المساجد قوة الأسر وأهميتها، في حين يرمز المسجد الوحيد الاستثنائي إلى وحدة مجتمع القرية ككل. وأهم أشكال التنظيم الديني، بعد المساجد، هو الطريقة الصوفية. وتنتظم الفروع المحلية لهذه الطريقة وفق تسلسل هرمي مغلق، وتتركز عادة حول رئيس مركزه وراثي. هذا التسلسل الهرمي يعكس مرتبة الأفراد في المجتمع. وهذا فالصوفية تنظمها طبقة مهيمنة وتستمد أعضاءها من الطبقة العاملة وتعمل على اشاعة أنماط من الهيمنة الاقتصادية في الحقلين الديني والايديولوجي.

ثمة تفريق اجتماعي موضوعي في مسحة، إذ يجوز الكلام عن طبقة كبار الملاكين (كالذين يزرعون ٢٥ فداناً أو أكثر)، وعن طبقة غير المالكين للأرض بصورة عامة من عمال زراعيين، وغيرهم من مستخدمي الحكومة وأصحاب الدكاكين وتجار الحبوب المنبثين بين الطبقتين. بيد أن وضع العمال ليس دائماً وضعاً طبقياً محدد المعالم كوضعهم في القرية التونسية تستور، وذلك بسبب صغر حجم جماعات العمال، واستخدام الاطفال والخارجيين، وطبيعة علاقة التابع والمتبوع وليّ النعمة التي تطبع الصلات بين كبار المزارعين وعمالهم الدائمين. ويبدو أن الثروة غير الزراعية ليس لها الأثر نفسه بقدر تعلق الأمر بالطبقة. وهكذا فان المجموعتين الرئيسيتين أقل تحديداً في معالمهما كفئتين مما هو شأنهما في تستور، ولو أن أفرادهما يبينون للعيان تماماً. ان البرجوازية الوطنية والنخبة الادارية غائبتان عن أوساط القرية المصرية مسحة كما هما غائبتان عن القرية التونسية تستور.

ان التعقيد في المسألة يجعل من الصعب القول، بأن الشرائح الاجتماعية في مسحة تؤول الى طبقات تعي مصالحها الجماعية، وتنحو طبيعة اجارة المكائن، واليد العاملة بأجر، وكذلك العلاقة بين البيوت، نحو تعزيز الروابط بين التابع والمتبوع وليّ النعمة، أو الروابط الممتدة عمودياً بين الناس. وهذا يدعمه أيضاً الدين التقليدي، ولو أن الثقافة والدين العصري (بما في ذلك ما يسمى بالأصولية) يتجهان في اتجاهين متعاكسين. ويعتبر عدد من الأعمال خارج نطاق المزارع جزءاً من

---

(٢٠) Jacques Berque, *Histoire soicale d'un village égyptien au xxe siècle* (Paris: Mouton, 1957).

تقسيم العمل على المستوى القومي، وليس على مستوى القرية أو البيت. ان تطور هذا القطاع من شأنه أن يدعم القرية تدريجياً بتنظيم طبقي قومي، مع آثار ارتجاعية على البنية الزراعية.

والعملية في مصر معقّدة بالتأكيد، حيث بدأ نزوح الفلاحين عن الاراضي منذ مائة وخمسين سنة بشكل من الاشكال، كما أن اعتماد جميع الفلاحين على السوق، أصبح اعتماداً تاماً في نهاية القرن التاسع عشر. هذا، وان التسلسل الاجتماعي الهرمي على مستوى القرية موجود منذ آلاف السنين في مصر. والذي يمكن أن نقوله عموماً هنا هو، وجود وضع يتصل بما يلي:

أ ـ كان دور الدولة كبيراً في خلق تركيب جديد، عن طريق تحوير نظام الري وفرض القيود على توسيع الاقطاعيات الكبيرة.

ب ـ مع هذا، ظهر عدد من المزارعين الرأسماليين في النصف الأخير من هذا القرن.

ج ـ يتألف جزء كبير من السكان من أجراء أحرار في عملهم.

د ـ تمثل الأهمية المستمرة للبيت كمنظم لليد العاملة بالنسبة للكثيرين، «عقبة» بوجه التحول الزراعي.

هـ ـ وعلى أية حال، يتيح التعليم والهجرة لعدد من الناس أن يتملصوا من النظام القائم كلياً، وذلك بالعمل خارج الزراعة، وبالتالي يتقاضون دخلهم الرئيسي من خارجها أيضاً.

و ـ هناك استمرارية الى حد كبير في الهياكل الدينية والسياسية، الأمر الذي يظهر التسلسل الطبقي الهرمي.

ثالثاً: بدويّو آل مرّة (Al-Marrah) في السعودية

١ ـ السياق العام

ان العربية السعودية هي، نظام سياسي أحدث كثيراً من الناحية الزمنية من كل من تونس ومصر. وقد تكونت في شكلها الحاضر عام ١٩٣٢، بعد سلسلة من الفتوحات التي قام بها ابن سعود، فمدّ سلطته من نجد في وسط شبه الجزيرة العربية الى الشرق (واحة الحسا وساحل الخليج حيث النفط)، والى الغرب (الحجاز وفيه المدن المقدسة كمكة والمدينة)، والى الجنوب (إقليم عسير؛ بيد أن الحركة توقفت دون اليمن، حيث كانت قائمة فيه أصلاً أسرة حاكمة أخرى وحكومة مركزية)، والى الشمال (منطقة شمّر وروالا). وقد اعتمد ابن سعود ابتداءً في تسنّمه ناصية السلطة، على قوات من عناصر بدوية في شبه الجزيرة، كانت أحياناً تعمل كجماعات عشائرية، وأحياناً أخرى تنضم الى القوات الدينية المعروفة باسم **الاخوان**، ولو أن سكان الواحات غير الرحّل والعبيد تولوا في نهاية المطاف القيام بالدور الرئيسي.

ومع أن دور الدين (على المذهب الوهابي) كان عاملاً مهماً في ظهور ابن سعود، فان من المحتمل جداً أن ذلك كان سيؤول الى مجرد مرحلة أخرى في الدورة الطويلة لظهور الأسر الحاكمة، وسقوطها في شبه الجزيرة العربية، لولا عاملين خارجيين. هذان العاملان هما، الأزمة السياسية الدولية للحرب العالمية الاولى، وما أعقبها، وفيها أمست أسرة آل سعود من زبائن الانكليز، على الأقل بشكل متقطع، وذلك بالاعتماد عليهم من أجل السلاح بخاصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اكتشاف النفط في شرق البلاد، مما أدى الى دخول أمريكا الى السعودية وتأثيرها على البيت

المالك. وهكذا، استقرت المركزية السياسية كنتيجة لما يجري في الساحة الدولية. كان هذا يعني في داخل السعودية أن علاقات المجتمعات المحلية، البدوية والحضرية بالدولة الآخذة بالظهور، تتسم بالجدة النسبية، وكذلك بعنصر الفتح أو الاستيعاب القسري[٢١].

٢ ـ آل مرّة

كان بدويو آل مرّة من الجماعات التي اندغمت في السعودية، وهم يسكنون في القسم الجنوبي من الاقليم الشرقي[٢٢]. هذه الجماعة التي بلغ عددها زهاء خمسة عشر ألف نسمة في عام ١٩٧٠، كانت من رعاة الابل تقليدياً، وهي تنتقل بين واحة الحسا في الشمال والربع الخالي في الجنوب، وكان لها كذلك أواصر تقليدية مع نجران على حدود اليمن. وقد تكيفت مناخياً بظروف الصحراء الصعبة، ولكن حاجتها الى مفردات حضرية وزراعية، ألجأتها الى التعايش مع سكان المدن تعايشاً يتصف بتلاقي الضدين.

وجماعة آل مرّة تتمتع بالمرونة في الترتيبات الاجتماعية المتشرذمة، وهي مرونة تصدق عادةً على الرعاة في الاراضي ذات الطبيعة الصعبة. انها في الصيف، وحين تشح المياه، تنقسم بما فيها من مجموعات تربطها صلات المصاهرة أو الروابط العشائرية والمتجمعة حول واحة أو بئر، تنقسم الى مجاميع من البيوت الفردية، تتألف من حوالى ٢٥ فرداً. وفي الشتاء تكون البيوت الفردية أكثر استقلالاً، فتهاجر طلباً للمرعى. ان هذا النمط المفروض جغرافياً يتيح كذلك تكوين جماعات أكبر وأصغر، لأغراض الحرب والغزو.

وفي النظام العشائري التقليدي السائد في شبه الجزيرة العربية يعتبر اندغام مجموعة كآل مرّة، في التركيبات السياسية الكبيرة، امتداداً للبنية المتجزئة القائمة على الأنساب، والخاصة بسكان البدو. وتتكون هذه البنية بواسطة تحالفات سياسية ومصاهرات وغزوات مشتركة، كما تتكون عن طريق التنافس والغدر. كان من المهم، مثلاً، لال مرّة أن تتزوج امرأة تنسب لأكبر عائلة فيها من أحد أبناء عشيرة «الجلوي» القوية، التي تسيطر على الاقليم الشرقي في السعودية[٢٣]. بيد أن القول بأن مثل هذا الاندغام هو امتداد للتجزؤ، لا يعني أن النظام يستمر على شاكلته حتى القمة. فآل مرّة، شأنها شأن الجماعات البدوية الأخرى، فيها أمير، وهذا الأمير يكون عادةً من أبناء العائلة السائدة ذاتها، وتنتقل الامارة فيها من جيل الى جيل، ولكن دوام الامارة في أسرة واحدة يتطلب نجاحاً سياسياً: «ان مركز الامير هو مقام ينجز بالعمل ولا يمكن الحفاظ عليه الا من خلال نجاحه المستمر ونجاح اقربائه الاقربين»[٢٤]. «وليس من حق الأمير أن يتفاوض نيابةً عن عشيرته، ولكن من واجبه أن

---

(٢١) انظر حول المتغيرات المحلية:

K. Abdulfettah, «Mountain Farmer and Fellah in Asir, Southwest Saudi Arabia: The Conditions of Agriculture in a Traditional Society,» *Erlanger Geographische Arbeiten* (Sonderband), vol. 12 (1981).

وحول عملية المجانسة الثقافية، انظر:

Grandguillaume, «Valorisation et dévalorisation liées aux contacts de cultures en Arabie Saoudite».

(٢٢) Donald Powell Cole, *Nomads of the Nomads: The Al-Murrah Bedouin of the Empty Quarter* (Chicago, Ill.: Aldine, 1975).

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٩، و

W. Lancaster, *The Rwala Bedouin Today* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1981), p. 95.

يقوم بذلك لانه اكثر ابنائها نفوذاً في المفاوضة». يقيم الأمراء بالقرب من بلدة «ابقيق»، لكي يسهل اتصال أبناء آل مرّة به، وليكون كذلك قريباً من مراكز السلطة السعودية في المدن. ويتطلب دورهم السياسي أن يتدخلوا في جميع القضايا التي تخص الأفراد من أبناء آل مرّة، كان هذا في الماضي يعني تمثيل مصالح العشيرة كلها.

وقد جرى تحوير هذا النمط تحويراً عصرياً الى حد ما، وذلك عن طريق الحرس الوطني، وهي وحدة تتألف من أبناء آل مرّة بالدرجة الأولى. والحرس الوطني الاحتياطي يقوم، الى حد ما، مقام البنية العشائرية، كما أنه سبيل رئيسي لتوزيع الدخل على أبناء البدو. يذكر الكاتبان (Ibrahim and Cole)[٢٥]، أن من بين ٣٥ أسرة من آل مرّة، ثمة ٣٤ أسرة لديها فرد واحد على الأقل في الحرس الوطني الاحتياطي، ان هذا يدر (في ١٩٧٧)، دخلاً نقدياً شهرياً يبلغ حوالى ألفي ريال سعودي.

وقد شهدت آل مرّة تغييرات عديدة في السنين الأخيرة. ان توافر الجرارات (التراكترات) أتاح لهم استغلال المراعي الكائنة بعيداً عن مداهم التقليدي، إذ يمكن استخدام هذه الجرارات اما لنقل المواشي للمرعى، أولنقل الماء اليها، وبذلك يتاح الرعي في مناطق بعيدة عن مراكز المياه، كما يتاح التنقل السريع لاستغلال فرص الرعي التي تسنح عن طريق تساقط الامطار هنا وهناك. هذا وقد قامت الدولة كذلك بحفر آبار جديدة، وبذلك اقامت مراكز مياه جديدة وحوّرت المحيط. ان اهالي آل مرّة يزدادون استعداداً لبيع إبلهم، ولكنهم لا يعتمدون على ذلك لغرض الحصول على دخل نقدي مستقر[٢٦]، والسبب في هذا جزئياً، هو أن عدداً كبيراً منهم يعمل، في أشغال حكومية، أو في حقول النفط. وقد جرت ضغوط لتوطين أهالي آل مرّة، ولادخال أطفالهم في المدارس، ولكن يبدو أن آل مرّة منقسمة على نفسها، بشأن الاستجابة لهذه الضغوط.

حاول كل من الدولة والبدويين، بمن فيهم أهالي آل مرّة، الاستفادة الفورية والقصيرة الأجل، من التغييرات الجارية في المحيط المادي والاجتماعي. وكانت نتيجة المبالغة في هذا الاستغلال أحياناً، اصابة المحيط بالضرر:

«يبدو ان الذي حدث هو القيام بجهود جزئية، عفوية، وغير مخطط لها، بشأن التحديث من قبل الحكومة والبدويين معاً، مما أدى الى تخريب في المراعي كنتيجة للافراط في الرعي ولحركة وسائط النقل دون أن تستفيد الأمة حتى من زيادة مؤقتة في تموين اللحوم المحلية»[٢٧].

ومع كل هذا فقد جرى تهميش آل مرّة ضمن الدولة السعودية. لقد قامت التنمية في البلاد على استغلال النفط، وكان مركز هذه التنمية في المدن. فتزايد التباين بين سكان الحضر وسكان البدو، وذهبت أكثر المنافع للمجموعة الأولى. ومع أن التمايز ضمن المجتمع الكبير قد اتسع، ولكن البدويين أنفسهم ظلوا جماعة متجانسة الى حد معين، دون تمايز طبقي داخلي. ان اعادة تنظيم المنظومة الاقتصادية القومية قد خلّفت وراءها مسألة تربية الحيوانات دون تطوير (لم يجر الا القليل من الجهد الفعال لاستغلال موارد البلاد الحيوانية لتموين السوق المحلية باللحوم، أما

---

(٢٥) Saad Eddin Ibrahim and Donald Powell Cole, «Saudi Arabian Bedouin: Cairo Papers,» *Social Science,* vol. 1, no. 5 (1978), p. 29 .

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) Donald Powell Cole, «Bedouin and Social Change in Saudi Arabia,» *Journal of Asian and African Studies,* vol. 16, nos. 1-2 (1981), p. 142.

الذي جرى فهو جعل البلاد تكتفي ذاتياً بالقمح)، وكان لهذا الأمر آثاره الجديدة على المجتمعات المحلية. قدرت وزارة التخطيط السعودية في أواخر السبعينات أن ٣٥ بالمائة من جميع القوى العاملة من الذكور (باستثناء الرحّل)، تعمل في قطاعات منخفضة النمو، منخفضة الانتاجية، ومنخفضة الاجر في حقل الزراعة وحقول الخدمات الخاصة والعامة[٢٨].

ان دراسة (Cole) لآل مرّة، أعقبها ما يؤديها في تحليل لبدويي الروالا، ويعيش بعضهم في الأقاليم الشمالية من السعودية، حول الجوف وفي وادي سرحان[٢٩]. ان قرب الروالا من حدود الأردن والعراق وسوريا تتيح مرونة أكبر في التنقل، كما أن كبار رؤسائها السياسيين يقيمون في خارج السعودية. ولكن ضغوط البيئة والتكيف للحياة العصرية (بما في ذلك دور الحرس الوطني وتوفير الأعمال في القطاع النفطي) هما مشابهان لوضع آل مرّة. ان أبناء الروالا تنطلي عليهم مداهنات الدولة، شأنهم في ذلك شأن أبناء آل مرّة. ولكنهم يسعون للاحتفاظ بدرجة من الاستقلال الشخصي: «ان ابناء الروالا قد كيفوا الاقتصاد الجديد لكي يلائم متطلباتهم»[٣٠]، وصلتهم التقليدية بالمجتمع الكبير تتم عن طريق الأمير، ولكن اندغامهم المتزايد كأفراد بمنظومة الدولة السعودية يهدد ذلك. ويرى الكاتب لانكستر «أن العلاقة بين الروالا وهيئة الموظفين ليست علاقة طيبة»[٣١]، لا سيما وأن الموظفين الحكوميين ما فتئوا يغزون الصحراء بدلاً من البقاء في المدن، هذا وان «المشكلة تتفاقم لأن ابناء الروالا لا يدركون مفهوم الدولة الا قليلاً». ان الروالا وآل مرّة يفرقان بين الدولة (بما فيها من موظفين) وبين الحكومة (وتعني لديهم الأسرة المالكة السعودية أو المحافظين)؛ وهما مواليان للأخيرة ويخشيان الأولى ولكنهما يخافان من أن تسيطر الدولة على الحكومة.

٣ ـ الطبقات والسياسة والدولة السعودية

ان الطبيعة الطبقية للدولة السعودية، آخذة بالتطور السريع، بشكل لا يخلف وراءه الا مكاناً وضيعاً للسكان الرحّل. لقد ظهرت في المدن الكبيرة برجوازية بيروقراطية وتجارية، وهي تستمد القسط الأكبر من دخلها، من استيراد السلع الاستهلاكية من جهة، ومن ابتزاز «الريع» من الشركات والأفراد الأجانب المتلهفين للقيام بالأعمال التجارية والانشائية في السعودية من جهة أخرى. وهذه البرجوازية، متشابكة التداخل مع العشيرة الحاكمة، مؤلفة حلفاً مهيمناً. ان العاملين في الصناعة النفطية والأهالي الآخرين في أرجاء البلاد يتململون استياءً وكان لا بد من كبتهم بين حين وحين[٣٢].

وأبرز جانب في البنية الطبقية المتطورة في السعودية، هو الدور الذي يلعبه العمال الاجانب. ان نسبة كبيرة من العمل المنتج في البلاد، يقوم بها عمال أجانب يستقدمون بعقود (بلغت نسبة

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٢٩) Lancaster, *The Rwala Bedouin Today*.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٣٢) A.R.S. Islami and R.M. Kavoussi, *The Political Economy of Saudi Arabia,* Near Eastern Studies, no. 1 (Seattle: University of Washington, 1984), and Fred Halliday, *Arabia without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1975), pp. 65-69.

الاستخدام المدني لغير السعوديين ٤٣ بالمائة على الأقل في عام ١٩٨٠[٣٣]. فالمدن والبلدان اليوم، غدت خليطاً من الأقوام، بحيث يشاهد المرء جموعاً معنقدة من الآسيويين، والعرب من شتى المناشىء، والغربيين. ان المرء ليرى مثلاً لافتات على الدكاكين، ليس بالعربية والانكليزية فقط، بل وبالتركية، وبشتى اللغات الهندية أيضاً. ولكل مجموعة ما يخصها من المطاعم والحلاقين والخياطين وما أشبه. وثمة اتجاه نحو استخدام المنشأ الاثني أو القومي قاعدةً لتنظيم القوة العاملة، مما أدى الى تقسيم اثني للعمل. مع هذا فان هذا التأكيد على الجنسية وعلى التمييز القانوني بين الناس، لا يحجب الا جزءاً من النمو في بنية طبقية استغلالية، جاءت مع تدفق الاموال النفطية. أما السيطرة على القوة العاملة الأجنبية، فهي بيد رب العمل أو مورّد العمال، وعلى مستوى فردي، وهي سيطرة يدعمها نظام قانوني خاص بمنح سمات الدخول والاقامة[٣٤].

يقع مكان البدويين خارج نطاق هذه المنظومة؛ والحق أن أمورهم في عام ١٩٧٧، كانت أسوأ حالاً نسبياً، مما كانت عليه قبل ذلك بعشر سنين[٣٥]. قد يفلح بعض الأفراد في النفوذ بهذه المنظومة، وذلك بأن يصبحوا مورّدي عمال، وبهذا يدخلونها على المستوى البرجوازي. ولكن الغالبية قد طورت لها أسلوب حياة يتركهم أحراراً في تحقيق قيمهم بطرائق أخرى، كأن يتيح لهم مثلاً أن يحافظوا على ما تعودوا عليه، من تنقل ومن تزاور ومن علاقات شخصية متبادلة قائمة على افتراض المساواة. أما علاقتهم بالسلطة المركزية، فتتم من ناحية المبدأ، عن طريق النظام السياسي التقليدي، وربما كان هذا لمقتضيات تعميم الأصول البيروقراطية مهما تحورت تلك العلاقة عملياً.

من المهم، عند تحليل الدولة السعودية، أن ينظر في دور البدويين وغيرهم من الفئات السكانية المهمّشة، سواء الريفية منها أم الحضرية التقليدية، وذلك كما ينظر الى العمال الوافدين وفي الاطار ذاته. فهذان الصنفان هما من الناحية الفعلية من أصناف الجماعات التابعة. ولكننا إذ نجد السيطرة على العمال الوافدين تتم بجعلهم يعتمدون فردياً على منظمي أعمال سعوديين فرديين، مع دعم من الدولة عن طريق مستلزمات اجازات العمل وسمات الدخول والاقامة، فاننا نجد السيطرة على البدويين وغيرهم من الأهالي التقليديين تتم بواسطة سياسة المعونات التي توجههم في خياراتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتربطهم كذلك بالدولة بصفتها مصدر هذه المعونات. لذا تتوافر في السنين الاخيرة معونات كبيرة، لمن يريد أن يبني بيتاً مثلاً[٣٦]، أو يريد أن ينشىء حقلاً زراعياً، في حين أن المعونات المتاحة لتربية الحيوانات تقل عن ذلك. وقد كيّف البدويون أنفسهم لهذه البيئة الجديدة وذلك بتنويع أعمالهم بطراز متميّز خاص بهم. فبينما يحتفظ بعض أبناء الأسرة الواحدة الواسعة بشيء من الاهتمام بالرعي (الأغنام للبيع والجمال للضمانة والاطمئنان)، نجد بعضهم الآخر يتولى عملاً في الحكومة أو في القطاع الخاص، أو يجرب حظه في الزراعة. وفي حين يسكن بعضهم في بيوت جديدة في المدن، فان ذوي قرباهم يسكنون الخيام، فيستطيع الأفراد أن يتنقلوا هنا وهناك.

---

(٣٣) Islami and Kavoussi, Ibid., p. 38.

(٣٤) Saad Eddin Ibrahim, «Oil, Migration and the New Arab Social Order,» in: Malcolm H. Kerr and El-Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1982).

(٣٥) Ibrahim and Cole, «Bedouin and Social Change in Saudi Arabia,» p. 110.

(٣٦) يذكر «لانكستر» رقماً مقداره ثلاثمائة الف ريال سعودي، انظر:

Lancaster, *The Rwala Bedouin Today*, p. 109.

رابعاً: الخاتمة

ان كل حالة من الحالات الثلاث التي بحثناها، تشير الى نمط متميز من اندغام المجتمع الريفي في الدولة، ولكن الحصيلة العامة متشابهة. فربما كانت الدولة تنمو في قوتها تدريجياً ولكن المجتمعات المحلية والاهالي يحتفظون بقدر كبير من الحيوية والمبادرة. والبحّار لم يصبح بعد سيداً للبحر. ان النتيجة في كل حالة من الحالات المذكورة، هي مسألة أفعال فردية يقوم بها أناس على المستوى المحلي، بقدر ما هي مسألة سياسية تضعها الدولة عامدةً، ومع هذا، يجب على هؤلاء الأناس، في كل حالة من الحالات الثلاث، حصر الفرص التي تفتحها سياسة الدولة، كجزء من البيئة التي يعملون في نطاقها.

يمضي دغم المجتمع المحلي بالبنية القومية في تونس ومصر، جنباً الى جنب مع نمو الزراعة الرأسمالية. فعلى المستوى المحلي، تعكس هذه الزراعة الرأسمالية مهارات المزارعين القادرين، على الانتفاع من الفرص الجديدة في التسويق، ومن المحاصيل الجديدة والتقنية المتغيرة. كما أنها تؤدي، الى نشوء هياكل طبقية في المجتمعات المحلية كالتي في تستور ومسحة. أما في السعودية، فان نقطة البداية ونقطة النهاية، كلتاهما مختلفة. ومع أن العشائر البدوية ذات بنية داخلية تفاضلية جداً، فقد جرى ضمهم بمجموعهم في النظام الطبقي للحكم الوطني. وفي حين أن أمراءهم يحتفظون، من جهة، بحق الاتصال المباشر بالحكام مما يشعرهم بدوام الصلة بماضيهم الزاهر، فانهم من جهة أخرى يوضعون جانباً، وذلك لنشوء نظام طبقي يقوم في المدن على تحالف بين البرجوازية السعودية والشركات المتعددة الجنسيات واليد العاملة الأجنبية. لذا، فقوى الدفع في السعودية، هي قوى المجتمع الكبير الى حد كبير، في حين أن النشوء الباطني للمجتمعات الريفية في تونس ومصر، هو من العوامل البارزة.

ان الدولة تعتبر أساساً، بنظر أهالي الريف في الاقطار الثلاثة، معيناً للموارد التي يمكنهم استغلالها. لذا، فان اشتراك الدولة في التغييرات البيئية في الزراعة المصرية، أو مجهودات الدولة التونسية، لجعل الزراعة تعاونية، أو استعداد الدولة السعودية لدعم الزراعة بالمعونات، لكي تحقق هدف الاكتفاء الذاتي في انتاج القمح، كل هذه تحوّر من طبيعة الموارد المتاحة للأهالي، وتوجه خياراتهم بموجب هذا التحوير. بيد أن هذه الخيارات لا تعكس مجرد ما تعرضه الدولة من فرص، بل تعكس كذلك قيم أهالي الأرياف وأغراضهم.

ما إن يتحور أساس الانتاج في المجتمعات المحلية، حتى تولد الى أدوار اجتماعية وجماعات جديدة، فتأخذ المظاهر المحلية للمنظومة الطبقية بالظهور. يشير فيبر «ان الطبقات انما تتكون وفق علاقات الانتاج واكتساب الثروة» و«أن جميع الارتجاجات والانتفاضات التقنية والاقتصادية... تدفع بالوضع الطبقي الى المقدمة»[٣٧]، ثم يشدد على «أن الاوضاع الطبقية لا تنشأ إلا في سياق مجتمع ما»، ويضيف: «غير أن الفعل الجماعي الذي يؤدي الى ظهور وضع طبقي ليس في جوهره فعلاً يتولاه ابناء الطبقة ذاتها، بل هو فعل ينطوي على علاقات بين أبناء طبقات مختلفة»[٣٨]. بعبارة أخرى، فان البعد المثير للاهتمام، ليس هو وجود شيء مستكن يدعى طبقة، بل وضع طبقي تكون فيه الفروق في الثروة والهيمنة على الموارد الاقتصادية

---

(٣٧) Max Weber, *Weber: Selections in Translation,* edited by W.G. Runciman (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1978), p. 54.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٧.

كما تتضح في العلاقات الانتاجية، مؤثرة على سلوك الأفراد. فاذا كيّف الافراد فعلهم الاجتماعي في هذا الوضع وأكسبوه معنى ملموساً، فهو اذن فعل طبقي.

ان مادة البحث التي قدمناها في هذه الدراسة تبيّن، أن الوضع الطبقي هو أقرب ما يكون للوجود في تستور التونسية، حيث تنطوي علاقات الانتاج على قدر كبير من اليد العاملة بأجر، وهي التي يأخذها الفعل السياسي بالاعتبار. والظاهر أن الحالة المصرية هي حالة وسط، فمع وجود اليد العاملة بأجر، فان أساس الفعل السياسي هو التمييز في مركز الأفراد، وليس علاقات الانتاج. اما الحالة الخاصة ببدويي السعودية، فتمثّل النقيض. ليس هناك من دليل على ظهور وضع طبقي في المجتمع البدوي، والذي يتميز في حقيقة الأمر بنفعية ذاتية شديدة، ولكن التمييز الطبقي والتمييز في مركز الأفراد في المجتمع الكبير هما على أشد ما يكونان وضوحاً، وسبب ذلك بالضبط هو ان التمييز في مركز الأفراد (مثل الجنسية)، ما فتىء يحدد معالم الطبقة الاقتصادية بصورة متزايدة. فهل سيكون للبدويين مكان جماعي في هذا النظام الاجتماعي الجديد، أم سيتشرذمون ويتخذون أماكنهم كأفراد؟ من يدري، فالجواب معلق على المستقبل. ان الوضع الطبقي في المجتمعات المحلية في تونس ومصر يُظهر، جزئياً على الأقل، وضع المجتمع القومي الكبير، كما أن ذلك الوضع الطبقي يعمل على دمج المجتمعات المحلية في المجتمع القومي على شكل الدولة.

ان التطورات الجارية في أوساط المجتمعات المحلية في الوطن العربي، لها اهميتها بشأن قوة الدولة. فالناس يرتبطون بالدولة، فيما يبدو بالمصلحة الذاتية وبالرغبة بالاشتراك في الموارد التي يمكن أن تتيحها الدولة. انهم لا يدعون الدولة تحدد جميع أفعالهم، كما يظل مجال متغير، ولكنه واسع، من السلوك خارج نطاق نفوذ الدولة لا بل حتى خارج معرفتها. والسلوك الاقتصادي والسياسي يحتمل ان يعكس الاهتمامات المحلية الخاصة بالسمعة، والمقام الاعتباري، والوضع الطبقي المحلي الآخذ بالظهور، أكثر مما يعكس السياسات القومية. مع هذا، فان استعداد الناس في المجتمعات الريفية لدعم الدولة هو أمر جوهري لبقائها. ولئن كانت الدولة تعبيراً عن المجتمع، وأصبح المجتمع متكاملاً بشكل أفقي عن طريق التشكيل الطبقي، فاشتراك المجتمعات الريفية بهذه العملية اذن يقوي، من اندغامها بالمجتمع القومي وبالدولة. ويبدو أن هذه العملية متقدمة في تونس ومصر أكثر منها في السعودية، ولكنها لا تدين الا قليلاً نسبياً، في كل مكان للنتيجة المتوخاة من سياسات الدولة.

وفي الوقت عينه، تترسخ الأسس الاجتماعية للوحدة العربية، بالقدر الذي توفر فيه تجارب الحياة والأوضاع الطبقية في الاقطار المختلفة، مزيداً من الأسس لوجهات نظر مشتركة. ولئن كانت عملية الاندغام خلال التشكيل الطبقي تحدث في كل دولة على انفراد، أفلا يمكن تطبيقها ذات يوم على الوطن العربي بأجمعه؟ □

الاحزاب المغربية والصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ الغزو الاسرائيلي للبنان

د. بوقنطار الحسان

استاذ بكلية الحقوق ـ الرباط.

ترمي هذه المقالة، الى تحليل مواقف بعض الاحزاب السياسية المغربية، للتطورات الاساسية التي شهدها الصراع العربي ـ الاسرائيلي، منذ الغزو الصهيوني للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٣. وسنقتصر على ثلاثة احزاب وهي: حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية، اعتباراً الى ان هذه القوى، استقطبت اهتمامنا في اعمال أخرى، ابتغينا من ورائها تشريح منظورها لبعض القضايا العربية الحيوية[١].

من جهة أخرى، فهذه الدراسة تنصبّ على حقبة حساسة في مسلسل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تمحورت حول هاجس البحث عن تسوية سياسية، في ظل مناخ عربي يتسم بمزيد من التمزق والصراع. وقد تميزّت بثلاث لحظات اساسية: اللحظة الاولى، جسدها مشروع فاس الذي صودق عليه بعد الغزو الاسرائيلي، والذي شكّل لأول مرة اعترافاً ضمنياً باسرائيل[٢]. اما اللحظة الثانية، فتتمثل في الأزمة التي عرفتها منظمة فتح، وما نتج عنها من تصدّع داخل منظمة التحرير الفلسطينية. وأخيراً، تجسمت اللحظة الثالثة، في زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريز للمغرب في تموز/يوليو ١٩٨٦. وردود الفعل التي خلّفتها، والانعكاسات التي ترتّبت عنها.

واضح، ان اغلب هذه الاحداث وضعت المغرب رسمياً في واجهة النظام العربي، وحقنت الصراع العربي ـ الاسرائيلي بأبعاد جديدة، كانت محل جدل وصراع، ومواقف متباينة ومتضاربة للقوى السياسية العربية، ومن بينها الاحزاب المغربية، التي نتوخى استنطاق سلوكها ازاء تلك

---

(١) انظر مثلاً، بوقنطارالحسان: «تصور الوحدة العربية عند بعض الاحزاب السياسية المغربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٧٣ (آذار/مارس ١٩٨٥)، ص ٤٣ ـ ٥٥، و«نظام التعددية الحزبية في الوطن العربي (حالة المغرب): مداخلة مقدمة الى ندوة طرابلس حول النظم العربية والديمقراطية، ٢٠ ـ ٢٢ تموز/يوليو ١٩٨٥،» **الوحدة** (١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٦٧ ـ ٧٦.

(٢) كما يدل على ذلك البند ٧ الذي ينص على ما يلي: «يضمن مجلس الأمن السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة».

الاحداث، ليس من خلال مبادئها الثابتة، التي لا تحتاج الى تذكير، وانما من خلال القيام بمواجهة بين الخطاب والممارسة السياسية، أي مجموعة ردود أفعال ازاء وقائع ظرفية وساخنة. بعبارة أخرى، سننتقل من المجال الايديولوجي المحض، الى المجال السياسي، باعتباره ذلك الميدان الذي تتواجه فيه مواقف متباينة ومتعارضة.

فعلاً، إذا كان من نافلة القول التذكير، بان الاحزاب السياسية المغربية (والجماهير بصفة عامة)، جعلت من ثوابتها النظر الى القضية الفلسطينية، ومتابعتها كقضية وطنية[٣]، وعملت بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، على تنسيق جهودها من أجل مساندة المقاومة الفلسطينية، وذلك من خلال انشاء الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني في شباط/فبراير ١٩٦٨، لتوعية المغاربة بالقضية الفلسطينية، وجمع التبرعات والاكتتابات للفلسطينيين[٤]، وفي الوقت نفسه، الضغط على السياسة الخارجية في اتجاه اعطائها توجهاً عربياً نشيطاً تقوى بعد حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣، وبرز عبر عدة تجليات[٥]، فانه يمكن القول، ان الممارسة السياسية قد تفرز نوعاً من التباعد مع الخطاب، وبخاصة إذا كانت تتم في حقل لا تراقبه الاحزاب بشكل فعّال، كما هو الامر بالنسبة للمجال الخارجي.

وإذا كان يبدو لأول وهلة. ان الاحزاب السياسية، بخاصة تلك الموجودة خارج السلطة، أو في المعارضة، تتمتع بحرية واسعة لصياغة مواقفها، فإن الامر ليس كذلك في الواقع. فمن المعلوم ان الموقف هو نتاج لعوامل داخلية بالدرجة الاولى، واخرى مرتبطة بالمحيط الخارجي. تتحدد السياسة الخارجية للحزب في ضوء علاقته بالنظام السياسي برمته، من خلال تحديد الوظائف التي يقوم بها، ودرجة تفاعله مع السلطة، أي حصر الامكانات الفعلية التي يملكها للتأثير على السياسة الخارجية، سواء على مستوى اعدادها أم تنفيذها. فمعلوم، ان الحزب يسعى من خلال سياسته الخارجية الى الضغط على السلطة، ونشر نموذجه الايديولوجي، بيد أن ذلك يتوقف على وضوح رؤياه وطاقاته التجنيدية، وطبيعة ادراكه للنظام الذي يتحرك داخله. وبالمقابل فإن السلطة السياسية تعمل على تحييد الاحزاب، واستعمالها لتوسيع قاعدة التوافق أو التراضي. وغالباً ما تتوفر على وسائل جد فعالة لضبط مكونات النظام، ومراقبة مجاله، بشكل تظهر من خلاله الاحزاب وكأنها مجرد أدوات لتحقيق سياسة معينة[٦]. وإذا كان هذا الجانب المرتبط بالتفاعل بين الاحزاب والنظام يشكّل عنصراً جوهرياً واساسياً، فانه ليس كافياً لتشخيص السياسة الخارجية الحزبية.

---

(٣) كما يتجلى ذلك من الشعار الذي يتردد باستمرار: الصحراء مغربية، فلسطين عربية.

(٤) لقد نشأت هذه الجمعية بفضل جهود شخصيات تنتمي للاحزاب موضوع الدرس، وبعض التنظيمات الاخرى. لمزيد من التفصيل، انظر:

Jean-Paul Chagnollaud, *Maghreb et Palestine* (Paris: Librairie arabe; Sindbad, 1977), pp. 192-193.

(٥) من أهمها عدد مؤتمرات القمة التي احتضنها المغرب بعد حركة تشرين الاول/اكتوبر، وهي ثلاثة: مؤتمر الرباط (٢٨ ـ ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٤) الذي كان من بين نتائجه البارزة تكريس منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. ومؤتمر فاس (الشطر الثاني، ٦ ـ ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢) الذي انبثق عنه ما سمي بمخطط فاس. وأخيراً المؤتمر الطارىء في الدار البيضاء (آب/اغسطس ١٩٨٥). لمزيد من التفاصيل حول تطور الدور المغربي في المجال العربي يمكن الرجوع الى: محمد عمرتي، «المغرب وجامعة الدول العربية،» (رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق، الرباط، تموز/يوليو ١٩٨٧)، بخاصة ص ١٧٤ وما يليها.

(٦) انظر بعض الملاحظات الاضافية في: الحسان، «نظام التعددية الحزبية في الوطن العربي (حالة المغرب): مداخلة مقدمة الى ندوة طرابلس حول النظم العربية والديمقراطية، ٢٠ ـ ٢٢ تموز/يوليو ١٩٨٥».

فمن الضروري إدماج المعطيات الايديولوجية المتعلقة بمدى ادراك الحزب للمحيط الخارجي، ورصده للقوى والتناقضات التي تموج داخله. فهذه الرؤيا للعالم قد تملي عليه اتخاذ مواقف محدّدة.

أولاً: مخطط فاس والاحزاب المغربية

بعد العجز العربي التام، الذي ووجه به الغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢، تمكنت الانظمة العربية من التوصل في الجولة الثانية لمؤتمر فاس، التي انعقدت في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢، الى صيغة مشتركة لوضع تسوية نهائية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد تضمنت الخطة التي تمت المصادقة عليها بالاجماع (باستثناء الجماهيرية الليبية)، التأكيد على الهوية العربية للقدس، وانشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس، والاعتراف الضمني باسرائيل. وقد استخلص د. أحمد صدقي الدجاني، الى ان صيغة الحل المقترحة من هذه الخطة تتمثل في: «قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس الشرقية التي احتلت عام ١٩٦٧، وذلك بعد انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي العربية المحتلة في ذلك العام ـ بما في ذلك الجولان ـ وإزالة المستعمرات الاسرائيلية التي اقيمت في هذه الاراضي، وضمان حرية العبادة لجميع الاديان بالاماكن المقدسة، وممارسة شعب فلسطين حقوقه الوطنية الثابتة، وقيام مجلس الأمن بوضع ضمانات السلام»[٧].

لقد أجمعت الاحزاب المغربية على تسجيل الجوانب الايجابية التي تضمنتها هذه الخطة، وإن كانت قد تمايزت في تقويم مداها وفعاليتها. وهكذا فقد باركت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، الذي كان آنذاك مشاركاً في الحكومة، وكان زعيمه السيد محمد بوستة وزيراً للدولة في الخارجية، مقررات فاس. واعتبرت «ان الدول العربية قد خرجت منتصرة بوحدة الرأي بين زعمائها حول خطة موحدة للنضال من اجل تحرير الاراضي الفلسطينية، ومساعدة الشعب الفلسطيني على استرجاع سيادته وتكوين دولته بعاصمتها القدس على أرضه المحتلة»[٨]. واجمالاً فقد زكى الحزب هذه الخطة على اساس «انها النتيجة السياسية الموفقة للكارثة (أي الغزو الاسرائيلي للبنان)»[٩].

إن هذا التقويم الغارق في الإيجابية يبدو متباعداً مع المواقف المتشددة للحزب، لا سيما في المجال العربي الاسلامي[١٠]. فهو يعانق بشكل كامل التقويم الرسمي للخطة، ويعلّق أمله على لجنة المتابعة التي أنشأها المؤتمر لتعمل بروح قمة فاس[١١]. والواقع، ان وجود الحزب في الحكومة، وتحمّله مسؤولية الخارجية قلص من هامشه في تبني مواقف أكثر انتقادية، كما كان الامر في السابق. وهذه الوضعية غالباً ما تصطدم بها الاحزاب التي تنتقل من حالة المعارضة الى الحكومة. فقد تضطر من اجل المحافظة على كراسيها الحكومية، الى تقديم تنازلات، بحيث يصبح هذا الهاجس محدداً لسلوكها على حساب جوهرها. وحزب الاستقلال لا يخرج عن هذه القاعدة، حيث

---

(٧) احمد صدقي الدجاني، «مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني وصور تسويته والعوامل الحاكمة لهذه التسوية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (ايلول/سبتمبر ١٩٨٦)، ص ١٢٢.

(٨) انظر نص بلاغ اللجنة التنفيذية للحزب الصادر بتاريخ ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ في جريدة: **العلم**، ١٩٨٢/٩/١٥.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) حول السياسة الخارجية لحزب الاستقلال بصفة عامة، يمكن الرجوع الى:

Seddik Nazih Nassik Boubker, «Les Acteurs de la politique étrangère marocaine: Etude de cas, le parti de l'Istiqlal,» (Mémoire de D.E.S., Université Hassan II, FSJES, Casablanca, 1984).

(١١) انظر نص بلاغ اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال في: **العلم**، ١٩٨٢/٩/١٥.

ان هذه المشاركة افقدته بعض سيولتـه، وأرغمته عـلى بعض المواءمـات التي بدت اكثـر أهمية في مناسبات أخرى[١٢].

على خلاف هذا التقويم الغـارق في الايجابيـة، حاول حـزب التقدم والإشتـراكية رصـد هذه الخطة ضمن المناخ الذي تفتقت فيه، وكذلك التنبيه الى ايجاد الشروط الضرورية لتحقيقها. وهكذا، فبعد ان ابدى الديوان السياسي (الجهاز القيادي للحزب) في بلاغ له «... اسفه لانعدام رد فعـل عربي جماعي اثناء معركة لبنان وصمود بيروت»، فقد اعتبر «ان قرارات فـاس تشكل بـالتأكيـد خطوة أولى مـوحدة عـلى جانب اساسي هو اعادة وحدة الصف العربي، باستثناء نظام الجماهيرية العربية الليبية، التي سجل بمـرارة غيابهـا، على اساس الالتفاف حول خطة سياسية هادفة لاسترجاع الحق العربي، وحل الصراع العربي الاسرائيـلي، لا تحتوي على التنازلات التي كان يحلم بها اعداء العرب وخاصة العدو الصهيوني»[١٣]، غير أن الحزب لا يكتفي بتسجيل الابعاد الايجابية للخطة، بل انه يرصد في الوقت نفسه حدودها، حيث ينظر اليها كـ «مجرد تعبير عن الوضعية العربية الراهنة، وعن ميزان القوى الطاغي عليها»، ويرى في نهاية المطاف انه على «.. الدول العربيـة ان تجند كل الطاقات، وتسخر كل امكانياتها الاقتصادية والمالية والعسكرية والسياسيـة والبشرية.. وذلـك بالاعتمـاد على الجماهير العربية في هذه المعـركة الكبـرى، والسماح لهـا ان تلعب دورها كـاملاً، وان تتـوسع بـأوسع الحـريات الديمقراطية»[١٤].

واضح، انه مهما كانت الاختلافات الجزئية بـين الأحزاب المغـربية الثـلاثة[١٥]، فقـد تعاطت ايجابياً مع الخطة العربيةالرسمية لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.وهذه الحقيقة تبرز مزيداً من الاندراج العربي الرسمي والحزبي في البحث عن التسوية السياسية السلمية.

وإذا كان هذا الغزو الصهيوني للبنان، قد ادى الى اخراج المقاومـة الفلسطينية من بـيروت، فإنه شكل في الوقت نفسه، أحد الاسباب المباشرة لما سيعرف بأزمة منظمـة التحريـر الفلسطينية، والتي اندلعت في ايار/مايو ١٩٨٣ بتمرد الكولـونيلات بقيـادة ابومـوسى ضد سلطـة السيد يـاسر عرفات، زعيم منظمة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) وإذا كان هذا الانشقاق قد وقـع في منظمـة فتح، فمن الطبيعي ان الثقـل الذي يمثلـه هذا الفصيـل داخل المـركزيـة الفلسطينية، سينعكس عـلى سيرهـا، الى حد أن أزمـة فتح ستتحـول الى أزمـة منظمـة التحـريـر الفلسطينيـة برمتها[١٦]، وبخاصة بعد الاقتتال العنيف بـين المنشقين والمـوالين لعـرفات، والـذي انتهى بإجـلاء

---

(١٢) كما هو الامر بالنسبة لسلوكـه ازاء زيارة السـادات للمغرب وتـوقيع اتفـاقيات كـامب ديفيد، الى جـانب مواقف مضطربة تهم الساحة المغربية. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Abdelhak Cheikh, «La Politique étrangère des partis politiques marocains: Cas du PPS, de l'Istiqlal et de l'USFP,» (Mémoire de D.E.S., Faculté de Droit, Rabat, 1987), p. 174 ff.

(١٣) انظر نص البلاغ الصادر في ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢، في جريدة: **البيان**، ١٢ ـ ١٣/٩/١٩٨٢.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) لم يتبلور موقف الاتحاد الاشتراكي آنذاك بوضوح، نظراً لكون صحافتـه كانت مـوقفة بعـد احداث ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨١. إلا انه يستنتج من تصريح لزعيم الحزب عبدالرحيم بوعبيد، انه يقدر مقررات فاس. فقد جـاء في مقابلة له مع جريدة الوطن الكويتية: «ان مؤتمر فاس ومقرراته جديرة بالتقدير. وهي خطوة ايجابية وموضـوعية في طريق السلام». انظر نص المقابلة في: **جريدة الاتحاد الاشتراكي**، ٢٠/٣/١٩٨٤.

(١٦) حول تحليل للأزمة يمكن الرجوع الى: عبـدالاله بلقـزير، «ازمـة منظمة التحـرير الفلسطينيـة: العوامـل البنيوية والاوضاع الراهنة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العـدد ٩٣ (تشرين الثاني/نـوفمبر ١٩٨٦)، ص ٤ ـ ٢٦. وحول الضغوط التي تواجهها المنظمة، وطبيعة اتخاذ القرار داخلها، يمكن الرجوع الى:

Nadia Benjelloun Olliver, *La Palestine:Un Enjeu des stratégies* (Paris:PFNSP,1984), pp. 210-225 en particulier.

هؤلاء من مخيمات طرابلس. كيف تعاملت الاحزاب المغربية مع هذه الاحداث الدموية التي وقعت بين الاشقاء؟

ثانياً: الاحزاب وأزمة منظمة التحرير الفلسطينية

اتفقت الأحزاب المغربية، على إدانة واستنكار ما وقع داخل الصف الفلسطيني، واعتبرته بمثابة عمل يخدم الامبريالية والصهيونية، في اتجاه تصفية الثورة الفلسطينية. كما ركّزت، على المطالبة بضرورة احترام استقلالية (م.ت.ف.) كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. بيد ان اتفاقها على هذه القواسم المشتركة الاساسية، لا يخفي بعض التمايزات، في تشخيصها لحدث مشحون بالمعطيات المعقدة، انطلاقاً من كونه صراعاً فلسطينياً ـ فلسطينياً أو عربياً ـ عربياً. في هذا الصدد نسجل بعض التباينات في تفسير ما وقع، وتشريح مكوناته. وهكذا نقرأ في بيان اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، الصادر بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ما يلي: «.. بعد استعراضها (أي اللجنة المركزية) للتطورات الأخيرة والخطيرة لمسلسل العدوان على الشعب الفلسطيني وثورته وقيادته المناضلة، والتي وضعت ثورة الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة ومكتسباته الكبرى امام وضع في منتهى الخطورة يهدد كيان الثورة ومصيرها والمصير العربي بمجمله. وبعد تحليل المخاطر والمضاعفات المتصاعدة التي يجسدها هجوم قوات سورية وليبية وحلفائها من المنشقين على الجماهير الفلسطينية في طرابلس، وعلى كيان الثورة الفلسطينية ومصداقية نضالها الثوري التحرري الذي تخوضه وتقوده، تؤكد باسمها وباسم كافة الجماهير الاتحادية دعمها المطلق ومساندتها الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولقيادتها الشرعية، وعلى رأسها المناضل الاخ ياسر عرفات بوصفه الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والقائد لثورته الباسلة نحو النصر..»[١٧].

يتبيّن من خلال هذا البلاغ، ان الحزب استعمل لهجة متشددة ومباشرة في تكييف الاحداث التي وقعت. فمن جهة، فإنه يتحدث عن «مسلسل العدوان» على (م.ت.ف.)، بمعنى آخر فإنه يعتبر ما جرى بمثابة حلقات عدوانية متصلة. ومن جهة اخرى، فإنه يشير بوضوح باصابع الإتهام الى القوات السورية والليبية، باعتبارها المعتدي الاساسي، بمعية المنشقين، الذين يُعتبرون مجرد توابع، أو لهم دور ثانوي.

وهكذا، فإن الاتحاد الاشتراكي بنى منظوره لأزمة منظمة التحرير الفلسطينية، على وجود تدخل خارجي، يريد أن يدجن المنظمة، ويفرض عليها تصورات معينة، تصب في اتجاه نفي استقلاليتها. وبذلك فإن هذا الحزب، يتجاهل المنطق الداخلي للصراع، وحتى إذا حاول أخذه بعين الاعتبار، فإنه لا يعيره الا أهمية هامشية. وهكذا فقد اشارت افتتاحية جريدة الاتحاد الاشتراكي المعبرة عن لسان الحزب بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، بشكل عابر، الى بعض مظاهر الخلل في سير المنظمة حيث كتبت ما يلي: «.. أجل قد يكون هناك ما يقال بشأن سير المنظمة وبعض ممارساتها، الا اننا نعتقد ان وحدة المنظمة واستقلالها هما شرطان ضروريان في مجرى الواقع العربي الراهن لاستمرار وجود الثورة الفلسطينية مكافحة وصامدة وفعالة ضد مخططات اعدائها وخصومها. وبعد يمكن كل تقويم أو تطوير أو معالجة ان يجد مكانته في اطار مؤسسات الثورة الفلسطينية وضمن الممارسة الديموقراطية بين مجاهديها واطرها المناضلة..»[١٨].

---

(١٧) انظر نص البلاغ كاملاً في: **جريدة الاتحاد الاشتراكي**، ١٦/١١/١٩٨٣.

(١٨) الموقف نفسه عبر عنه الكاتب الاول للحزب في مقابلة مع **الوطن العربي**. ومضمونه «انه مهما كان الخلاف، فإنه ينبغي حله داخل المنظمة. وبالتالي ينبغي التضامن مع م.ت.ف. وعلى الاخص مع السيد ياسر عرفات القابض على جهاز المنظمة». منشور في: **جريدة الاتحاد الاشتراكي**، ٩/٧/١٩٨٣.

وفي مناسبات أخرى، فقد وسّع الحزب تفسيره لاسباب الأزمة، عندما ربطها بوضعية الشعوب في الوطن العربي، والتي ما زالت لا تملك أمرها بنفسها، ولا تملك حرية التعبير عن مطامحها بشكل ارادي [١٩].

وإذا كان طبيعياً وصحيحاً ان يؤكد الحزب على أهمية حل الخلافات بالطرق السلمية في اطار وحدوي، وان يشدد على استقلالية (م.ت.ف.)، فإن ادانته المباشرة والصريحة لسوريا وليبيا، وتحميلهما مسؤولية ما وقع، هو ما يميزه عن باقي الاحزاب، ويدفع الى الاستفسار عن ذلك. قد يعزى ذلك الى عامل أول مرتبط بالعلاقات الخارجية للمغرب. فمن المعلوم ان العلاقات المغربية مع ليبيا وسوريا كانت على درجة كبيرة من التدهور، بخاصة بسبب مواقف هاتين الدولتين من قضية الصحراء المغربية[٢٠]. ومن ثم فإن الحزب بهذا الموقف يعطي الأولوية للهاجس الوطني المحض. وهناك عنصر ثان، يتعلق بظرفية الحزب نفسه، حيث انه كان قد خرج من مرحلة صعبة تمثلت في منع صحافته، وكذلك محاكمة بعض قادته، بسبب التحفظات التي ابداها حول مقررات نيروبي الخاصة بتنظيم الاستفتاء في الصحراء المغربية[٢١]، لينتقل الى مرحلة اتسمت بالانفراج في العلاقات مع السلطة، والتي وصلت الى حد مشاركة الحزب لفترة في الحكومة بواسطة وزيرين: عبدالرحيم بوعبيد، وعبدالواحد الراضي، وكذلك تعيين هذا الاخير في ما بعد (٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤) أميناً عاماً للاتحاد العربي الإفريقي، الذي انشىء بمقتضى اتفاقية وجدة الوحدوية، بين المغرب والجماهيرية الليبية (١٣ آب/اغسطس ١٩٨٤)، وكذلك تعيين المهدي العلوي، عضو المكتب السياسي للحزب كمندوب دائم للمغرب في الامم المتحدة في شباط/فبراير ١٩٨٥. فهذه التعيينات المتعلقة كلها بقطاعات تهم المجال الخارجي، كانت تعكس رغبة السلطة في اقحام الحزب بشكل مباشر في تنفيذ السياسة الخارجية، وبالتالي فانها تعكس رغم محدوديتها، دلالة نوعية في مسلسل العلاقات بين الحزب والسلطة، والتي ستتمظهر بشكل جلي في تلطيف الحزب لخطابه النقدي المعارض، وتدعيم التراضي، على الأخص حول القضايا الخارجية.

على خلاف هذا الموقف المتشدد لصالح الشرعية التي يجسدها زعيم المنظمة عرفات، فقد اكتفى حزب الاستقلال في أحد مقرراته بتأكيد مواقفه المبدئية، واستعمل صيغاً عامة لا تتوجه باللوم لأي طرف محدّد. وذلك ما نستنتجه من استعراض بعض فقرات البلاغ الصادر عن المجلس الوطني للحزب في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣: «.. وبخصوص القضية الفلسطينية، فإن المجلس الوطني لحزب الاستقلال إزاء التطورات الراهنة الأخيرة، وتأكيداً لمواقف الحزب المبدئية بشأن تحرير كل الاراضي العربية، وانقاذ المؤسسات الاسلامية:

- يؤكد التضامن المطلق مع م.ت.ف. بوصفها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني.
- يعتبر ان استقلالية القرار الفلسطيني اصبحت قضية حيوية تمثل ركناً رئيسياً في استراتيجية عربية واضحة تهدف الى اقرار حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته فوق أرضه.
- يستنكر كل مسّ او اعتداء تستهدف له الثورة الفلسطينية، من أي مصدر كان، وتحت أي غطاء أو مبرر ...»[٢٢].

---

(١٩) **جريدة الاتحاد الاشتراكي**، ٢٦/١١/١٩٨٣.

(٢٠) لقد كانت العلاقات الديبلوماسية مقطوعة مع ليبيا، ومجمدة مع سوريا، حيث ان المغرب استدعى سفيره من دمشق بعد سماح سوريا ببعض الانشطة للبوليزاريو.

(٢١) يتعلق الامر بالادارة الانتقالية، وعدد المشاركين في الاستفتاء، واختصاصات اللجنة السباعية، كما طالب الحزب بتنظيم استفتاء لمعرفة رأي المواطنين حول هذه المقررات.

(٢٢) **العلم**، ١٣/١٢/١٩٨٣.

أما حزب التقدم والاشتراكية، فقد خصص، من خلال صحافته واجهزته القيادية، حيّزاً ملحوظاً لما وقع داخل المقاومة الفلسطينية. وقد اتسم خطابه بالاعتدال، وبمحاولة متميزة لإيجاد منطق للأحداث. وهكذا فقد اكتفى الديوان السياسي بإدانة «المتواجدين وراء هذه الصراعات العربية»، دون ان يحدد هويتهم. كما اعتبر أن «... الخلافات السياسية رغم حدتها لا يمكن ان تعرف حلاً ناجحاً، إلا في اطار الحوار الديموقراطي، واحترام القرارات المتخذة بطريقة جماعية ...» وفي ختام بلاغه، فقد اقتصر على توجيه نداء الى «... سوريا الشقيقة، والى المسيرين السوريين حتى يضعوا حدّاً للصراعات المؤلمة التي يعرفها شمال لبنان،»[٢٢].

على غرار حزب الاستقلال، فقد تحاشى حزب التقدم والاشتراكية على الأقل رسمياً، ادانة سوريا بشكل واضح، واكتفى بدعوتها الى وضع حد للصراعات. وذلك موقف مرن قد يترك مجالاً واسعاً للتأويل. علاوة على ذلك، يبدو من قراءة متفحصة لمعالجة الحزب للأزمة، انه يحاول، ولو بشكل محتشم اعتبار ان منطلق الأزمة هو منظمة فتح، التي نشرت بحكم ثقلها ظلالها على المنظمة الفلسطينية بكاملها. وقد يعود هذا الامر، الى كون حزب التقدم والاشتراكية، على خلاف الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، لا يرتبط بعلاقات خاصة مع منظمة فتح، وانما يتعاطف اكثر مع الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين. فضلاً عن ذلك، سعى الحزب الى رفض الدعوى المفسرة للأزمة انطلاقاً من أسباب داخلية. وفي هذا الإطار نعت عبدالله العياشي، أحد القياديين البارزين، تلك الفكرة بانها «مجرد سفسطة تقدم للمغالطة والتمويه، لا سيما وان الجميع كان يتظاهر الى حد الآن، بالاتفاق على شيء، وهو أن من بين المزايا الرئيسية لمنظمة التحرير، كونها نجحت في ان تجمع داخلها جميع الطبقات الاجتماعية، وكل التيارات الايديولوجية والسياسية للشعب الفلسطيني في وجه العدو المشترك للوطن الفلسطيني.. الصهيونية وحليفتها الامبريالية». وانتهى الى القول بأنه «... إذا كانت هناك نواقص تشتكي منها منظمة التحرير الفلسطينية، فاصلاح العيوب لن يقع بتفجير المنظمة، وبين اخوة السلاح ليس من شأن التقاتل ان يحل محل الحوار والنقاش الديموقراطيين، اللذين يجب ان يجريا داخل المنظمة، وعلى أساس قرارات هيئتها القيادية القانونية...»[٢٤].

ثالثاً: الاحزاب المغربية وزيارة شمعون بيريز للمغرب

اثار لقاء ايفران، بين الملك الحسن الثاني والوزير الاول الاسرائيلي شمعون بيريز، ردود فعل متباينة داخل النظام العربي[٢٥]، وكان من بين افرازاته المباشرة:

- تخلّي ملك المغرب عن رئاسة مؤتمر القمة العربية واللجنة السباعية، نتيجة لردود الفعل التي خلفها اللقاء[٢٦].
- قطع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وسوريا.
- الغاء اتفاق الاتحاد العربي - الافريقي، بعد البلاغ السوري - الليبي الصادر في أواخر

---

(٢٣) انظر نص البلاغ الصادر في ١٩٨٣/١١/١٨ في: **البيان**، ٢٠ - ١٩٨٣/١١/٢١.

(٢٤) **البيان**، ١٩٨٣/١١/١١.

(٢٥) يلاحظ بصفة عامة، أنه باستثناء قطع العلاقات بين المغرب وسوريا، وكذلك الغاء الاتحاد العربي الافريقي، فإن اللقاء لم تتمخض عنه تغييرات كبيرة في الخريطة العربية.

(٢٦) لقد جاء ذلك في الرسالة التي وجهها العاهل المغربي الى الامين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٦.

آب/اغسطس، والذي أدان اللقاء ذاهباً الى اتهام المغرب بالخيانة[٢٧].

ماذا كان سلوك الاحزاب موضوع الدرس ازاء هذا اللقاء؟

أولاً: يلاحظ، انه باستثناء الاتحاد الاشتراكي، الذي أصدر بلاغاً لمكتبه السياسي حول الزيارة، فإن الحزبين الآخرين فضّلا التعبير عن موقفهما، من خلال صحافتهما فقط، أو بعض التصريحات.

ثانياً: يبدو من استقراء أولي لردود فعلها، انها لم تعارض مبدأ اللقاء في حد ذاته، كما انها لم تسانده صراحة، وصبّت اهتمامها على تقويمه من منظور براغماتي، أي من خلال النتائج التي تحققت، وبالتالي التأكيد من جديد، على الطبيعة العدوانية لاسرائيل، كما فعلت جريدة العلم في افتتاحية لها حول نتائج اللقاء، حيث استخلصت ما يلي: «... وتبقى بعد هذا وذاك اسرائيل، هي اسرائيل التي عرفها العالم سنة ١٩٤٨ و١٩٦٧، الكيان الذي يقوم على العنصرية وعلى العقدة الدينية التعصبية، وعلى العدوان العسكري، وعلى التنكر لكل حقوق العرب الفلسطينيين كشعب وكدولة، وعلى الاستمرار في احتلال اراضي الجيران، وعلى رفض كل خطوة سلمية يخطوها طرف عربي ...»[٢٨].

غير أن قراءة فاحصة، تكشف عن وجود تمايزات في تقويم هذه الاحزاب لهذا الحدث في حد ذاته. فحزب الاستقلال، إذا اعتمدنا على تصريح لأحد اعضائه البارزين، د. عبدالكريم غلاب، عضو اللجنة التنفيذية، ومدير جريدة العلم، فإن حزبه يميل الى تأييد اللقاء. ففي معرض جوابه عن سؤال حول موقف الحزب من اللقاء، أجاب: «... حزب الاستقلال مؤيد لخطوات صاحب الجلالة المتعلقة بالدفاع عن مقررات فاس»[٢٩]. وهذا الموقف يساير تفسير العاهل المغربي، الذي أوضح في مناسبات متعددة، ان لقاءه يندرج في اطار مقررات فاس[٣٠]. بيد أنه من المناسب أن نلاحظ أنه، في الوقت الذي يعلن غلاب، سياسياً عن مساندة حزبه للخطوة الملكية، فإنه ايديولوجياً يعود الى التذكير بمبادىء الحزب لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتي تبدو جد متباعدة مع السلوك السياسي. فلنتمعن في ما قال: «... لذلك فلا يمكن ان يكون هناك تعايش بين هذه القوة (أي اسرائيل)، وبين الدول العربية الاخرى. ولا يمكن ان يتحقق السلام، والحل الوحيد لمصلحة السلام العالمي ولمصلحة العرب، ولمصلحة اليهود انفسهم، حتى يخرجوا من هذا المسلسل، هو وجود دولة ديموقراطية يشترك فيها العرب واليهود»[٣١]. فشتان بين هذا الموقف الاخير، الرافض جملة وتفصيلاً لاسرائيل بطبيعتها الحالية، ومقررات فاس، التي تعترف باسرائيل، ولو بجوهرها الحالي!

أما الاتحاد الاشتراكي فيتبيّن من بلاغه السالف الذكر، انه فضل التعبير بصيغ عامة، عن الاندهاش من الزيارة، ومن ابراز التعنّت الاسرائيلي. وإذا اجتهدنا، يمكن ان نتوصل الى نتيجة مضمونها ان الحزب غير مساند للقاء، دون الاعلان عن ذلك بشكل صريح[٣٢].

---

(٢٧) اعلن ذلك العاهل المغربي في خطاب موجه الى الشعب بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٨.

(٢٨) مذكور في: منير نعيمة، «موقف المغرب من النزاع العربي الاسرائيلي بعد لقاء ايفران،» (بحث لنيل الاجازة في القانون العام، كلية الحقوق، الرباط، ١٩٨٧)، ص ٧٨.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) انظر على سبيل المثال الخطاب الموجه الى الشعب المغربي، والندوة الصحفية مع الصحافة العربية، في كتاب: **الحسن الثاني القائد في الازمنة الصعبة** (دار السياسة، [د.ت.])، ص ١٦ ـ ٢٨ و٤٦ ـ ٧٧.

(٣١) نعيمة، المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٣٢) انظر نص البلاغ السياسي الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٤ في: **جريدة الاتحاد الاشتراكي**، ١٩٨٦/٧/٢٥.

وأخيراً، يمكن وضع التقدم والاشتراكية ضمن خانة المعارضين. ويتجلى ذلك من الافتتاحيات التي خصصها اللقاء، والتي حاول من خلالها تقويم الزيارة في ضوء الحقائق التالية[٣٣]:

ـ اسرائيل عدّوة للعرب.

ـ الحوار يمثل إحدى وسائل المواجهة لكن «... المشكل كل المشكل، يكمن بالذات في تقدير الظرف وملاءمته. ونقصد بالظرف وجود أو غياب الشروط الكفيلة بالافضاء الى نتيجة إيجابية ..»[٣٤].

ـ تبعاً لذلك ترى افتتاحية «البيان» بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٨٦ «... بكل مسؤولية بان الشروط الملائمة لخطوة سلمية غير متوفرة..»، وبعد ان فسّرت اسباب ذلك، انتهت الى القول: «... لذلك إذا كان من المحمود الأخذ بزمام الطليعة، وكسب قصب السبق الى العمل، فمن الاجدر الاحتراس من التحرك في عزلة..».

لقد تدعّم هذا الاتجاه، من خلال افتتاحية اخرى، نشرت في «البيان» بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٦ حول ضرورة انعقاد قمّة عربية عاجلة، نقتطف منها ما يلي: «... اجل ان انعقاد قمة عربية كضرورة لا غنى عنها، إذ ان برنامج فاس، الذي يمثل مسعى جماعياً قد أصبح في مواجهة واقع جديد يتعيّن مواجهته هو الآخر بصفة جماعية، ما دام انه بات من المعروف دون لبس ولا غموض، بان كل تناول انفرادي محكوم عليه بالفشل، ولا شيء غير الفشل..».

إن هذه المواقف التي عبّرت عنها هذه الاحزاب، ينبغي تدعيمها، بالبلاغ الذي اصدرته الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، في بداية ايلول/سبتمبر ١٩٨٦، والذي عبّرت فيه عن بعض التخوفات، من الاختراق الصهيوني للمغرب، كما نبّه الى ذلك سابقاً الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي في استجواب له مع جريدة «القبس» الكويتية[٣٥]. وهكذا نقرأ ضمن ذلك البلاغ، ما يلي: «... إن بلادنا قد نالها منذ زمن طويل نصيب وافر من الهجمة الصهيونية، والتي بدأت تتصاعد بصورة حثيثة لعزل المغرب عن مسؤولياته العربية، وهو البلد الذي كان موئلاً للقاءات عربية، ومهداً للمؤتمر الاسلامي الأول من أجل القدس الشريف، والذي أكد جلالة الملك أن ابناءه من القوات المسلحة سوف يكونون باستمرار طليعة المدافعين والمقاتلين عن حقوق العرب وكرامتهم وفي سبيل تحرير فلسطين وعاصمتها القدس...»[٣٦]. وبعد هذه المعاينة، توجهت الجمعية بالنداء الى: «.. كافة الاحزاب والمنظمات النقابية والمهنية والجمعيات الثقافية لكي تتعبأ بفعالية اكثر وتنسق الجهود فيما بينها، لاعلاء راية الوطنية الحقة، التي تفاعلت دوما بمسؤولية ووحدة مصير مع قضايا الوطن العربي والاسلامي، وعلى رأسها نضال الشعب الفلسطيني..».

حول قضية تستقطب في ثوابتها الاساسية إجماع مكونات المجتمع المغربي، تستمر مع ذلك، بعض التمايزات في ما يتعلق بأسلوب التعامل مع الأحداث التي تفرزها. فقد بيّن لنا العرض السابق لمواقف ثلاثة احزاب مغربية، لتطورات انتظمت على مدى اربع سنوات، انه بالرغم من التراضي الذي حوّل كثيراً من القضايا الخارجية، بين الاحزاب والسلطة، بخاصة منذ استرجاع المغرب لصحرائه، فإن بعض الاختلافات مازالت قائمة حول تأويل بعض السلوكات. وإذا كان حزب الاستقلال قد بدا أكثر اقتضاباً، في تعرّضه للمشاكل الخارجية، وأكثر تفهماً للسلوك

---

(٣٣) يتعلق الامر بافتتاحيات **البيان**، ٢٤، ٢٥ و١٩٨٦/٧/٢٧.

(٣٤) انظر افتتاحية **البيان**: «بخصوص زيارة شيمون بيريز»، بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٤.

(٣٥) في سؤال حول ما إذا كان هناك لوبي داخلي يسعى الى ابعاد المغرب عن محيطه الخارجي اجاب: «... نعم فيه، ليس لوبي، يمكن ان نطلق عليه تيار شخصي واصحاب رأي. ولكن اللوبي الحقيقي جاءنا من الخارج...». انظر نص المقابلة في: **جريدة الاتحاد الاشتراكي**، ١٩٨٦/٨/٢١.

(٣٦) انظر نص البلاغ في: **جريدة الاتحاد الاشتراكي**، ١٩٨٦/٩/٦.

الرسمي، ربما نتيجة للفترة التي قضاها في الحكومة، ورغبته في الرجوع اليها[٣٧]، فإن الاتحاد الاشتراكي، ولا سيما التقدم والاشتراكية، يبدوان اكثر رغبة في المحافظة على هامش من الاستقلالية في ادراك الأحداث، ورصدها انطلاقاً من اعتبارات أو مرجعية ايديولوجية، وليست براغماتية فقط □

(٣٧) يوجد حزب الاستقلال حاليا خارج الحكومة، ويمثل جزءا من المعارضة البرلمانية.

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١١)

صورة العرب في الصحافة البريطانية

دراسة اجتماعية للثبات والتغير في مجمل الصورة

الدكتور حلمي خضر ساري

ترجمة : عطا عبد الوهاب

الثمن: ٧ دولارات أو ما يعادلها

القوى العاملة العربية: الواقع و آفاق المستقبل

د. سمير رضوان(**)

منظمة العمل الدولية ـ جنيف.

أولاً: مقدمة

«ان السمات الاساسية لواقع القوى العاملة العربية هي، نتاج للتخلف والتجزئة والتبعية، كما انها أحد روافد هذه السلبيات الثلاث الجوهرية للوجود العربي الراهن. ولكن استمرار هذه السمات في المستقبل، وبمعنى آخر، استمرار قصور الانجاز في مضمار تنمية القوى البشرية، ينطوي على مخاطر جسيمة في المستقبل، اذ يعني عدم تحقيق مشروع التنمية القومية، أمل المستقبل للبشر في الوطن العربي.

ان القوى العاملة التي ستدخل أسواق العمل حتى نهاية هذا القرن هي موجودة بالفعل، ومن هنا فان التحدي الأول هو إيجاد فرص عمل منتج لما يتراوح بين ١,٥ مليون ومليوني عامل سنوياً خلال تلك الفترة إذا ما أريد للبطالة أن لا تتفاقم، وهو أمر يتطلب جهداً مخططاً لاعدادهم تعليمياً ومهنياً بمستوى ينسجم مع التنمية المرغوبة والتكنولوجيا المستخدمة».

ان تلك المقتطفات من وثيقة استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية تشير بجلاء، الى خطورة موضوع تنمية القوى البشرية، ولقد فاضت المساهمات المختلفة في هذا الموضوع، ولكن تبقى الفجوة شاسعة بين تلك الكتابات والانجازات في هذا المجال. وفي الواقع فان الباحث يتردد كثيراً في إضافة ورقة جديدة خشية أن تقدم كلاماً مكرراً ومعاداً، يعرفه الجميع، ومن هنا، فسوف نحاول في تلك الدراسة أن نعرض لاشكالية تنمية القوى العاملة، من حيث مواءمتها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية. ولتحقيق هذا الهدف فسوف نبدأ بتحليل سريع لأهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على حجم ونمو هيكل القوى

(*) قدمت هذه الاوراق الى ندوة «تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي» التي عقدت في الكويت، خلال الفترة ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، ونظمها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، الا أن الورقة الاولى (سمير رضوان) فقط لم تعرض فيها بسبب وصولها متأخرة.

(**) ان الآراء الواردة في هذا البحث تعبر عن رأي الكاتب، ولا تعبر بالضرورة عن آراء منظمة العمل الدولية.

العاملة العربية، ثم نحاول أن نعطي صورة رقمية وتحليلية للملامح الرئيسية للسكان والقوى العاملة مركزين على أهم حدث في السنوات الأخيرة وهو انتقال القوى العاملة، ثم نختتم بمحاولة استشراف المستقبل، ونتقدم ببعض المقترحات التي تساهم في تحقيق تنمية القوى العاملة العربية.

ثانياً: الاطار الاقتصادي والاجتماعي

ان عنصر العمل هو ـ في آن واحد ـ أداة التنمية وهدفها، فالتنمية لا تنهض إلّا بتوافر عنصر العمل، وكذلك، فان هدفها النهائي هو، تحقيق الرفاهية لهذا العنصر. ومن هنا، فان القوى العاملة تؤثر وتتأثر بالمعطيات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وعليه، فان فهم واقع تلك القوى العاملة وسماتها لا بد أن يتم في اطار فهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل تلك القوى. وإذا ما نظرنا الى العشرية الأخيرة، وبصفة خاصة منذ تصحيح أسعار النفط في منتصف السبعينات، نجد أن البلاد العربية شهدت تطورات اقتصادية واجتماعية مهمة، سواء على المستوى الاقليمي أم المستوى القطري، كان لها أكبر الأثر على نمط التنمية وبالتالي على القوى العاملة. وكان من أهم تلك التطورات نشوء ما يمكن أن نسميه «بسوق العمل العربية» أي انتقال حركة التشغيل من المستوى القطري الى المستوى الاقليمي عن طريق انتقال العمالة العربية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، حيث شملت تلك الحركية ما يتراوح بين ٣,٥ ـ ٥,٥ ملايين عامل عربي دخلوا الى تلك السوق الجديدة، وكان لحركتهم أكبر الأثر سواء في بلدان المنشأ أم بلدان الاستقبال. كذلك شهدت نهاية تلك العشرية ـ وبالتحديد منذ ١٩٨٢ ـ انخفاض أسعار النفط الذي تزامن مع الكساد الجديد في الاقتصاد الدولي مما أدى الى انحسار موجة الرواج التي سادت في السبعينات، وترتب عليها بالتالي بداية تقلص حجم سوق العمل العربية حتى أصبحت ظاهرة «العمالة العائدة» تمثل ظاهرة مهمة بالنسبة لبلدان المنشأ. بين هاتين اللحظتين: الرواج والانحسار، كانت هناك تطورات ذات أثر بعيد المدى في داخل كل قطر من الاقطار لا تقل أهمية عن انتقال العمالة، ولذلك فسوف نحاول أن نجمل تلك التطورات التي تمثل الاطار الحاكم لتطور القوى العاملة العربية.

١ ـ النمو والتغيير الهيكلي

مرت الاقطار العربية اجمالاً بمراحل ثلاث شكلت تجربتها في التنمية: مرحلة بناء الدولة الحديثة غداة الاستقلال وذلك في الفترة منذ أوائل الخمسينات وحتى نهاية الستينات؛ مرحلة الاقتصاد المفتوح وشملت العقد الممتد من منتصف السبعينات حتى أوائل الثمانينات؛ ثم مرحلة الكساد منذ ١٩٨٢ وحتى الآن. ولقد تميزت الفترتين الأولى والثانية بتحقيق معدلات نمو معقولة بالمقارنة بالدول النامية عموماً وان كان ذلك لأسباب مختلفة، ففي المرحلة الأولى كانت خطط وبرامج التنمية هي السبب، أما في المرحلة الثانية، فكان محرك النمو هو البناء والتشييد وخدمة نمط جديد للاستهلاك، نتيجة للرواج الاقتصادي الذي صاحب الفورة النفطية. أما مرحلة الكساد وهي التي بدأت منذ أوائل الثمانينات، فقد تضافر عاملان أساسيان هما: تفاقم الأزمة في الاقتصاد العالمي وانخفاض اسعار النفط على تخفيض معدلات النشاط الاقتصادي في جميع البلاد العربية، فاذا نظرنا الى معدلات النمو السنوية في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٤، نجد أن تلك المعدلات قد تهاوت الى حد كبير، بل ان معظم تلك المعدلات كانت بالسالب وبخاصة في المنتجة

للنفط، واذا ما أخذنا الشرق الأوسط ككل نلاحظ أن معدل النمو كان بالسالب في عامي ١٩٨١، ١٩٨٢ ثم حدث تحسن طفيف في العامين التاليين، ثم سجل نمواً سالباً في عام ١٩٨٥، هذا في حين أن معدل النمو كان موجباً بالنسبة للدول النامية وللعالم ككل، ومن الملاحظ أن عام ١٩٨٤ شهد تحسناً نسبياً في الأحوال الاقتصادية في الدول الصناعية الكبرى حيث وصل معدل النمو الى ٥,٥ بالمائة، ولكن البلدان العربية لم تشارك في هذا التحسن حيث «لم تشهد الدول العربية عام ١٩٨٤ الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته مجموعتي الدول الصناعية والدول النامية بشكل عام. فالنشاط الاقتصادي العربي عام ١٩٨٤ مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي، كان أقل منه عام ١٩٨٣. وتجدر الاشارة أن الوطن العربي لم يحقق أي نمو، بل انخفض بمعدل بلغ متوسطه حوالى ٣ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣»[١].

ومن الملاحظ أن تجربة التنمية هذه، لم تؤد الى تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادي العربي، حيث انه باستثناء التحولات الهيكلية المتمثلة في انخفاض نصيب الزراعة في الناتج القومي في الدول كثيفة السكان، نجد أن نصيب الصناعات التحويلية ما زال ضئيلاً (لا يزيد على ٢٠ بالمائة). أما السمة الأساسية فهي زيادة أهمية قطاع الخدمات والقطاع الحكومي (يصل الى ٥٠ بالمائة من الناتج القومي).

٢ ـ التوازن بين الانتاج والاستهلاك

تضافرت مجموعة من العوامل خلال السنوات العشر الماضية، أدت الى تزايد الاختلال بين الانتاج والاستهلاك وبخاصة في ما يتعلق بالسلع الزراعية، ومن بين تلك العوامل: أ ـ تعاظم معدلات النمو السكاني في الوطن العربي التي فاقت أعلى المعدلات في العالم حسب تقديرات صندوق النقد العربي، ففي الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، بلغ معدل النمو الطبيعي في البلاد العربية ٣,٢ بالمائة في المتوسط في السنة، وذلك مقابل ٢,٠ بالمائة في الدول النامية و١,٧ بالمائة في العالم ككل[٢]؛ ب ـ ارتفاع معدلات الاستهلاك العائلي بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، فلقد بلغ معدل النمو السنوي للاستهلاك الخاص خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤ ـ حسب تقديرات البنك الدولي ـ ٢١ بالمائة في السعودية، ٩ بالمائة في كل من ليبيا والجزائر، ٨,٤ بالمائة في كل من مصر وسوريا، ٧ بالمائة في كل من تونس والسودان، ٦ بالمائة في اليمن[٣]، ولقد غذى ذلك الزيادة الكبيرة في الدخول التي طرأت خلال تلك الفترة، وفي مقابل ذلك لم يزد الانتاج بما يجاري تلك الزيادة في الطلب، فاذا ما أخذنا الانتاج الزراعي مثلاً نجد أن نصيب الفرد من الانتاج الغذائي قد تناقص خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤ في جميع الاقطار العربية باستثناء الأردن وسوريا ولبنان، وتلك في الواقع ظاهرة خطيرة إذ انها تهدد ما يسمى بالأمن الغذائي في الوطن العربي، وتؤثر تأثيراً مباشراً في مستوى رفاهية القوى العاملة، حيث ان السلع الغذائية تمثّل أهم «السلع الأجرية Wage goods» (أي السلع التي ينفق عليها الجانب الأكبر من الدخل).

---

(١) جامعة الدول العربية، الامانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥**، تحرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق، ١٩٨٥)، ص ١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١٨.

(٣) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٦** (واشنطن، دي.سي.: البنك، ١٩٨٦)، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

٣ ـ اختلال ميزان المدفوعات وازدياد عبء الديون الخارجية

تشترك البلدان العربية في ظاهرة عامة وهي، أنها اقتصاديات «مفتوحة» (Open Economies)، بمعنى أن التجارة الدولية تمثل عنصراً أساسياً في حياتها الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، نجد أنه في عام ١٩٨٥ بلغت نسبة الصادرات في الوطن العربي الى الناتج المحلي الإجمالي ٤٠ بالمائة وكذلك نسبة الواردات، أي أن التجارة الدولية مثّلت في مجموعها ٨٠ بالمائة من الناتج القومي[٤]، ومن هنا فان التغيرات في التجارة الدولية تؤثر تأثيراً كبيراً على النشاط الاقتصادي بتلك البلاد، ولقد شهد العقد المنصرم ظاهرة عامة تكاد تشمل كل البلدان العربية بلا استثناء وهي، التراجع المطّرد في نمو الصادرات في مقابل النمو المطّرد في نمو الواردات، وكان من نتيجة هذا التفاوت أن ازدادت الفجوة في موازين المدفوعات، بخاصة البلدان غير المنتجة للنفط، ومما زاد في تفاقم تلك المشكلة، أن معدلات التبادل الدولي قد ساءت بالنسبة لكل البلدان العربية تقريباً. فمعدلات التبادل بالنسبة لبلدان النفط انخفضت، بسبب انخفاض أسعار النفط الذي تصدره بالنسبة لارتفاع السلع التي تستوردها، ومعظمها من السلع الصناعية وأدوات النقل. أما بالنسبة للبلدان الأخرى فقد أدى الكساد الى انخفاض أسعار صادراتها بدرجة لم يقابلها انخفاض في أسعار ما تستورده من الخارج، وكانت تلك الفترة فترة ارتفاع في الواردات كما أسلفنا من قبل.

ولقد أدى اختلال توازن ميزان المدفوعات في البلدان العربية غير النفطية، الى اضطرار تلك البلدان الى الاستدانة من الخارج، وشكّلت ظاهرة تراكم الديون وعبء خدمتها، واحدة من أهم المشاكل التي أصبحت تواجه تلك البلدان حتى الآن، فحسب تقديرات صندوق النقد العربي، بلغ مجموع القروض للبلدان العربية غير النفطية ٧٤ مليار دولار عام ١٩٨٥ أو ما يقرب من ٨,٥ بالمائة من مجموع ديون البلدان المقترضة، البالغة ٨٨٣ مليار دولار في العام نفسه. وتتضح أهمية موضوع الديون من حيث تأثيرها على اليد العاملة العربية، إذ ان تراكم هذه الديون يفرض على الدول المقترضة، اللجوء الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لسد العجز في موازين مدفوعاتها، والقبول بشرطية تلك المنظمات الدولية التي تتطلب تخفيض الانفاق العام، ورفع الدعم وتحرير الاسعار وتخفيض قيمة العملة المحلية وزيادة الصادرات، وكل هذه الاجراءات تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر، على القوى العاملة وعلى توزيعها بين القطاعات، وعلى مردود عنصر العمل، فمثلاً، قد تؤدي الرغبة في زيادة صادرات القطن من مصر، الى تخفيض المساحة المزروعة بالحبوب، مما يقلل من انتاج السلع الغذائية، وبالمثل، فان رفع الدعم قد يؤدي ـ في غياب اجراءات تصحيحية أخرى ـ الى انخفاض الأجر الحقيقي لعنصر العمل وهكذا. ومن هنا، فان المديونية وما يتبعها من اجراءات لها تأثير مهم على القوى العاملة.

ثالثاً: ملامح السكان وقوة العمل في البلاد العربية

ليس الهدف من هذا الفصل هو، تقديم تحليل متعمق للسكان والقوى العاملة في البلاد العربية، إذ ان ذلك يتطلب دراسة مقارنة لا تتوافر عناصرها الاحصائية نظراً لعدم توافر المصادر من ناحية، وعدم اتساق تلك المصادر من ناحية أخرى. ولكن الهدف هو، رصد بعض

---

(٤) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٥، ص ٣٥٩. ويلاحظ أن نسبة التجارة المبينة في البلدان العربية كانت ضئيلة للغاية حيث بلغت ٧,٣ بالمائة من الصادرات و٨,٨ بالمائة من الواردات.

السمات الأساسية للسكان وقوة العمل بالتركيز على تركيب السكان ونوعيتهم، وكذلك حجم وتركيب قوة العمل، محاولين أن نقارن قدر الامكان، بين المجموعات المختلفة من البلدان العربية.

١ ـ السمات العامة للسكان

أ ـ حجم ونمو السكان

يقدر عدد السكان في الوطن العربي في عام ١٩٨٤، حوالى ١٨٧ مليون نسمة، أو ٥ بالمائة من سكان العالم، البالغ عددهم ٣٧١٨ مليوناً في العام نفسه، وتأتي مصر في طليعة البلدان العربية، حيث يقرب عدد سكانها من ٤٦ مليون نسمة، يليها المغرب ٢٣ مليوناً، والجزائر ٢١ مليوناً، والسودان ٢١ مليوناً، وبذلك يكون أكثر من نصف سكان الوطن العربي ١١١ مليوناً يقطنون أربع اقطار عربية تقع جميعها في افريقيا. أما الاقطار العربية التي يبلغ سكانها ١٥ مليون نسمة فأقل فهي: العراق ١٥ مليوناً، السعودية ١١ مليوناً، سوريا ١٥ مليوناً، ويلاحظ أن أقل البلدان العربية سكاناً هي، مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء السعودية، التي يبلغ تعداد سكانها حوالى ٥ ملايين نسمة: قطر ٢٩٠ ألفاً، البحرين ٤١٠ آلاف، الامارات ١,٣ مليون، عمان ١,٢ مليون، والكويت ١,٧ مليون، (الجدول رقم (١)).

ويلاحظ في البلدان العربية بصفة عامة، تزايد نمو سكان الحضر الذين وصل وزنهم النسبي الى نحو ٦٠,٤ بالمائة من مجموع السكان في ١٩٨٤. وأعلى نسبة لسكان الحضر هي في البلدان النفطية، باستثناء عمان، التي تبلغ نسبة سكان الحضر بها ٩ بالمائة فقط، مقابل ما يزيد على ٧٠ بالمائة في البلدان الأخرى، حتى يصل الى ٩٣ بالمائة في الكويت، ويرجع ذلك الى تركّز المشروعات في المدن، ونشأة الدولة ـ المدينة، وكذلك للطبيعة الجغرافية للمنطقة، وافتقارها الى المناطق الزراعية.

ويعتبر معدل النمو الطبيعي للسكان في الوطن العربي من أعلى المعدلات في العالم، حيث بلغ متوسط النمو في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ نسبة ٣,٢٤ بالمائة مقابل ١,٧ بالمائة في العالم، و٠,٦ بالمائة في الدول الصناعية، و٢ بالمائة في الدول النامية. هذا، وتتفاوت نسب النمو الطبيعي في الاقطار العربية بشكل ملحوظ، حيث تتميز بارتفاعها في البلدان ذات التعداد المرتفع نسبياً في السكان، فتبلغ في الجزائر ٢,٨ بالمائة والسودان ٢,٧ بالمائة والمغرب ٢,٦ بالمائة ومصر ٢ بالمائة. وأما أكثر الاقطار العربية ارتفاعاً في معدلات النمو فهي: الاردن ٣,٩ بالمائة، ثم سوريا ٣,٣ بالمائة ثم ليبيا ٣,٢ بالمائة وموريتانيا ٣ بالمائة والسعودية ٣ بالمائة، في حين أن أقلها في الامارات العربية ١,٦ بالمائة وتونس ١,٧ بالمائة ولبنان ١,٨ بالمائة[٥].

ب ـ التوزيع العمري للسكان

يتميز سكان الوطن العربي بالفتوة الظاهرة، حيث تهيمن الفئات الصغرى من العمر على الهرم السكاني، فالجدول رقم (٢) يشير، الى أن نسبة من هم دون سن (١٤) سنة تمثل ٤٥ بالمائة من مجموع السكان، وهي نسبة عالية جداً بالمقارنة مع مثيلاتها في العالم، حيث تبلغ ٣٤ بالمائة في المتوسط، ولا تزيد عن ٣٨ بالمائة في الدول النامية.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٩٩.

وتبرز هذه النسبة العالية ضخامة الأعباء الناتجة عن ارتفاع نسبة الاعالة، كذلك يلاحظ انخفاض نسبة من هم فوق سن ٦٥ سنة، إذ تبلغ ٣,١ بالمائة مقابل ١١ بالمائة في الدول المتقدمة، وهذا راجع الى انخفاض معدل توقع الحياة نسبياً في البلاد العربية، حيث وصل الى ٥٨ في الألف مقابل ٧٣ في الدول المتقدمة.

ج ـ مؤشرات نوعية الحياة[٦]

وإذا ما حاولنا تحليل الأوضاع الصحية والاجتماعية في البلدان العربية، من خلال ثلاثة مؤشرات عامة تعتبر من أكثر المؤشرات دلالة، وهي، معدل وفيات الرضع لكل ألف ولادة، وتوقع الحياة عند الولادة، ونسبة الأمية، فاننا نلاحظ بصفة عامة أن المؤشرين الأولين قد سجلا تحسناً ملموساً في ما بين فترتي ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ و١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. ويتمثل ذلك التحسن، في انخفاض المؤشر الأول بنسب تتراوح ما بين ٢٤ بالمائة و٣٩ بالمائة، في حين سجل المؤشر الثاني زيادة في متوسط عدد السنين المتوقعة للحياة عند الولادة بين ٥,٥ و٧,٦ سنوات وذلك، خلال الفترتين المذكورتين. وقد ارتفع متوسط توقع الحياة عند الولادة في الوطن العربي من ٥٦ سنة للفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ الى ٥٩ سنة للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. وعلى الرغم من ذلك لا يزال منخفضاً بالقياس لنظيره في الدول المتقدمة الذي يصل الى ٧٣ سنة.

وعند مقارنة متوسط توقع الحياة عند الولادة بين البلدان العربية نلاحظ شدة التباين. ففي حين يقارب المؤشر نظيره في الدول المتقدمة لدى مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يبلغ ٧١,٦ سنة في الامارات، و٧١,٢ سنة في الكويت، و٦٢,٢ سنة في البحرين، و٧٠,٦ سنة في قطر، نجد أنه لا يزال لدى مجموعة أخرى من البلدان العربية في حدود المستويات الدنيا المسجلة في البلدان الأقل نمواً في العالم، حيث يبلغ في الصومال ٤٢,٧ سنة، وفي اليمن العربية وموريتانيا ٤٤ سنة، واليمن الديمقراطية ٤٦,٥ سنة.

وعلى عكس المؤشرين السابقين وعلى الرغم من قلة البيانات المتوافرة عن المؤشر الثالث إلا أن كل الدلائل تشير الى استمرار ظاهرة الأمية، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها البلدان العربية من أجل تعميم التعليم، إذ يعتقد أن نسبة الأمية لا تزال مرتفعة في كثير من البلاد العربية.

وتتراوح نسبة الأمية في مجموع السكان في الأقطار العربية بين ٩٣ بالمائة في الصومال، ٩١ بالمائة في اليمن العربية، و٧٢ بالمائة في اليمن الديمقراطية، وبين ٣٢ بالمائة في الاردن و٣١ بالمائة في لبنان و٢٢ بالمائة في البحرين.

كما تشير بيانات الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار الى أن توزيع الأميين الكبار (١٥ ـ ٤٤ سنة) تتراوح في الأقطار العربية ما بين ٨٤ بالمائة في اليمن العربية و٥٨ بالمائة في اليمن الديمقراطية، وبين ٣١ بالمائة في الامارات العربية المتحدة و٢٨ بالمائة في الاردن.

وتتباين هذه النسبة تبايناً ملموساً حسب البلدان العربية ومراحل التعليم فيها. ففي حين ترتفع نسبة الاناث في التعليم الابتدائي لتصل الى ٤٨,٧ بالمائة في الكويت، و٤٨,٣ بالمائة في

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠١ و١٠٤.

الامارات، و٤٧,٧ بالمائة في الاردن، فانها تنخفض لتبلغ ١٣,٧ بالمائة في اليمن العربية، و٢٨ بالمائة في اليمن الديمقراطية، أما في التعليم المتوسط والثانوي فان هذه النسبة تتراوح ما بين ٥٠ بالمائة في قطر، و٤٥ بالمائة في الكويت، و٤٦ بالمائة في الاردن، و١٣ بالمائة في اليمن العربية، و٢٠,٧ بالمائة في موريتانيا، و٢٧ بالمائة في عُمان. أما في التعليم العالي والجامعي فتتراوح ما بين ٤٠ بالمائة في الاردن والامارات، و١١ بالمائة في اليمن العربية.

وإذا نظرنا الى التعليم نجد، أن فترة العقدين الماضيين قد عرفت طفرة مهمة في أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم في الوطن العربي، فقد بلغ عدد التلاميذ خلال السنة الدراسية ١٩٨١/١٩٨٢ قرابة ٣٠ مليون تلميذ في مختلف مراحل التعليم الحكومي في الوطن العربي، أي ما يناهز ١٧ بالمائة من مجموع السكان، يتركز ٦٧ بالمائة منهم في المرحلة الابتدائية و١٩ بالمائة منهم في المرحلتين المتوسطة والثانوية، ويبلغ عدد الطلبة في التعليم العالي والجامعي ٣٣ بالمائة.

ورغم التحسن الذي طرأ على نسبة إقبال الاناث على التعليم بمختلف مراحله في الوطن العربي، فان نسبتهن ما زالت دون المستوى المطلوب قياساً الى النسبة نفسها المسجلة للذكور، فما زالت هذه النسبة تبلغ ٣١ بالمائة فقط في التعليم العالي والجامعي، و٣٥ بالمائة في التعليم الثانوي، و٤٠ بالمائة في التعليم الابتدائي.

٢ ـ القوى العاملة

يقدم الجدول رقم (٣) ملخصاً لبعض مؤشرات القوى العاملة في البلاد العربية، ومنه تتضح عدة ملاحظات مهمة:

أ ـ ان **عدد السكان في سن العمل** مرتفع نسبياً في البلاد العربية، وهذه حقيقة ديمغرافية لاحظناها عند الحديث عن التركيب السكاني، فقد لاحظنا أن نسبة السكان في فئة العمر ١٥ ـ ٦٥ سنة تزيد على ٥٠ بالمائة من مجموع السكان في معظم البلدان العربية، ولكن هناك حقيقة مهمة أخرى وهي، أن نسبة العاملين من هؤلاء منخفضة، وذلك راجع الى عاملين: أ ـ تدني نسبة مساهمة المرأة العربية في قوة العمل، ب ـ انخراط المزيد من الشباب في التعليم مما يؤخر من انضمامهم الى قوة العمل. هذا، وتشير تقديرات ١٩٨٥، ان عدد من هم في سن العمل يبلغ ١٠٣ ملايين فرد، يعيش معظمهم في مجموعة البلاد العربية كثيفة السكان، وتأتي في مقدمتها مصر، حيث يبلغ عدد السكان في سن العمل حوالى ٢٣ مليوناً، يليها المغرب ١٢ مليوناً، الجزائر والسودان ١١ مليوناً، تونس ٤ ملايين، اليمن العربية ٣,٣ ملايين. وفي المقابل، فان السكان في سن العمل في البلدان المنتجة للنفط يمثلون أعداداً ضئيلة، وهو ما أدى بتلك البلدان الى الاستعانة بالقوى العاملة من البلدان العربية (وغير العربية) لسد حاجتها من العمالة.

ب ـ يلاحظ أن **معدلات النمو** في قوة العمل في البلدان المنتجة للنفط هي معدلات عالية، حيث تصل الى ٤ بالمائة في ليبيا، وحوالى ٦ بالمائة في السعودية و٧ بالمائة في الكويت، خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤، وهذا يعكس أثر استقدام العمالة خلال فترة الطفرة النفطية، وفي المقابل نجد أن معدلات النمو في البلدان الاخرى تتساوى أو تقل عن معدلات النمو في السكان، وذلك بسبب تأثير العاملين السابق ذكرهما: انخفاض نسبة مساهمة المرأة وانتشار التعليم.

ج ـ من حيث **التوزيع القطاعي**، نلاحظ ـ ما سبق أن لاحظناه من قبل، عند تحليل النمو

والتغير الهيكلي ـ اشتراك كل البلدان العربية تقريباً في ظاهرة نمو قطاع الخدمات، حيث أصبح يستوعب ما بين ربع ونصف القوى العاملة العربية، ويتزايد نصيب هذا القطاع في البلدان المنتجة للنفط حتى يصل الى ٥٣ بالمائة في ليبيا، ٥٧ بالمائة في الامارات، ٦٧ بالمائة في الكويت. كذلك يلاحظ سيطرة الزراعة من حيث نصيبها في اليد العاملة في البلدان غير النفطية، فعلى الرغم من انخفاض نصيب ذلك القطاع من مجموع القوى العاملة بين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠، الا أنه ما زال يمثل المصدر الرئيسي للتشغيل في عديد من البلدان العربية، حيث يمثل ما يزيد على ٧٠ بالمائة في كل من اليمن العربية وموريتانيا والسودان والصومال، ويمثل أكثر من ٤٠ بالمائة في كل من مصر والمغرب واليمن الديمقراطية، وحوالى الثلث في البلاد الاخرى. وأخيراً، فان نصيب قطاع الصناعة ما زال متواضعاً بخاصة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هذا الرقم يشمل الصناعات الاستخراجية ومنها النفط وليس فقط الصناعات التحويلية.

واذا ما حاولنا تحليل قوة العمل في الوطن العربي حسب المهارات المكتبية، فاننا نجد أن العمال غير المهرة يشكلون نسبة عالية تناهز ٤٤ بالمائة، تليها نسبة العمال نصف المهرة البالغة ١٨,٤ بالمائة، أما العمال المهنيون فلا تتجاوز نسبتهم ١٠ بالمائة من المجموع، في حين أن انصاف المهنيين والفنيين يمثلون ٩ بالمائة، والعمال المهرة يمثلون ١٧ بالمائة، كما يستخلص من الجدول رقم (٤).

وهناك أمر مهم لا تكشفه التصنيفات التقليدية للقوى العاملة، ذلك، أن تلك التصنيفات تفترض اقتصاديات متطورة تنقسم الى قطاعات منظمة هي: الزراعة والصناعة والخدمات، وهذا أمر غير صحيح في جلّ الدول النامية، حيث يلاحظ ان ما يسمى **بالقطاع غير المنظم**[٧] أصبح يستوعب اعداداً كبيرة من قوة العمل وبصفة خاصة في المناطق الحضرية، وتندر الدراسات الخاصة بهذا القطاع في البلدان العربية، ولكن هناك من التقديرات ما يشير الى أن هذا القطاع يستوعب ما يتراوح بين ٢٥ بالمائة (السودان)، الى ٣٦ بالمائة (تونس)، ويصل الى ما يقرب من نصف القوى العاملة في الحضر في كل من مصر ٤٣,٥ بالمائة والمغرب ٥٦,٩ بالمائة[٨]. والجدول رقم (٥) يعطي ملخصاً لتقديرات العمالة في ذلك القطاع في المغرب العربي ومصر، ومن هذا الجدول يتضح أولاً: ارتفاع نسبة العاملين في هذا القطاع سواء بالمقارنة مع مجموع السكان النشطين اقتصادياً، أم النشطين اقتصادياً في المناطق الحضرية حيث تتركز ظاهرة القطاع غير المنظّم، وهذه ملاحظة مهمة اذ انها تشير الى أن القطاعات التقليدية لم تستطع استيعاب الداخلين في أسواق العمل المنظمة، ومن ثم يحاول هؤلاء ـ كجزء من استراتيجية البقاء (Survival Strategy) ـ أن يجدوا أعمالاً متفرقة للحصول على دخل للأسرة، وتفرِّق الدراسة التي تمت عن تونس بين نوعين من أنشطة القطاع غير المنظم: المستقر (localisé) وغير المستقر (non-localisé)، الأول يمثل الأنشطة القائمة في مكان محدد مثل غرفة في منزل أو حانوت صغير أو عربة على رصيف الشارع، والثاني يشمل من ليس لهم مكان مستقر، وتتعدد الأنشطة في القطاع غير المنظم (إذ هو في الواقع ليس قطاعاً بالمعنى المفهوم)، فهو يشمل أنشطة غير متجانسة تتراوح من الصناعات الصغيرة الى الباعة

(٧) أو القطاع غير الرسمي (Informal Sector, Secteur non-structuré).

(٨) تقدير السودان من التقرير القطري، وهو قائم على دراسة لمنظمة العمل الدولية، أما التقديرات الاخرى فهي أكثر حداثة وهي مأخوذة من:

Jacques Charmes, «Emploi et revenus dans le secteur non-structuré des pays du Maghreb et du Machrek,» (juin 1986). (non publié)

المتجولين. **والملاحظة الثانية** التي تظهر من جدول رقم (٥) هي أنه يمكن استقراء علاقة ما بين حجم هذا القطاع ومستوى النمو (مقاسا بمتوسط دخل الفرد من السكان)، وكلما ارتفعت درجة النمو كلما قلّ حجم القطاع غير المنظم[٩]. وتثير هذه الملاحظة نقاشا مهما حول السياسات التي ينبغي أن تتبعها الحكومات تجاه ذلك القطاع، فقد ترتب على الاهتمام الكبير الذي أولته منظمة العمل الدولية لذلك القطاع في السبعينات أن نشأ تصوّر بأن تشجيع ذلك القطاع سوف يؤدي الى استيعاب نسبة كبيرة من الزيادة في سوق العمل، وبالتالي تم تصميم العديد من البرامج لرفع الكفاءة في هذا القطاع وامداده بالتمويل وكذلك التكنولوجيا الوسيطة[١٠]. ولكن التجربة أثبتت حتى الآن أن تلك السياسات، على صعوبة تطبيقها، لم تؤت بالنتائج المطلوبة، وقد لاحظنا أن حجم هذا القطاع قد تقلّص مع موجة الهجرة في السبعينات، مما يشير الى أن حل مشكلة التشغيل لن تأتي عن طريق القطاع غير المنظم، وانما بايجاد **فرص التشغيل المنتجة** في القطاعات الأساسية.

هناك سمة أخرى من سمات القوى العاملة العربية وهي، **تدني مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي** بصفة عامة والأنشطة غير الزراعية بصفة خاصة، وتتباين المعلومات حول تلك الظاهرة تباينا كبيرا، ولذلك فقد اعتمدنا على تقديرات منظمة العمل الدولية حول معدلات النشاط الخام ضمانا لاتساق المقارنة بين البلدان العربية وبعضها البعض، والجدول رقم (٦) يلخص تلك البيانات، وأول ما يلفت النظر هو، أن معدل النشاط بين الاناث منخفض جداً في كل البلدان العربية بالمقارنة بمثيله بين الذكور، وقد تكون التقديرات متحيّزة الى أسفل بعض الشيء نتيجة طريقة جمع المعلومات، في تعدادات السكان ومسوح القوى العاملة، حيث تظهر المرأة التي تعمل في الزراعة أو الحرف المنزلية (مثل صناعة النسيج والسجاد) على أنها «ربة منزل» فقط، وبالتالي يظهر معدل النشاط منخفضا، فالمرأة في السودان والصومال على سبيل المثال تقوم، بحوالى ٨٠ بالمائة من النشاط الزراعي في بعض المناطق، وعلى الرغم من ذلك يلاحظ، أن معدلات النشاط الخام منخفضة جداً حتى في البلاد العربية التي قطعت فيها المرأة شوطا كبيراً نحو المساهمة في الحياة العملية مثل مصر، حيث يصل معدل النشاط ٤,٧٥ بالمائة، سوريا ٨ بالمائة، الاردن ٤,٢٥ بالمائة ويرتفع في بلاد مثل تونس ١٤,٥٠ بالمائة، ولبنان ١٤,٦ بالمائة، والكويت ١٢ بالمائة، وتتخذ هذه الظاهرة أهمية خاصة في البلاد العربية المستقبلة للعمالة، حيث ان مسألة تعظيم مساهمة اليد العاملة الوطنية واحلالها محل العمالة الأجنبية تحتل مكانة مهمة في خطط التنمية، ومن هنا، فان زيادة نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي يتخذ أهمية بارزة، وتحاول تلك البلدان أن تحدث هذا التطور في اطار من التقاليد والعادات التي لا تجعل من السهل تحقيق هذا الهدف في شكل طفرة واحدة.

هذا، وعلى الرغم من أن معدلات النشاط بصفة عامة تعتبر منخفضة نسبيا في البلاد العربية إذا ما قورنت بالدول الصناعية مثلاً، إلّا أن **مشكلة البطالة** أصبحت تهدد قطاعات كبيرة من قوة العمل العربية وبخاصة في البلدان التي اعتمدت على الهجرة في حل مشكلة التشغيل بها،

---

(٩) يلاحظ أن مصر تمثل الاستثناء لهذه القاعدة، اذ تقل نسبة القطاع غير المنظم فيها عن المغرب، ويرجع السبب الى سيطرة التشغيل في القطاع العام على الاقتصاد المصري حيث لو لم يوجد ذلك لرأينا نسبا أعلى للعاملين في القطاع غير المنظم، ويكفي أن نشير الى أن هناك مليون ساعي في الحكومة والقطاع العام.

(١٠) انظر في تفصيل ذلك: S.V. Sethuraman, «The Urban Informal Sector: Concept, Measurement and Action,» *International Labour Review*, vol. 114, no. 1 (1976).

وتقدير معدلات البطالة في البلدان العربية أمر بالغ الصعوبة لعدة أسباب أهمها عدم توافر البيانات عن تلك الظاهرة، فمعظم البلدان العربية لا تجمع تلك البيانات، والبعض يستخدم فترات اسناد طويلة (سنة في مصر مثلاً) بحيث ان معدلات البطالة تبدو ضئيلة جداً، والبعض الآخر يستثني فئات عمرية وبخاصة (الشباب) بحجة أنهم خارج قوة العمل (تونس مثلاً تستثني الفئة من ١٥ ـ ١٧ سنة).

وعلى أي حال، فهناك دراسات قطرية تشير الى أن مشكلة البطالة السافرة مشكلة قائمة، بل انها تتزايد في السنوات الأخيرة، ففي تونس ـ حيث تتوافر البيانات ـ نجد أن معدل البطالة قد ارتفع من ١٥,٧ بالمائة في ١٩٧٥ الى ١٧,٨ بالمائة في ١٩٨٤، وان هذا المعدل يزيد في الريف ١٨ بالمائة في ١٩٨٤، عنه في المدينة ١٦ بالمائة في العام نفسه[١١]، وحالة تونس ليست حالة فريدة في هذا المجال، كذلك، فان تضخم العمالة في قطاع الحكومة: الادارة والقطاع العام، يمثل جانباً آخر لمشكلة البطالة وان كانت مقنّعة، وهناك ندرة أكبر في ما يتعلق بالتشغيل في هذا القطاع المهم، مما يستوجب القيام بالدراسات الخاصة به. وبالتحديد في تلك الظروف التي تحتاج فيها كل البلاد العربية الى تعظيم كفاءة استخدام الموارد البشرية.

بقيت سمة أخرى شكلت التطورات في أسواق العمل العربية في الفترة الأخيرة، وهي **الحراك الكبير للقوى العاملة** خلال تلك الفترة من خلال **انتقال اليد العاملة العربية**.

رابعاً: انتقال العمالة العربية: الواقع والمستقبل[١٢]

١ ـ مقدمة

شهدت المنطقة العربية منذ اكتشاف النفط، حركة تنقّل اليد العاملة من البلدان كثيفة السكان، فقيرة الموارد، الى البلدان المنتجة للنفط وهي بلدان غنية برأس المال ولكن مواردها البشرية لا تفي بحاجتها من اليد العاملة، ولقد تغيرت طبيعة تنقل العمالة طبقاً لمرحلة التنمية التي مرت بها الدول المستقبلية، ففي الفترة الاولى ـ وهي ما تلت الحرب العالمية الثانية ـ كان التركيز على البنية الاساسية، ومن هنا كانت معظم الهجرة في قطاع البناء وكذلك الخدمات التعليمية والصحية، ومع الطفرة التي تلت تصحيح أسعار النفط في منتصف السبعينات بدأت مرحلة جديدة للهجرة لم يسبق لها مثيل وهي، الهجرة على نطاق واسع والتي شملت كل مستويات القوى العاملة، وكما ذكرنا سابقاً، فان تلك الحركة تمثل أهم ظاهرة أثّرت في اليد العاملة وحركة التشغيل في جميع البلاد العربية في السنوات العشر الأخيرة.

والحقيقة التي يجب أن نقررها أن تلك الظاهرة ـ على أهميتها للحاضر والمستقبل ـ إلاّ أن قاعدة المعلومات في البلاد العربية قاصرة عن توصيفها وتحليل أبعادها وآثارها وانعكاساتها وتوقعات المستقبل بالنسبة لها.

---

(١١) International Labour Organization [ILO], «Structural, Transformation and Rural Labour in Tunisia,» (1986). (Unpuplished)

(١٢) سوف نركز هنا على انتقال العمالة العربية ولا نتعرض للهجرة الى أوروبا أو هجرة الكفاءات.

وسوف نحاول في ما يلي أن نرسم صورة لتلك الظاهرة ـ بناء على ما توافر من بيانات ـ بالتركيز على حجمها ومكوناتها، آثارها ثم استشراف المستقبل بالنسبة لها وذلك خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥.

٢ ـ حجم انتقال القوى العاملة العربية

بلغ عدد من شملتهم ظاهرة انتقال العمالة في العالم خلال العقد الأخير ما يقرب من ٢٥ مليونا كان ما يزيد على ٢٠ بالمائة منهم في البلاد العربية[١٣]، فلقد «نتج عن تصحيح أسعار النفط طفرة هائلة في عائدات البلدان العربية من استنضاب نفطها تتمثل في ارتفاع هذه العائدات في البلدان العربية السبعة الرئيسية المصدرة للنفط (السعودية، الكويت، الامارات، قطر، الجماهيرية الليبية، العراق، الجزائر) من ٨ مليارات دولار في ١٩٧٢، الى ٥٧ مليارا في ١٩٧٥، ثم الى ٢٠٥ مليارات في ١٩٨٠، أي أن العائدات النفطية قفزت الى ما يربو على ٢٥ ضعفا في سبع سنوات»[١٤]. ولقد ترتب على تلك الطفرة في عوائد النفط «فورة اقتصادية» لم يسبق لها مثيل، مما أدى الى تزايد الطلب على اليد العاملة غير المواطنة، بخاصة بسبب ندرة اليد العاملة المحلية. والجدول رقم (٧) يعطي صورة تقريبية لحجم انتقال العمالة من بلاد الارسال الى بلاد الاستقبال في مطلع الثمانينات، وعلى الرغم من كل التحفظات على تلك البيانات، فان دلالتها واضحة بخاصة اذا ما نظرنا الى نسبة تلك العمالة المهاجرة الى مجموع القوى العاملة في كل بلد من بلدان الارسال، حيث تصل الى ١٠ ـ ١٥ بالمائة باستثناء حالة اليمن العربية حيث تصل الى أعلى من ذلك بكثير، حيث تصل الى ٥٠ بالمائة من السكان النشطين اقتصاديا، كذلك، فان تطور حجم انتقال العمالة يمثل طفرة كبيرة، حيث «لم يتعد عدد العمال الوافدين الى البلاد العربية النفطية، طبقا لأغلب التقديرات في بداية السبعينات، ثلاثة ارباع المليون، ثم بلغ هذا الرقم أكثر من مليون ونصف في ١٩٧٥، وربما ناهز الستة ملايين في ١٩٨٠، والأرجح أنه قد انخفض الآن الى حوالى الخمسة ملايين او اقل. ولكن يقدر في الوقت نفسه أن نصيب العمالة غير العربية، وجلها آسيوية، من قوة العمل الوافدة هذه قد تزايد باطراد من حوالى الربع في منتصف السبعينات الى ما يربو عن الثلث في بداية الثمانينات، أي من حوالى نصف المليون الى قرابة المليونين في خمس سنوات فقط. وهكذا يمكن تلخيص السمتين الجوهريتين لتيار العمالة الوافدة الى البلدان العربية النفطية في زيادة ضخمة، في النصف الثاني من السبعينات ثم بداية نكوص، وارتفاع مستمر في مساهمة العمالة غير العربية»[١٥].

وإذا نظرنا الى حجم العمالة الوافدة بالنسبة لبلدان الاستقبال نجد أن تلك البلدان ـ وهي المصدرة للنفط، اضافة الى الاردن ـ تتفاوت في درجة اعتمادها على العمالة الوافدة، فيقدر أنه «في بداية الثمانينات كانت الأغلبية الساحقة لقوة العمل في الامارات وقطر من الوافدين، وبلغت العمالة الوافدة زهاء ثلثي قوة العمل الكلية في الكويت، وحوالى النصف في عمان والجماهيرية الليبية وأكثر من الثلث في السعودية والعراق والبحرين»[١٦]. كذلك فان السعودية والعراق وحدهما يمثلان أكثر من نصف الطلب ٥٦ بالمائة على العمالة الوافدة، تليهما ليبيا والامارات ١٠ بالمائة لكل منهما، ثم الكويت ٧ بالمائة. هذا، وتنقسم بلدان الاستقبال، تبعا لمدى استخدامها لليد العاملة العربية الى قسمين: الاولى تغلب فيها العمالة العربية بين العمالة الوافدة، وتضم العراق والسعودية والاردن وليبيا والكويت، والثانية تمثل

---

(١٣) ILO, *World Labour Report*.

(١٤) منظمة العمل العربية، «نحو تحقيق التوجهات القومية في مجال تنقل القوى العاملة في الوطن العربي،» تقرير الامين العام لمكتب العمل العربي، قدّم الى: مؤتمر العمل العربي، الدورة ١٤، بغداد، ١٩٨٦، ص ٢٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣١.

العمالة غير العربية فيها غالبية العمالة الوافدة، وتضم قطر والامارات وعمان والبحرين[١٧].

٣ ـ الآثار الناتجة عن انتقال العمالة العربية

لا يمكن لنا في غياب البيانات التفصيلية أن نقدم تحليلاً شاملاً حول آثار انتقال العمالة على كل من بلدان الارسال وبلدان الاستقبال، ولكن الشيء المؤكد أن حركة العمالة تلك، كان لها تأثيرات بعيدة المدى على أسواق العمل، والنشاط الاقتصادي، بل والتغيرات الاجتماعية والسياسية التي شهدها العقد الأخير، وسوف نكتفي هنا بالاشارة الى بعض تلك الآثار.

أ ـ بلدان الارسال

ان من أهم التأثيرات على بلاد الارسال بلا شك هو، أن معظم تلك البلدان قد نجحت بفضل هجرة أعداد كبيرة من قوة العمل بها، أن «تحل» مشكلة التشغيل ولو الى حين، فهجرة ما يقرب من ١٠ ـ ١٥ بالمائة من مجموع القوى العاملة في بلدان الارسال ومعظمها من البلدان ذات الموارد المالية المحدودة، كان لها آثار كبيرة في «تصدير» البطالة، ففي حالة مصر مثلاً، نجد أن السبعينات قد شهدت تفاقم الأزمة الاقتصادية، فالرخاء المنتظر بعد حرب ١٩٧٣ لم يتحقق، وأصبحت البلاد تئن تحت عبء تعيين الخريجين، وكذلك تكدس القطاع العام والحكومي باليد العاملة التي تعاني من انخفاض الانتاجية (أو ما يسمى بالبطالة المقنّعة)، ومع منتصف السبعينات تزامنت حركة الهجرة على نطاق واسع، مع الفورة الاقتصادية التي صاحبت الانفتاح، وتمثلت في نمو لم يسبق له مثيل في قطاع التشييد، وكان هذان العاملان: التشييد والهجرة، هما المحركان الأساسيان لعجلة النشاط الاقتصادي.

كذلك من التأثيرات الايجابية لانتقال العمالة هو، زيادة نصيب بلدان الارسال من التحويلات النقدية، ولقد حاولنا أن نقدّر حجم تلك الظاهرة خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٤ في بعض بلدان الارسال والاستقبال، ويوضح الجدول رقم (٨) على وجه التحديد مدى ضخامة تلك التحويلات بالنسبة لبلدان الهجرة الرئيسية (مصر والسودان والاردن واليمن العربية واليمن الديمقراطية)، ففي مصر مثلاً تزايدت التحويلات حتى وصلت الى ١٠ بالمائة من الدخل وما يقرب من ١١٥ بالمائة من الصادرات، و٣٣,٥ بالمائة من الواردات، وكذلك في الأردن، أما في اليمن العربية فتوضح الأرقام مدى ضخامة تأثير التحويلات سواء بالنسبة للدخل القومي أم الصادرات. ومن شأن تلك التحويلات أنها أدت الى حل كثير من المشكلات الاقتصادية على المستوى الفردي في بلاد الارسال، كذلك ساعدت على سد الفجوة بالنسبة للنقد الأجنبي في تلك البلاد.

وفي مقابل تلك النواحي الايجابية فقد كان لظاهرة الهجرة آثار أخرى سلبية من أهمها، ندرة المهارات في بلاد الارسال وذلك نتيجة لضخ كثيف للمهارات والكفاءات من بلدان الارسال الى بلدان الاستقبال، وقد أدى ذلك الى تدهور معدلات الأداء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية وحتى في قطاع الحكومة (السودان والصومال مثلاً)، وكذلك ارتفاع هائل في أجور العمال، كذلك فان تجربة الهجرة وما عززها من توافر المدخرات أدى الى تبني أنماط استهلاكية ترفيهية، لا من جانب المهاجرين فقط، وانما من جانب عائلاتهم وشرائح واسعة من السكان، وذلك عن طريق

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٢.

المحاكاة، وقد أدى ذلك كله الى زيادة الواردات لسد حاجات هذا النمط الجديد من الاستهلاك، ومن هنا نشأت نظم «الاستيراد دون تحويل عملة»، وهو نظام يعتمد على تجنيد مدخرات العاملين في الخارج لاستيراد متطلبات الأنماط الجديدة للطلب، وكان من شأن كل تلك التطورات تصاعد موجة تضخمية رهيبة وتراكم المديونية الخارجية لمعظم بلاد الارسال، مما حدا ببعض الاقتصاديين الى الحديث عن نشأة اقتصاد موازٍ أو خفي (The Hidden Economy) في بلاد الارسال[١٨]، ومؤدى هذه المقولة ان التحويلات قد أدت الى التخلي عن تنمية الاقتصاد الحقيقي (Real) المنتج والتحول الى نواحي النشاط المربح والذي تموله تلك التحويلات مثل المضاربة على العقارات والعملات الاجنبية والأنشطة الترفيهية في قطاعات الخدمات والاستهلاك المظهري، كل ذلك في ظل موجة تضخمية هائلة، ولقد وجدت بلاد الارسال نفسها في موقف لا بديل لها فيه، إلا الالتجاء الى صندوق النقد الدولي من أجل الاقتراض، وما يلي ذلك من ضرورة تطبيق برامج تقشفية، وقد تزامن ذلك مع انحسار موجة الهجرة منذ منتصف الثمانينات ومعها التحويلات، ومن ثم صعوبة تمويل نماذج النمو التي سادت منذ الفورة النفطية في منتصف السبعينات.

وهكذا نرى أن ظاهرة الهجرة ظاهرة معقدة النتائج بالنسبة لبلاد الارسال، تختلط فيها المغانم بالمغارم، وذلك في ظروف غابت فيها السياسات الرشيدة لتوظيف تلك الظاهرة لمصلحة المشروع التنموي الوطني في تلك البلاد.

ب ـ بلدان الاستقبال[١٩]

يتفق كثير من المراقبين على أن بلدان الاستقبال تشترك في ثلاث سمات تتعلق باستيفاد قوة العمل، وتتناسب قوتها مع درجة تغلب حجم العمالة الوافدة في قوة العمل الكلية.

الأولى: الاعتماد البالغ على العمالة الوافدة، وقد أشرنا في ما سبق الى النسب الكبيرة والبالغة الارتفاع في بعض الأحيان، للعمالة الوافدة في قوة العمل، وليس مؤكداً أن نمط النمو الاقتصادي الذي ساد البلدان النفطية، وأنماط التشغيل التي صاحبته، يتفقان والمصلحة العامة لهذه المجتمعات، في الأجل الطويل، فلا يستطيع مجتمع أن يستمر في الاعتماد على نسبة كبيرة من الوافدين في القيام بأعباء النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي به، ناهيك عن أن يشكل الوافدون الأغلبية الساحقة من قوة العمل.

الثانية: وجود أوضاع اجتماعية ـ اقتصادية وتنظيمية تحكم العلاقة بين المواطنين والوافدين وتفرق بينهم في نواح كثيرة، مما يترتب عنه لدى كل طرف من أطراف هذه العلاقة تحفظات على الأطراف الأخرى مؤداها أن تعيش هذه المجتمعات منقسمة داخليا دون امكانية للتفاعل الصحي بين الفئات المختلفة المكونة لها. وقد ينشأ عن هذا الحال ضعف في التماسك الاجتماعي وانخفاض في الانتاجية الكلية للمجتمع، ويزداد هذا المشكل تعقيداً بتزايد الوافدين حسب الجنسية والسمات الحضارية، وبارتفاع نسبة الأجانب ومعدل الذكور بينهم. ويهمنا هنا، بشكل خاص، أن نشير الى أن هذه الأوضاع قد تذكي مشاعر سلبية لدى مواطني بلدان

---

(١٨) Nazli Choucri, «The Hidden Economy: A New View of Remittances in the Arab World,» *World Development*, vol. 14, no. 6 (1986).

(١٩) هذا الجزء مأخوذ من: منظمة العمل العربية، «نحو تحقيق التوجهات القومية في مجال تنقل القوى العاملة في الوطن العربي،» ص ٣٥ ـ ٣٨.

الاستقبال والعرب الوافدين، بما يمكن أن يكون له أثر يضر بمشاعر الأخوّة التي تربط بين العرب.

الثالثة: قصور تنمية القوى البشرية المواطنة، اذ أدت سهولة استقدام العمالة من الخارج من جهة، وتفاعل سياسة التكافل الاجتماعي الواسعة النطاق في البلدان النفطية، مع امكانات مشاركة المواطنين في أنشطة اقتصادية بعضها ذو عائد مضمون والآخر ذو ربحية عالية من جهة أخرى، الى عدم تطور القوى البشرية المواطنة بما يمكّن من تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة.

ان سياسة التكافل الاجتماعي التي طبقتها البلدان النفطية هي ولاشك سياسة رشيدة، إلّا أن أحد مظاهرها كان توفير فرص عمل في الجهاز الحكومي قد لا يرتبط العائد منها بالضرورة بانتاجية المشتغِل.كما ظهرت اشكال من فرص الكسب المادي في صورة كفالات الاعمال،والمتاجرة في تصريحات الدخول والعمل والاقامة وغيرها. كما أن فرص الربح الهائل في التجارة والمضاربات العقارية والمالية حرفت نسق حوافز العمل في هذه المجتمعات، بما أبعد المواطنين عن قنوات التعليم والتدريب والعمل التي يمكن أن تؤدي الى قيامهم بدور أكبر في قوة العمل وأكثر فعّالية في تطوير مجتمعاتهم.

إلّا أن هناك سمة أخرى، هي من الأهمية بمكان بحيث تستوجب التعرض لها بقدر من التفصيل، وهي، أن نسبة كبيرة ومتزايدة من قوة العمل الوافدة الى بلدان الاستقبال تتألف من غير العرب، ويكوّن فيها الأجانب نسبة قليلة، وان كانت عظيمة التأثير، من مواطني البلدان المصنعة، ويتقلّد هؤلاء عادة مراكز حاكمة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي التي تتطلب كفاءة عالية، ومقدرة على استخدام فنون انتاجية مطوّرة، وعادة ما تكون مرتبطة بالعمل لدى احدى المؤسسات الأجنبية الضخمة التي تتولى تنفيذ مشروعات كبرى أو المشاركة في تسيير مثل هذه المشروعات.

لكن الأغلبية الساحقة من غير العرب في بلدان الاستقبال تتكون من الآسيويين، وداخلهم يمكن تمييز تيارين: الأول، يضم مواطني شبه القارة الهندية، ويوجدون، تقليدياً، في شركات النفط والموانىء وقطاع الخدمات الشخصية حتى قبل الفورة النفطية، ولكن عددهم ازداد بعدئذ بصورة هائلة، كما التحق بهم في النصف الثاني من السبعينات التيار الثاني، من جنوب شرق آسيا، الذي ارتبط بصيغة مجمعات العمل وبقطاع الخدمات المنظم.

والتيار الحديث من الوافدين الآسيويين، أقل عدداً من التيار التقليدي، ويتميز بارتفاع مستوى التأهيل والمهارة، والمنتمون اليه أقل ميلاً للاستقرار بالشكل الفردي أو العائلي، غير أنه يُدخِل على التشكيلة الاجتماعية للمنطقة عنصراً جديداً وغريباً، يتمثّل في صورة مجمعات للعمل منظمة بدرجة تثير الشبهات.

وقد تفاقم الوجود الأجنبي في قوة العمل الوافدة بالبلدان النفطية عبر آليات انتقاء العمالة الوافدة. فقد غالى أصحاب الأعمال في معيار الربح، وفضّل أصحاب الأعمال، الأجانب عن مواطنيهم، واتخذ بعضهم في بلدان الاستقبال من تجارة التراخيص والتأشيرات وسيلة للكسب السريع، وتركت الحرية للشركات التي قامت بالمشروعات الضخمة في استقدام العمالة التي اعتبرتها مناسبة، بل وشجعت الحكومات أسلوب «مجمعات العمل» الأجنبية.

ونشأت عن تداخل نسبة كبيرة من غير العرب في قوة العمل والسكان في بلدان الاستقبال

العربية آثار اجتماعية، وربما سياسية غير محمودة. وقد أدى الأمر الى أن غير العرب باتوا يكوّنون الأغلبية الساحقة من الوافدين في بعض بلدان الخليج العربي، وأصبح لوجودهم تأثير سلبي واضح على الثقافة العربية، ولا يستبعد كثير من المهتمين احتمال نشوء اضطرابات اجتماعية وسياسية في المستقبل نتيجة لرسوخ اقدام هذه الفئات الأجنبية ومطالبتها بنصيب أكبر في تسيير المجتمعات التي تقيم فيها وتشكل عماد قوة العمل بها. ان الأمر بهذه الصورة يتعدى نطاق الضرر الاقتصادي أو الاجتماعي الى تهديد الأمن القومي، ويخشى ان يكون في اقرار الاتفاقية التي هي محل مفاوضة في دوائر الامم المتحدة حول حقوق العمال المهاجرين دعم معنوي كبير لهذه المطالبة.

٤ ـ آفاق المستقبل: الهجرة العائدة

تزامنت ظاهرتان مهمتان منذ أوائل الثمانينات كان لهما أكبر الأثر في الطلب على اليد العاملة العربية: الكساد الذي حل بالاقتصاديات الصناعية المتقدمة في أوروبا وأمريكا، وانخفاض اسعار النفط من الاقطار العربية المصدرة للنفط، فلقد شهدت الدول الصناعية موجة من الكساد وصلت فيها معدلات البطالة الى مستويات لم تشهدها منذ الكساد العظيم في ١٩٢٩/١٩٣٢ نتج عنها ما يقرب من ٣٠ مليون عاطل، وكان من جراء ذلك اتباع سياسات انكماشية أثرت بالتالي على الطلب على منتجات المواد الأولية وفي مقدمتها النفط، وكان من جراء ذلك (اضافة الى عوامل أخرى مثل تكدس المخزون من النفط واللجوء الى بدائل للطاقة) أن تناقص الطلب على النفط وبدأت سلسلة من الانهيارات في اسعاره منذ ١٩٨٢ حتى وصل الى ١٨ دولاراً للبرميل في ١٩٨٥، ثم تواصل انهيار السعر بعد ذلك حتى وصل الى أقل من عشرة دولارات للبرميل في أوائل آب/اغسطس ١٩٨٦، وان كان قد ارتفع أخيراً حتى وصل الى ١٨ دولاراً، وقد يصل الى ٢٠ دولاراً مع نهاية ١٩٨٨. ولقد كان من جراء ذلك سيادة موجة انكماشية ايضاً في البلدان المنتجة للنفط، وكثر الحديث عن الاستغناء عن اليد العاملة الأجنبية بها، وكثر الحديث أيضاً عن ظاهرة الهجرة العائدة الى بلدان الارسال، ومرة أخرى تسبق الأحداث الأرقام، وتبدو أجهزة المعلومات عاجزة عن اعطاء صورة عن حجم تلك الظاهرة: ظاهرة العودة، وسوف نحاول هنا أن نرسم صورة لتلك الظاهرة معتمدين على المتوافر من البيانات(٢٠).

هذا، وينبغي ابتداء أن نفرّق بين تيارين متميزين للهجرة العائدة:
- الهجرة العائدة من أوروبا، وكلها تقريباً الى بلاد المغرب العربي.
- الهجرة العائدة من البلاد العربية المنتجة للنفط.

ذلك أن كلاً من هذين التيارين له جذوره التاريخية، وله سماته التي تميّزه عن الآخر.

أ ـ الهجرة العائدة من أوروبا

كانت أوروبا ـ وبصفة خاصة فرنسا ـ هي قبلة المهاجرين من المغرب العربي وبصفة خاصة مع ظروف الرواج الاقتصادي الذي عقب الحرب العالمية الثانية، وتتابعت موجات الهجرة

(٢٠) نعتمد اساساً على أعمال الندوة التي نظمتها وحدة الدراسات السكانية بجامعة الدول العربية بالاشتراك مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت حول: «الهجرة العربية العائدة: الانعكاسات والتوقعات»، الحمامات (تونس)، ٢٤ ـ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.

من تونس والمغرب والجزائر في الستينات والسبعينات، حتى بلغ عدد المغاربة في فرنسا وحدها في بداية الثمانينات حوالى ١,٧ مليون عربي، ولقد بدأت موجات الهجرة الحديثة بالأفراد من الذكور الذين كانوا يهاجرون هجرة مؤقتة، ثم تحولت مع مضي الزمن الى هجرة العائلات بخاصة بعد ادخال نظم الادماج العائلي (Le Grouppement Familial)، وأصبح هناك جيل ثانٍ من المهاجرين ولد وعاش في أوروبا ولا تربطه بالمغرب سوى الزيارات، وأحياناً العودة للزواج من الاناث.

ومع موجة الكساد الاقتصادي في اوروبا بدأت حملة الاستغناء عن العمال العرب، وبخاصة المتعطلين منهم، ذلك أن اعداداً كبيرة كانت تعمل في قطاعي التشييد وصناعة السيارات، وهي قطاعات عانت أكثر من غيرها من الكساد، ومن هنا بدأت فرنسا والدول الاوروبية الأخرى في استحداث مجموعة من التدابير التي تؤمن عودة العمال المغاربة الى بلادهم. ولقد أخذت تلك التدابير اسماء مختلفة تدور حول مفهوم إعادة الاندماج (Reinsertion). وحسب التقديرات المتوافرة عن فرنسا مثلاً نجد أن عدد من استفاد من تلك التدابير هو على الوجه التالي[٢١].

- الجزائريون: ٩٠٠٠٠
- المغاربة: ٢٠٠٠٠
- التونسيون: ٢٥٠٠٠

هذا وعلى الرغم من أن تيار الهجرة العائدة لا يمثل تدفقاً جماعياً كبيراً، إلّا أن التوقعات في المستقبل تشير الى استمرار هذا التيار.

وتثير الهجرة العائدة مشكلات استيعاب هؤلاء في اقتصاديات المغرب والتي تعاني هي ذاتها من البطالة بين عمالها، وكذلك تشعر بضغط الكساد الاقتصادي، وبخاصة بعد انضمام دول من حوض البحر الأبيض المتوسط الى السوق الأوروبية المشتركة مثل اليونان وإسبانيا، وهي دول تنافس المغرب العربي في صادراته السلعية والخدمية (السياحة)، ويزيد من صعوبة المشكلة أن معظم العائدين غير مؤهلين، وعدد كبير منهم كان في الواقع يعاني من البطالة في اوروبا، وأن معظم هؤلاء لا يودّ العودة الى مسقط رأسه في الريف.

ب ـ الهجرة العائدة من البلاد العربية المستقبلة للعمالة

أشرنا الى ان الانخفاض في أسعار النفط ترتّب عليها انخفاض كبير في عوائد البلدان العربية من النفط، وتشير دراسة حديثة الى أن عائدات النفط لبلدان الاستقبال العربية قد انخفضت من ١٩٤,٦ مليون دولار في ١٩٨٠ الى ٥٢,٧ مليون دولار في ١٩٨٦[٢٢].

وهناك العديد من المؤشرات حول تراجع النشاط الاقتصادي في معظم بلدان الاستقبال، منها على سبيل المثال:

(١) ان خطة التنمية الرابعة في العربية السعودية والتي تغطي الفترة من ١٩٨٥ حتى

---

(٢١) Jean-Pierre Gasson, «Les Immigrés maghrébins de retour,» ورقة قدّمت الى: جامعة الدول العربية، وحدة الدراسات السكانية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، ندوة «الهجرة العربية العائدة: الانعكاسات والتوقعات»، الحمامات (تونس)، ٢٤ ـ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.

(٢٢) نادر فرجاني، **آثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النفطية** (طنجة: المؤسسة العربية للتشغيل، ١٩٨٦)، ص ٢٢.

١٩٩٠ تتوقع انخفاضاً في الطلب على العمالة الاجنبية يقدّر بحوالى ٦٠٠ الف من العمال[٢٣]. وبغض النظر عن صحة الافتراضات التي يقوم عليها هذا التقدير، وبخاصة إمكانية إحلال اليد العاملة السعودية محل اليد العاملة الوافدة، فان دلالة الارقام تشير، الى الاستغناء عن بعض تلك العمالة الوافدة.

(٢) ان النشاط الاقتصادي في الكويت والاقطار الخليجية الاخرى في تراجع، فمثلاً، نجد أن رخص التشييد في الكويت (وهي مؤشر على النشاط في هذا القطاع المهم) قد تراجعت من ٥٨٧١ في ١٩٧٧ الى ٦٢٢ فقط في ١٩٨٥[٢٤]، وينطبق الاتجاه نفسه على قطاع البناء في الاقطار الخليجية الاخرى[٢٥].

(٣) ان الفترة القادمة سوف تشهد تخرّج أعدادٍ مهمة من العمالة المواطنة المدربة والتي تحل محل العمالة القادمة.

ومؤدى كل تلك الاتجاهات هو، إمكانية الاستغناء عن العمالة الوافدة، ولكن ما هو حجم ظاهرة العودة؟ هناك رأي يرى أنها أصبحت ظاهرة مهمة وخطيرة، وهناك رأي آخر يرى أن العمالة العائدة الصافية ما زالت تياراً ضعيفاً ولم يبدأ بالفعل إلّا في ١٩٨٥، وأنه على الرغم من انحسار المؤشرات الاقتصادية في بلاد الاستقبال، إلا أن الطلب على العمالة الوافدة ظل مستمراً منذ بداية الكساد وحتى ١٩٨٥[٢٦]. والأرقام المتوافرة عن حالتي مصر والأردن تشير الى صحة الرأي الأخير، ففي حالة مصر بلغ عدد العائدين (منذ ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٥) ١٥٨٣ الف عامل، في حين كان المهاجرون في أول ١٩٨٥ هم ١٢١٠ ألف عامل، ويتوقع أن تشمل ظاهرة العودة نصف مليون حتى عام ١٩٨٩[٢٧].

كذلك تشير الارقام، أن العودة بالنسبة للعمال الاردنيين بدأت في منتصف ١٩٨٦ وقد بلغ عدد من عادوا حتى ايلول/سبتمبر من العام نفسه ١١٢٥ شخصاً[٢٨].

وأيا كانت صحة تلك البيانات، فان المؤكد ان ظاهرة العودة أصبحت ظاهرة واقعة، ويتوقع لها أن تستمر، وسواء أكان تيار العودة قوياً أم ضعيفاً فان هناك أمرين مهمين يفرضان نفسهما:

- ان على كل بلاد الارسال رسم الخطط الملائمة لاستيعاب العمالة العائدة.
- ان على كل بلاد الاستقبال العربية أن تفكر في احلال العمالة العربية محل العمالة الاجنبية وبخاصة الآسيوية.

---

(٢٣) محمد العوض جلال الدين، «اسواق العمل الخليجية مع إشارة خاصة الى قطاعي الخدمات الصحية والبناء والتشييد،» ورقة قدّمت الى: جامعة الدول العربية، وحدة الدراسات السكانية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٢٤) فرجاني، المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٢٥) جلال الدين، المصدر نفسه.

(٢٦) فرجاني، المصدر نفسه.

(٢٧) نادر فرجاني، «حول ظاهرة العودة: في هجرة المصريين للعمل بالخارج،» ورقة قدّمت الى: جامعة الدول العربية، وحدة الدراسات السكانية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، ندوة «الهجرة العربية العائدة: الانعكاسات والتوقعات»، الحمامات (تونس)، ٢٤ - ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، الجدولان (١ - ٣)، و(٥ - ١).

(٢٨) محمد عبدالهادي العكل، «سوق العمل والتشغيل بين مد الهجرة وجزرها: التجربة الاردنية،» ورقة قدّمت الى: المصدر نفسه، ص ٨٨.

خامساً: خاتمة ونظرة مستقبلية

لقد حاولنا في هذه الدراسة أن نقف على واقع القوى العاملة والتشغيل في البلاد العربية، وان نبرز العوامل التي تؤثر فيها، وحتى لا تكون هذه النظرة نظرة جامدة، فينبغي ان ننظر الى المستقبل حتى نستشرف ابعاد اشكالية تنمية القوى البشرية في المستقبل القريب، والسؤال المطروح هنا، هل يمكن تحقيق الاهداف المعلنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية اعتماداً على القوى العاملة وتركيبها المتوقع؟

وللإجابة عن هذا السؤال، فان تقديرات منظمة العمل الدولية تشير الى الحقائق التالية:

- ان عدد السكان في البلاد العربية سوف يزداد من ١٨٧ مليوناً في عام ١٩٨٥ الى ٢٨٠ مليوناً في عام ٢٠٠٠.
- ان عدد السكان النشطين اقتصادياً سوف يزداد من ٥٣ مليوناً الى ٨٥ مليوناً خلال الفترة نفسها.
- معنى ذلك ان ٣٢ مليوناً سوف يدخلون سوق العمل في مدة ١٥ عاما.
- ان نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل سوف تزيد من ١٥ بالمائة الى ١٨ بالمائة فقط.

وإذا ما وضعنا في مقابل تلك الصورة اهداف التنمية خلال السنوات القادمة وحتى نهاية القرن العشرين، فيمكن ان نقسم الاقطار العربية من حيث مستوى الدخل للفرد الى ثلاثة اقسام:

١ ـ الاقطار ذات الدخل المرتفع: وتشمل معظم الاقطار المنتجة للنفط، وهي تستهدف اساساً تغيير الهيكل الاقتصادي بتقليل الاعتماد على النفط، وكذلك زيادة نسبة العمالة الوطنية واحلالها محل العمالة الوافدة.

٢ ـ الاقطار المتوسطة الدخل، وتشمل اقطاراً مثل مصر وسوريا وتونس والاردن، وهي تستهدف التنمية عن طريق التصنيع.

٣ ـ الاقطار المنخفضة الدخل، وتشمل السودان والصومال واليمن. والسؤال المطروح: هل يمكن للقوى العاملة في عام ٢٠٠٠ ـ وهي معنا الآن بالفعل ـ ان تحقق تلك الأهداف؟

والاجابة اقرب الى النفي منها الى الايجاب.

وإذا كانت هناك فجوة بين الواقع والمطلوب، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما العمل؟ ومما لا شك فيه ان خطة المستقبل تتوقف على ظروف كل بلد من البلدان، ولكن هناك حقيقة مهمة يمكن التأكيد عليها وهي، ان النظرة الى تنمية القوى البشرية في البلاد العربية ينبغي ان تكون نظرة شاملة تأخذ «سوق العمل العربية» ككل تتأثر اجزاؤها ببعضها البعض، ومن هنا، فإن برامج تنمية القوى البشرية يكتب لها النجاح اذا ما أخذت بتلك النظرة.

ومن هذا المنطلق، فان كاتب هذه الدراسة يتقدم باقتراحين محدودين:

١ ـ **دراسة سوق العمل العربية**: والهدف هو القيام بدراسة شاملة لسوق العمل العربية، وذلك عن طريق ارسال «بعثات استراتيجية التشغيل» على غرار ما قامت به منظمة العمل الدولية في السبعينات تستهدف جمع المعلومات الخاصة بالقوى العاملة، ودراسة أهم المشكلات الخاصة

بهـا، ثم التـوجيـه بـالاستـراتيجيـة البـديلـة والمؤسسـات التي يمكن أن تنهض بتنفيـذ تلـك الاستراتيجية.

٢ ـ **انشاء المعهد العربي لدراسات العمل**: إذ لا يوجد معهد متخصص في قضايـا العمل وتنمية القوى البشرية، كذلك، فهناك نقص شديد في برامج دراسات العمل في الجـامعات والمعـاهد العربية، وهذا المعهد يكون على غرار المعهد العربي للتخطيط بالكويت، إذ يقوم بـدراسات متعمّقـة وكذلك بالتدريب □

جدول رقم (١)
عدد السكان ونسبة سكان الحضر والريف في البلدان العربية، للسنوات ١٩٨٤، ١٩٨٥ و٢٠٠٠
(ألف نسمة)

البلد	١٩٨٤		
	عدد السكان	نسبة سكان المدن	نسبة سكان الريف
الاردن	٣٣٧٥	٦٤,٠	٣٥,٠
الامارات العربية المتحدة	١٢٥٥	٧٨,٠	٢٢,٠
البحرين	٤١٤	٨١,٠	١٩,٠
تونس	٧٠٤٢	٥٦,٠	٤٤
الجزائر	٢١٢٧٢	٦٦,٠	٣٤,٠
جيبوتي	٣٥٤	٧٧,٠	٢٣,٠
السعودية	١٠٨٢٤	٧٢,٠	٢٨
السودان	٢٠٩٤٥	٢٨,٥	٧١,٥
سوريا	١٠١٨٩	٤٩,٠	٥١,٠
الصومال	٥٤٢٣	٣٣,٠	٦٧,٠
العراق	١٥١٦٨	٧٠,٠	٣٠,٠
عُمان	١١٨١	٩,٠	٨١,٠
فلسطين(١)	١٩٦٠	٦٩,٨	٣٠,٢
قطر	٢٩١	٨٨,٠	١٢,٠
الكويت	١٧٠٣	٩٣,٠	٧,٠
لبنان	٢٦٤٤	٧٩,٠	٢١,٠
ليبيا	٣٤٧١	٦٣,٠	٣٧,٠
مصر	٤٥٦٥٧	٤٦,٠	٥٤,٠
المغرب	٢٢٨٤٨	٤٣,٠	٥٧,٠
موريتانيا	١٨٣٢	٣٣,٠	٦٧,٠
اليمن الديمقراطية	٢٠٦٦	٣٩,٠	٦١,٠
اليمن العربية(٢)	٧١٥٤	١٩,٠	٨١,٠
المجموع	١٨٧٠٣٩		

(١) الارقـام لا تتضمن ٢,٧ مليون فلسطيني خـارج الاراضي المحتلة، منهم ٢٤٥ الفـا يعيشون في بلـدان غير عربية، حسب تقديرات عام ١٩٨١.

(٢) الارقام لا تتضمن حوالى ١,٤ مليون مهاجر مقيمين خارج البلاد.

المصدر: الامم المتحدة، **تقديرات وتوقعات السكان في العالم** (نيـويورك: الامم المتحـدة، ١٩٨٤)، منشور في: جامعة الدول العربية، الامانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥**، تحـرير صنـدوق النقد العربي (دبي: الصندوق، ١٩٨٥).

جدول رقم (٢)

مقارنة التوزيع العمري ونسبة سكان الحضر بين الوطن العربي وبقية العالم، سنة ١٩٨٤

(نسب مئوية)

المجتمعات	عدد السكان (بالمليون)	صفر ـ ١٤	١٥ ـ ٦٥	٦٥ فاكثر
الوطن العربي	١٨٦,٢	٤٥,٣	٥١,٦	٣,١
الدول المتقدمة	١١٦٥,٦	٢٢	٦٧	١١
الدول النامية	٣٥٩٧,٤	٣٨	٥٨	٤
العالم	٤٧٦٣[1]	٣٤	٦٠	٦

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٣)

بعض المؤشرات عن القوى العاملة في البلدان العربية

البلد	نسبة السكان في سن العمل		مساهمة كل قطاع في قوة العمل						المتوسط السنوي لمعدلات نمو القوى العاملة (نسبة مئوية)	
	١٥ ــ ٦٤ سنة		الزراعة		الصناعة		الخدمات			
	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٠	١٩٦٥	١٩٨٠	١٩٦٥	١٩٨٠	١٩٦٥ ـ ١٩٧٣	١٩٧٣ ـ ١٩٨٤
الاردن	٥١	٤٨	٣٦	١٠	٢٦	٢٦	٣٧	٦٤	٢,٦	١,٦
الامارات العربية المتحدة	*	٦٧	٢٠	٥	٣٢	٣٨	٤٧	٥٧	*	*
تونس	٥٠	٥٦	٤٩	٣٥	٢١	٣٦	٢٩	٢٩	١,٣	٢,٩
الجزائر	٥٠	٤٩	٥٧	٣١	١٦	٢٧	٢٦	٤٢	١,٦	٣,٦
السعودية	٥٣	٥٤	٦٨	٤٩	١١	١٤	٢١	٣٧	٣,٩	٥,٩
السودان	٥٣	٥٢	٨٢	٧١	٥	٧	١٣	٢٢	٢,٨	٢,٤
سوريا	٤٦	٤٩	٥٢	٣٢	٢٠	٣٢	٢٨	٣٦	٣,١	٣,٤
الصومال	٤٩	٥٢	٨١	٧٦	٦	٨	١٣	١٦	٣,٨	٢,٦
العراق	٥١	٥٠	٥٠	٣١	٢٠	٢٢	٣٠	٤٨	٢,٩	٣,١
عُمان	٥٣	٥٣	٦٢	٥٠	١٥	٢٢	٢٣	٢٨	٠,٠	٠,٠
الكويت	٦٠	٥٧	٢	٢	٣٤	٣٢	٦٤	٦٧	٥,٣	٦,٩
لبنان	٥١	*	٢٨	*	٢٥	*	٤٧	*	٢,٥	*
ليبيا	٥٣	٥٢	٤٠	١٨	٢١	٣٠	٣٩	٥٣	٣,٦	٤,١
مصر	٥٤	٥٧	٥٥	٤٦	١٤	٢٠	٣٠	٣٤	٢,١	٢,٥
المغرب	٥٠	٥٢	٦٢	٤٦	١٥	٢٥	٢٤	٢٩	١,٨	٢,٦
موريتانيا	٥٢	٥٣	٩٠	٦٩	٣	٩	٧	٢٢	١,٩	٢,٣
اليمن الديمقراطية	٥٢	٥١	٥٤	٤١	١٢	١٨	٣٣	٤١	١,١	١,٨
اليمن العربية	٥٤	٥١	٧٩	٦٩	٧	٩	١٤	٢٢	١,٠	٢,١

ملاحظة عامة: تشير العلامة (*) الى ان البيانات غير متوافرة.

المصدر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، ١٩٨٦ (واشنطن، دي.سي.: البنك، ١٩٨٦)، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

جدول رقم (٤)
تركيب قوة العمل في الوطن العربي
(نسب مئوية)

قوة العمل	١٩٧٥	١٩٨٠
العمال المهنيون	٧,٧	١٠,٢
انصاف المهنيين	٧,٥	٩,٢
العمال المهرة	١٧,٠	١٧,٢
العمال انصاف المهرة	١٩,٦	١٨,٨
العمال غير المهرة	٤٧,٢	٤٤,٦
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصـــدر: Ismail A. Sirageldin [et al.], *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa* (New York: Oxford University Press, 1983).

جدول رقم (٥)
أهمية القطاع غير المنظم في اقتصاديات بعض
بلدان المغرب العربي ومصر

	تونس	الجزائر	المغرب	مصر
١ ـ متوسط دخل الفرد من السكان (بالدولار في عام ١٩٨٠)	١٣١٠	١٨٧٠	٩٠٠	٥٨٠
٢ ـ التشغيل في القطاع غير المنظم				
١.٢ ـ بالنسبة للمشتغلين في القطاعات غير الزراعية	٣٦,١	١٨,٤	٥٦,٩	٤٣,٥
٢.٢ ـ بالنسبة لمجموع السكان المشتغلين	٢٣,٧	١٥,٠	٣٣,١	٢٢,٦
٣ ـ نسبة القطاع الى السكان النشطين اقتصاديا				
١.٣ ـ في الزراعة	٣٤,٢	٣١,١	٤١,٩	٤٨,٢
٢.٣ ـ في الصناعة	٣٢,٠	٣٢,٨	٢٤,٨	١٨,٠
٣.٣ ـ في الخدمات	٢٨,٦	٣٢,٦	٥٤,٢	٥٠,٤
٤ ـ النسبة الى السكان في الحضر	٥٢,٥	٤٠,٦	٤٢,٨	٤٥,٠

المصـــدر: Jacques Charmes, «Emploi et revenus dans le secteur non-structuré des pays du Maghreb et du Machrek,» (juin 1986), (non puplié).

جدول رقم (٦)
تقديرات معدلات النشاط الخام بين الذكور والاناث
في البلدان العربية (١٩٨٠ و١٩٨٥)

البلد	معدلات النشاط الخام (نسب مئوية)					
	المجموع		الذكور		الاناث	
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الاردن	٢٢,٠٥	٢٢,٧٥	٣٩,٢٥	٤٠,١٠	٣,٦٠	٤,٢٥
الامارات العربية المتحدة	٥٤,١٥	٥١,٤٥	٧٤,٣٥	٧٠,٩٠	٩,٠٠	٩,٣٥
البحرين	٤٠,٠٠	٤١,٨٠	٦١,١٠	٦٣,٣٥	١٠,٦٠	١٠,٩٥
تونس	٢٩,٨٥	٣١,٤٠	٤٦,٨٥	٤٨,١٠	١٢,٦٥	٤,٥٠
الجزائر	٢١,٧٠	٢٢,٢٥	٤٠,١٥	٤٠,٧٠	٣,٥٥	٣,٩٥
السعودية	٢٩,٣٥	٢٩,٥٠	٥٠,٨٠	٥٠,٥٠	٤,٠٠	٤,٣٠
السودان	٣٢,٦٠	٣٢,٤٥	٥٢,٢٠	٥١,٢٥	١٢,٨٥	١٣,٥٠
سوريا	٢٤,٨٥	٢٤,٧٠	٤١,٦٠	٤٠,٩٠	٧,٤٥	٨,٠٠
الصومال	٤٥,٠٠	٤٢,٩٥	٥٤,٠٥	٥٢,٤٥	*	*
العراق	٢٦,٧٠	٢٦,٨٠	٤٢,٩٠	٤٢,١٠	٩,٩٥	١٠,٩٠
عُمان	٢٨,٥٠	٢٩,١٠	٥٠,٨٠	٥٠,٨٠	٤,٣٠	٤,٦٥
قطر	٤٧,٦٥	٤٦,٢٥	٧٠,١٥	٦٧,٦٠	٨,٤٠	٨,٥٥
الكويت	٣٦,٥٠	٣٧,٤٠	٥٥,٤٠	٥٥,٧٥	١١,١٥	١٢,٠٠
لبنان	٢٧,٨٠	٢٨,٨٥	٤٣,٥٠	٤٤,٠٥	١٢,٦٠	١٤,٦٠
ليبيا	٢٥,٤٠	٢٥,١٠	٤٤,٥٠	٤٣,٧٥	٣,٩٠	٤,٣٠
مصر	٢٧,٢٠	٢٧,٣٥	٤٩,٠٠	٤٨,٩٠	٤,٧٥	٥,٢٠
المغرب	٢٩,٣٥	٣٠,٤٥	٤٧,٨٥	٤٨,٨٥	١٠,٨٠	١٢,٠٠
موريتانيا	٣١,٦٥	٣١,٢٠	٥١,١٥	٤٩,٨٠	١٢,٥٥	١٣,٠٥
اليمن الديمقراطية	٢٦,٠٥	٢٦,١٠	٤٧,١٥	٤٦,٨٥	٥,٥٠	٥,٩٥
اليمن العربية	٢٤,٦٠	٢٤,٥٠	٤٥,٧٥	٤٤,٩٥	٤,٠٠	٥,٧٠

ملاحظة عامة: تشير العلامة (*) الى ان البيانات غير متوافرة.

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية، الملحق رقم (١)، الجدول رقم (٢)، ص ٥ ـ ١٠.

جدول رقم (٧)
تقديرات حجم العمالة الخارجية من بلدان الارسال
في مطلع الثمانينات (بالآلاف)

البلد	تقديرات منظمة العمل العربية[١]	تقديرات التقارير القطرية[٢]
الاردن وفلسطين	٢٥٠	٢٥٠
تونس	١٠٠	١٠٠
السودان	١٠٠	٣٠٠
سوريا	٧٥	٧٥
الصومال	—	١٨٠
لبنان	٧٥	٧٥
مصر	٢٠٠٠	٣٤٣٣[٣]
المغرب	٥٠	٥٠
اليمن الديمقراطية	١٠٠	١٠٠
اليمن العربية	١٠٠٠	١٠٠٠
المجموع	٣٧٥٠	٥٥٦٣

(١) منظمة العمل العربية، «نحو تحقيق التوجهات القومية في مجال تنقل القوى العاملة في الوطن العربي،» تقرير الامين العام لمكتب العمل العربي، قدّم الى: مؤتمر العمل العربي، الدورة ١٤، بغداد، ١٩٨٦، ص ٦.

(٢) التقارير القطرية المنشورة من المؤسسة العربية للتشغيل، طنجة، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦.

(٣) يشمل كل من شملتهم ظاهرة الهجرة في الفترة من ١٩٧٤ وحتى نهاية ١٩٨٤.

جدول رقم (٨)
مساهمة تحويلات العمال المهاجرين في بلدان الارسال
(النسب المئوية الى الناتج القومي والصادرات والواردات)

البلد / السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الاردن												
الناتج القومي	٨,٣	١٠,٧	١٧,١	٣١,٥	٢٦,٤	٢٢,٢	١٩,٩	١٩,٩	٢٥,٧	٢٤,٥	٢٢,٦	٢٦,٦
الصادرات	٧٥,٦	٥٣,٠	١١٢,١	١٩٤,١	١٦٨,٨	١٥٧,٣	١٢٦,٤	١١٥,٩	١٢٥,٤	١٢٤,٣	١٥٩,٣	١٣٩,٢
الواردات	١٦,٨	١٦,٨	٢٣,٤	٣٧,٩	٣٠,٥	٣١,٢	٢٥,٩	٢٧,٨	٢٩,٠	٢٨,٨	١٣٠,٤	٣٧,٨
السودان												
الناتج القومي	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٧	٠,٦	٠,٩	١,٥	٢,٦	٣,٦	١,٦	٣,٦	*
الصادرات	١,٥	١,٤	٠,٣	٦,٦	٥,٦	١٢,٧	٢١,١	٣٨,٥	٤٨,٤	٢٠,٨	٣٧,٤	*
الواردات	١,٤	٠,٧	٠,٢	٣,٨	٣,٤	٥,٥	١٠,٣	١٣,٣	٢٠,٦	٨,٣	١٨,٢	*
مصر												
الناتج القومي	١,٣	٢,٩	٣,٦	٥,٣	٤,٧	٧,٣	١٢,٧	١٢,٦	٩,٣	٧,٣	١٠,٤	*
الصادرات	١١,٠	٢٠,٥	٣٢,٥	٥٥,٣	٥٧,٨	١٠٥,٠	١٢٣,٣	٩١,٦	٦٩,٠	٦٧,٨	١٠٣,١	١١٤,٩
الواردات	١٣,٥	١٣,٢	١١,٦	٢٢,١	٢٠,٥	٢٧,١	٥٩,١	٥٧,٤	٢٥,٤	٣٣,٣	٢٣,٣	٣٣,٥
اليمن الديمقراطية												
الناتج القومي	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الصادرات	٣٢,٩	١٨,٨	٣٤,٣	٦٧,٣	١٠٣,٧	١٣٢,٠	٦٦,٧	٤٤,٦	*	*	*	*
الواردات	١٩,٢	١٠,٢	١٨,٢	٢٨,٩	٣٤,٤	٤٤,٣	٣٣,٧	٢٢,٧	*	*	*	*
اليمن العربية												
الناتج القومي	*	٢١,٨	٣٢,٧	٦٢,٥	٦٩,٤	٥٠,٥	٤٢,٠	٤٠,٩	٢٧,٠	٢٨,٤	*	*
الصادرات	*	١٠١٩,٦	٢٤٨٢,٥	٨٨٣٦,١	٨٩٠٠,٥	١٣٢٦٦,٢	٦٩٢٦,٦	٤٧٣٢,٩	١٦٣٧,٥	*	*	*
الواردات	*	٧١,٤	٩٢,٠	١٦٣,٨	٩٤,٩	٧٠,٩	٦٢,٨	٥٧,٧	٤٤,٢	٥٩,٩	*	*

ملاحظة عامة: تشير العلامة (*) الى ان البيانات غير متوافرة.

المصدر: International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics* (Various Issues).

تنمية الموارد البشرية وابعادها السكانية في الوطن العربي(*)

د. رياض طبارة(**)

رئيس شعبة التنمية الاجتماعية والسكان، وشعبة المستوطنات البشرية في الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

اولاً: التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية

هناك اختلاف اساسي بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية. فمن المفترض ان التنمية الاقتصادية تتبع المبادىء الاقتصادية المعروفة، ويشكل التخطيط الاقتصادي التجسيد النهائي لهذه المبادىء على المستوى الكلي (macro- level)، كما ان تحليل نسب المنافع للتكاليف (benefit-cost analysis)، هو الطريقة الرئيسية على مستوى المشاريع او المستوى الجزئي (micro- level) وحيث ان كثيراً من الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والايكولوجية يقع خارج نطاق «النظام الاقتصادي»، الذي تغطيه هذه المبادىء، فان هذه النواحي تعتبر «خارجيات» (exlernalities)، يتم تناولها على حدة، وكفكرة لاحقة في اغلب الاحيان. كذلك فان الانسان والمؤسسات الاجتماعية يعتبران من بين وسائل التنمية الاقتصادية ومعوقاتها، وهما لا يظهران عادة ضمن الاهداف المباشرة للتنمية الاقتصادية والتي تقتصر بوجه عام على متغيرات الانتاج، وفي بعض الاحيان، على متغيرات التوزيع أيضاً. ومن المفترض هنا ان تتحقق اقصى مستويات الرفاه البشري، من خلال تحقيق هذه الأهداف عن طريق عمليات اقتصادية سليمة.

اما «التنمية البشرية»، فانها تسعى الى ادماج ما يسمى بالخارجيات، كما تعتبر ان العناصر البشرية والمؤسسية، هي غايات مباشرة فضلاً عن كونها وسائل[1]. وتعتبر ايضاً، ان المبادىء

(*) قدّم هذا البحث الى: ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.

(**) ان الآراء الواردة في هذا البحث هي آراء الكاتب، ولا تمثل بالضرورة آراء الامم المتحدة.

(١) Oscar Nudler, «The Human Elements as Means and End of Development,» in: Khadija Haq and Uner Kirdar, eds., *Human Development: The Neglected Dimension* (Islamabad: North South Roundtable, 1986), p. 57.

والاهداف الاقتصادية، رغم صلوحها بشكل عام، ليست الوحيدة في هذا المجال.

ففي بعض الحالات، من المستحسن ان تكون العائدات الاقتصادية اقل من حدها الأقصى، وذلك للوفاء بهدف اجتماعي، قد تتعذر تلبيته بشكل مرض دون تضحية اقتصادية. وبالطبع، فان التضحية الكاملة بالناتج الاقتصادي من أجل الوفاء المباشر بالاحتياجات الاجتماعية، تبقى امراً غير مرغوب فيه مطلقاً، لأن نتائجه ستكون سلبية، حتى على المدى القريب. ولذا، فان الهدف، هو ايجاد التوازن الأمثل بين الاهداف الاقتصادية والاهداف الاجتماعية. وهكذا، فان الفرق الاساسي بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية يتمثل، في ان الثانية لا تقبل افتراض الاولى بأن الحد الاقصى للرفاه الاجتماعي يتحقق من خلال تحقيق الحد الاقصى للعائدات الاقتصادية، وتعتبر ان الوصول الى هذا الهدف يستلزم احياناً، قرارات استثمارية لا تؤدي بالضرورة الى تحقيق الحد الاقصى للنسب الاقتصادية بين المنافع والتكاليف.

ولتوضيح الفرق بين النهجين، لننظر مثلاً، الى المكانة التي يعطيها كل منهما لتطوير الاسرة. فالأهداف المعلنة للتنمية الاقتصادية، لا تتضمن احداث تغيير في دور الاسرة ووظائفها، بل تعتبر ان الاسرة هي، في احسن الاحوال، مؤسسة اجتماعية تشكل جزءاً (ايجابياً او سلبياً) من الاطار الذي تُتخذ فيه القرارات الاقتصادية. وبالنسبة لهذا النهج، وهو النهج الغالب من الناحية العملية، فان موقع الأنشطة الاقتصادية يتقرر، سواء بواسطة المستثمر أم المخطط، وفقاً لمعايير اقتصادية صحيحة ومقبولة (كوفورات الحجم، وتحقيق الحد الاقصى من المنافع، وما الى ذلك)، ويترك للنظام الاجتماعي ان يكيّف نفسه، قدر المستطاع، مع هذه القرارات الاقتصادية. وفي هذه الحالة قد تكون هناك حاجة الى انتقال القوى العاملة باعداد كبيرة من اماكن اقامتها، الى مراكز العمل البعيدة، مما يشجع على ظهور ونمو الاسرة الزواجية على حساب النوع التقليدي من الاسر، اي الاسرة الممتدة. وهكذا فان ما ينتج من تغير في طبيعة الاسرة ليس هو الهدف، بل هو نتيجة غير مقصودة للعوامل الاقتصادية. اما اذا طبقت مبادىء التنمية البشرية، وتقرر الاحتفاظ بالاسرة الممتدة، فستكون القرارات التي تؤثر في تحديد مواقع الانشطة الاقتصادية مختلفة، وإن انطوت تلك القرارات على قدر معقول من التضحية في الانتاج الاقتصادي.

ثانياً: في مفهوم تنمية الموارد البشرية

ان مفهوم تنمية الموارد البشرية، الذي يعتبر البشر بمثابة موارد، يشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية، وليس من التنمية البشرية. وكما ان رأس المال يزداد عن طريق الاستثمار، فان الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار الانساني، من خلال التغذية والصحة، ومن خلال التعليم بشكل خاص. وكما هو الحال بالنسبة لأي نوع من انواع الاستثمار الاقتصادي، فان تخصيص الموارد اللازمة له يتحدد بالمعدل الهامشي لمردوده، مقارنة مع اشكال الاستثمار الاخرى[٢]. ولذلك فقد لا يمكن، في مفهوم تنمية الموارد البشرية، تبرير الاستثمار في التغذية او الصحة او التعليم بالنسبة لقسم ما من السكان، على الأقل في حالات الوفرة النسبية للايدي العاملة (كما هو الحال في معظم البلدان النامية)، حيث ان المردود الهامشي الناتج عن ذلك يحتمل

---

(٢) Theodore W. Schultz, *Investment in Human Capital: The Role of Education and Research* (New York: Free Press, 1971), pp. 4-5.

ان يكون اقل من المردود الذي يتم الحصول عليه من استثمار مشابه في عوامل انتاج اخرى. وفي جميع الحالات، ولربما باستثناء الحالات التي يوجد فيها نقص حاد جداً في الايدي العاملة، لا يمكن من خلال مفهوم تنمية الموارد البشرية تبرير الاستثمار في الفئات الاجتماعية الهامشية (كالمعوقين والمسنين، وما الى ذلك). وعلى الرغم من ان هذا النهج يقوم على اسس اقتصادية بحتة، فإنه من الملاحظ فعلاً، ان الاقتصاد الكلاسيكي قد قبله بشيء من التردد، اذ ان برامج الصحة والتعليم وغير ذلك من برامج تنمية الموارد البشرية هي، أول العناصر المتضررة في عملية تخفيض النفقات في اطار «سياسات التعديل» (adjustment policies) التي توصي بها منظمات دولية، كصندوق النقد الدولي[٣].

ان فكرة تنمية الموارد البشرية هي، في الدرجة الاساسية نتيجة لتطور نظرية وتجربة التنمية الاقتصادية في اعقاب الحرب العالمية الثانية. ولقد كانت اول مهمة انمائية في تلك الفترة، هي بالطبع تعمير اوروبا، وكان النهج المعتمد لتحقيق ذلك بسيطاً وناجحاً الى حد بعيد، اذ كان لتحويل معونات مادية كبيرة من خلال خطة مارشال، اضافة الى قدر من التخطيط والتعاون الاقتصاديين، نتائج ايجابية مباشرة. وفي الوقت نفسه تسارعت عملية انهاء الاستعمار، فنالت اعداد متزايدة من بلدان العالم الثالث استقلالها، وباشرت مسيرتها التنموية. وهكذا، فان التجربة الناجحة للتعمير في الفترة التالية للحرب اسهمت، في «خلق تفاؤل بمهمة التنمية الاقتصادية في امريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا»[٤]. وكان لهذه التجربة ايضاً اثر حاسم على النظريات الاولى للتنمية الاقتصادية[٥]، والتي اعطت دوراً متميزاً للاستثمار، وبدرجة اقل للتخطيط[٦].

ان نموذج هارود ـ دومار، الذي شاع آنذاك، أعطى مثالاً واضحاً في هذا المجال. فالنموذج نفسه كان بسيطاً للغاية، ويمكن ايجازه في المعادلة g = s/k، بحيث تكون g هي معدل النمو الأقتصادي، و s هي معدل الادخار (او الاستثمار)، و k نسبة رأس المال الى الناتج[٧]. ولذا، فان

---

(٣) Lin Teck Ghee, «Policies and Priorities in Human Resources Development for Asia and the Pacific,» in: United Nations [UN], ESCAP, *Human Resources Development in Asia and the Pacific: Its Social Dimension* (Bangkok: UN, 1986), p. 35.

(٤) Gerald Meier, «The Formative Period,» in: Gerald Meier and Dudley Seers, eds., *Pionners in Development* (New York: Oxford University Press, 1984), p. 15.

(٥) رغم ان فكرة التنمية الاقتصادية واردة في الادبيات الاقتصادية منذ زمن بعيد، فان نظريات التنمية الاقتصادية يرجع اصلها الى الاربعينات والخمسينات. كما يقال ان مصطلح «التنمية الاقتصادية» ندر استخدامه بالواقع قبل ذلك الوقت. انظر:

H. W. Arndt, « Economic Development: A Semantic History,» *Economic Development and Cultural Change* (April 1981).

(٦) تجدر الملاحظة انه حتى في ذلك الوقت المبكر لنظرية التنمية الاقتصادية أدخل بعض الاقتصاديين عوامل غير استثمارية بالغة الاهمية في معالجاتهم للمشكلات الانمائية في البلدان النامية. انظر على سبيل المثال:

Bert F. Hoselitz: « Non- Economic Barriers to Economic Development , » *Economic Development and Cultural Change* (March 1952);« Non- Economic Factors in Economic Development,» *American Economic Review* (May 1957), and Hla Myint, « An Interpretation of Economic Backwardness, » *Oxford Economic Papers* (June 1954).

(٧) R.F. Harrod: «An Essay in Dynamic Theory,» *Economic Journal* (March 1939); *Toward a Dynamic Economics* (London: Macmillan, 1948), and Evsey Domar, «Capital Expansion, Rate of Growth and Employment,» *Econometrica* (1946).

هذا النموذج يعني «ان معدل النمو يمكن ان يرفع الى الحد الاقصى من خلال زيادة قصوى بالنسبة الهامشية للادخار (marginal savings) من مجموع الانتاج ،وتخفيض أقصى في النسبة الهامشية لرأس المال الى الناتج (marginal capital- output ratio) [٨]. وقد تركز التشديد فيما كتب بعد ذلك بصفة خاصة على s وليس على k التي كان من المفترض ان تكون إمكانية تخفيضها محدودة، وتحصل عن طريق التخطيط والبرمجة السليمين. كما ان نظرية روزنستاين ـ رودان، القائمة على «الدفعة الكبرى» (big push)، ونموذج نوركسي، القائم على «النمو المتوازن» (balanced growth)[٩]. واستراتيجية هيرشمان، القائمة على «النمو غير المتوازن» (unbalanced growth)[١٠]، فهي تتركز كلها ايضاً حول الاستثمار الرأسمالي وتهدف الى ايضاح الاستراتيجية التي ينبغي اتباعها لاخراج الاقتصادات المتخلفة من «الدائرة المفرغة للفقر»[١١]. ويقول دوب في هذا المجال، ان اكبر عامل ينظم الانتاجية في بلد ما، هو بالفعل ثراؤه أو فقره في ادوات الانتاج الرأسمالية. كما انه يعتقد اننا لن نخطىء كثيراً اذا ما اعتبرنا، ان تراكم رأس المال هو جوهر التنمية الاقتصادية[١٢]. وحتى في تطلعاته الى الماضي، فان روزنستاين ـ رودان أكد، بعد مرور ٤٠ سنة تقريباً على تقديم نظرية «الدفعة الكبرى»، ان نظرية التنمية يجب ان تكون، الى حد كبير، نظرية تتعلق بالاستثمار[١٣].

غير ان تجربة التنمية في البلدان النامية، سرعان ما بيّنت ان رفع مستويات الاستثمار (ومن ثم المساعدة الرأسمالية الأجنبية) هو حل جزئي فقط، لا يمكن ان يشكل الحل الكامل للمشكلة. فنموذج هارود ـ دومار، هو مجرد امتداد للنهج الكينزي القصير الاجل للكساد الاقتصادي في البلدان المتقدمة، ومن ثم فهو يفترض ان مهارة الايدي العاملة وكميتها، وتقنية الانتاج، والهيكل الاجتماعي هي كلها معطيات ثابتة. وقد ذكر اللورد باور مؤخراً، ان هذا التبسيط الشديد مشكوك في سلامته حتى بالنسبة لتحليل النمو في الأمد القصير، وفي اقتصاد متقدم، وانه طبعاً غير مناسب ابداً عند مناقشة تقدم البلدان النامية في المدى البعيد[١٤]. ولقد اتضح بالفعل، ان k في نموذج

---

(٨) Meier, «The Formative Period,» p. 16.

(٩) Ragnar Nurkse, *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries* (Stockholm: Alunqvist and Wiksell, 1959).

(١٠) Albert O. Hirschman: «A Dissenter's Confession: The Strategy of Economic Development Revisited,» in: Meier and Seers, eds., *Pioneers in Development,* and *The Strategy of Economic Development* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1958).

(١١) يمكن الرجوع الى فكرة الحلقة المفرغة للفقر (حيث يكون الدخل منخفضاً، مما يؤدي الى انخفاض معدل الادّخار، ومن ثم الى انخفاض مستويات الاستثمار الذي يسبب بدوره انخفاضاً في الدخل)، في:

Alfred Bonné, *The Economic Development of the Middle East: An Outline of Planned Reconstruction after the War* (London: Routledge, 1945), and P. Thakurdas, *A Plan of Economic Development for India* (London: Penguin, 1944).

ولكنها طورت وادمجت في نظرية التنمية الاقتصادية بواسطة:

Kurt Mandelbaum, *Industrialization of Backward Areas* (Oxford: Basil Blackwell, 1947).

وفي وقت لاحق بواسطة Nurkse كنقطة انطلاق لنموذجه القائم على «التنمية المتوازنة»، انظر:

Nurkse, *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries.*

(١٢) Maurice Dobb, *Some Aspects of Economic Development* (Delhi: Delhi School of Economics, 1951), p. 7.

(١٣) Paul N. Rosenstein - Rodan, «Natura Facit Saltum: Analysis of the Disequilibrium Growth Process,» in: Meier and Seers, eds., *Pioneers in Development,* p. 221.

(١٤) Lord P.T. Bauer, «Remembrance of Studies Past: Retracing First Steps,» in: Meier and Seers, eds., Ibid., p. 34.

هارود ـ دومار، هي في اهمية s نفسها، ان لم تكن اكثر اهمية منها، وان مستواها، الذي قد يتباين بدرجة كبيرة، يتوقف بوجه خاص على معظم العوامل التي تعتبر معطيات ثابتة في نهج الاستثمار. ففي حين ان نسبة رأس المال الى الناتج في تجربة التعمير الاوروبية كانت تتراوح ما بين ١ و ٣، فقد وصلت في بعض الاحايين الى ١٠ أو ١٥ أو اكثر من ذلك في اطار التخلف. واتضح بسرعة، ان الاستثمار الرأسمالي هو شرط ضروري، لكنه ليس كافياً[١٥]، وان من العوامل البالغة الاهمية في التنمية هي، نقل التكنولوجيا المناسبة وخلق القدرة اللازمة لاستيعابها، او بمعنى آخر، تخفيض نسبة رأس المال الى الناتج في البلدان النامية وزيادة المستوى العام للانتاجية. لذلك، يجب ان تكمل المساعدات المالية بالمساعدات الفنية التي تعتبر الاداة الرئيسية لتنمية رأس المال البشري[١٦].

ورغم ان الصحة والتغذية يعتبران مجالين مهمين في تحسين انتاجية العمل (اي k)، فان اهمية التعليم في هذا المجال كانت وما زالت الموضوع المهيمن في البحث التجريبي في هذا الصدد. «فمع انتشار الثورة الصناعية الثانية في القرن العشرين، اخذت التكنولوجيا تبرز كعامل اساسي في التنمية... ونتج عن ذلك انه في منتصف هذا القرن اصبحت المعرفة والمهارات التي يحتاجها العمال الذين حلوا محل بروليتاريا القرن التاسع عشر واسعة، الى درجة ان مصطلح «الموارد البشرية» اخذ يحل محل مصطلح «القوى العاملة» كعامل من عوامل الانتاج»[١٧]. وفي ذلك الوقت تم بالفعل توسيع تصنيف الرقم الاحادي الذي وضعته منظمة العمل الدولية للصناعات والمهن ليصبح ٣ و ٤ ثم ٥ ارقام[١٨]. وقد أدت الحاجة الى استيعاب التكنولوجيا الحديثة واستغلالها الى جعل التعليم، ولا سيما التعليم الفني والجامعي، يحتل المركز الرئيسي في نهج تنمية الموارد البشرية.

واشار كورنر الى «ان القول بأن التعليم بوجه عام يؤدي الى زيادة الانتاجية، هو بالواقع قول بديهي»[١٩]. ولقد وجد دينسيون وسولو من قبل[٢٠]، ان اقل من نصف الزيادة في الانتاج، التي تحقق مع مرور الوقت، تعزى، من الناحية الاحصائية، الى التغيرات التي تحدث في كميات عوامل الانتاج التقليدية.

أما بالنسبة للزيادة المتبقية، فعلى الرغم من صعوبة ربطها بأسباب محددة ـ الأمر الذي حدا بأحد الكتاب الى تسميتها «ببقايا الجهل»[٢١] ـ فان متغير التعليم يعتبر عامة المفسر الاساسي

---

(١٥) Colin Clark, «Development Economies: The Early Years,» in: Meier and Seers, eds., Ibid., p. 74.

(١٦) Jean Guy St. Martin, «Human Resources Building in the Development Process: Beyond the Paradigm,» in: Haq and Kirdar, eds., *Human Development: The Neglected Dimension*, p. 47.

(١٧) Harry Oshima, «Human Resources in Asian Development: Trends Problems and Research Issues,» in: UN, ESCAP, *Human Resources Development in Asia and the Pacific: Its Social Dimension*, p. 57.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٩) Lorraine Corner, «Human Resources Development for Developing Countries: A Survey of the Major Theoretical Issues,» in: UN, ESCAP, Ibid., p. 6.

(٢٠) E.F. Denison, *The Sources of Economic Growth in the United States and Alternatives Before Us* (New York: Committee for Economic Development, 1962), and R.M. Solow, «Technical Progress, Capital Formation and Economic Growth,» *American Economic Review*, vol. 52 (May 1962).

(٢١) = Ronald A. Wykstra, «Economic Development and Human Capital Formation,» *Journal of*

لهـا. وتؤكد عـلى صحة هـذا الافتراض الابحـاث التجريبيـة المتعلقة بمجمـل الايدي العـاملة[٢٢]، وبالمزارعين[٢٣] وباصحاب الاعمال العاملين لحسابهم[٢٤].

ويعتبر معدل مردود التعليم مفهوماً واضحاً، غير ان الطرق الاحصـائية لاحتسـابه قـد تبلغ درجة كبيرة من التعقيد[٢٥]، وتنطوي هذه الطرق، بصفة رئيسية، على تقدير الزيادة في دخل الافراد المرتبطة بزيادة مستوى التعليم، وربطها بكلفة ذلك المستوى من التعليم. ففيما يتعلق بالشق الاول اي الدخل، فجميع الدراسات تشير الى انه يزداد مـع زيادة مستـوى التعليم، ولكن عندمـا يقسم ذلك على تكاليف التعليم، يتضح ان معدلات المردود النـاتجة عن ذلـك هي الأعلى بـالنسبة للتعليم الابتدائي، وتنخفض تدريجياً حتى مستوى التعليم الجـامعي. ويتضح ايضـاً ان معدلات مـردود التعليم على جميع المستويات ترتفع في البلدان النامية عما هي عليه في البلدان المتقدمة، وان مردود التعليم، على الاقل في البلدان النامية، هو اكبر من مردود الاستثمار في ادوات الانتاج المـادية او في البنية التحتية[٢٦].

ولقد قدمت تجـربة اليـابان والبلـدان المصنعة حـديثاً (Newly Industrialized Countries)، (كوريا وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة) برهاناً اضافياً على اهمية تنمية المـوارد البشرية بـالنسبة للتنميـة الشاملـة. فالميـزة الفريـدة لهذه البلـدان تتمثل بـالفعل، في الاستخـدام الأمثل لمـواردها البشرية[٢٧]. ولكن في حين ان جميع البلدان المصنعة حديثاً، ركّزت على تنمية الموارد البشرية، فـان بعض البلدان الأخرى التي قامت بتركيز مماثل (كالفيليبين وسري لانكا مثـلاً)، لم تـصبح جميعهـا

= *Developing Areas* (July 1969), p. 6.

(٢٢) Schultz, *Investment in Human Capital: The Role of Education and Research.*

(٢٣) D.P. Chaudhri, *Effect of Farmers Education on Agricultural Productivity and Employment* (International Labour Organization, World Employment Programme, 1974).

(٢٤) T.K. Koh, «Education Entrepreneurial Formation and Entrepreneurial Behaviour in Japan,» (Ph. D. Dissertation, 1977).

(٢٥) انظر: George Psacharopoulos, «Returns to Education: An Updated International Comparison,» (World Bank Reprint Series, no. 210, 1980).

(٢٦) «يعارض بعض العلماء نموذج رأس المال البشري وذلك استناداً الى عدة حجج... فالتعليم مجرد منخل او مصفاة تفصل بين الاشخاص الاقل مقدرة والأكثر مقدرة. امـا الاختلافـات في الايرادات فهي تعكس الاختـلافات في القدرات فقط... ويفيد رأي آخر بأن الاشخـاص الاقل تعليمـاً باستطـاعتهم ان يؤدوا الوظـائف نفسها التي يؤديهـا الاشخاص الاكثر تعليماً وبنفس القدر من الجودة، الّا ان اصحاب العمل يلجأون الى تعيين الاشخاص الاكثـر تعليماً من بين المتقدمين لملء هذه الوظائف». انظر:

Goh Keng Swee, « The Human Element in Comparative Development Experience, » in: Haq and Kirdar, eds., *Human Development: The Neglected Dimension*, p. 72.

ويطلق على هذا الرأي الأخير تعبير افتراض تفضيل المؤهلات (Credential Hypothesis)، انظر:

Corner, « Human Resources Development for Developing Countries: A Survey of the Major Theoretical Issues,» p. 7.

وقد طرح بوصفه انسب تفسير لافضليات اصحاب العمل في الهند، انظر:

Jagdish Bhagwati, « Class Structure and Income Equality,» *World Development*, vol. 1, no. 5 (May 1975), p. 22.

(٢٧) Swee, Ibid., p. 80 ff, and Ghee, «Policies and Priorities in Human Resources Development for Asia and the Pacific,» p. 39.

دولاً صناعية. ولذا، فإن ما تبيّنه هذه التجربة، هو، ان تنمية الموارد البشرية يبقى شرطاً ضرورياً ولكن ليس كافياً لتحقيق التنمية المستمرة في الظروف المعاصرة[٢٨].

يتضح مما سبق، ان مفهوم تنمية الموارد البشرية، هو اساساً مفهوم اقتصادي تمخض فعلاً عن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث. ولذلك، فهو ينطوي على نظام لتوزيع الموارد يتم بموجبه تحقيق توازن من نوع «باريتو»، اي تحقيق تساو بين جميع معدلات مردود الاستثمار بما فيها الاستثمار التعليمي[٢٩]. وقد قام شولتز، وهو كلاسيكي حديث ومن رواد تطوير مفهوم الموارد البشرية، وغيره من المدرسة نفسها من بعده[٣٠]، بمعالجة العنصر البشري في التنمية بوصفه «رأسمال بشري» وتنميته بوصفه استثماراً في رأس المال البشري. وقد قام بذلك فعلاً في سياق تطوير مفهوم «استثماري» شامل يشكل محوراً رئيسياً لنظرية التنمية الاقتصادية. وقد ذكر شولتز في هذا المجال، ان الخطوة الاولى نحو وضع نظرية عامة في مجال التنمية تقوم على شمل جميع الموارد الاستثمارية ضمن مفهوم كلي، حيث يصار الى توزيعها وفقاً للمعيار الاقتصادي الذي تحدده المعدلات النسبية لمردود فرص الاستثمار البديلة[٣١]. وكما لوحظ في البداية، فان هذا النهج لا يقع ضمن اطار نهج «التنمية البشرية»، كما ان تطبيقه، ولا سيما في حالات التخلف ووفرة الايدي العاملة، قد يؤدي الى اهمال نسبة كبيرة من السكان، ولا سيما اولئك الذين ينتمون الى الفئات الهامشية. ولكي يصبح هذا النهج اكثر اتساقاً مع التنمية البشرية، لا بد من توسيع المعايير التي يستعملها في توزيع الموارد لتتعدى المفهوم الاقتصادي البحت. أما كيفية الوصول الى ذلك، فانها مسألة معقّدة تقع خارج نطاق هذه الدراسة.

ثالثاً: تحديد تنمية الموارد البشرية

بصرف النظر عن المعايير المستخدمة في تقرير حصة تنمية الموارد البشرية من مجموع الاستثمارات، لا بد هنا من تعريف الحدود التخصصية لهذا الميدان، ومن ثم تعريف نوع الانشطة الانمائية التي تقع في نطاقه[٣٢].

ويجب القول في هذا المجال، ان مفهوم تنمية الموارد البشرية لا يزال غامضاً، كما ان تعريفاته الموجودة في الادبيات متباينة الى حد بعيد. فمن جهة، يعرف هذا المفهوم بأنه لا يشمل تنمية «المهارات والقدرات والاتجاهات البشرية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي وانتاجية العمل والكفاءة فقط، بل يشمل ايضاً، نطاقاً اوسع يضم العناصر الاجتماعية والنفسية ـ الاجتماعية والثقافية كالخصائص الفكرية الضرورية للمواطنية، او «الانفتاح الفكري» والتي تمكن الفرد من

---

(٢٨) Oshima, «Human Resources in Asian Development: Trends Problems and Research Issues,» pp. 68-69.

(٢٩) Mark Blaug, *The Methodology of Economies or How Economists Explain* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1980), p. 228.

(٣٠) انظر على سبيل المثال:

Gary Becker, *Human Capital (*New York: National Bureau of Economic Research, 1975).

(٣١) Schultz, *Investment in Human Capital: The Role of Education and Research*, p. 4.

(٣٢) يعتمد هذا الجزء اعتماداً كبيراً على: رياض طبارة، «التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٣).

ان يعيش حياة اغنى أو التي تحقق المزيد من الرخاء الاجتماعي من جهة[٣٣]. ومن جهة أخرى، اقتصر تطبيق مفهوم تنمية الموارد البشرية في بعض الادبيات على التدابير التي تؤدي الى تنمية كفاءة العاملين في المؤسسات، والحكومات، وغير ذلك من الهياكل التنظيمية[٣٤]. كما وردت بين هذين النقيضين، تعريفات متنوعة لتنمية الموارد البشرية، ولكن بالاشارة بصفة رئيسية الى المداخل البشرية في عملية الانتاج، مما يجعلها شبيهة بالتعريفات المتداولة الخاصة بتنمية الموارد الطبيعية ورأس المال[٣٥].

ونود في هذه الدراسة تعريف تنمية الموارد البشرية وفق مستويين: الجزئي والكلي. فعلى الصعيد الجزئي، تقوم تنمية الموارد البشرية بالتركيز على الفرد في المجتمع، وعلى المؤسسات التي تزوِّده بالمهارات وغيرها من الاحتياجات الاساسية الضرورية لتحقيق حياة كريمة ومشاركة كافية في الحياة الاجتماعية. ولعل الاسرة هي، من اهم المؤسسات التي يمكن تحديدها في هذا الصدد، حيث انها تضطلع بالمسؤولية الاولى في تربية الطفل وتنشئته وتهيئته الاولية للحياة الاجتماعية، ثم المدرسة، التي «تضطلع فيما بعد بدور تربوي رئيسي مكمّل، خصوصاً في مجال تنمية قدرات الادراك لدى الطفل»، ثم مؤسسات الاستخدام من حيث تأثيرها على مهارات الافراد وكرامتهم، ثم البيئة التي يعيش فيها الافراد وعلى رأسها المدينة وخدماتها، تليها انظمة الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية التي «تؤمن دعماً مادياً اساسياً للفئات الاجتماعية الضعيفة»[٣٦].

وعلى الصعيد الكلي، تتركز تنمية الموارد البشرية على المفاهيم الاجمالية المتعلقة بعرض واستخدام هذه الموارد. وفي هذا الصدد يمكن تحديد ثلاثة مجالات: يتصل الاول منها بنمو السكان والقوى العاملة، من حيث الهيكل والتحركات الجغرافية؛ ويتصل الثاني بالميدان التقليدي لتخطيط القوى العاملة؛ والثالث بتنمية واشراك مجموعات من الموارد البشرية غير مستخدمة او ناقصة الاستخدام. وهذه المجالات الثلاثة تتناول على التوالي: ١ ـ القاعدة السكانية التي فيها يتوافر عرض الموارد البشرية، و ٢ ـ عملية ضمان افضل استخدام للقوى العاملة المتاحة في الجهود الانمائية، و ٣ ـ إشراك الموارد البشرية الكامنة غير المستعملة في عملية التنمية.

لذلك، يتضح مما سبق، ان تنمية الموارد البشرية فكرة واسعة تجمع بين اختصاصات متعددة، تتضمن جوانب تتصل بالأسرة ومكان العمل والمدينة ونظام الضمان الاجتماعي، وغير ذلك من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، بالقدر الذي تؤثّر به على تنمية الفرد ورفاهه، وذلك فضلاً عن الجوانب التي تتصل بالسكان وتخطيط القوى العاملة والتنمية الاجتماعية، بالقدر الذي تؤثر به على توفير الاشخاص واستخدامهم واشراكهم في عملية التنمية.

رابعاً: الفجوة الاقتصادية ـ الاجتماعية في المشرق العربي

وتتمثل احدى الخصائص المميزة لحالة الموارد البشرية في الوطن العربي، بالفجوة الحاصلة

---

(٣٣) Zygmunt Gostkowski, ed., *Toward a System of Human Resources Indicators for Less Developed Countries*, Polish Academy of Sciences, Institute of Philosophy and Sociology (Poland: Ossolineum for UNESCO, [n. d.]), p. 15.

(٣٤) Thomas H. Patten (Jr.), *Manpower Planning and the Development of Human Resources* (New York: John Wiley, 1971), p. 3.

(٣٥) Herbert S. Parnes, *Manpower Forecasting in Education Planning* (Paris: OECD, 1965), p. 16.

(٣٦) Eli Ginzberg, *The Human Economy* (New York: McGraw-Hill, 1976), pp. 33-35.

بين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بخاصة في بلدان الخليج، وآثارها على السكان والقوى العاملة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، لا في هذه البلدان فحسب، بل في المنطقة المحيطة بها ايضاً. وقد حدثت هذه الفجوة بسبب النمو السريع للدخل ابتداء من الخمسينات مع الاستغلال الاكمل لاحتياطات النفط والذي تكثّف الى حد بعيد بعد عام ١٩٧٤، ومع اول زيادة في سلسلة الزيادات الكبيرة في اسعار النفط، ونتيجة لذلك، ارتفع دخل الفرد بصورة عامة الى ٢٠ ضعفاً في ٢٠ سنة. ولقد ارتفعت طبعاً المؤشرات الاجتماعية خلال هذه المدة، ولكن بنسبة أقل، كما ان المؤشرات الصحيّة ارتفعت بسرعة فاقت سرعة ارتفاع المؤشرات المتصلة بالتعليم، لا سيما الالمام بالقراءة والكتابة. وخلال هذه الفترة الانتقالية تسود حالة لم يسبق لها مثيل، ففي حين اننا نعرف تاريخياً، ان الثروة ترتبط بسلامة الصحة وارتفاع المستوى التعليمي، بينما يرتبط الفقر بسوء الصحة وانخفاض المستوى التعليمي، فاننا نجابه الآن حالة ترتبط فيها الثروة بمستويات صحية متقدمة نوعاً ما، ولكن بمستويات من التعليم منخفضة الى حد بعيد. وهذه الحالة الجديدة لم تكن ذات اهمية، لولا انها تؤثر بشكل فريد على السلوك والاوضاع الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان المعنيين.

وتتضح غرابة الفجوة الاقتصادية ـ الاجتماعية، من الرسوم البيانية الثلاثة المرفقة. ولقد تمّ في هذه الرسوم احتساب انحدار (regression) نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي على معدلات الالمام بالقراءة والكتابة (الشكل رقم (١)). وعلى معدلات التسجيل في التعليم الابتدائي (الشكل رقم (٢))، وعلى توقعات الحياة عند الولادة كمؤشر صحي (الشكل رقم (٣)) (بيانات عام ١٩٨٥)، وذلك بالنسبة لأكثر بلدان العالم، باستثناء بلدان الخليج النفطية، ثم جرى تعيين مواقع البلدان النفطية العربية في كل رسم.

شكل رقم (١)
انحدار معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة على الناتج القومي الاجمالي للفرد
(رسم تقريبي لسنة ١٩٨٥)

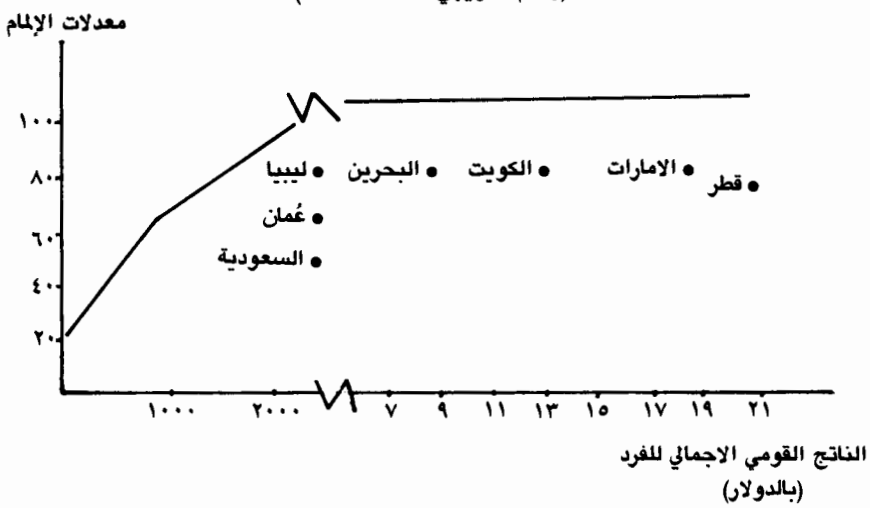

وبالنسبة للالمام بالقراءة والكتابة، يشير الشكل البياني رقم (١) الى ان البلدان الخليجية والجماهيرية العربية الليبية لا تزال بوضوح، دون الاتجاه «المعياري» الملحوظ بالنسبة لمجموع دول العالم، وانها تنتمي، من الناحية الاحصائية، الى «عالم آخر»، اذ انها تبعد أكثر من ثلاثة انحرافات معيارية من خط الاتجاه. فعلى سبيل المثال، في العربية السعودية يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، ٨٨٥٠ دولاراً، ويقترن ذلك بمعدل المام بالقراءة والكتابة قدره ٤٨,٨ بالمائة. غير ان هذا المستوى من نصيب الفرد من «الناتج القومي الاجمالي يقترن في بقية انحاء العالم، بمعدل المام بالقراءة والكتابة يقترب عامة من ١٠٠ بالمائة. وبشكل آخر، فان معدل المام يبلغ ٤٨,٨ بالمائة كما في العربية السعودية، يقترن في بقية انحاء العالم بمستوى من نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي يوازي حوالى ٥٠٠ دولار وليس ٨٨٥٠ دولاراً. وهكذا فبالنسبة للبلدان النفطية السبعة، يشكل نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ما يتراوح ما بين ٨ و ١٨ ضعف المستوى الذي يلاحظ في البلدان التي لها معدلات مشابهة للالمام بالقراءة والكتابة.

ويشير الشكل البياني رقم (٢)، الى ان هذه الحالة هي بالفعل انتقالية، رغم انها قد تستمر لجيل واحد او اكثر. ومن هذا الشكل البياني، يتضح ان البلدان الخليجية بوجه عام (باستثناء عُمان والعربية السعودية)، لها معدلات للتسجيل بالمدارس الابتدائية تتفق نوعاً ما مع المعدلات الملاحظة في البلدان المتقدمة، مما يعني بالطبع ان الالمام بالقراءة والكتابة سيصبح شاملاً بمجرد ان يموت الجيل الحالي من الاميين (سيستغرق هذا وقتاً أطول في عُمان والعربية السعودية).

شكل رقم (٢)
انحدار نسب التسجيل في المدارس الابتدائية على الناتج القومي الاجمالي للفرد
(رسم تقديري لسنة ١٩٨٥)

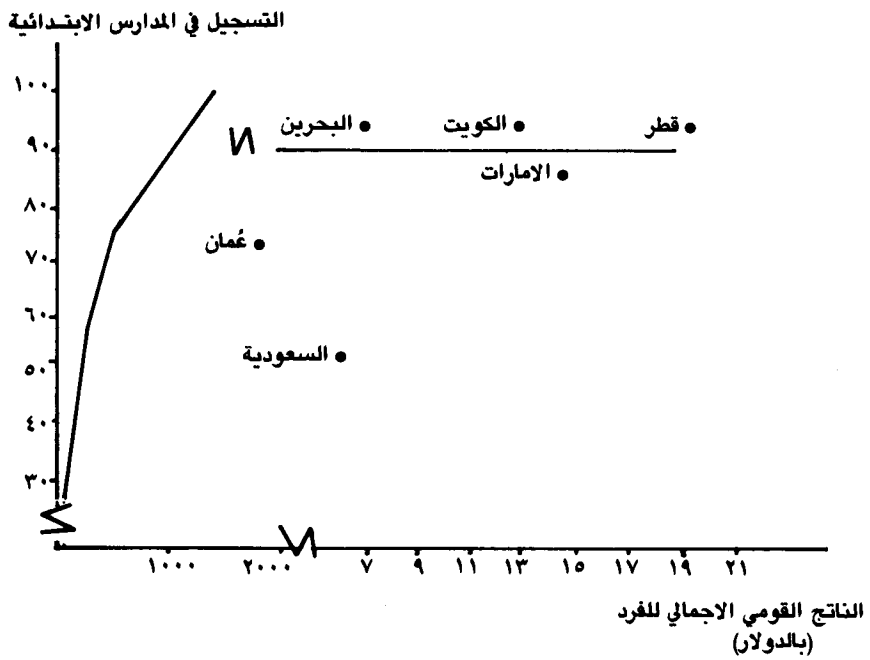

وأخيراً، يشير الشكل البياني رقم (٣)، الى ان التقدم المحرز في قطاع الصحة اكبر من التقدم المحرز في محو الامية، لأسباب معروفة. فعلى الرغم من ان البلدان الخليجية لم تحقق مستويات توقع الحياة الموجودة في البلدان التي يكون فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي مشابهاً، فانها جميعاً اقرب من خط الاتجاه في مجال الصحة مما هي عليه في مجال الالمام بالقراءة والكتابة.

شكل رقم (٣)

انحدار توقعات الحياة لدى الولادة على الناتج القومي الاجمالي للفرد

(رسم تقريبي لسنة ١٩٨٥)

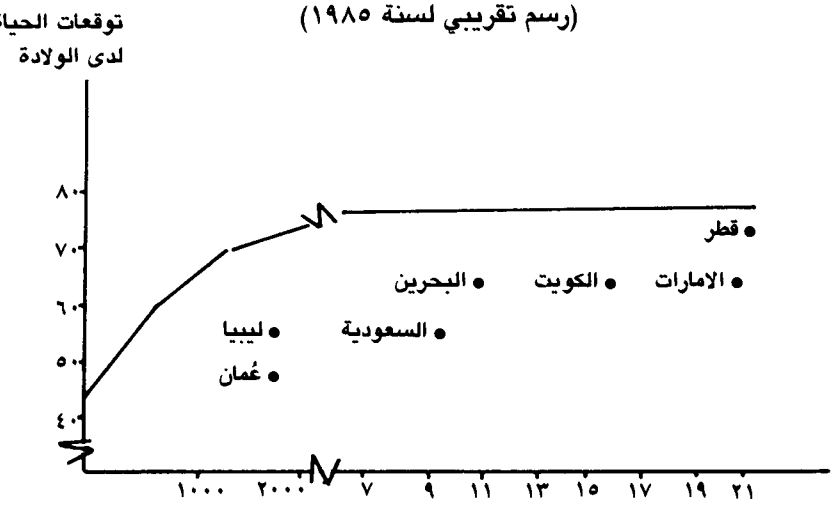

وباختصار، فان البلدان الخليجية بالمقارنة مع بقية انحاء العالم، تتسم بمستويات للدخل مماثلة للمستويات في البلدان المتقدمة، وبمستويات صحية لا تقل كثيراً عن مستويات الدول الصناعية. اما مستويات الالمام بالقراءة والكتابة في تلك البلدان، فهي تشبه الى حد بعيد مستويات البلدان النامية. ففي الكويت مثلاً، التي تعد واحدة من البلدان الاكثر تقدماً من الناحية الاجتماعية بين دول الخليج، يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (١٤٥٠٠ دولار)، الذي يشكل ١٢ ضعف مثيله في البلدان التي سجلت معدلات مشابهة للالمام بالقراءة والكتابة (٧٠ بالمائة)، ولكنه يشكل اقل من ثلاثة اضعاف نصيب الفرد من الناتج القومي في البلدان التي سجلت توقعات مماثلة للحياة عند الولادة (٧٢ سنة)، مع العلم ان نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي يوازي بشكل عام، النصيب الذي يحظى به الفرد في البلدان التي لها معدلات مشابهة للتسجيل بالمدارس الابتدائية (١٠٠ بالمائة).

خامساً: النمو السكاني

إن هذه العلاقة المميزة بين النواحي الاجتماعية والاقتصادية للتنمية، تفسر الى حد كبير الحالة الديمغرافية الفريدة (كما تفسر الخصوصيات الاخرى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية) في البلدان الخليجية، والى حد ما في البلدان العربية المجاورة ايضاً[٣٧]. وفيما يتعلق بالنمو السكاني، على سبيل المثال، يمكن ايجاز الوضع على النحو التالي[٣٨]:

أولاً، لم تكن الدخول العالية مصحوبة بما يتفق معها من مستويات عالية للتحصيل الدراسي، لانها تحققت بصورة مفاجئة. وقد ادى ذلك الى زيادة في العدد الكبير القائم أصلاً للأطفال الذين يرغب الزوجان العاديان في انجابهم[٣٩]. ثانياً، ادت التحسينات السريعة في الاحوال الصحية للزوجين، الى رفع قدرتهما على التوالد (اي خصبهما)، مما اتاح تحقيق رغبتهما في انجاب الأطفال من خلال معدل أعلى للخصوبة الفعلية ومعدل مواليد خام مرتفع للغاية. وكما هو مألوف، ادى هذا المعدل المرتفع للخصوبة إلى نشوء مجتمعات محلية فتية للغاية في تركيبها السكاني. ثالثاً، ادت التحسينات الصحية أيضاً إلى حدوث ارتفاع نسبي في احتمال البقاء على قيد الحياة، وبالتالي اعتدال نمط وفيّات الأعمار حسب الجنس. ومن شأن تطبيق أنماط معتدلة للوفيات على الهياكل العمرية الفتية أن يسفر عن معدلات للوفيات الخام منخفضة بشكل منفرد. وهكذا فإن الاقتران الذي يحدث للمرة الأولى في التاريخ بين معدلات مرتفعة جداً للمواليد الخام، وبين معدلات منخفضة جداً للوفيات الخام، أي لحصول معدلات في الزيادة الطبيعية لم تكن مألوفة في الماضي، ونادراً ما تكون حاصلة في الوقت الحالي.

وخير مثال على هذه الحالة هو الكويت، حيث ارتفعت معدلات المواليد الخام للسكان الكويتيين خلال العقدين الماضيين، لتبلغ ٥٢ بالألف في عام ١٩٨٠، وهو مستوى نادراً ما يوجد في العالم اليوم. وكنتيجة رئيسية لهذا الارتفاع في الخصوبة، بلغت نسبة السكان الكويتيين ممن هم دون الـ ١٥ من العمر مستوى مرتفعاً للغاية قارب ٤٢ بالمائة، في حين ان نسبة السكان، ممن بلغوا ٦٥ سنة من العمر وما فوق، لم تتعد ٤,٨ بالمائة. ونتيجة للجهود الحثيثة والمثمرة التي بذلت في سبيل تحسين الاوضاع الصحية، فان توقع الحياة عند الولادة بلغ ٧٠ عاماً للسكان الكويتيين في سنة ١٩٨٠، وهو مستوى لا يقل كثيراً عن المستوى الملاحظ في اكثر البلدان تقدماً. ونظراً للتركيب السكاني الفتي في الكويت، فان معدل الوفيات الخام المقترن بهذا الاجل المتوقع للحياة انخفض انخفاضاً جذرياً ليبلغ ٥ بالألف، وهو في الواقع ادنى من المعدل السائد في البلدان

---

(٣٧) ما لم يرد خلاف ذلك، فإن جميع البيانات المستخدمة في هذا الجزء والاجزاء التالية هي البيانات الخاصة بعام ١٩٨٥، والموجودة في بنك معلومات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

(٣٨) يعتمد هذا الجزء اعتماداً كبيراً على: طبارة، «التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية».

(٣٩) في كثير من البلدان العربية، يتم التركيز على تعليم الذكور مقابل تعليم الاناث. ومن جهة اخرى، فقد تبين بأن تعليم الذكور هو اقل تأثيراً على انخفاض الخصوبة من تعليم الاناث. ومن التفسيرات الاساسية لهذه الظاهرة، تلك التي قدمتها قنديس بالنسبة لحالة الاردن، فالاناث المتعلمات يتزوجن دائماً من الذكور ذوي المستوى التعليمي المماثل لمستواهن، وبذلك ينتقلن الى اسر «حديثة»، في حين ان الذكور غالباً ما يتزوجون من اناث دونهم تعليماً، بل واحياناً من الاميات، وبذلك قد يعيشون حياة حديثة في عملهم الى جانب حياتهم الاسرية التقليدية. انظر: عفاف ديب قنديس، «تعليم الاناث وانخفاض الخصوبة في البلدان النامية: مثال الاردن، **النشرة السكانية** (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا)، العدد ١٣ (تموز/ يوليو ١٩٧٧).

المتقدمة (حيث يتراوح بين ٩ و١٣ بالألف)، والتي تتمتع بأجل متوقع للحياة يفوق قليلاً مثيله في الكويت، سوى ان الهرم العمري فيها اقل فتوة بكثير مما هو عليه في الكويت. ونتيجة لذلك، بلغ معدل الزيادة الطبيعية للسكان الكويتيين مستوى لم يعرف له مثيل حتى الآن، اذ انه فاق ٤,٧ بالمائة في السنة. وبالمقابل، تتراوح معدلات الزيادة الطبيعية في معظم البلدان النامية بين ٢ و٣ بالمائة، ومن النادر ان تتعدى هذه المعدلات الـ ٣,٥ بالمائة في اي بلد[٤٠].

ويلاحظ امران في هذا الشأن، أولهما، ان بيانات عام ١٩٨٥ (اي بعد خمس سنوات من الحالة الموصوفة في الفقرة السابقة) الخاصة بالكويت تعكس اعتدالاً في اتجاه النمو السكاني نظراً لاستقرار معدلات الوفيات الخام، بوصولها الى تلك المستويات المنخفضة، في حين ان معدلات المواليد الخام اخذت تنخفض بشكل ملحوظ، ربما بسبب الانتشار المطرد للتعليم. وحيث ان الكويت تتمتع بوضع اجتماعي متقدم نسبياً ضمن البلدان الخليجية، فان هذا الاتجاه دليل على توقع حدوث تغيرات مماثلة في بقية انحاء تلك المنطقة؛ وثانيهما، ان حالة النمو السكاني المبينة بالنسبة للبلدان الخليجية تبدو صحيحة ايضاً، ولكن بالطبع بدرجة أقل، في بعض البلدان المجاورة، ولا سيما الاردن وسوريا[٤١]. وجدير بالذكر ان معدل الوفيات الخام عام ١٩٨٥، (البالغ في الاردن ٧ بالألف وفي الجمهورية العربية السورية ٨ بالألف)، كان اقل مما هو عليه في السويد (٩ بالألف)، واقل بكثير مما هو عليه في النرويج حيث بلغ (١٢ بالألف)، علماً بان معدلات الوفيات الخام في كثير من البلدان الخليجية تتراوح ما بين ٣ و٥ بالألف فقط.

سادساً: التوزيع السكاني

ان التوزيع السكاني في كل من البلدان العربية، بما في ذلك اتجاهات التحضر وانماطه، قد تأثر الى حد كبير بهذا الوضع التنموي الفريد. ففي حين ان التنمية تنتقل تقليدياً من القطاع الأول (الزراعة) الى القطاع الثاني (الصناعة) ثم الى القطاع الثالث (الخدمات)، فان نطاق وسرعة النمو الاقتصادي الذي احدثه النفط، قد اديا الى بروز نمط من التنمية وسع كثيراً القطاع الثالث في معظم البلدان العربية، بخاصة في منطقة غربي آسيا، وذلك على حساب القطاع الثاني. ولقد ادى استثمار رؤوس الاموال الضخمة (بما في ذلك استثمارها خارج الوطن العربي)، اضافة الى الزيادة السريعة في المستويات الاستهلاكية (وبالتالي في الواردات)، الى نمو ضخم في النشاطات المصرفية والسياحية (الفنادق والمطاعم) والخدمات التجارية والمالية، وقد تمركزت كل هذه النشاطات في العواصم والمدن الكبرى، حيث توجد المطارات ومراكز الانشطة الحكومية والاقتصادية ووفورات الحجم[٤٢]. رافق ذلك، بالطبع، ازدهار عمراني في هذه المناطق الحضرية.

---

(٤٠) UN, ESCAP, *Human Resources Development in Asia and the Pacific: Its Social Dimension.*

(٤١) في الاردن، على سبيل المثال، ارتفعت معدلات المواليد الخام من ٤١ بالألف في اوائل الخمسينات الى ٤٧ بالالف في عام ١٩٨٠، في حين ان معدلات الوفيات الخام انخفضت من ١٨ الى ٧ بالألف. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل الزيادة الطبيعية من ٢,٣ الى ٤ بالمائة.

Jordan, « The Jordan Fertility Survey, 1976: Final Report,» (Mimeographed, [n. d.]) p. 26, table no. 3.

(٤٢) أنظر: Vincent Francis Costello, *Urbanization in the Middle East* (London; New York: Cambridge University Press, 1977), p. 30.

فحتى الصناعات التحويلية، التي عرفت قدراً محدوداً من النمو، وجدت انه من غير المجدي اقتصادياً ان تبعد مراكزها عن ضواحي المدن الكبرى، ولا سيما في غياب سياسات فعالة في مجال التوزيع السكاني والتنمية الاقليمية، بصورة عامة. ونتيجة لذلك، لم تنم المدن الرئيسية بسرعة فحسب، بل انها نمت بطريقة غير طبيعية بالنسبة الى سائر المناطق الحضرية.

وهكذا استطاعت هذه المدن ان تسيطر على البنية الحضرية، وتصبح المدن المهيمنة (Primate cities) في بلدانها[٤٣]. وهكذا فان معدلات الهيمنة السائدة في المنطقة العربية، ولا سيما في البلدان الأكثر تأثراً بالازدهار النفطي، اصبحت بالفعل من اعلى المعدلات في العالم[٤٤].

وهناك ظاهرة اخرى سائدة في الشرق العربي، وهي ظاهرة «ترييف المدن». وفي هذا السياق، يمكن النظر الى عملية التحضّر كعملية صراع جدلي بين قوتين، قوة تحضير (تمدين) المهاجرين الريفيين من قبل المدينة، وقوة ترييف المدينة من قبل المهاجرين الريفيين. اما نتيجة هذه العملية الديالكتيكية، فانها تظهر من خلال التركيب العضوي النهائي للمدينة. وتميل هذه النتيجة لصالح التحضّر أو الترييف، وذلك تبعاً للقوى النسبية التي يتمتع بها كل من الاتجاهين، وهذه القوى النسبية تتحدد وفق ثلاثة عوامل هي: ـ الكثافة النسبية لتدفق الهجرة، اي عدد المهاجرين الذين يدخلون المدينة في فترة زمنية معينة نسبة لعدد سكان المدينة؛ ـ درجة تهيئة المهاجرين لحياة المدينة؛ ـ القدرة الاستيعابية للمدينة، اي قدرة البنية الاجتماعية التحتية للمدينة ومؤسساتها على تمدين المهاجرين. وهكذا، ففي معظم البلدان المتقدمة، نجد ان تدفق الهجرة خفيف، ان معظم المهاجرين هم من مدن صغيرة وقرى تتوافر فيها الخدمات الاجتماعية والمرافق الترفيهية بشكل معقول، وان الخدمات التعليمية والصحية والسكنية متوافرة بشكل كاف في المدن المضيفة، ولذا، فان اثر الترييف يكاد يكون معدوماً، كما ان الطابع الجدلي لعملية التحضر يكاد يكون غير ملحوظ هو الآخر.

ولكن هذه العناصر الثلاثة تعمل، بطريقة عكسية في العديد من البلدان العربية. أولاً، ان تدفق الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية كثيف جداً، فمعدلات التحضر باتت شديدة الارتفاع، وهي ناتجة بدورها عن الهجرة من الريف الى الحضر، وعن الزيادة الطبيعية بين المهاجرين الوافدين حديثاً. ثانياً، ان درجة تهيئة المهاجرين لحياة المدينة متدنية الى حد كبير، وذلك لكون معظم الهجرة تأتي دفعة واحدة من المناطق الريفية المتخلفة الى المدن الكبرى، وذلك كنتيجة حتمية لعدم توافر شبكة حضرية تتكون من مدن مختلفة الاحجام. واخيراً، فان القدرة الاستيعابية لمعظم المدن العربية محدودة للغاية بسبب عدم وجود تخطيط شامل للمدن في معظم بلدان المنطقة، فلا يجد المهاجرون الخدمات الوافية في مجالات الاسكان والصحة والتعليم، فيميلون لذلك الى التكتل والاستمرار في اتباع نمط المعيشة الريفي الذي كانوا يتبعونه في مناطقهم

---

(٤٣) سعدالدين ابراهيم، «التحضر في العالم العربي،» **النشرة السكانية** (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا)، العدد ٧ (تموز/ يوليو ١٩٧٤)، وفتحي ابو عيانة، «المدن الكبرى المهيمنة في الوطن العربي،» في: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا)، **السكان والتنمية في الشرق الاوسط** (بغداد: الاكوا، ١٩٨٥).

(٤٤) طبارة، «التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية،» و

Riad Tabbarah et Youssef Gemayel, « Croissance des grandes villes arabes et migrations rurales,» dans: A. Bouhdiba et D. Chevalier, eds., *La Ville arabe dans l'islam* (Paris: Maisonneuve; Larose, 1982), p. 278.

الاصلية[٤٥]. لذلك فاننا نلاحظ بشكل واضح التربيف التدريجي الحاصل في العديد من المدن العربية، كبيروت والقاهرة ودمشق. وفي هذه الظروف يلاحظ ان المهاجرين الذين يأتون الى المدن الكبرى للاندماج في عملية التنمية ونيل حصتهم من غنائم الازدهار الاقتصادي، يشعرون بالاحباط، إذ يجدون انفسهم اقرب الى مراكز التنمية، ولكنهم لا يزالون على هامشها.

سابعاً: الهجرة الدولية

لعلّ السمة الديمغرافية الأكثر انفراداً في الوطن العربي هي، تلك المتعلقة بالهجرة الدولية. ففي هذا المجال يمكن تحديد ثلاثة انواع لتحركات الهجرة: الانتقال الضخم للعرب وغير العرب الى بلدان الخليج العربي والجماهيرية العربية الليبية، وهجرة الايدي العاملة من شمال افريقيا الى اوروبا، وهجرة الكفاءات من المنطقة، ولاسيما من مصر والعراق والاردن ولبنان وسوريا، الى البلدان المتقدمة، ولاسيما امريكا الشمالية.

ومما لا شك فيه ان الهجرة الى منطقة الخليج تعود الى الحاجة الملحة للقوى العاملة هناك، تلك الحاجة التي خلقها الازدهار الاقتصادي، الذي سبّبه النفط، والتي تفاقمت من جراء الفجوة الاقتصادية ـ الاجتماعية آنفة الذكر. وتتمثل اولى النتائج المترتبة على هذه التحركات الكثيفة في التركيب الدولي غير المألوف للسكان، والقوى العاملة في البلدان العربية المستقبلة للقوى العاملة. ففي عام ١٩٨٥ تراوحت النسبة المئوية للسكان غير المواطنين ما بين ٢٣ بالمائة في العربية السعودية و٧٥ بالمائة في الامارات العربية المتحدة. وكانت النسب المئوية المقابلة للقوى العاملة في هذين البلدين ٥٠ بالمائة و٩٢ بالمائة على التوالي. وبالامكان ادراك مدى غرابة هذا الوضع على نحو افضل عندما نعلم بان أعلى نسب للسكان الاجانب، والتي توجد حالياً في اوروبا، لا تتعدى مستوى الـ ١٥ بالمائة[٤٦]، في حين ان المستويات المقابلة للقوى العاملة تبقى، في الاحوال العادية، دون الـ ٢٥ بالمائة، وذلك، باستثناء ما هو الحال في بعض البلدان والاقاليم الصغيرة (ولا سيما هونغ كونغ وسنغافورة).

ولا بد من الملاحظة ايضاً، بان نسبة متزايدة من القوى العاملة غير المواطنة في بلدان الخليج هي من غير العرب، ويرجع ذلك جزئياً الى الاهمية البالغة التي اوليت للمشاريع المسماة بمشاريع تسليم المفتاح (turn key)، والتي تتولى تنفيذها الشركات الآسيوية بوجه عام. والواقع انه في عام ١٩٨٠، وهو آخر تاريخ توافرت فيه الارقام المتسقة لهذه البلدان، نجد ان الكويت، وبدرجة أقل العربية السعودية، ما زالتا تحتفظان بغالبية من العرب ضمن القوى العاملة غير المواطنة فيهما، اذ بلغت نسبتهم ٦٠ بالمائة و٥٧ بالمائة على التوالي[٤٧]. اما في بلدان الخليج الأخرى فيشكل العرب اقلية ضمن القوى العاملة غير المواطنة، اذ تنخفض مستوياتها لحدود ٦

---

(٤٥) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر:

Costello, *Urbanization in the Middle East,* pp. 48- 68 especially.

(٤٦) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *Trends and Characteristics of International Migration since 1950,* Demographic Studies, no. 64 (New York: UN, 1979), (Sales no. E. 78. XIII. 5), pp. 171- 172.

(٤٧) يبين التعداد السكاني لعام ١٩٨٥ في الكويت بأن اقلية (٤٦ بالمائة) بين القوى العاملة الاجنبية كانت من العرب، ومن المحتمل ان تكون الحالة مشابهة بالنسبة للسعودية.

بالمائة في البحرين، وأقل من ٢ بالمائة في عُمان[٤٨].

إن عدداً من البلدان العربية (لا سيما الاردن وعُمان، والى حد ما، اليمن) اصبحت بلداناً مستقبلة ومرسلة للقوى العمالة في آن واحد. ففي هذه البلدان الثلاثة يعمل ما يتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمائة من القوى العاملة خارج البلد، وغالباً ما يكون ذلك في منطقة الخليج، مما ادى الى احداث نقص كبير في العمالة، وهو الأمر الذي خلق بدوره عقبات كبرى حيال تنفيذ خطط وبرامج التنمية الوطنية. وحتى في مصر، بلد الفائض العمالي التقليدي في الشرق الأوسط، حيث لم تتعد نسبة العاملين خارج البلاد ٣ الى ٥ بالمائة، من المعتقد ان النقص في الكوادر ذوي الكفاءات والمهارات العالية قد ادى الى ارباك بعض الجهود الانمائية. ونتيجة لذلك، اضطرت هذه البلدان (باستثناء مصر) ان تستقدم القوى العاملة الاجنبية من مناطق بعيدة مثل سري لانكا والفيليبين وغيرهما من البلدان الآسيوية. وفي عام ١٩٨٥، على سبيل المثال، بلغت نسبة القوى العاملة غير المواطنة في الاردن، حوالى ١٢ بالمائة، توزعت بصفة رئيسية على المصريين والآسيويين. وقد تفاقمت هذه الحالة المعقدة للهجرة مؤخراً، وذلك بسبب انخفاض العائدات النفطية والتوقف الفعلي، ان لم يكن الاتجاه العكسي، لحركة الهجرة الى الخليج. فاضافة الى المشكلات العرقية والثقافية ومشكلات الجيل الثاني والثالث من المهاجرين، والمشكلات الاقتصادية والسياسية المترتبة على الاعالة، تبرز الآن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن الهجرة العائدة.

هناك عدد من النتائج المفيدة والمهمة للهجرة الاقليمية، ليس آخرها الاسهام في التكامل الثقافي لبلدان المنطقة. ومن المنافع البالغة الاهمية ايضاً، هي اسهام الهجرة في توزيع افضل للدخل فيما بين بلدان المنطقة، وربما داخل البلدان المرسلة للقوى العاملة ايضاً. وتتحقق آثار التوزيع هذا، من خلال تحويلات العمال.

فمنذ عام ١٩٧٥ على الاقل، كانت قيمة التحويلات الرسمية من البلدان العربية الى بلدان عربية أخرى كبيرة للغاية، اذ تراوحت ما بين ٦ و٨ مليارات دولار في السنة، بما مجموعه ٨٠ الى ١٠٠ مليار دولار للفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٧[٤٩]. أما بالنسبة للبلدان الرئيسية المتلقية للتحويلات، فنجد ان هذه التحويلات قد اسهمت اسهاماً كبيراً في الناتج القومي الاجمالي. ففي عام ١٩٨٥، على سبيل المثال، بلغت نسبة التحويلات من الناتج القومي الاجمالي ١٥ بالمائة في مصر، و١٨ بالمائة في الاردن، و٢٩ بالمائة في اليمن العربية، و٧٠ بالمائة في اليمن الديمقراطية، وربما حوالى ٢٠٠ بالمائة في لبنان بعد تدهور الليرة اللبنانية[٥٠]. والواقع ان مجموع التحويلات من البلدان العربية الى بلدان عربية اخرى، البالغة ٨ مليارات دولار، فاقت مجموع المساعدات الانمائية الرسمية الى البلدان العربية، والتي بلغت ٦ مليارات دولار[٥١]، لذلك، فمن المستغرب حقاً

---

(٤٨) طبارة، «التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية».

(٤٩) للاطلاع على تقديرات عام ١٩٨٥ لتدفق التحولات بين المناطق، انظر: رياض طبارة، «تحديات في الديمغرافية العربية،» الخطاب الرئاسي المقدم الى: المؤتمر العام الاول لجمعية الديمغرافيين العرب، تونس، ٩ ـ ١٣ آذار/ مارس ١٩٨٧.

(٥٠) بالنسبة للسنوات السابقة، انظر: طبارة، «التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية».

(٥١) World Bank, *World Development Report, 1987* (New York: Oxford University Press, 1987), pp. 244-245.

أنه لم يبذل حتى الآن اي جهد فعلي لتسهيل نقل التحويلات، وزيادة حجمها وتوجيهها نحو الغايات الكفيلة بزيادة الانتاجية.

وكما ذكر فيما سبق، فان الاتجاهين الرئيسيين الآخرين للهجرة في المنطقة هما: هجرة القوى العاملة من شمال افريقيا الى اوروبا، وهجرة الكفاءات بصفة رئيسية الى امريكا الشمالية. وقد بدأ الاتجاه الأول، في اعقاب الحرب العالمية الثانية، مع اعادة تعمير اوروبا، وما أعقب ذلك من انتعاش اقتصادي في الخمسينات والستينات. وفي منتصف السبعينات، تحول هذا الانتعاش الى كساد وتباطؤ كبير في النمو الاقتصادي مما حدا بالبلدان الأوروبية الى اغلاق حدودها في وجه الهجرة الوافدة. وكان الاستثناء الرئيسي متعلقاً بافراد اسر المهاجرين، وذلك ضمن اطار سياسة لمّ شمل الأسر. كما اصدرت بلدان اوروبية مثل فرنسا والمانيا قوانين، تستهدف صرف تعويضات للمهاجرين الذين يوافقون على العودة الى بلدانهم، غير ان هذه السياسات حققت نجاحاً محدوداً. ان ايقاف الهجرة الوافدة للعمال واستمرار هجرة المعالين من افراد اسرهم كانت لهما عواقب سلبية جداً على مستويات التحويلات. وحيث شكلت هذه التحويلات مصدراً رئيسياً للنقد الاجنبي، كما هي الحال في تونس مثلاً، ادى ذلك الى ظهور مشكلات خطيرة في ميزان مدفوعاتها.

من جهة أخرى، فان الهجرة العربية الى خارج المنطقة تتسم بارتفاع غير عادي في نسبة المهاجرين من ذوي الكفاءات العالية. وتفيد بيانات الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية بان نسبة المهاجرين الوافدين من فئتي المهنيين والاداريين، قد تراوحت بين ٤٠ و٧٠ بالمائة تبعاً لبلد المنشأ. هذه النسب، هي أعلى بكثير من النسب الموجودة في القوى العاملة في البلدان المرسلة، وهي تفوق حتى النسب الحاصلة في الولايات المتحدة الامريكية ذاتها والمقدرة بحوالى ٢٥ بالمائة، الأمر الذي يبين فداحة الخسارة الناجمة عن هذا النمط من الهجرة. وتفيد التقديرات، ان ٥٠ بالمائة من مجموع العلماء والمهندسين العرب الحائزين على درجة الدكتوراه، قد هاجروا بالفعل[٥٢] وان ٧٠ بالمائة من مجموع المهاجرين المصريين هم من الحائزين على درجة الدكتوراه، و١٧ بالمائة من الحائزين على درجة الماجستير[٥٣]. وتتمثل اكثر المفارقات غرابة في هذا الشأن، في عدم اقتصار الأمر على زيادة تدفق القوى البشرية العربية ذات الكفاءات العالية الى الخارج، اذ واكبت ذلك زيادة مماثلة في تدفق القوى البشرية غير العربية ذات الكفاءات المشابهة الى داخل المنطقة[٥٤]. وقد تمّ اتخاذ العديد من التوصيات والقرارات بهدف تقليص او عكس اتجاه هجرة العلماء والفنيين العرب، واقامة صلات مجدية مع المقيمين في الخارج، ولكن لم يُصر حتى الآن الى وضع خطة فعّالة لهذا الغرض على المستوى الاقليمي، بل اقتصر الأمر على مجرد بعض التجارب المحدودة على الصعيد القطري.

---

(٥٢) A.B. Zahlan, «The Problematique of the Arab Brain Drain,» paper presented at: Antoine B. Zahlan, ed., *The Arab Brain Drain,* Proceedings of a seminar organized by the Natural Resources, Science and Technology Division of the United Nations Economic Commission for Western Asia, Beirut, 4-8 February 1980 (London: Ithaca Press, 1981).

(٥٣) سلمان ر. سلمان، «نظرة اولية حول هجرة الكفاءات العربية،» ورقة قدّمت الى: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، حلقة حول هجرة الكفاءات، بيروت، ٤ ـ ٨ شباط/فبراير ١٩٨٠.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٨.

ثامناً: الخلاصة والتوصيات

في الخلاصة، علينا ان نتذكر أولاً، بأن تنمية الموارد البشرية، في نشوئها وفي تطورها، هي مفهوم اقتصادي، بيد أنها تذهب الى ابعد من المفهوم الاقتصادي التقليدي، لانها تشمل تخصيص الموارد الاستثمارية بهدف تحسين القدرات البشرية، وهذه الاستثمارات هي بطبيعتها اجتماعية بشكل اساسي. وهكذا، فان تنمية الموارد البشرية يعد خطوة نحو اضفاء الطابع الانساني على التنمية، ولكنه لا يوصلها الى مستوى التنمية البشرية، اذ يبقى تخصيص الموارد قائماً على المعايير الاقتصادية وحدها، فتبقى اولويات الاستثمار في افراد المجتمع ترتكز على القدرة الاقتصادية البحتة لهؤلاء الافراد، متجاهلة عنصر الحاجة، ومهملة بذلك فئات معينة من المجتمع، خصوصاً الفئات الضعيفة. ويجب القول هنا، انه رغم الطابع الاقتصادي لتنمية الموارد البشرية، فانها لا تزال ابن العم الفقير للتنمية الاقتصادية التقليدية، وهذا ما تبيّنه، على سبيل المثال، السياسات التعديلية (adjustment policies) لصندوق النقد الدولي التي تضحي قبل كل شيء بالاجراءات الهادفة لتنمية الموارد البشرية (ناهيك عن تلك التي تقع مباشرة في نطاق التنمية البشرية). وبناء عليه، يصبح لزاماً في نطاق التخلف القائم، ان يصار الى توسيع نطاق مفهوم تنمية الموارد البشرية، ليتعدى حدوده الاقتصادية الضيقة، فيشمل الاستثمارات البشرية والاجتماعية التي لن تتحقق بالضرورة، اذا ما طبّقت المعايير الاقتصادية الصارمة، وكذلك الاستثمارات الاجتماعية التي ليس لها بالضرورة فوائد اقتصادية محسوسة على المدى القريب.

وفي هذا الاطار تبدو هناك حاجة الى عدد من الاجراءات العاجلة في المنطقة العربية. والاجراءات المذكورة ادناه مستنتجة من الفقرات السابقة، ومن ثم فهي تقتصر على النطاق المحدود المخصص لهذه الدراسة. وهي مقدمة كافكار موجزة لمشاريع يمكن عند الاقتضاء توسيع نطاقها، لتصبح وثائق مشاريع متكاملة.

١ ـ أولى الاحتياجات العاجلة في المنطقة العربية في ميدان تنمية الموارد البشرية، هي بناء الاساس الفكري لهذه العملية، اي تطوير وتنظيم كوادر من المختصين في الميدان يمكنهم الاضطلاع بالبحث والتدريب، والمساعدة في مختلف نواحيها. ان الاقتصاديين وغيرهم من علماء الاجتماع العرب، قد فضلوا عموماً التعويضات المجزية التي تقدمها القطاعات الاستثمارية الخاصة (المصرفية والمالية، والاعمال التجارية الخاصة وما الى ذلك)، الى درجة اصبح معها الاكاديميون والباحثون والفنيون المتخصصون في تنمية الموارد البشرية فئة نادرة. ونظراً للوضع الاقتصادي والاجتماعي الخاص الموجود في المنطقة، ولا سيما في المشرق العربي، فان الغياب شبه التام لأعمال البحث المحلي تصبح المسألة الأشد أسفاً والأكثر ارباكاً حيال تطوير انشطة تنمية الموارد البشرية(٥٥). ولذلك، فان اقامة معهد عربي لتنمية الموارد البشرية، ملحق بجامعة بارزة في

---

(٥٥) يمكن الاشارة هنا الى دعوة ميردال للاقتصاديين في البلدان النامية للتحلي بالشجاعة الكافية لنبذ الصروح الضخمة من النظريات والمناهج العقيمة وغير المناسبة، والبدء في التفكير الجديد وذلك من خلال دراسة احتياجاتهم ومشاكلهم. انظر:

Gunnar Myrdal, *Rich Lands and Poor* (New York: Harper and Row, 1957), pp. 103- 104.

انظر ايضاً: اسماعيل صبري عبدالله، «نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث،» في: عادل حسين [وآخرون]، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٦ (بيروت: مركز =

المنطقة، سيسهم بلا شك اسهاماً كبيراً في تحسين هذا الوضع. ويمكن للمعهد باختصار ان يقوم بما يلي: أ ـ الاضطلاع بالبحث الميداني الموجّه نحو رسم السياسات، بما في ذلك صياغة مشاريع لتنمية الموارد البشرية على الصعيدين الوطني والاقليمي، ب ـ تدريب كوادر عالية المستوى من المختصين الذين انهوا مرحلة الدراسات العليا، فضلاً عن القيام بتدريب قصير الأجل للفنيين وواضعي السياسات، ج ـ المساعدة في استحداث دورات وبرامج تتعلق بتنمية الموارد البشرية في مختلف الجامعات الوطنية في المنطقة، د ـ توفير حشد من الخبرات ذات المستوى الرفيع، بحيث يمكن للحكومات العربية والمؤسسات الاقليمية، ان تلجأ اليه لتلبية احتياجاتها للمعونة الفنية.

٢ ـ ومن المهم ايضاً بالطبع، ان يتأمن التمويل الكافي لمشاريع تنمية الموارد البشرية. وفي حين ان بعض هذه المشاريع يمكن تمويلها بصورة سليمة عن طريق القروض، فان كثيراً من المشاريع المهمة، ولا سيما تلك التي تتعدى نطاق المعايير الاقتصادية البحتة، تستلزم تمويلاً عن طريق الهبات أو القروض السهلة. غير أن صناديق التنمية العربية وغيرها من المؤسسات المالية تقوم اساساً على تقديم القروض، وهي تركز في هذا على المشاريع الاقتصادية البحتة، متجاهلة حتى مشاريع تنمية الموارد البشرية التي يمكن تبريرها من الناحية الاقتصادية. لقد انشئت هذه المؤسسات بوجه عام على غرار البنك الدولي، الذي انشىء بدوره من اجل اعادة تعمير اوروبا وتوفير الضمان اللازم لاستثمار فائض رأس المال الغربي في البلدان النامية. وفي حين ان المجتمع الدولي تمكن في نهاية المطاف من انشاء مؤسسة لتقديم الهبات، الا وهي برنامج الأمم المتحدة الانمائي، فان فكرة اقامة برنامج انمائي عربي موحد لم يتجاوز حيّز المناقشات والمداولات. والمطلوب فعلاً، هو تعدّي نطاق برنامج انمائي عربي موحد، والوصول الى خلق «تكوين مؤسسي» يضطلع بمهام تقديم القروض والمنح وتمويل الاستثمارات في مجال انشطة تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك الانشطة ذات الطابع الاجتماعي البحت. ومن الممكن ان يشكل هذا «التكوين» جزءاً من مؤسسة انمائية قائمة كالصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

٣ ـ ان جمع البيانات المتعلقة بالموارد البشرية، سواء في شكل تعدادات سكانية ام مسوح متعددة الاهداف ام مسوح في المجالات الديمغرافية والاسرية والقوى العاملة، قد تزايد بشكل مطرد خلال العقدين الماضيين. ورغم ذلك تبقى هذه البيانات، بالنسبة لبعض البلدان على الاقل، دون المستوى اللازم للصياغة السليمة لخطط وبرامج تنمية الموارد البشرية، الأمر الذي يعرقل بدوره وضع انشطة ملائمة على المستوى الاقليمي. ولقد تفاقمت هذه المشكلة كثيراً بسبب لجوء بعض بلدان المنطقة، خصوصاً الخليجية منها، الى عدم نشر القسم الأكبر من البيانات المجمعة في هذا المجال. ولا بد في هذا السبيل من اجراء دراسة للفجوات الاحصائية المتعلقة بالبيانات اللازمة لفهم حالة الموارد البشرية فهماً سليماً، وذلك، بهدف صياغة خطة لجمع البيانات ذات الصلة، وتشمل اكبر عدد ممكن من دول المنطقة. وينبغي ان تكون المساعدة المقدمة للدول في هذا المجال مشروطة بقيامها بنشر علني لنتائج المسوحات.

٤ ـ تفيد كل التصريحات التي تدلي بها الحكومات العربية، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، بضرورة تعزيز تكامل سوق العمل العربية بسبب الحاجة الملحة الى تنقلات القوى العاملة في المنطقة. وتتمثل الخطوة الأولى ذات الاهمية البالغة لتحقيق هذا التكامل، وبالتالي ترجمة

= دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٠٠.

هـذه التصريحات الى واقـع ملموس، في صيـاغة خطـة اقليمية للقـوى العاملـة[٥٦]، تسعى لتطابق العرض والطلب، في مجال القوى العاملة خلال فترة مستقبلية معينـة، وتقديم تـوصيات بشـأن ما يلزم من تغييرات في انظمة التعليم، ولا سيما في البلدان المرسلة للأيدي العاملـة في المنطقة. وهـذه التغيـيرات قد تتضمن تنـويع مجـالات التـركيـز في التعليم الجـامعي، وايجـاد ميـادين جـديـدة للتخصص، وتحقيق توزيع افضل للمؤسسات التعليميـة بين التـدريب المهني والتعليم العام. وقـد تكون هناك حاجة ايضاً، الى انواع اخـرى من التدريب، تتعـدى تلك التي يتم الحصـول عليها في قطاع التعليم العام، كدورات التدريب اثناء العمل، وتدريب ارباب العمل والمدراء، وما شابه ذلك.

٥ ـ ان تعزيز تنمية الموارد البشريـة يجب الا يقتصر على المستـويات الشمـولية. اذ ان جميـع الانشطة الاقتصادية تقريباً تتضمن، او ينبغي ان تتضمن، عنصراً لتنمية الموارد البشرية. كما ان المشاريع التي يضطلع بها خبراء غير مواطنين، سواء أكانت ممولة من مصـادر متعددة الأطـراف أم ثنائية ام قطرية، ينبغي ان تقـوم بشكل منهجي، وأن تعـدّل، اذا اقتضى الأمر، لادخـال عناصر تنمية الموارد البشرية فيها بقـدر أكبر، وذلـك ليكون أثـرها طـويل الأجـل، ولضمان نقـل التقنيات المستخدمة.

٦ ـ ان تحـويلات العـاملين في المنطقـة العربيـة مهمة جـداً، وتفـوق بـدرجـة كبـيرة مجمـوع المساعدات الانمائية الرسمية، ويمكن ان تسهم في اعادة توزيع الدخل فيما بين البلدان، وفيما بين مختلف الفئات داخل البلدان المرسلة للعمالة. لذلـك، فمن المستغرب وجـود القليل من السيـاسات المتعلقة بهذا الموضوع، ولا سيما على الصعيد الاقليمي، والتي تستهدف تعزيز وترشيد استخـدام التحويلات. ان تنسيق السياسات في البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة للايدي العاملة، الى جانب استحـداث المؤسسات المـالية المنـاسبة، هي خطـوات في الاتجـاه السليم. ولا شـك بـأن القيـام بدراسات جدوى في هذا المجال سيساعد في تحديد طبيعة السياسات والمؤسسات المطلوبة، وكذلـك في تحديد الحاجة الى الاتفاقات الثنائية والاقليمية.

٧ ـ ان ايقاف هجرة الكفاءات العربية قد يكون هدفاً مستحيلاً، لكن الجهود الراميـة الى الحدّ من تدفق العلماء العرب واستخدام المهاجرين منهم، قد تساعـد مساعـدة كبيرة في تعـزيز التطـور التكنولوجي في المنطقة. كما ان وضع قائمة للعلماء والفنيـين العرب في الخـارج، قد يشكـل خطوة سليمة في هذا الاتجاه، يليها برنامج عمل لتحديد انسب السبل اللازمة لاستخدامهم. وهنالك طرق عديدة لاستخدام تلك الطاقات، فلـدى برنـامج الأمم المتحـدة الانمائي وحـده خمسة سبـل وهي: الخبير المتعاقـد لفترة طـويلة، المستشـار المتعاقـد لفترة قصـيرة، TOKTEN[٥٧]، خدمـات الموارد البشريـة (Human resources facility)[٥٨]، ومتطوعـو الامم المتحدة. ويبقى في هـذا المجال تحـديد السبل الأكثر ملاءمة للظروف القائمة في دول المنطقة.

---

(٥٦) تم التأكيد على اهمية هذه الخطة بصورة متكررة في ادبيـات المنطقة. انظـر على سبيـل المثال: الصنـدوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، «دراسة حـول تنمية المـوارد البشرية والقـوى العاملـة في المنطقة العـربية،» (الكويت، ١٩٧٨)، ص ٢٣ (مستنسخ)، و

Yusef A. Sayegh,« A Strategy for Arab Development,» in: United Nations, Economic Commission for Western Asia, *Population and Development in the Middle East (*Beirut: ECWA, 1982).

(٥٧) وهذا السبيل هو عبارة عن نقل خبرات المغتربين عن طريق التعاقد معهم للعمل في موطنهم الاصلي.

(٥٨) وتركز هذه الخدمات على الاستفادة من الاشخاص المتقاعدين ذوي الخبرات الفنية الهامة والطويلة.

٨ ـ ان اية خطة لتنمية الموارد البشرية، ينبغي ان تتضمن ايضاً، حماية المدينة العربية وتعزيز تنميتها، لكي تتمكن من اداء مهامها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي عادة ما تؤديها المراكز الحضرية في المجتمعات المتطورة. وينبغي ان تتيح المدينة البيئة السليمة لتحقيق الامكانات البشرية واغنائها. بيد ان هذه المهمة ليست بسيطة وقد تتطلب اتخاذ اجراءات في المناطق الريفية للحد من النزوح، وتعزيز اقامة سلسلة من المدن الثانوية التي يمكنها مباشرة عملية التحضر وتخفيف العبء الواقع على كاهل التكتلات الرئيسية، وكذلك وضع وتنفيذ مخططات المدن بما يؤدي الى زيادة قدرتها الاستيعابية وتعزيز وجود «الأحياء» (neighbourhoods) والتآلف الاجتماعي، وحفظ التراث القومي. وتتوافر في المنطقة عناصر متفرقة لهذه السياسات، ولكن قلما يصار الى وضع نهج شامل. ولعل القيام بمشروع رائد في احدى الدول سيسهل تطوير الطرق السليمة في هذا المجال، وسيكون حافزاً لوضع السياسات الملائمة.

٩ ـ وتشكل الاسرة في المجتمع العربي، اهم حلقة في سلسلة المؤسسات التي تتولى تنمية الموارد البشرية. ومع ذلك، فإن طابع الاسرة ووظائفها تتغير بطريقة غير مخططة تبعاً للتغيرات الاقتصادية السريعة. وتندر فعلاً البحوث والسياسات الموجهة بصورة مباشرة نحو هذه المسألة. وفي هذا الصدد، هناك قضيتان لا بد من ايلاء الاهتمام العاجل لهما: أ ـ ان الطابع المتغير للاسرة ينعكس في تغيير الخدمات التي تقدمها الاسرة الى افرادها، ولا سيما الخدمات المتعلقة بايجاد فرص العمل، وضمان البطالة، وتقاعد كبار السن. وينبغي اجراء الدراسات وصياغة السياسات وتقديم المساعدات الهادفة لتحديد الطرق اللازمة للمحافظة على الخدمات الاسرية، وبالبديل اصدار القوانين الكفيلة بانتقال هذه المهام بصورة تدريجية الى الحكومات. ب ـ ان الدور التقليدي للمرأة في الاسرة يتغير على نحو مطرد مع زيادة معدلات مشاركة المرأة في الانشطة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، تعرض الادبيات كلها تقريباً خيارين اساسيين للمرأة: إما ان تنخرط في مجالات النشاط الاقتصادي فيكون ذلك على حساب التزاماتها الاسرية، وإما ان تمكث في البيت متغاضية عن الدخل وعن الشعور بالرضى الذي يؤمنه العمل المنتج. بيد ان هناك «خيار ثالث»، قد يتم بمقتضاه المواءمة بين العمل والالتزامات الاسرية. وتزداد التجارب في سياق هذه المواءمة فتتضمن اشكالاً متنوعة مثل، ادخال نظام العمل وفق دوام جزئي، تقاسم الوظائف، تكييف المتطلبات الوظيفية مع احتياجات المرأة، وما الى ذلك. وحيث ان هذا «الخيار الثالث»، يروق بشكل خاص للمجتمع العربي، فقد يكون من المفيد ان يشرّع في برنامج عمل لتجميع هذه التجارب وتكييفها مع احوال المنطقة، ومن ثم تحديد آثارها على السياسات، وأخيراً مساعدة الحكومات على تبنّيها.

١٠ ـ واخيراً، هناك حاجة الى الشروع في نشاط رئيسي يفرض اشراك الفئات الاكثر ضعفاً في الاقتصاد والمجتمع. وفي هذا الصدد، تتمثل واحدة من اكثر المهام الحاحاً في العدد المتزايد للمعوقين في المجتمع العربي، ولا سيما في المشرق العربي. فالزيادة الهائلة لحوادث السيارات ونشوب البعض من اكثر الحروب دماراً في التاريخ (اذا ما أخذنا بنسب الجرحى والقتلى للعدد الكلي للسكان)، قد ادت الى تغيير الطابع السائد للاعاقة، والى زيادة معدلاتها بصورة حادة. وقد تبلغ اعداد المعوقين حالياً في منطقة المشرق العربي ما بين ٨ و١٠ ملايين معاق، كما ان المؤسسات القائمة للاضطلاع باعادة تأهيل المعوقين غير كافية، وغالباً ما تكون محدودة التجهيز. ويقتضي ان يتضمن اي برنامج في هذا الميدان عملية جمع البيانات، وتقويم احتياجات المؤسسات للتدريب والتجهيز، وصياغة برنامج اقليمي للتدريب، وانشاء «تكوين مؤسسي» لتحديد ونقل التكنولوجيات المناسبة والتوعية العامة □

دور المرأة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلدان العربية

د. هدى زريق

الممثلة المنتدبة للمكتب الاقليمي لمجلس السكان في القاهرة.

أولاً: المقدمة

تشمل عملية التنمية، تطوير موارد الدخل في المجتمع. كما تشمل توزيع الدخل بشكل يؤمِّن الخدمات الأساسية للإنسان، ويسمح له بتحقيق ذاته والتمتع بالرفاهية والسعادة. والتنمية الحقيقية المستقلة، تكون بمشاركة الإنسان في المجتمع، في اتخاذ القرار بشأن ترشيد مسيرة هذه العملية. فمن ناحية إذاً، الانسان هو هدف التنمية. ومن ناحية ثانية، هو العامل الأساسي في تخطيط مسارها. كما أن الانسان مورد من أهم الموارد الانتاجية في عملية التنمية.

ومن هذا المنطلق، يتوجب علينا عند التكلم عن دور المرأة في عملية التنمية في الوطن العربي، الإجابة عن سؤالين أساسيين: السؤال الأول، يتفحص ما حققته عملية التنمية من رفع شأن المرأة العربية ومكانتها. والسؤال الثاني، ينظر في ما قدمته المرأة العربية كمورد صانع للتنمية. وتبقى الغاية الأساسية، الوصول إلى كيفية تحقيق واقع أفضل للمرأة العربية، والتعرف إلى وسائل تدعيم دورها في دفع عملية التنمية في الوطن العربي.

سنتعرض في القسم التالي من هذا البحث، إلى السؤال الأول، فننظر في وضع المرأة بالمقارنة مع وضع الرجل في البلدان العربية، معتمدين مؤشرات الحالة الصحية ومستوى التعليم ومستوى النشاط الاقتصادي. ثم ننتقل في الأقسام اللاحقة، إلى النظر في أدوار المرأة في المجتمع العربي، بقصد التوصل إلى كيفية تطويرها بشكل يخدم أهداف التنمية في تحقيق ذاتية المرأة، وفي الاستفادة من مشاركتها في عملية الانتاج الاجتماعي والاقتصادي.

ثانياً: وضع المرأة نسبة لوضع الرجل في البلدان العربية

لقد توافقت الدراسات، على أن التوصل إلى مؤشر واحد يعكس وضع الانسان في المجتمع

بشكل متكامل، هو أمر غير معقول. وقد استخدمت اجمالاً، مؤشرات تنظر في الوضع الصحي والوضع التعليمي والمشاركة في العمل وغيرها. وطرحت أهمية اضافة مؤشرات تبين مدى سلطة الانسان ومشاركته في صنع القرار، بالنسبة لشخصه ولعائلته ولعشيرته ولبيئته ولمجتمعه. وتعكس مدى ثرائه أو مدى امتلاكه لعناصر الدخل، وتعبِّر عن مدى تمتعه بالاحترام والتقدير في بيئته ومجتمعه[1]. غير أن صعوبة ايجاد مؤشرات كهذه، جعلتنا نقتصر على عرض وضع المرأة الصحي والتعليمي والاقتصادي نسبة للرجل فحسب. علماً أن سلطة المرأة العربية ومشاركتها في صنع القرار، وثراءها وامتلاكها لعناصر الدخل، وتمتعها بالاحترام والتقدير في المجتمع، تبقى بالتأكيد ما دون مستوى الرجل في هذه الميادين. وقد اعتمدنا في عملية استخلاص مستويات المؤشرات، التي وقفنا عندها، التقارير الاحصائية الدولية والاقليمية والقطرية المتيسرة لنا. ومقارنتها بعضها ببعض، آخذين الحيطة في استخلاص الأرقام منها.

١ ـ الوضع الصحي

نعرض في الجدول رقم (١)، مؤشر توقع الحياة عند الولادة حسب الجنس، في البلدان العربية. ويلخّص هذا المؤشر، معدلات الوفاة حسب العمر، من خلال متوسط عدد السنين المتوقع عيشها. ويبيّن هذا الجدول، أن توقع الحياة عند الولادة في البلدان العربية، هو دون ما توصلت إليه البلدان المتقدمة، ولكنه يتطابق مع هذه البلدان في علاقته بالجنس: فإن توقع الحياة للإناث هو أعلى منه للذكور، في جميع البلدان العربية الظاهرة في الجدول. يبدو إذاً أن وضع المرأة هو أفضل إجمالاً من وضع الرجل، بالنسبة لمؤشر الوفاة. غير أن مستوى الوفاة ليس الدّال الوحيد

جدول رقم (١)
توقع الحياة عند الولادة حسب الجنس

البلد	الذكور	الاناث
الأردن	٦٣	٦٥
تونس	٦٠	٦٣
الجزائر	٥٥	٥٩
السعودية	٥٥	٥٩
السودان	٤٧	٤٩
سوريا	٦٦	٦٩
العراق	٥٧	٦١
الكويت	٦٩	٧٤
لبنان	٦٣	٦٧
ليبيا	٥٦	٥٩
مصر	٥٦	٥٩
المغرب	٥١	٥٤
موريتانيا	٤٤	٤٧
اليمن الديمقراطية	٤٣	٤٥
اليمن العربية	٤٥	٤٧
البلدان المتقدمة	٧٢	٧٩

المصدر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥**.

(١) C. Oppong, *A Synopsis of Seven Roles and Status of Women: An Outline of a Conceptual and Methodological Approach*, Population and Labour Policies Programme, Working Paper, no. 94 (Geneva: International Labour Office, 1980).

على الوضع الصحي. فالوضع الصحي يشمل أيضاً، مستوى المرض، ومدى تأمين الخدمات الصحية، ومدى استفادة الأفراد من هذه الخدمات. ولكن هذه المعلومات غير متوافرة حسب الجنس في ما يختص بالبلدان العربية.

٢ ـ الوضع التعليمي

أما بشأن الوضع التعليمي، فيبيّن الجدول رقم (٢)، نسبة الأميّة للذكور وللإناث من سن الخامسة عشرة وما فوق، في كل من البلدان العربية عام ١٩٨٥ أو ما يقاربه. كما يبيّن تطورها زمنياً، وإذا تفحصنا إحصاءات الثمانينات، تبيّن لنا علوّ هذه النسبة لدى النساء في البلدان

جدول رقم (٢)
النسبة المئوية للأميين والأميات بسن ١٥ أو أكثر

البلد	السنة	المصدر	الذكور	الاناث
الأردن	١٩٧٦	٣	١٩,٠	٤٥,٧
	١٩٨٥	٢	١٣,٤	٣٦,٩
الامارات العربية المتحدة(*)	١٩٧٥	٣	٣٤,٠	٧٦,٠
	١٩٨٤	٤	٣٥,٥(*)	٦١,٨
البحرين	١٩٧١	١	٥٠,٨	٧١,٥
	١٩٨٥	٢	٢٠,٧	٣٥,٩
	١٩٨٥	٤(*)	٢٢,١	٤٥,٣
تونس	١٩٧٥	١	٤٨,٩	٧٥,٢
	١٩٨٥	٢	٣٢,٢	٥٩,٤
الجزائر	١٩٧١	١	٥٨,٢	٨٧,٤
	١٩٨٥	٢	٣٧,٠	٦٣,١
السعودية(*)	١٩٦٢	١	٩٥,٠	١٠٠,٠
	١٩٨٤	٤	٥١,٩	٦٦,٧
السودان	١٩٨٣ ـ١٩٨٠	٥	٦٢,٠	٨٦,٠
سوريا	١٩٧٥	٣	٣٤,٠	٧٦,٠
	١٩٨٥	٢	٢٤,١	٥٦,٧
الصومال	١٩٨٥	٢	٨١,٦	٩٣,٥
العراق	١٩٧٥	٣	٥٨,٥	٨٢,٨
	١٩٨٤	٤	٣٤,٠	٧٤,٠

يتبع

تابع جدول رقم (٢)

البلد	السنة	المصدر	الذكور	الاناث
الكويت	١٩٧٥	٢	٣٢,٠	٥٢,٠
	١٩٨٥	٢	٢٤,٣	٣٦,٧
	١٩٨٥	٤(*)	٢٠,٤	٤٨,١
لبنان	١٩٧٥	٣	٢٠,٠	٤٤,٠
	١٩٨٥	٢	١٤,٣	٣١,١
ليبيا	١٩٧٣	١(**)	٣٣,١	٦٩,٩
	١٩٨٥	٢	١٨,٦	٥٠,٦
مصر	١٩٧٦	١	٤٣,٢	٧١,٠
	١٩٨٥	٢	٤١,٤	٦٩,٨
المغرب	١٩٧١	١	٦٦,٤	٩٠,٢
	١٩٨٥	٢	٥٥,٢	٧٨,٣
موريتانيا	١٩٨٠ ـ ١٩٨٣	٥	٨٦,٠	٨٩,٠
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	١	٥٢,٣	٩٢,١
	١٩٨٥(+)	٢	٤١,٤	٧٤,٨
اليمن العربية	١٩٨٥	٢	٧٣,١	٩٦,٩
	١٩٦٢	٢	٩٥,٠	١٠٠,٠

(*) المعدلات للمواطنين فقط.

(**) ١٠ +.

(+) أعلنت اليمن الديمقراطية عن محو الأمية فيها سنة ١٩٨٥.

المصادر: اليونسكو، **الكتاب الاحصائي السنوي**، ١٩٨٠، و١٩٨٥؛ هنري عزام، «المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١)، ص ٧٦ ـ ٩٨؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية**، رقم ٤ (١٩٨٥)، واليونيسيف، **حالة الأطفال في العالم**، ١٩٨٦.

العربية. فهي دون الخمسين بالمائة في أربعة بلدان عربية فقط: البحرين والأردن والكويت ولبنان. ولكنها لا تزال حتى في هذه البلدان الأربعة تقارب ثلث النساء البالغات. وبالمقابل تبلغ نسبة الأميّة بين النساء ما يزيد عن ٨٥ بالمائة في كل من: موريتانيا والصومال والسودان واليمن العربية. ومن المهم الاشارة إلى أن نسبة الأمية بين الإناث البالغات، هي أعلى منها بين الذكور البالغين في جميع البلدان العربية، فإن نسبة الأمية لدى الذكور بلغت ما دون الخمسين بالمائة في معظم البلدان العربية الظاهرة في الجدول.

ويظهر الجدول رقم (٢)، أن مستويات الأميّة عند الاناث هي تاريخياً أعلى منها عند

الذكور. وإذا نظرنا إلى نسبة التطور زمنياً مقارنين نسب السبعينات بنسب الثمانينات، وجدنا أن النسبة المئوية لانخفاض مستوى الأمية، هي أعلى عند الذكور منها عند الإناث، في الأكثرية الساحقة من البلدان العربية.

ويعرض الجدول رقم (٣)، مستويات التعليم للبالغين والبالغات ممن أنهوا سنيّ الدراسة، في بعض البلدان العربية. ورغم أن معظم هذه الاحصاءات ترجع إلى أوائل السبعينات، إذ لم نجد ما هو أحدث منها. فهي تبين أن نسبة البالغين الذكور في كل من المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة وما فوق، هي أعلى من نسبة البالغات في هاتين المرحلتين في جميع البلدان العربية، ما عدا قطر. ويدل ذلك، على أن مستوى التعليم عند الذكور غير الأميين، هو أعلى منه عند الإناث غير الأميات.

وتبين هذه النتائج جميعها أن وضع المرأة التعليمي، هو حالياً دون وضع الرجل، وأن الفرق بينهما شاسع في بعض البلدان العربية. ونتساءل، إذا كانت هذه الحالة ستستمر للأجيال القادمة، فننظر في الجدول رقم (٤) إلى نسب المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية حسب الجنس، ويتبين لنا أنه في ما يتعلق بتسجيل الذكور في المرحلة الابتدائية، حقّقت معظم البلدان العربية مستويات مرتفعة، غير أن مستوى هذا المؤشر لا يزال حوالى الخمسين بالمائة في السودان، ودون الخمسين بالمائة في الصومال وموريتانيا. ولا بد من لفت الانتباه إلى الجهد الخاص الذي يبذله

جدول رقم (٣)
توزيع السكان (٢٥ سنة وأكثر) النسبي حسب المستوى التعليمي والجنس

البلد	السنة	الذكور			الاناث		
		امي	ابتدائي وما دون	متوسط وما فوق	امي	ابتدائي وما دون	متوسط وما فوق
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٧٠,١	٦,٥	٢٣,٩	٧٩,٣	٢,٥	٨,٢
البحرين	١٩٧١	٧٠,٩	١٢,٤	١٦,٧	٨٦,٢	٦,٠	٧,٨
تونس	١٩٨٠	٥٨,٨	٢٥,١	١٦,١	٨٥,٠	٩,٥	٥,٥
الجزائر	١٩٧١	٧٠,٩	٢٤,٤	٤,٧	٩٥,٩	٣,٣	٠,٨
سوريا	١٩٧٠	٤٩,٨	٤١,٥	٨,٧	٨٧,٥	١٠,٢	٢,٤
قطر(*)	١٩٨١	٤٨,٨	١٤,٦	٣٦,٦	٤٩,١	١٥,٩	٣٥,٠
الكويت	١٩٨٠						
المواطنون		٥٨,٦	١١,٢	٣٠,٢	٨٠,٠	٤,٥	١٥,٥
مجموع السكان		٥٥,٣	٨,٢	٣٦,٥	٦٢,٧	٦,٤	٣٠,٨
لبنان	١٩٧٠	٣٢,١	٤٩,٦	١٨,٣	٥٩,٥	٢٨,٧	١١,٨
مصر	١٩٧٦	٧٩,٧	٦,٨	١٣,٥	٩٢,٩	٢,٦	٤,٤
المغرب	١٩٧١	٨٨,٥	٤,٧	٦,٨	٩٦,٣	١,٦	٢,١

(*) ١٠ سنوات وأكثر.

المصدر: اليونسكو، **الكتاب الاحصائي السنوي**، ١٩٨٥.

جدول رقم (٤)
نسبة المسجلين في المدارس حسب المستوى التعليمي والجنس (١٩٨٥)

البلد	الذكور		الاناث	
	ابتدائي	ثانوي	ابتدائي	ثانوي
الأردن ٢	—	٧٩,٠(*)	—	٧٧,٠(*)
البحرين ١	٨٥,٤	٨٦,٢	٧٨,٧	٧٧,٩
تونس ١	٩٤,١	٦٣,١	٧٨,٤	٤٣,٢
الجزائر ١	٩٥,٣	٦٣,٠	٨٠,٥	٤٥,٩
السعودية ١	٧١,٩	٥١,٠	٥٧,٠	٣٧,٠
السودان ١	٤٩,٤	٣٤,٩	٤١,٨	٢٥,٤
سوريا ١	١٠٠,٠	٦٧,٤	٨٧,٤	٤٦,٣
الصومال ١	٣٥,٩	٤٢,٠	٢٥,٢	٣٠,٤
العراق ١	١٠٠,٠	٩٦,٧	٩٧,٩	٧٦,٦
الكويت ١	٩٠,٤	٩٣,٨	٨٤,٧	٨٤,٩
لبنان ١	٨٩,٤	٥٧,٤	٨٦,٠	٥٧,٩
ليبيا ٢	—	٦٧,٠(**)	—	٥٤,٠(**)
مصر ١	٨٤,٣	٦٢,٠	٦١,٤	٤٢,٧
المغرب ١	٦٦,٩	٥٣,٤	٤٥,٤	٣٤,١
موريتانيا ١	٣٥,٦	٣٥,١	٢٤,٨	١٨,٣
اليمن الديمقراطية ١	٨٨,٦	٥٧,٦	٦٠,٢	٣٣,٣
اليمن العربية ١	٧٠,٤	٢٤,٩	١٤,٥	٤,٦

(*) ١٩٨٢.
(**) ١٩٧٩.

المصادر: ١ ـ رياض طبارة، «قضايا سكانية في التنمية العربية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر البرلماني حول التنمية والسكان، بيروت، ١٩٨٦.
٢ ـ البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٣**.

اليمنان في تسجيل الذكور في المرحلة الابتدائية، فقد حقق في كل منهما مستوى فوق السبعين بالمائة. ونلاحظ أن مستويات تسجيل الإناث تبقى دون مستويات تسجيل الذكور، في جميع البلدان العربية. وتبرز أمامنا، أن نسبة تسجيل الإناث في المرحلة الابتدائية في الصومال وموريتانيا، لا تزال تقف عند ٢٥ بالمائة، وأن هذه النسبة تتدنى إلى ١٥ بالمائة في اليمن العربية. ويبدو أن هذا البلد الأخير الذي حقق تقدماً بارزاً في مجال تسجيل الذكور في المرحلة الابتدائية، لا يزال دون غيره من البلدان العربية، بالنسبة لتسجيل الاناث في هذه المرحلة.

ويبين الجدول رقم (٤)، أن نسبة التسجيل في المدارس الثانوية في أكثرية البلدان العربية، هي دون ما هي عليه في المدارس الابتدائية، سواء للذكور أم للإناث. ونلاحظ أن نسبة تسجيل الذكور في المدارس الثانوية، تتخطى الخمسين بالمائة في معظم هذه البلدان، بينما يبقى مستوى تسجيل الاناث في هذه المرحلة دون الخمسين بالمائة، حتى في البلدان التي انتشر فيها التعليم انتشاراً مرموقاً، وبينها مصر والسعودية والجزائر وتونس وسوريا. ويصل تسجيل الاناث في هذه المرحلة في اليمن العربية إلى أقل من خمسة بالمائة.

إن هـذه المعلومـات عن التسجيل في المـدارس تبـين، أن وضـع المـرأة التعليمي سيبقى في المستقبل دون وضع الـرجل، في الأكثـرية السـاحقة من البلـدان العربيـة. ومما يـزيد في خطـورة الـوضـع، أن نسبـة تسرّب الفتيات من المـدارس الابتدائيـة والثانـوية، هي أعـلى من نسبة تسرب الفتيان في أكثريـة البلدان العـربية[٢]، ويعـود ذلك إلى المسؤوليـات التي تتحملها الفتـاة في العمل المنزلي، وإلى زواجها المبكر، وإلى نظرة الأهل السلبية في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المتدنية بشأن ضرورة تعليمها. وتبدو الخطورة أيضـاً، في أن نسبة مـرتفعة من الأميّـة بين النسـاء سوف تستمـر على مـدى الأجيال القـادمة في بعض هـذه البلدان. أمـا بخصوص المـرأة المتعلمـة، فـإن مستواها التعليمي سيبقى متدنياً، نتيجة للتسرّب المبكر، وسيبقى دون النوعية المطلوبة، وذلـك لأن منهج تعليمها ليس من النوع الذي يبعث على تطور نظـرة المرأة وتقـديرهـا لذاتهـا، أو يهينها، من ناحية ثانية، لمواجهة حاجات سوق العمل في بلـدها. ويؤكـد سراج الدين[٣]، عـلى أن هذه النـاحية الأخيرة تشكّل مشكلة خطرة بالنسبة للاجيال القادمة.

٣ ـ النشاط الاقتصادي

تشمـل مقارنتنـا لوضـع المرأة والـرجل في الـوطن العربي، النظـر في مستـوى نشـاطهمـا الاقتصادي، ذلك أن النشاط الاقتصادي هـو حق لكل إنسـان بالـغ في المجتمع، يـرفع من شـأنه ويؤمن استقلاليته المادية ويشارك في تحقيقه لذاته. وقد بيّنا في دراسة سابقة[٤]، كما بيّن آخرون[٥]، أن نشاط المرأة الاقتصادي في البلدان العـربية لا يـزال ضئيلاً. ويثبت الجـدول رقم (٥) ذلك، في عرضه للتقديرات الأخيرة لمعدل النشاط الاقتصادي للبالغين من الذكور والإنـاث في هذه البلـدان. فرغم الاختلاف في مستوى أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، نلاحظ التشـابه بينهـا في ما يتعلق بمستـوى نشاط المـرأة الاقتصادي فيهـا. ويتضح لنـا، أن نسبة مشـاركة المـرأة في جميـع هـذه البلدان، هي أقل كثيراً من مشاركة الرجل، فهي لا تتخطى ٢٠ بالمـائة في الأكثـرية السـاحقة من هذه البلدان، وتتراوح بين حوالى خمسة بالمائـة في اليمن الديمقـراطية ومصر والعـربية السعـودية والامارات العربية، وما يزيد عن ٢٠ بالمائة في السودان ولبنان وموريتانيا.

إن هذه النسب المتدنية لمشاركة المرأة في الحقل الاقتصادي تعـود في جزء منهـا، إلى مفهوم خاطىء لهذا النشاط، وكذلك إلى مشكلة قياس عمل المـرأة. ولنا عـودة إلى هذا المـوضوع في قسم لاحق من هذه الدراسة. إن هذه النسب تقتصر، على مساهمة المرأة في القطـاع الاقتصادي المنظم وبالدوام الكامل فحسب. وهي تبين، من ناحية ثانية، أن مشاركتها في النشاطات التي تجني الربح المباشر، هي أقل بكثير من مشاركة الرجـل، وأن وضعها بـالنسبة لحقهـا في العمل المـربح والمثمـر والمبدع، هو دون وضع الرجل بدرجات كبيرة.

---

(٢) M. Chami, «National, Institutional and Household Factors Affecting Young Girls' School Attendance in Developing Countries,» International Center for Research on Women (unpublished report, 1983).

(٣) Ismail Sirageldin, «Women and Demographic Change in the Arab Gulf: Relationships to Social and Economic Realities,» paper presented at: The Arab Gulf States Seminar for Women on Population and Family, Abu Dhabi, 1986.

(٤) H. Zurayk, «Women's Economic Participation,» in: F. Shorter and H. Zurayk, *Population Factors in Development and Planning in the Middle East* (New York: The Population Council, Inc., 1985).

(٥) J. Abu Nasr, N. Khoury and H. Azzam, *Women, Employment and Development in the Arab World* (Berlin: Mouton Publishers, 1985).

جدول رقم (٥)
معدلات المشاركة في القوة العاملة حسب الجنس للبالغين ١٥ سنة وما فوق

البلد	السنة	الذكور	الاناث
الأردن ٢	١٩٨٤	٦٦,٧	٩,٤
الامارات العربية المتحدة ٢(**)	١٩٨٤	٦٧,٥	٢,٩
البحرين ٢(**)	١٩٨٤	٧٨,٤	١٩,٥
تونس ٣ و٤	١٩٧٥	٧٢,٨	١٧,٠
الجزائر ١(*)	١٩٨٢	٨٠,٦	٦,١
السعودية ٢(**)	١٩٨٤	٥٨,٨	٣,٢
السودان ١	١٩٧٣	٨٩,٦	٢١,٧
سوريا ٢	١٩٨٤	٨٣,١	٩,٨
العراق ٢	١٩٨٤	٧٥,٦	١٥,١
عمان ٢	١٩٨٤	٧٤,٦	١٠,٣
قطر ٢	١٩٨٤	٧٣,٤	٩,٥
الكويت ٢(**)	١٩٨٤	٦٤,٦	١١,١
لبنان ٢	١٩٨٤	٦٧,١	٢٠,٥
ليبيا ٣ و٤	١٩٧٣	٧٨,٤	٦,٩
مصر ٢	١٩٨٤	٧٤,١	٥,٧
المغرب ١	١٩٨٢	٨٠,٨	١٦,٩
موريتانيا ١	١٩٨٤	٨٢,٤	٢٨,١
اليمن الديمقراطية ٢	١٩٨٤	٨١,٦	٥,٣
اليمن العربية ٢	١٩٨٤	٧٨,٤	٩,٣

(*) ٢٠ سنة وأكثر.
(**) المعدلات للمواطنين فقط.
المصادر: ١ ـ منظمة العمل الدولية، **الكتاب الاحصائي السنوي**، ١٩٨٥.
٢ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية**، رقم ٤ (١٩٨٥).
٣ ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، **الكتاب الاحصائي السنوي للبلاد العربية**، العدد ٥، (١٩٨٢).
٤ ـ الأمم المتحدة، **الكتاب الديمغرافي السنوي**، ١٩٨٢.

ثالثاً: دور المرأة في عملية التنمية

لقد كُتب الكثير عن دور المرأة في التنمية، في بلدان العالم الثالث، وعن ضرورة إدماج المرأة بشكل أفضل، في عملية الانتاج الاقتصادي. ففي الوقت الذي لا يناقش فيه على الاطلاق مبدأ دور الرجل، كطاقة بشرية يجب تنميتها وتطويرها واستخدامها بكفاءة في عملية الانتاج، فإن مساهمة المرأة في الانتاج تبدو معقّدة لكونها، هي التي تنجب كما هي التي تتحمل المسؤولية الكبرى، في عملية الرعاية والعناية بالأطفال.

وللمرأة امكانات في عملية التنمية تتمحور في دورين رئيسيين: عملها المنزلي وعملها

الاقتصادي. وهناك سوء تقدير لمشاركتها في عملية التنمية تعود إلى نقطتين اساسيتين: أولاً، ليس ثمة اعتراف واضح اجمالاً باسهام عمل المرأة المنزلي في عملية التنمية. وثانياً، إن قياس اسهام المرأة في قوة العمل خاطىء، من ناحية نقص تقدير نشاطها الاقتصادي.

سنتعرض لهاتين النقطتين في هذا القسم من البحث، وسننظر في بداية المسار إلى دور المرأة في عملها المنزلي، ثم ننتقل إلى دورها في عملها الاقتصادي، محددين في كلتا الحالتين مشكلة القياس ومبينين طرق حلها.

١ ـ عمل المرأة المنزلي

إن نسبة كبيرة من النساء العربيات تنشغل لفترة طويلة من الحياة بدور المرأة المنجبة المربية، وذلك نتيجة لبعض الخصائص الديمغرافية في البلدان العربية. وهذه الخصائص تشبه إجمالاً ما نجده في معظم الدول النامية، ونلخصها بما يلي:

ـ نظراً للأنماط السابقة في ما يتعلق بالخصوبة والوفيّات، فإن قسماً كبيراً من الاناث، يتراوح بين ٣٥ و٤٥ بالمائة، يدرج في عمر الانجاب ما بين سن الخامسة عشرة والرابعة والأربعين. ويبدو أن هذا الوضع سيبقى مستمراً حتى ولو نقص معدل الانجاب نتيجة للقوة الدافعة للنمو الناجمة عن الأنماط السابقة في الانجاب[٦].

ـ إن الزواج مبكر وشامل في البلدان العربية. كما يتضح من الجدول رقم (٦) بشأن البلدان التي توافرت المعلومات عنها. ويظهر أنه في خمسة من البلدان التسعة المدرجة في الجدول، فإن نسبة تقارب ٥٠ بالمائة أو أكثر من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و٢٤ عاماً قد تزوجن، وفضلاً عن ذلك، فإن معدل المتزوجات في فئة الأعمار التي تتراوح ما بين ٢٥ و٣٤ عاماً يصل إلى ٨٥ بالمائة أو أكثر في جميع هذه البلدان، ما عدا لبنان. وتظل نسبة ضئيلة من النساء عازبات بعد سن الخامسة والثلاثين.

ـ إن مستوى الانجاب في البلدان العربية يبقى مرتفعاً جداً. ويظهر الجدول رقم (٧)، أن معدل الخصوبة الكلي (Total Fertility Rate) في معظم البلدان العربية، هو من أعلى مستويات الانجاب في العالم. ولعله من المفيد أن نلاحظ عندنا ارتفاع مستويات الانجاب على اختلاف مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي. ويصل معدل الخصوبة الكلي إلى ما دون الستة في مصر ولبنان وتونس فقط، وهي بلدان تنشط فيها برامج تنظيم الأسرة. ويظهر الجدول رقم (٨)، آخر التقديرات المتوافرة لمعدلات الانجاب في أعمار محددة (Age Specific Fertility Rates). وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن معظم النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ هنّ عازبات، وأن بعضاً من النساء في سن ٤٠ إلى ٤٩ يصبحن أرامل، فإن الجدول يقدم الدليل على أن الانجاب يبدأ في سن مبكرة، وقد يستمر حتى آخر سنوات الانجاب عند المرأة.

ويمكننا تلخيص ما تقدم بالملاحظات الثلاث التالية: إن قسماً كبيراً من النساء في البلدان العربية هن في سن الانجاب، وان الغالبية العظمى منهن متزوجات، وانهن ينجبن بنسبة مرتفعة. وتوحي هذه الملاحظات بأن النساء عموماً منهمكات في النشاطات المنزلية والمسؤوليات العائلية الناجمة عن وضعية الزواج والانجاب التي تستمر لفترة طويلة من حياتهن.

---

(٦) Sirageldin, «Women and Demographic Change in the Arab Gulf: Relationships to Social and Economic Realities».

جدول رقم (٦)
نسبة توزيع الاناث (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة الزوجية وفئات السن

فئات السن

البلد (السنة)	١٥ ـ ٢٤			٢٥ ـ ٣٤			٣٥ ـ ٤٤			٤٥ ـ ٦٤			٦٥ +			المجموع		
	عزباء	متزوجة	مطلقة أرملة	عزباء	متزوجة	مطلقة أرملة	عزباء	متزوجة	مطلقة أرملة	عزباء	متزوجة	مطلقة أرملة	عزباء	متزوجة	مطلقة أرملة	عزباء	متزوجة	مطلقة أرملة
الامارات العربية																		
المتحدة ١ (١٩٧٥)	٢٧,٤	٧٠,٧	١,٩	٤,٣	٩٧,٦	٣,١	١,٦	٨٨,٨	٩,٦	١,٤	٦١,٩	٣٦,٧	١,١	٢١,٧	٧٧,٢	١٠,٥	٧٦,٤	١٣,١
تونس ١ (١٩٧٥)	٦٩,٩	٢٩,٤	٠,٧	١٠,١	٨٦,٩	٣,٠	٢,١	٩١,٠	٦,٩	١,٩	٧٢,٩	٢٥,٢	٤,٢	٢٨,٦	٦٧,٢	٢٧,٨	٦١,١	١١,١
السودان ١ (١٩٧٣)	٣٧,٠	٥٩,٦	٣,٤	٣,٨	٨٩,٢	٧,٠	١,٨	٨٢,٣	١٥,٩	١,٧	٦٣,٨	٣٤,٥	٢,٠	٣٣,٨	٦٤,٢	١٣,٠	٧٠,٥	١٦,٥
سوريا ٣ (١٩٧٦)	٥٩,٤	٣٩,٨	٠,٨	١٢,٢	٨٥,٨	٢,٠	٣,٧	٩١,٥	٤,٨	٢,٢	٧٩,٦	١٨,٢	١,٩	٤٣,١	٥٥,٠	٢٥,٦	٦٥,٩	٨,٥
العراق ١ (١٩٧٧)	٥٠,٠	٤٨,٢	١,٨	١١,٢	٨٥,٥	٣,٣	٤,٥	٨٧,٩	٧,٦	٢,٧	٧٣,٥	٢٣,٨	١,٥	٣٦,٩	٦١,٦	٢١,٢	٦٦,٥	١٢,٣
الكويت ١ (١٩٧٥)	٥٠,٢	٤٨,٦	١,٢	٩,٣	٨٧,٩	٢,٨	٣,٧	٨٨,٠	٨,٣	٢,٨	٦٢,٠	٣٥,٢	١,٦	٢٢,٠	٧٦,٤	٢١,٦	٦٨,٦	٩,٨
لبنان ٢ (١٩٧٠)	٧١,٤	٢٨,١	٠,٥	١٩,٨	٧٨,٠	٢,٢	٨,٩	٨٤,٨	٦,٣	٦,٩	٧٢,٦	٢٠,٥	٥,٠	٣٧,١	٥٧,٩	٢٩,٦	٥٩,٣	١١,١
ليبيا ١ (١٩٧٣)	٣٨,٧	٥٧,٢	٤,١	١,٩	٩٣,٤	٤,٧	٠,٦	٩١,٩	٧,٥	٠,٤	٧١,٢	٢٨,٤	٠,٥	٢٦,٤	٧٣,١	١٢,٥	٧١,٩	١٥,٦
مصر ١ (١٩٧٦)	٥٧,٦	٤٠,٨	١,٦	١٠,٩	٨٤,٩	٤,٢	٤,٨	٨٤,٤	١٠,٨	٤,٣	٦١,٩	٣٣,٨	١,٢	٢٣,١	٧٥,٧	٢١,٢	٦٣,١	١٥,٧

المصادر: ١ ـ الأمم المتحدة، **الكتاب الديمغرافي السنوي**، ١٩٨٢.

٢ ـ مديرية الاحصاء المركزي، وزارة التخطيط، بيروت، **القوى العاملة في لبنان** (١٩٧٢).

٣ ـ نادر الحلاق [وآخرون]، «مكونات ومعدلات النمو الطبيعي للسكان في الجمهورية العربية السورية،» (ورقة دورية لمجلس السكان في غربي آسيا وشمال افريقيا، ١٩٨٣).

جدول رقم (٧)
معدلات الخصوبة الكلية (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)

البلد	المعدل
الأردن ٢	٧,٢
الامارات العربية المتحدة٢(*)	٧,٦
البحرين ٢(*)	٦,٢
تونس ١	٤,٩
الجزائر ١	٧,٠
السعودية ٢(*)	٧,٧
السودان ١	٦,٦
سوريا ٢	٧,٢
الصومال ١	٦,١
العراق ٢	٦,٩
عمان ٢	٧,١
قطر ٢(*)	٦,٨
الكويت ٢(*)	٥,٩
لبنان ٢	٣,٨
ليبيا ١	٧,٢
مصر ٢	٥,٤
المغرب ١	٦,٤
موريتانيا ١	٦,٩
اليمن الديمقراطية ٢	٧,٦
اليمن العربية ٢	٧,٥

(*) المعدل للمواطنين فقط. يبين معدل الخصوبة الكلي عدد الولادات الحية التي ستنجبها امرأة تمر في سني الانجاب خاضعة لمستويات الخصوبة الملاحظة في سنة المرجع.

المصادر: ١ ـ اليونيسف. **حالة الأطفال في العالم**، ١٩٨٦.

٢ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية**.

وإذا كانت المرأة تقضي شطراً كبيراً من حياتها في النشاطات المنزلية، فإننا لا نجد في المقابل اعترافاً بالقيمة الاقتصادية لهذه النشاطات. إن الأعمال المنزلية تتضمن المساهمة في انتاج الحاجيات والخدمات التي، لولا النشاط الذي تقوم به المرأة في ادائها، لاحتاجت العائلة إلى أن تقوم بشرائها من السوق[٧]، كما أن المرأة تقوم بعملية ادارة الأعمال الانتاجية والاستهلاكية داخل المنزل، وأعمال تنظيم افادة الأسرة من بعض الخدمات الصحية والاجتماعية، وهي كذلك، تقوم ببناء واستثمار شبكة العلاقات الاجتماعية التي تؤمن للأسرة حاجاتها المادية والاجتماعية والنفسية[٨]، وإضافة إلى هذا كله، فإن رعاية المرأة للأولاد واهتمامها بصحتهم، وتربيتها لهم،

(٧) G. Stevens and M. Boyd, «The Importance of Mother: Labour Force Participation and Integrational Mobility of Women,» *Social Forces*, vol. 59 (1980), pp. 187-199.

(٨) C. Moser, «Women's Needs in the Urban System: Training Strategies in Gender Aware Planning,» in: M. Schmink, J. Bruce and M. Kohn, eds., *Learning about Women and Urban Services in Latin America and the Caribbean* (New York: The Population Council, Inc., 1986), pp. 40-61.

جدول رقم (٨)
معدلات الخصوبة الحالية (١٩٨٤)

البلد	فئات العمر						
	١٥ ـ ١٩	٢٠ ـ ٢٤	٢٥ ـ ٢٩	٣٠ ـ ٣٤	٣٥ ـ ٣٩	٤٠ ـ ٤٤	٤٥ ـ ٤٩
الاردن	٨٦,٠	٢٥٢,٠	٣٤٣,٠	٣٢٤,٠	٢٤٧,٠	١٣٨,٠	٥٠,٠
الامارات العربية المتحدة(*)	١٦٠,٠	٣٦١,٩	٣٨٢,١	٢٩٩,٩	١٨٨,٢	٨١,٠	٤٦,٩
البحرين(*)	٦١,٩	٢٤٩,١	٣٠٦,٦	٢٧٠,٦	١٩٥,٧	٩٩,٠	٥٢,٠
السعودية(*)	١٤١,٨	٣٧٥,٣	٣٧٨,٥	٣١٠,٠	٢٢٣,٠	١٠٣,٣	١٤,١
سوريا	١٢٤,٩	٢٩٧,٥	٣٥٣,٧	٣٠١,٣	٢١٤,٥	١٠٤,٩	٣٢,٤
العراق	٩٩,١	٢٥٣,٤	٣٢٢,٧	٢٨٩,٣	٢١٧,٣	١٣٨,٨	٦٣,٨
عمان	١٢٤,٠	٢٩٥,٤	٣٥١,٢	٢٩٩,٢	٢١٣,٠	١٠٤,٢	٣٢,٢
قطر(*)	٦٧,٨	٢٧٢,٩	٣٣٥,٦	٢٩٦,٢	٢١٤,٣	١٠٨,٤	٥٧,٠
الكويت(*)	٨٥,٠	٢٤٩,٧	٢٩٤,٣	٢٤٩,٠	١٨٤,١	٨٥,٨	٣٢,١
لبنان	٥٢,٧	١٦٣,٧	٢٠٣,٨	١٦٩,٢	١٠٥,٢	٥١,٣	١٤,١
مصر	٢٠,٢	١٧٩,٤	٢٩٥,٢	٢٦١,٨	١٩٧,٠	٨٤,٦	٤٦,٠
اليمن الديمقراطية	١٤١,٩	٣٠١,١	٣٢٦,٤	٣٠٢,٠	٢٤٧,٥	١٤٩,٩	٥٣,٤
اليمن العربية	١٣٩,٨	٢٩٦,٧	٣٢١,٧	٢٩٧,٦	٢٤٣,٩	١٤٧,٧	٥٢,٦

(*) المعدلات للمواطنين فقط. يبين معدل الخصوبة عدد الولادات لكل الف من السكان في سنة المرجع.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية**.

خصوصاً من ناحية التأثير في توجهاتهم وتأصيل المبادىء والقيم المشجعة للعمل الجاد والانتاجية الفعالة في نفوسهم، إن هذه المهام، هي بمثابة تحضير وتطوير للموارد البشرية التي سيقع على عاتقها مسؤولية الانتاج الاقتصادي في المستقبل.

إن نشاطات المرأة المنزلية تتطلب بذل الكثير من الجهد. وهي تشمل أعمالاً انتاجية وادارية وخدمات ذات قيمة اقتصادية يجب اعتبارها جزءاً من الانتاج الاقتصادي[٩]. إن الاعتراف بإسهام المرأة هذا في عملية التنمية يؤدي إلى تفهم أفضل لدورها في هذه العملية ولامكانات تطوير هذا الدور وتكثيفه، كما يؤدي أيضاً، إلى تحسين نظرة المرأة إلى ذاتها، وإلى رفع شأنها في المجتمع.

قبل الحديث عن دخول المرأة معترك العمل الاقتصادي يتوجب علينا إذاً، إجراء قياس صحيح لمساهمتها الاقتصادية في نشاطاتها المنزلية والرعائية. ويتطلب هذا توسيع نطاق مفهوم العمل، إذ إن المفهوم المتعارف عليه للعمل يربط القيمة الاقتصادية بالدخل المترتب عنه. ومن بين البدائل أن يصار إلى تحديد مفهوم العمل، بحيث يشتمل في شطره المنزلي على عدد الساعات المستخدمة فعلاً في انتاج البضائع والخدمات، دون اعتبار الساعات التي تقضى في الترفيه

(٩) L. Beneria, «Conceptualizing the Labour Force: The Underestimation of Women's Economic Activity,» *Journal of Development Studies*, vol. 17 (1981), pp. 10-20.

والتسلية[١٠]. ودراسات «حساب استعمال الوقت»، تمثل لنا طريقة للتوثيق يمكن بواسطتها أن نسجّل بالتفصيل كيفية استخدام ساعات العمل في اليوم. ولقد جرى في بحث سابق استعراض فوائد هذا النوع من الدراسات ومضاره[١١]. على أننا نقتصر هنا على القول، إن هذا المقياس يقدّم لنا طريقة مفيدة يمكن اتباعها في هذا الاتجاه[١٢]. ومن أجل وضع مقياس أو معيار عملي على هذا الأساس، فإن من المهم اجراء دراسات «حساب استعمال الوقت» في مجتمعات متنوعة. وقد أجريت عدة دراسات من هذا النوع، معظمها في البلدان المتقدمة، أدّت إلى تقدم نحو توحيد المفاهيم والمقاييس. وكان هدف هذه الدراسات الرئيسي، التوصل إلى تقدير صحيح للاستعمال النسبي للوقت بين مختلف النشاطات المنزلية، وبين نصيب النساء والرجال في كل منها[١٣].

٢ ـ عمل المرأة الاقتصادي

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي خارج نطاق الأعمال المنزلية، فإن النسب الظاهرة في الجدول رقم (٥)، تعطي صورة قاتمة لمستوى عمل المرأة الاقتصادي في البلدان العربية. ولكن هذه النسب خاطئة في تقديرها لهذا العمل، ليس فقط لأنها مبنية على المفهوم المتعارف عليه الذي يربط النشاط الاقتصادي بالانتاج السوقي، بل لأنها تخطىء حتى في قياس أعمال المرأة الداخلة ضمن هذا المفهوم.

إن كثيراً من النشاطات التي تقوم بها المرأة، وبخاصة في الحقل الزراعي، تشمل انتاجاً سوقياً، ولكنها لا تلاحظ بسهولة لكونها غير منظمة على أساس ساعات عمل كاملة. وتتخذ هذه النشاطات واحداً أو أكثر من المظاهر التالية: أعمال عائلية، دوام جزئي، أعمال غير منتظمة، أعمال فصلية، وفي بعض الحالات أعمال لا يمكن تصنيفها بسهولة على أساس مصطلحات العمل المتعارف عليها. إن هذه المظاهر الخاصة بنشاطات المرأة الاقتصادية، تؤدي إلى خلل في قياس مشاركة المرأة في تعدادات السكان ومسوحات القوة العاملة، التي تشكل مصدر الاحصاءات في شؤون النشاط الاقتصادي[١٤].

إضافة إلى ذلك، فإن التقاليد والنظرة السلبية تجاه عمل المرأة تؤدي أيضاً، إلى خطأ في قياس مشاركتها الاقتصادية. فإن المرأة التي تقوم بعمل غير مأجور بوقت كامل، أو الذكر الذي قد يجيب عوضاً عن المرأة، قد لا يعلنا عن هذا العمل، على اعتبار أنه يدخل في اطار الواجبات المنزلية، أو قد تخجل المرأة بالتصريح عن عملها. وعلى صعيد مماثل، فإن الشخص الذي يقوم بعملية المسح، ذكراً أم أنثى، قد يقبل بسهولة اعتبار المرأة التي لا تقوم بعمل كامل خارج منزلها، كربة منزل دون الاكتراث بمعرفة ما إذا كانت تقوم بعمل جزئي أو فصلي، أو بأي عمل آخر لا يندرج ضمن اطار الوظائف المتعارف عليها[١٥].

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) Zurayk, «Women's Economic Participation».

(١٢) Beneria, «Conceptualizing the Labour Force:The Underestimation of Women's Economic Activity,» and Zurayk, Ibid.

(١٣) W. Robinson, «The Time Cost of Children and other Household Production,» *Population Studies,* vol. 41 (1987), pp. 313-323.

(١٤) R. Dixon, «Women in Agriculture: Counting the Labour Force in Developing Countries,» *Population and Development Review,* vol. 8, no. 4 (1982), pp. 539-566, and Zurayk «Women's Economic Participation».

(١٥) Zurayk, Ibid.

ونظراً لمشاكل القياس هذه، فإن الاحصاءات حول النشاطات الاقتصادية الظاهرة في الجدول رقم (٥)، لا ترسم لنا مستوى مجمل النشاطات الاقتصادية للمرأة. ويدعو ذلك إلى بذل الجهود في تحسين عمليات جمع المعلومات في تعدادات السكان ومسوحات القوة العاملة، سواء من حيث القسيمة المستعملة أم من حيث طريقة تدريب عاملي التعداد. وهناك عدة محاولات قائمة في بعض البلدان العربية، ولكن تبقى الحاجة إلى تكثيف الجهود وتوحيدها. ويرجى أن تتوصل الاحصاءات المطورة إلى صورة أفضل لمستوى ونوع وخصائص أعمال المرأة، الداخلة ضمن المفهوم المستعمل للعمل الاقتصادي، مما يساعد على تفهم دورها في هذا المجال وتحليله.

ولكن، حتى لو صح الخطأ الحاصل في الاحصاءات الواردة في الجدول رقم (٥)، حسبما بيّنا في ما سبق. فمن المرجح أن تبقى مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي متدنية. خصوصاً في قطاع العمل المنظّم وغير الزراعي. وإضافة، فإن مشاركة المرأة الاقتصادية تنحصر في وظائف معينة كما يبدو من الجدول رقم (٩)، الذي يبيّن مدى الحجم النسبي للقطاع النسائي في مختلف أنواع الوظائف. إننا نلاحظ هنا أن مشاركة المرأة في الحقول المهنية تكاد تتركز في حقلي التعليم والتمريض. ونجد في بعض البلدان العربية خصوصاً في الكويت ولبنان والمغرب وتونس، تمثيلاً لا بأس به للمرأة العاملة في قطاع الخدمات. ونجد مشاركة من المرأة أيضاً في الأعمال الكتابية، حيث تشغل ٢٠ بالمائة أو أكثر من هذه الوظائف في كل من مصر والأردن ولبنان وتونس. والواقع إن مساهمة المرأة في الأعمال الكتابية تكاد تقتصر على عمل السكرتاريا، وبقيامها بمثل

جدول رقم (٩)
نسبة الاناث في المجموعات المهنية المختلفة

البلد (السنة)	مجموعات المهن							
	أصحاب المهن العلمية والفنية	المديرون والاداريون	الاعمال الكتابية	عمال البيع	العاملون في الخدمات	العاملون في الزراعة	عمال الانتاج والفعلة	غيرها
الاردن ٢ (١٩٧٩)	٣٣,٨	٥,٤	٢٢,٠	١,٣	١,٣	٠,٨	١,٠	٩,٥
الامارات العربية المتحدة ٢ (١٩٨٠)	٢٠,٤	١,٢	٩,٣	١,٢	٩,٥	—	٠,٩	٠,٢
البحرين ١ (١٩٧١)	٣٥,٤	٩,١	٧,٧	—	٩,١	—	٠,٤	٥,١
تونس ١ (١٩٧٥)	٢٢,٢	٤,٢	٢٠,٠	٣,٦	٢٨,٤	١٣,٢	٢٣,٩	١٨,٨
سوريا ١ (١٩٧٦)	٢٩,٩	١١,٤	—	٠,٩	٩,٧	١٠,٨	٥,٢	١٢,٦
العراق ١ (١٩٧٧)	٣٢,٤	٣,٠	٧,٣	٧,١	١٠,٥	٣٧,٨	٥,٥	٦,٢
الكويت ٢ (١٩٨٠)	٣١,٥	٢,١	١٧,٧	١,٨	٢٢,٥	—	٠,٢	١٥,١
لبنان ١ (١٩٧٠)	٣٧,٨	١,٩	٢١,٦	٤,٥	٣٣,٨	٢٠,٩	١٠,٠	١٠,٨
ليبيا ١ (١٩٧٣)	١٩,١	—	٤,٥	٠,٦	٩,٩	١٢,٢	١,٠	١,٣
مصر ٢ (١٩٨٢)	٢٨,٠	١٥,٥	٢٦,٧	٦,٠	٥,٤	١,٨	٢,٤	٣٣,٤
المغرب ٢ (١٩٨٢)	١١,٧	—	—	٣,٩	٣٨,٠	١٦,١	٢٢,٦	٥١,٨

المصادر: ١ ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، **الكتاب الاحصائي السنوي للبلاد العربية**.
٢ ـ منظمة العمل الدولية، **الكتاب الاحصائي السنوي**، ١٩٨٥.

هذا العمل إنما هي تدعم المركز الهامشي للمرأة بمعنى أنها تؤدي وظيفة ثانوية قياساً لوظيفة الرجل الذي يبقى في معظم الأحيان في مركز الرئيس. وبالمقابل تبدو مساهمة المرأة ضئيلة جداً في الادارة والمهام الادارية، إذ إنها لا تتخطى ١٠ بالمائة، إلّا في مصر وسوريا فحسب. أما دور المرأة في الزراعة، فهو يخضع لسوء تقدير، ومن المرجح أن يكون مرتفعاً في البلدان الزراعية.

يبين الجدول رقم (١٠)، مركز المرأة في العمل من حيث اقدميتها في الوظيفة، مقارناً توزيع النساء والرجال الناشطين اقتصادياً حسب العمر. ويظهر أن نسبة أكبر من الرجال العاملين قياساً

جدول رقم (١٠)
التوزيع النسبي للناشطين اقتصادياً من الذكور والاناث حسب العمر (١٩٨٤)

البلد		فئات العمر					المجموع
		١٥ ـ ٢٤	٢٥ ـ ٣٤	٣٥ ـ ٤٤	٤٥ ـ ٦٤	٦٥ +	
الاردن ١(*)	ذ	٢٨,٤	٢٥,٤	٢٠,٨	٢٢,٩	٢,٥	٤٢٤,٩٩٤
	أ	٥٣,٦	٣٠,٩	٤,٨	١٠,١	٠,٦	٥٧,٦٣٠
الامارات العربية المتحدة ١(*)	ذ	٢١,٨	٢٩,٥	٢١,٢	٢٥,٤	٢,١	٥٧,٣٦٦
	أ	٤١,٨	٢٨,٩	١٥,٤	١٣,٠	٠,٩	٢,٢٦٨
البحرين ١(*)	ذ	٢٨,٦	٣٢,٦	١٦,٤	١٩,٥	٢,٩	٦١,٣٧١
	أ	٥٦,٣	٣٦,٤	٤,٧	٢,٤	٠,٢	١٥,٢٩٨
السعودية ١(*)	ذ	١٩,٢	٣٢,٨	٢١,٢	٢٣,٥	٣,٣	١,٢٨٢,٢٥٥
	أ	٤١,٧	٢٦,٤	١٠,٧	١٨,٨	٢,٤	٦٧,٢٠٣
السودان ٢(**)	ذ	٢٣,١	٢٧,٩	٢٣,٥	٢٢,٣	٣,٢	٢,٧٧٨,٧٩٣
	أ	٢٣,٩	٢٨,٣	٢٢,٦	٢٢,٢	٣,٠	٦٩٤,٤٨٥
سوريا ١	ذ	٢٦,٦	٢٣,٥	٢١,٩	٢٥,٩	٢,١	٢,١٢٩,٦٦٨
	أ	٣٨,١	٢٣,٣	١٨,٠	١٩,٦	١,٠	٢٥٢,١١٧
العراق ١	ذ	٢٨,٢	٣٠,٢	١٨,٩	١٨,٨	٣,٩	٣,١٧٩,٧٢٥
	أ	٣٠,٤	٢٢,١	١٨,٧	٢٥,٨	٣,٠	٦٠٠,٢٤٦
عمان ١(*)	ذ	٣٢,٤	٢١,٢	١٩,٢	٢٣,٩	٣,٣	١,٢٢٤,٨٧٣
	أ	٢٣,٨	٣٠,١	٢٥,٥	١٨,٦	٢,٠	٢٠٤,١٠٠
قطر ١(*)	ذ	٢٠,٤	٣٤,٣	٢٨,٦	١٢,٩	٣,٨	٢١,٠٣٣
	أ	٣١,٧	٤٢,٩	١٦,٢	٨,٣	٠,٩	٢,٧٩٢
الكويت ١(*)(+)	ذ	٢٥,٢	٣٦,٦	٢٢,٦	١٢,٤	٣,٢	١٠٣,٩٤٢
	أ	٢٩,٣	٥٨,٢	١٠,٠	٢,١	٠,٤	١٩,٣٩٦

تابع جدول رقم (١٠)

البلد		فئات العمر					المجموع
		١٥ ـ ٢٤	٢٥ ـ ٣٤	٣٥ ـ ٤٤	٤٥ ـ ٦٤	٦٥ +	
لبنان ١	ذ	٢١,٣	٢٧,٠	١٩,٣	٢٨,٠	٤,٤	٥٢١,٩٣٦
	أ	٤٢,٢	٣٠,٣	١٣,١	١٣,٢	١,٢	١٧٩,٨٤٧
مصر ١	ذ	٢٠,٥	٢٩,٩	٢٠,٥	٢٦,٦	٢,٥	١٠,٣٤٩,٣٧١
	أ	٢٧,٢	٤٦,٥	١٥,٤	١٠,٢	٠,٧	٧٨٣,٨٣٠
المغرب ٢(*)	ذ	٣٠,٠	٢٧,٢	١٦,٧	٢٢,٦	٣,٧	٤,٨١٧,٩٨٠
	أ	٥٠,٠	٢٢,٣	١٢,١	١٣,٨	١,٨	١,٨١١,٢٨٠
اليمن الديمقراطية ١	ذ	١٠,٠	٢٦,٧	٢٣,٤	٣٥,٥	٤,٤	٤١٩,٣٨٣
	أ	٣٢,٢	٢٤,٥	٢١,٦	١٨,٤	٣,٣	٣٠,٨٠٠
اليمن العربية ١	ذ	٣٥,٤	١٩,٧	١٧,٩	٢٣,٦	٣,٤	١,٢٨٨,٥٢٢
	أ	٣٣,١	١٩,١	٢١,٧	٢٢,٨	٣,٣	١٨٣,٨٩٥

(*) المعدلات للمواطنين فقط.
(+) فئات العمر هي: ١٥ ـ ٢٤/ ٢٥ ـ ٣٤/ ٣٥ ـ ٤٤/ ٤٥ ـ ٦٠ و٦٠ +.
(*) ١٩٨٢.
(**) ١٩٧٣.
(ذ) ذكور.
(أ) اناث.
المصادر: ١ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية**.
٢ ـ منظمة العمل الدولية، **الكتاب الاحصائي السنوي، ١٩٨٥**.

مع النساء العاملات، تنحصر في فئة سن الخامسة والثلاثين وما فوق في معظم البلدان العربية. إن الأخذ بالاعتبار أن الشطر الأكبر للقوة العاملة هو من الرجال، إنما يظهر نسبياً العدد القليل من النساء اللواتي قد يشغلن مناصب رئيسية نتيجة طول الخدمة قياساً مع الرجل.

يظهر هذا العرض لعمل المرأة المنزلي ولعملها الاقتصادي، الحاجة إلى تحسين قياس تقدمة المرأة الاقتصادية. كما يبين الحاجة إلى سياسات تشجع مشاركة أكبر للمرأة، في قطاعات العمل الاقتصادي خارج القطاع المنزلي، وتدفعها إلى ولوج أنواع أوسع من الوظائف وبلوغ مراتب أعلى في العمل. ويعتمد نجاح هذه السياسات، على مدى إدراك مخططيها لنظرة المجتمع العربي إلى دور المرأة، ومدى توجيههم له إلى تغيير هذه النظرة، وإلى تطوير وسائل دعم عمل المرأة المنزلي والاقتصادي لتستطيع أن تؤلف بين دوريها الأساسيين في المجتمع.

رابعاً: تدعيم دوري المرأة المنزلي والاقتصادي

يبين عرضنا في القسمين السابقين، أن وضع المرأة في البلدان العربية هو ما دون وضع الرجل، وأن أعمال المرأة المنزلية لها قيمة اقتصادية غير معترف بها، وأن أعمال المرأة الاقتصادية السوقية تشكو من سوء تقدير، ولا تزال ذات مستوى متدن. والسؤال الآن يتمحور حول أي نظام اجتماعي يجب أن تنشده السياسات الانمائية في البلدن العربية، للنهوض بوضع المرأة، وتشجيع عملها الاقتصادي خارج المنزل، متفادية أن تخلق تضارباً أو توتراً في الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية.

وسنحاول الاستفادة من خبرة المجتمعات المتقدمة في العقود السابقة، متوخين تفادي الأخطاء والتشديد على الايجابيات. يعرض دايفيس[١٦]، للتغييرات التي قامت تاريخياً في النظم الاجتماعية في الغرب اجمالاً، والولايات المتحدة بخاصة، في محاولة منه لتفسير الوضع القائم حالياً بشأن عمل المرأة المتزوجة. ويلخّص الأنماط التي مرت بها هذه النظم بثلاثة: النمط الأول، كان قائماً قبل الثورة الصناعية وسماه دايفيس بنظام «الاقتصاد المنزلي» (Household economy system)، حيث تركز عمل الرجل والمرأة في المنزل والأرض الزراعية التابعة له. لقد كانا يعملان سوية في الزراعة وفي الأعمال المنزلية، وكان الرجل ملتصقاً بأرضه وبيته وعائلته. ثم جاءت الثورة الصناعية واقتلعت الرجل من محيطه خلال ساعات العمل، وحوّلت عمله إلى المؤسسات الصناعية البعيدة نسبياً عن عالم المنزل. وبقيت المرأة المتزوجة في معظم الحالات في البيت تنجب وترعى الأطفال والأولاد، وتقوم بالأعمال المنزلية. وأصبح الرجل هو صاحب الدخل في العائلة، ولم يعد للزوجة أو الأولاد أي سلطة على موارد العائلة. وقد سمى دايفيس هذا النمط بنظام «المعيل» (Breadwinner system)، وبدا هذا النظام طبيعياً، إذ إنه شمل ميزتين مهمتين من النظام السابق: سلطة الرجل على المرأة والأولاد التي تحولت إلى تحكم في دخل العائلة، وتخصص المرأة بل تكريس نفسها للأولاد ولرعايتهم. ومع تطور النظام الصناعي حصلت تغييرات ديمغرافية واجتماعية أدّت إلى تدهور نظام «المعيل»، ونشوء نظام «المساواتي» بدلاً منه (Egalitarian system). ومن أهم هذه التغييرات، الانخفاض الذي حصل في مستوى الوفاة والخصوبة (فقد طال عمر المرأة وضاقت الفترة المركزة من حياتها على الانجاب ورعاية الأولاد)، وانتشار الطلاق الذي جعل وضع المرأة المتزوجة غير العاملة معرضاً للخطر. وقد أدت هذه التغييرات إلى دفع المرأة المتزوجة إلى العمل. هذا من جهة، ومن جهة ثانية ازداد طلب دخولها القوة العاملة نتيجة زيادة في وظائف الخدمات والوظائف الكتابية التي تناسبت مع مهارات المرأة. ويرى دايفيس، أن هذا النظام لا بد أن يتبدل في المستقبل القريب، وذلك لأنه يؤدي، على المستوى الفردي، إلى نشوء ضغط نفسي خصوصاً بالنسبة للمرأة المتزوجة العاملة، فهي تتحمل مسؤوليات عمل بدوام كامل خارج المنزل، إضافة إلى معظم المسؤوليات المنزلية والعائلية. وقد بينت دراسات «حساب استعمال الوقت»، أن المرأة المتزوجة العاملة تصرف الوقت نفسه تقريباً في رعاية الأولاد كالمرأة المتزوجة غير العاملة، وان هذا الوقت يؤخذ كله من أوقات فراغها[١٧]. كما أن استمرار النظام «المساواتي» كما هو الآن في الغرب، غير واقعي، في رأي دايفيس، لأنه يؤدي، على المستوى المجتمعي، إلى استمرار

---

(١٦) K. Davis, Wives and Work, «Consequences of the Sex Role Revolution,» *Population and Development Review*, vol. 10, no. 3 (1984), pp. 397- 417.

(١٧) Robinson, «The Time Cost of Children and other Household Production».

انخفاض الخصوبة التي انحدرت إلى مستويات متدنية جداً في المجتمع الغربي، وإلى زيادة انتشار الطلاق، ولكن تبدل هذا النظام لن يعود به إلى الأنماط السابقة.

ماذا عن انتشار هذه الأنماط في مجتمعاتنا العربية؟ إننا نجد نمط نظام «الاقتصاد المنزلي» سائداً في معظم المجتمعات الزراعية، مع تسلط الرجل وتبعية المرأة له. ونجد أن نمط نظام «المعيل» منتشر في المجتمعات الحضرية ويحافظ على تسلط الرجل وتحكمه في موارد الدخل، تاركاً المرأة في مرتبة اجتماعية ثانوية. وعلى الرغم من أن دخول المرأة سوق العمل بدأ يحصل نتيجة لحاجة مادية في الأسر الفقيرة والمتدنية الدخل، فإن هذا لم يؤد إلى تطور النظام «المساواتي» في هذه البيئة بمعناه الحقيقي، إذ إن تحكم الرجل في موارد الدخل وسلطته على المرأة والأولاد بقيا على ما كانا عليه. أما في الطبقات الاجتماعية التي تمكنت فيها المرأة من أن تحصل على مستوى تعليمي مرتفع، فإننا نجد انتشار نظامي «المعيل» و «المساواتي»، جنباً إلى جنب، وفي كلتا الحالتين أصبح الوضع أكثر انصافاً للمرأة.

نعود إلى السؤال الأساسي الآن، وهو أي نظام اجتماعي ننشد للمجتمعات العربية، من حيث تحديده لدور المرأة والرجل في المجتمع؟ لا شك أنه من الضروري أن تستفيد المجتمعات العربية من المرأة كمورد انتاجي يشارك في عملية التنمية. فالمرأة تشكل نصف أعضاء المجتمع، ولها قدرات وامكانات انتاجية يقتضي الاستفادة منها بشكل فعّال في المرحلة التطويرية التي تمر بها البلدان العربية. وقد رأينا أن البلدان العربية النفطية اضطرت، في مرحلة البناء الاقتصادي، إلى أن تستورد قسماً كبيراً من قوتها العاملة من الخارج، وبتكلفة كبيرة، بينما بقي استعمالها للقوة النسائية متدنياً جداً. وبعد تدهور سعر النفط وتراجع مدخول البلدان النفطية، أصبحت هذه البلدان بحاجة أكبر إلى الاستفادة من موردها النسائي، وهناك أيضاً حاجة إلى استثمار القوة النسائية في البلدان العربية غير النفطية، والتي تصدر رجالاً من قوتها العاملة، وتعوض بدخولهم، إلى حدود مختلفة، عن افتقارها للموارد غير البشرية. وتظهر هذه الحاجة أيضاً على المستوى الفردي، إذ إن الأسر المتدنية الدخل، التي تشكل أكثرية في المجتمعات العربية، تستفيد من المردود الذي يجنيه عمل المرأة، ونذكر بالخصوص منها الأسر التي ترئسها امرأة. وإضافة إلى ذلك، فإن للمرأة الحق في العمل لما يؤمنه ذلك لها من استقلالية مادية ومن تنمية للذات.

ومع أهمية تيسير دخول المرأة سوق العمل بشكل أوسع، من المنطلقين المجتمعي والفردي، فإنه من الضروري لأي نظام نتوخاه أن يحافظ على الايجابي من معالم تراثنا العربي، الذي يرفع شأن مؤسسة الأسرة وعطاء المرأة لها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، وأن يتجنّب المخاطر التي حصلت في المجتمعات الغربية نتيجة ولوج المرأة المتزوجة سوق العمل. إذاً يجب أن نتوصل إلى نظام يحقق التوازن المنصف بين دوري المرأة في المجتمع، ويؤمن تكيّف الرجل مع هذا الوضع، دون خلق التوتر والتعارض الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. ومع تطوير نظام كهذا، يجب أن نترك للمرأة العربية الحرية في اختيار أدوارها في المراحل المختلفة من حياتها، لنضمن توسعاً تدريجياً في مشاركتها في سوق العمل يتماشى مع تطور فرص العمل لها، وتكيّف المجتمع مع عملها.

لقد قامت سورنسون[١٨]، بتصنيف توظيف النساء المتزوجات في أربعة أنماط: الأول هو **النمط التقليدي**، حيث نجد المرأة التي تعمل قبل الزواج تتوقف عن العمل، إما عند الزواج أو

(١٨) A. Sorenson, «Women's Employment Patterns after Marriage,» *Journal of Marriage and the Family*, vol. 45 (1983), pp. 113-121.

لدى وضعها طفلها الأول، ولا تعود إلى استئناف العمل إطلاقاً. الثاني هو **النمط المتقطع**، الذي تتوقف فيه المرأة عن العمل عند الزواج أو لدى وضعها طفلها الأول، ثم تعود إلى العمل بعد فترة من انجاب ولدها الأخير. الثالث هو **النمط المزدوج**، ومنه **المزدوج التام**، حيث تستمر المرأة في العمل طوال حياة الانجاب، أو **المزدوج غير التام** حيث تعود المرأة للعمل قبل وضعها طفلها الأخير. وأخيراً **النمط غير المستقر**، الذي يُظهر دور المرأة التي تنتقل في سوق العمل وخارجه في فترات مختلفة.

إن النمط المزدوج التام لا يتماشى إجمالاً مع القيم العربية التي تشجع بقاء المرأة في المنزل خلال فترة الانجاب والعناية بالأطفال، وقد يولد عبئاً ثقيلاً على المرأة في مراحل الانجاب وتربية الأطفال. وقد تختار المرأة ذات الاختصاص هذا النمط، وبذلك فإن مثل هذه المرأة تستحق دعم المجتمع ومؤازرة العائلة. وقد يكون النمط المفضل بصورة عامة، هو النمط المتقطع أو النمط المزدوج غير التام. ولا يكفي اطلاقاً مجرد الكلام بتفضيل هذا النمط أو ذاك. فإذا كانت غايتنا تشجيع النمط المتقطع والنمط المزدوج غير التام اللذين يوازنان بين الأدوار، وَجَب علينا أن نحدّد وسائل تدعيم عمل المرأة المنزلي وعملها الاقتصادي بشكل لا يعارض أحدهما الآخر، بل يتمّمه. وهذا يتطلب قيام التزام سياسي حقيقي دافع، يطور استراتيجيات وسياسات تحقق الغايات والأهداف المنشودة. ونحدد أهم وسائل تدعيم هذا الدور المزدوج المتوازن المنصف للمرأة العربية والمعزّز لتنمية المجتمع بما يلي:

١ ـ الاعتراف بقيمة العمل المنزلي

لقد تعرّضنا في قسم سابق من هذا البحث، لعدم الاعتراف الصحيح بتقدمة المرأة للاقتصاد الوطني، وذلك نتيجة لاستثناء انتاجها المستهلك في المنزل من مفهوم النشاط الاقتصادي، ونتيجة لسوء تقدير نشاطاتها الداخلة ضمن هذا المفهوم. وأنه من الضروري، من أجل تدعيم دور المرأة في المنزل، أن نتوصل إلى قياس صحيح لمساهمة المرأة في المجال الاقتصادي في نشاطاتها المنزلية والزراعية وغير المنتظمة، وبخاصة لما في ذلك من أثر في حياتها. ومن ذلك مثلاً، إن أخذ هذه النشاطات بعين الاعتبار يصحّح الصورة الخاطئة للمرأة الناتجة عن اعتبارها غير ناشطة اقتصادياً، وعالة على والدها أو أخيها أو زوجها. والحقيقة إن الاعتراف بالجهد العسير والوقت المديد، اللذين تتطلبهما نشاطات المرأة في الشؤون المنزلية، يؤدي إلى تحسين نظرتها إلى ذاتها وإلى رفع شأنها في المجتمع، بل ويجب أن يؤدي كذلك إلى مطالبة المرأة بحقها في المشاركة بالتصرف في موارد دخل العائلة، وإلى إفادة المرأة من بعض التقديمات التي ترافق العمل، كالتأمين وتعويضات نهاية الخدمة. ويؤدي هذا الاعتراف أيضاً، إلى تصحيح نظرة المجتمع إلى الأعمال المنزلية بالذات، وعدم اعتبارها سهلة ومفروضة على المرأة[١٩]. كل هذه الأمور، قد تثبت خيار النساء للعمل المنزلي في مرحلة الانجاب وتربية الأطفال، وتحسن وضعهن ضمن هذا الخيار. وقد تشجع هذه الأمور نزول المرأة تدريجياً إلى سوق العمل مما يتناسب مع تطوير فرص الاستخدام.

٢ ـ تغيير نظام ممارسة العمل

إن اسهام المرأة الاقتصادي في البلدان النامية، ومنها العربية، تركز في معظمه في القطاع

(١٩) J. Valadez and R. Clignet, «Household Work as an Ordeal: Culture of Standards Versus Standardization of Culture,» *American Journal of Sociology*, vol. 89, no. 4 (1984), pp. 812-835.

الزراعي والقطاع غير المنظّم، ويرجع ذلك جزئياً إلى المرونة التي يترك لها ذلك في تقسيم وقتها بين العمل المنزلي، والعمل خارج المنزل[٢٠]. على أن للمرأة طاقات تسمح لها بالمشاركة في القطاع المنظم، كما أن هذا القطاع بحاجة إلى قدراتها، إضافة إلى ذلك، فإن اقتصار اشتراك المرأة على القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم يعني عدم استقرارية دخلها، وعدم حصولها على تأمينات العمل، واستمرار تبعيتها للرجل. لذلك، يجب تشجيع دخول المرأة إلى قطاع العمل المنظم. ولكن، إن نظام هذا القطاع يفرض العمل على أساس الدوام الكامل، مما يشكل ضغطاً على المرأة بالنسبة لإمكانية القيام بوظيفتها وبعملها المنزلي.

إن أهم وسائل تدعيم عمل المرأة الاقتصادي، بشكل يؤمن التوازن مع عملها المنزلي، يكون بتغيير نظام ممارسة العمل في القطاع العام، والضغط على أرباب الأعمال في القطاع الخاص، لاعتماد التعاقد على أساس الدوام الجزئي. وقد جرت بعض المحاولات في البلدان الغربية بخصوص «العقد المشترك»، حيث يعطى عقد واحد يشمل ساعات العمل العادية لامرأتين في وقت واحد، تتفقان فيما بينهما على التعاون في تغطية ساعات العمل بشكل متناسب مع متطلبات عائلتيهما. وقد نجحت هذه المحاولات وغيرها في التوفيق بين الأهداف العائلية والاقتصادية[٢١]. وحري بنا في الوطن العربي، أن نحاول الاستفادة من محاولات كهذه، وأن نكون السبّاقين في تطويرها وتنفيذها على نطاق واسع. وميزة أخرى مهمة لنظام ممارسة العمل على أساس الدوام الجزئي، أنه يؤمن عملاً لعدد من النساء أكبر مما هو ممكن، ضمن نظام ممارسة العمل على أساس الدوام الكامل.

ومن وسائل الدعم الأخرى في هذا المجال تغيير النظام الذي يفضل الرجل في الوظائف على المرأة، وتأمين المساواة بين الرجل والمرأة بالنسبة للدخل في الوظيفة الواحدة. وقد بيّنت الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن دخل المرأة هو على وجه العموم دون دخل الرجل، ليس لأنها تقوم في معظم الأحيان بوظائف ثانوية فحسب، بل حتى عندما تكون الوظائف متشابهة. ومن المهم أيضاً، فتح مجالات التدريب أمام النساء، وهي في أكثر الحالات محصورة بالرجال، لكي تتقدم المرأة في وظيفتها وتصل إلى مراتب أعلى في العمل.

٣ ـ الخدمات والتسهيلات

إن تشجيع التوازن بين دوري المرأة في المنزل وفي العمل خارج المنزل، يتطلب وعي المجتمع عامة وأرباب العمل خاصة، لضرورة تقديم الخدمات والتسهيلات للمرأة، ضمن نظام مطوّر لممارسة العمل. وتقدم هذه الخدمات والتسهيلات الفرصة للمرأة للمزج بين دوريها، ضمن أي نموذج تختاره. إن المرأة التي تختار النموذج المزدوج، بحاجة إلى إجازة أمومة مطولة، تستطيع فيها أن تتفرغ للعناية بطفلها دون سن السنة، وأن تؤمن له الرعاية الصحية المطلوبة في هذه الفترة المهمة من حياته. وهي بحاجة إلى وجود حضانات ذات مستوى جيد تقدم الرعاية والعناية لأولادها، عند عودتها إلى العمل. أما المرأة التي تختار النمط المتقطّع، فمن الضروري تنظيم «دروس تذكيرية» وتأمين منح دراسية لها تساعدها، على استرجاع مهاراتها واكتساب المهارات الجديدة التي فاتتها

---

(٢٠) A. Hill, «Femal Labor Force Participation in Developing and Developed Countries: Consideration of the Informal Sector,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 65 (1982), pp. 459-468.

(٢١) هنري عزام، «المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٤ (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨١)، ص ٧٦ ـ ٩٨.

في الفترة التي اختارت أن تقضيها في المنزل لتربية أطفالها وأولادها، وخصوصاً إذا امتدت هذه الفترة عبر سنوات عدة.

إن خدمات وتسهيلات كهذه، هي بمثابة اعتراف بأهمية تقدمة المرأة للمجتمع من خلال عملها المنزلي، ومردود ضمني له، وخصوصاً بالنسبة لقيمة عملها في رعاية وتربية الأطفال والأولاد الذين يشكلون المورد البشري للمجتمع في المستقبل. وهي أيضاً، بمثابة مشاركة يقدمها المجتمع للمرأة مساعدة لها وتشجيعاً لها في دورها المنزلي، فلا يكون هذا الدور على حساب محافظتها على حقها في العمل المربح والمثمر والمبدع، في الفترة التي تختارها من حياتها.

٤ ـ تنظيم العمل المنزلي

هناك نظرة في المجتمع عامة مؤداها، أن العمل المنزلي برمته، هو من اختصاص المرأة. وهذه النظرة ناتجة، عن أن وظيفة الانجاب ورعاية الأطفال الخاصة بالمرأة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنزل، كما أن هذه النظرة عائدة إلى تفرّغ المرأة للعمل المنزلي في معظم المجتمعات. والواقع أن هناك كثيراً من الوظائف المنزلية يستطيع الزوج والأولاد البالغين أن يقوموا بها، أو أن يشاركوا فيها، ومنها ما يشكل اختصاصاً للرجل في المجالات السوقية خارج المنزل، كالطبخ مثلاً. ونذكر هنا بالتحديد وظيفة تربية الأولاد، حيث إن الأب في المجتمعات العربية عامة لا يصرف الوقت الكافي في العناية والتربية وملاعبة الأولاد، بل تعتبر وظيفته أن يكون المرجع الكابح لطلبات الأولاد. وهذا مما يقيد دوره ويمنعه من التمتع بالطفولة والأبوية كما هو واجب.

إن مشاركة البالغين في المنزل من الجنسين في تحمل الأعباء المنزلية، يحرر المرأة من بعض الأعمال الروتينية، ويساعدها في تحقيق التوازن بين دوريها، خصوصاً في الفترة التي تكون قد انتهت فيها من الانجاب. كما أن مشاركة كهذه تولد احساساً بالمساواة بين الذكر والأنثى، في الحقوق والواجبات في شتى المجالات. وتغرس هذا الاحساس في الأولاد منذ الصغر. ويكون هذا الوضع على عكس ما هو حاصل في الكثير من المجتمعات العربية، حيث للصبي منزلة خاصة، وحيث تدرب الفتاة من صغرها على خدمة اخوتها وأبيها في المنزل. وحتى في المجتمعات المتقدمة، فقد بيّنت دراسات «حساب استعمال الوقت»، أن المرأة العاملة تقوم بنفسها بالأعمال المنزلية على حساب وقت فراغها[٢٢].

إن تشجيع مشاركة البالغين من الذكور، في الأعمال المنزلية، يتطلب تغييراً في العادات والنظرة المجتمعية إلى العمل المنزلي. وهذا ما لنا عودة إليه في الجزء الأخير من هذا القسم.

٥ ـ تحسين وضع المرأة التعليمي ومهاراتها الانتاجية

لقد تبيّن لنا في عرضنا لوضع المرأة نسبة للرجل في ثانياً من هذا البحث، أن الأمية لا تزال منتشرة بين النساء في البلدان العربية، وأن المستوى التعليمي الذي توصلت إليه من دخلن المدرسة لا يزال متدنياً. والوضع التعليمي للمرأة يؤثر في نوعية عملها المنزلي وخصوصاً بالنسبة لرعايتها للأطفال، كما يؤثر في امكانية دخولها سوق العمل وتوصلها إلى وظائف مبدعة خلاقة تساعدها على تحقيق الذات وتجني لها الربح المعقول.

---

(٢٢) Robinson, «The Time Cost of Children and other Household Production».

وموقع المرأة مركزي بالنسبة للعمل المنزلي، وإليها يعود القرار الأول في أكثر الأحيان في كيفية العناية بالأطفال والأولاد ورعايتهم، بل في كيفية العناية بالأسرة جميعها من ناحية الغذاء والنظافة والملبس. وقد بينت الدراسات في العالم أجمع العلاقة الوثيقة بين مستوى تعليم المرأة ومستوى وفيات الأطفال، حيث إن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يترافق مع تدني نسبة وفيات الأطفال. كما بيّنت الدراسات، الترابط بين مستوى تعليم المرأة واستعمالها للخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، التي تتطلبها المحافظة على صحة أطفالها وأولادها، ومن ذلك، العناية الطبية بنفسها خلال الحمل، وتطعيم الأطفال، وعرضهم للكشف الطبي بانتظام خلال السنة الأولى من حياتهم، ومعالجة الإسهال والأمراض الأخرى للأطفال والأولاد، وتأمين الغذاء الملائم لهم تبعاً للموارد المتوافرة. وقد أظهرت الدراسات أيضاً، تأثير مستوى تعليم المرأة في مستوى خصوبتها، فكلما ارتفع مستوى تعليمها، انخفض عدد ولاداتها، وطالت فترة التباعد بين ولادة وأخرى، مما له مردود مفيد بالنسبة لصحة الأولاد وصحة الأم وصحة الأسرة. وإضافة، فإن هذا النمط من الخصوبة يؤدي، على النطاق المجتمعي، إلى الحد من نسبة النمو السكاني، وهي غاية منشودة بالنسبة للمجتمعات النامية، والمجتمعات العربية بشكل خاص.

وكذلك إن عمل المرأة الاقتصادي، وخصوصاً في القطاع المنظم، يتأثر تأثيراً مباشراً بمستوى تعليمها. ويمكننا أن نبرز هذا الترابط بواسطة معلومات تم الحصول عليها من دراسة بالعيّنة شملت ٢٧٥٢ عائلة، في مدينة بيروت عام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤[٢٣]، وتظهر هذه العيّنة، كما يبدو في الجدول رقم (١١)، أن نسبة مشاركة المرأة ترتفع مع ارتفاع مستوى تعليمها، وذلك على اختلاف أعمارها، وسواء أكانت عازبة أم متزوجة أم منفصلة أم مطلقة أم أرملة. ويبين الجدول رقم (١٢)، أن نوعية وظيفة المرأة تتحسن بارتفاع مستوى تعليمها.

يبدو إذاً أن نوعية أداء المرأة لعملها المنزلي، وإمكانية دخولها وتقدمها في عملها الاقتصادي خارج المنزل، تعتمدان بشكل رئيسي على مستوى تعليمها. وهذا مما يدعو إلى تكثيف الجهود من أجل توسيع مدى تسجيل الفتيات في المدارس، ومنع تسربهن منها، وتأمين نوعية تعليمية جيدة لأمهات المستقبل وعاملاته. ومن حيث التركيز على معالجة الواقع الحالي من جهة وضع المرأة التعليمي المتدني، فإنه من الضروري تنظيم برامج محو أمية، وبرامج تدريبية تكسب المرأة مهارات مرتبطة بعملها المنزلي والرعائي منه بشكل خاص، وبعملها الاقتصادي خارج المنزل، كما أنه من المهم، توفير فرص عمل للمرأة تتناسب مع وضعها التعليمي المتدني، وتدريب المرأة للتقدم في وظيفتها.

٦ ـ برامج للمرأة في الريف وفي مناطق الدخل المتدني في المدن

إن المرأة في الريف وفي مناطق الدخل المتدني في المدن، تشكو بشكل رئيسي من وضع تعليمي منخفض، ومن قلة الفرص للعمل الاقتصادي المنظم والمربح. وقد لخصت أحمد[٢٤]، القيود المجتمعية المفروضة على عمل المرأة المربح في القطاع الزراعي بنقاط ثلاث: أولاً، إن الحق في امتلاك الأراضي يعود في معظم الأحيان إلى الرجل، نتيجة لقوانين الوراثة السارية. وفي الواقع حتى

(٢٣) H. Zurayk and H. Armenian, *Beirut 1984: A Population and Health Profile* (Beirut: American University of Beirut, 1985).

(٢٤) Z. Ahmad, «Rural Women and their Work: Dependence and Alternatives for Change,» *International Labour Review*, vol. 123, no. 1 (1984), pp. 71-86.

جدول رقم (١١)
نسبة الاناث في بيروت ذوات النشاط الاقتصادي في فئات العمر والحالة الزوجية والمستوى التعليمي

العمر	المستوى التعليمي	الحالة الزوجية					
		عزباء		متزوجة		منفصلة/مطلقة/ارملة	
		نسبة الناشطين اقتصادياً	العدد الاجمالي	نسبة الناشطين اقتصادياً	العدد الاجمالي	نسبة الناشطين اقتصادياً	العدد الاجمالي
١٥ ـ ٢٤	امي او ابتدائي	٢٢,٩	٢٢٣	٤,٨	١٠٤	(١٤,٣)	٧
	ثانوي	١٤,٣	٩١٨	٥,٧	١٥٧	(١٦,٧)	٦
	جامعي	١٩,٣	٣٠١	١٧,٦	٣٤	—	—
٢٥ ـ ٣٤	امي او ابتدائي	٥٠,٩	٥٧	١,٨	٢٢١	٢٩,٤	١٧
	ثانوي	٦٤,٨	١٢٢	١٢,٩	٢٧٨	(٥٧,١)	٧
	جامعي	٧٦,٩	١٣٤	٣٥,٤	٩٩	(٣٣,٣)	٣
٣٥ ـ ٤٤	امي او ابتدائي	٣٩,٥	٤٣	٢,٤	٣٦٧	٢٢,٢	٢٧
	ثانوي	٥٩,٥	٣٧	١٣,٨	٢٣٢	٥٢,٩	١٧
	جامعي	(٩١,٠)	١١	٤٢,٢	٧١	(٧٥,٠)	٤
٤٥ ـ ٥٤	امي او ابتدائي	٣٠,٠	٣٠	٢,٨	٣٨٩	١٠,٢	٧٨
	ثانوي	(٧٦,٩)	١٣	١٥,٤	١٤٩	١١,٨	١٧
	جامعي	(٧٥,٠)	٨	٢٢,٢	٣٦	(٦٦,٧)	٦
٥٥ ـ ٦٤	امي او ابتدائي	٣١,٦	١٩	٢,٩	١٧٢	١,٩	١٠٣
	ثانوي	(١٠٠,٠)	٦	٩,١	٦٦	٩,٧	٣١
	جامعي	—	—	٥,٩	١٧	(—)	٥

ملاحظة عامة: النسب داخل الهلالين مستخلصة من مجموعة هي أقل من ١٥ امرأة.

المصدر: H. Zurayk and H. Armenian, eds., *Beirut 1984: A Population and Health Profile* (Beirut: American University of Beirut, 1985).

برامج الاصلاح الزراعي، ركزت توزيعها على الأراضي على أرباب الأسر، وهم في معظم الأحيان من الرجال، لا بل إن هذه البرامج شملت مكننة للإنتاج الزراعي وحملات تدريبية توجهت إلى الرجال فزادت من هامشية دور المرأة في الأعمال الزراعية[٢٥]. وقد توجهت برامج الارشاد الزراعي أيضاً إلى الرجل دون المرأة. ثانياً، ليس للمرأة في الريف عامة سلطة التصرف بقدرتها الانتاجية وبربحها من انتاجها الاقتصادي، بل إن التقاليد والعادات المسيطرة في هذه المجتمعات تعطي الرجل

(٢٥) J. Bryson, «Women and Agriculture in Sub - Saharian Africa: Implications for Development,» in: *African Women in the Development Process.*

جدول رقم (١٢)
التوزيع النسبي للاناث (١٥ سنة وأكثر) النشيطات اقتصادياً حسب المستوى التعليمي في فئات العمل

المستوى التعليمي	نوع العمل							
	مهنيون		محترفون		غير محترفين		المجموع	
	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد
امي او ابتدائي	١٠,٦	١٠	٨,٦	٤٤	٦٥,٥	٩٥	١٩,٩	١٤٩
ثانوي	٢٩,٨	٢٨	٥٣,٥	٢٧٢	٣٤,٥	٥٠	٤٦,٨	٣٥٠
جامعي	٥٩,٦	٥٦	٣٧,٩	١٩٣	—	—	٣٣,٣	٢٤٩
المجموع	١٠٠,٠	٩٤	١٠٠,٠	٥٠٩	١٠٠,٠	١٤٥	١٠٠,٠	٧٤٨

والعائلة والمجتمع حق تقرير مصيرها، وخصوصاً بالنسبة لاشتراكها في الأعمال الاقتصادية. وقد بيّنت الكثير من الدراسات إن أي دخل تجنيه المرأة يقدم عادة لرب الأسرة ولا يكون للمرأة قدرة التصرف فيه. ثالثاً، إن المرأة مقيّدة في قابليتها للتحرك، مما يحدد امكانات العمل. فهي لا تستطيع السعي للعمل خارج نطاق الأراضي المحيطة بالمنزل أو التفكير بالعمل خارج القرية، أو الهجرة إلى المدينة كما يفعل الرجل. وهذا مما يعزلها عن طلب السوق لليد العاملة ويمكّن تبعيتها للرجل وللعائلة.

إن المرأة في مناطق البؤس حول المدن، لا تختلف كثيراً عن مثيلتها في الريف، من حيث تقييد فرص عملها، ومن حيث تبعيتها للرجل. فإن المرأة المتزوجة، وحتى الفتاة ذات المسؤولية في المنزل، قد تجد صعوبة في الولوج في الأعمال الصناعية المنظمة، كالعمل في مصانع النسيج أو الخياطة أو التعليب أو غيرها، وذلك لساعات العمل الطويلة التي تتطلبها هذه المصانع من عمالها. وتجد المرأة أن تدني مستوى تعليمها ومهاراتها تحصر فرص عملها في القطاع غير المنظم، مما يعني تدني مستوى دخلها وعدم استقراريته[٢٦].

لقد حدا واقع المرأة هذا في الريف، وفي مناطق الدخل المتدني في المدن، بعضاً من المؤسسات القطرية والاقليمية والدولية المهتمة بالمرأة، إلى تشجيع إقامة مشاريع تتوجه إلى المرأة وتؤمن لها فرص العمل المربح ضمن واقعها التعليمي والحيوي. وقد نجحت هذه المشاريع إلى حد ما، في تنظيم قوة المرأة الانتاجية وإعطائها بعض الاستقلالية المادية. ولكن معظم هذه المشاريع أخذت طابع الانعاش والخدمة الاجتماعية ولم تهتم بتطوير قدرات المرأة للعمل المثمر والمستقر. وقد توجهت في معظمها إلى مهارات المرأة المرتبطة بعملها المنزلي مثل تحضير الطعام، والأعمال

(٢٦) M. Schmink, «Women in the Urban Economy of Latin America,» in: Schmink, Bruce and Kohn, eds., *Learning about Women and Urban Services in Latin America and the Caribbean,* pp. 1-29.

الحرفية والتطريز منها بنوع خاص، مما كرّس التصاق المرأة بالمنزل وهامشيتها. كما أن هذه المشاريع لم تهتم كما يجب، بناحية تسويق الانتاج، مما قلّل من امكانية استمرارها، واستقرارها، ومنافستها لانتاج القطاع المنظم[٢٧].

وقد أدت هذه النتائج السلبية للتوجه الانعاشي (Welfare)، الذي تبنته في المراحل الأولى مشاريع دعم عمل المرأة المربح في الريف ومناطق الدخل المتدني في المدن، إلى تغيير نظرة بعض المؤسسات الفاعلة إلى هذه المشاريع، وتحويلها إلى برامج اقتصادية قابلة للتطبيق والنمو ومرتبطة بالقطاعات القائمة للانتاج وبشبكات التسويق. كما توجهت هذه المشاريع بشكل أفضل إلى تنمية مهارات المرأة، وإلى تحميل النساء مسؤوليات تنظيم العمل، مما يرفع من ثقة المرأة بنفسها، ويساعدها على المطالبة بحقها، والتعبير عن رأيها، وفرض إرادتها، في المجالات الأخرى من حياتها[٢٨].

إن مشاريع كهذه قد طبقت بشكل واسع في أمريكا اللاتينية وفي الهند وفي بعض بلدان آسيا الجنوبية، ولكن انتشارها في البلدان العربية لا يزال في بدايته. وهناك حاجة وضرورة في وطننا العربي إلى دعم هذه المشاريع، ودفعها لتصل إلى الشرائح الكبيرة من النساء اللواتي هن بحاجة ماسة إليها.

٧ ـ نظرة المجتمع نحو عمل المرأة

ننتقل الآن، إلى النظر في التوقع المجتمعي في البلدان العربية لدور المرأة في عملها المنزلي والاقتصادي. والواقع أن النظرة السلبية التي كانت تسود المجتمعات العربية بالنسبة لعمل المرأة بدأت تتحول[٢٩]، ولكنها لا تزال متحفّظة، إذ نعتبر أن الأفضلية في عمل المرأة المتزوجة تكمن في انصرافها إلى واجباتها نحو عائلتها، وتفضل بعض مجالات العمل للمرأة على غيرها. وقد تدفع حاجة بعض الأسر الفقيرة والمتدنية الدخل المادية نحو تقبل عمل المرأة حتى المتزوجة منها، ولكن عمل المرأة هذا يصبح ثقلاً عليها، إذ تقوم به اضافة إلى مسؤوليتها الكاملة في الأعمال المنزلية. ولا تجني من ورائه الربح، إذ يتحكم زوجها بدخلها في معظم الأحيان. فالنظرة السائدة لا تعترف إجمالاً بالعمل الاقتصادي كحق للمرأة بل تبيح به في بعض الحالات. وهناك الكثير الذي يجب عمله من أجل تعديل نظام المبادىء والقيم ليتماشى مع سياسات تشجيع عمل المرأة الاقتصادي، تفادياً للتعارض والتوتر بين نتائج هذه السياسات وتوقع المجتمع لدور المرأة فيه.

وتشكل العائلة والمدرسة ووسائل الاعلام، أهم المؤسسات التي يمكن فيها التأثير على القيم السائدة بالنسبة لعمل المرأة العربية. والمسؤولية الكبرى داخل العائلة ترتكز على المرأة نفسها التي تقوم بالنشاط الأكبر في تربية الأطفال والأولاد، وغرس القيم المجتمعية في ذهنهم، مما يعطيها

---

(٢٧) Moser, «Women's Needs in the Urban System Training Strategies in Gender Aware Planning».

(٢٨) Ahmad, «Rural Women and their Work: Dependence and Alternatives for Change»; N. Youssef, «Issues in Programming for Women's Economic Activities: The UNICEF Experience,» paper presented at: The Joint UNICEF/ILO Head Quarters, 1983, and Schmink, Bruce and Kohn. eds., *Learning about Women and Urban Services in Latin America and the Caribbean.*

(٢٩) عزام، «المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية».

المدخل الأكثر فعلاً في تغيير نظرة المجتمع إلى دورها فيه[٣٠]. ويدعو ذلك إلى اقامة برامج توعية للمرأة، تخرجها من تسلط أفكار الرجل والمجتمع، في ما هي حقوقها وواجباتها. ونجد أن المرأة تتقيد حالياً، من خلال تربيتها للأولاد، بهذه الأفكار لأنها تجد فيها نوعاً من الأمان المجتمعي، ولا بد أن تؤدي النظرة الجديدة إلى مثل هذا الشعور بالأمان والاطمئنان، بشكل أكثر انصافاً للمرأة.

أما بشأن المدارس ووسائل الاعلام، فإنها تستطيع التأثير في اعداد كبيرة من أبناء المجتمع، ولكن الدراسات قد أظهرت، أن هاتين المؤسستين لا تزالان تواصلان إظهار الدور التقليدي المقبول بالنسبة لنشاطات المرأة[٣١]، فإننا في معظم الأحيان، سواء في الكتب المدرسية، أم عبر وسائل الاعلام والبرامج الأدبية والترفيهية، نرى أن المرأة تظهر عموماً كأم وربة منزل، كما أنها تظهر في بعض الأحيان، في الوظائف المقبولة تقليدياً كمعلمة وممرضة. وهناك حاجة ماسة لتكثيف الجهود بواسطة هذه المؤسسات وغيرها، كالأحزاب السياسية مثلاً التي تبغي التطور الاجتماعي، لصبغ صورة متطورة لدور المرأة في المجتمع تتماشى مع التوازن المنشود لها بين امكاناتها التوالدية والرعائية والانتاجية.

خامساً: الخلاصة

لقد ركّز بحثنا عن دور المرأة في التنمية، على أوضاع المرأة في الوطن العربي، وعلى كيفية تطوير دورها للوصول إلى مشاركة لها أكثر فعالية في عملية التنمية. وقد تطرق البحث بشكل رئيسي إلى دور المرأة المتزوجة، وهي تمثل الأكثرية الساحقة من النساء العربيات البالغات. ويرتكز هذا البحث، في خصوصية موضوعه، على نقاط عامة أربع، هي:

- إن النظم الاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية، من نظام الاقتصاد المنزلي ونظام المعيل، إنما تشكل ظاهرة مرحلية تاريخية من الممكن تخطيها، وهي ليست أنظمة ثابتة أبدياً ومفروضة علينا. وكذلك الأمر بالنسبة للصفتين الرئيسيتين لهذين النظامين: سلطة الرجل على المرأة والأولاد، وتخصص المرأة بل تكريس نفسها للعمل المنزلي ولرعاية الأولاد.

- إن التطوير الواعي والمبرمج لمجتمعاتنا العربية حق وواجب علينا، على أن يستمد هذا التطوير جوهره واتجاهاته من العوامل الايجابية في تراثنا العربي، وفي التجارب العالمية، وفي المضمون العصري.

- إن عمل المرأة المنزلي ذو قيمة اجتماعية رفيعة، ولقد أسهم بشكل أساسي في المحافظة على ترابط العائلة العربية وسعادتها. غير أنه ليس من المعقول في عصرنا وواقعنا الحالي أن يحصر خيار المرأة في الحياة في عملها المنزلي فقط.

---

(٣٠) هدى زريق، «دور المرأة في تعبئة الموارد البشرية،» ورقة قدّمت الى: الحلقة الدراسية الاقليمية المشتركة حول السكان والموارد البشرية وتخطيط التنمية، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية ومنظمة العمل الدولية، ١٩٨٦.

(٣١) الهام كلاب، **هي تطبخ وهو يقرأ** (بيروت: كلية بيروت الجامعية، معهد دراسات المرأة في العالم العربي، ١٩٨٣)، و

S. Abdel Khader, «The Image of Women in Drama and Women's Programmes in Egyptian Television,» (Ph. D. Dissertation, Cairo University, Faculty of Mass Communication, 1981).

ـ إن العمل الاقتصادي المربح والمثمر والمبدع، هو حق لكل إنسان بالغ في المجتمع، ذكراً وأنثى، وهو يرفع من شأنه ويؤمن استقلاليته المادية ويشارك في تحقيقه للذات. كما أن العمل واجب على كل إنسان، من أجل دفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

وانطلاقاً من هذه النقاط، ومن عرضنا لوضع المرأة نسبة للرجل ولواقع تقدمتها في عملها المنزلي والاقتصادي، توصلنا إلى ضرورة تطوير نظام اجتماعي يؤمّن للمرأة العربية، توازناً أفضل بين دوريها في العمل المنزلي والعمل الاقتصادي. وقد حددنا التوجهات المهمة لهذا النظام، في تدعيم الدور المزدوج المتوازن المنصف للمرأة العربية، فدعونا إلى تغيير نظرة المجتمع إلى عمل المرأة، وإلغاء تسلط الرجل على المرأة والأولاد، وإلى تحقيق مشاركة المجتمع في تحمل مسؤولية ما تطلبه الأعمال التوالدية والرعائية من المرأة، وإلى فتح فرص وتطوير إمكانات عمل المرأة وتقدمها الوظيفي.

ويتطلب تطوير نظام كهذا، خطوات عملية تؤدي تدريجياً إلى التغيير المنشود، وأهم هذه الخطوات هي:

ـ قيام التزام سياسي حقيقي بتطوير النظام الاجتماعي، من أجل تحقيق الدور المنشود للمرأة العربية في المجتمع، وبالعمل على صياغة السياسات المناسبة وتحويلها إلى استراتيجيات عمل وبرامج تنفيذية تطبق على المدى القريب والبعيد، مما يؤمن وسائل الدعم لهذا الدور.

ـ العمل على اشراك المرأة في عملية التخطيط لهذا التغيير، وفي جميع مراحل التنفيذ، على أنها العنصر الأكثر كفاءة في تحسس وإدراك حاجات المرأة ومتطلبات الوصول إلى الغاية المنشودة.

ـ توعية المجتمع وتعبئته، وقطاع المرأة فيه بنوع خاص، للإسهام في تحقيق وسائل تدعيم دورها المنشود بأسرع وقت ممكن.

ـ اللقاء والتفاعل والتعاون بين المهتمين بتطوير دعائم التغيير المنشود في دور المرأة، من مفكرين وباحثين وسياسيين ومسؤولين في الوزارات والمؤسسات المعنية، من أجل دفع وتوجيه هذا التغيير □

كلمة صريحة في أزمة الوحدة العربية اليوم

د. محمد فاضل الجمالي

مفكر وسياسي قومي، ورئيس وزراء سابق - العراق.

انعقدت في تونس من (١٧ إلى ٢٠ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٧)، ندوة «استشراف مستقبل الوطن العربي» نظمها «مركز دراسات الوحدة العربية» ومركز الدراسات هذا، يسدي خدمات جليلة للثقافة القومية العربية، فهو يتولى إصدار مجلة شهرية، هي مجلة «المستقبل العربي»، كما يقوم بنشر أبحاث ودراسات ويعقد ندوات تعالج قضايا القومية العربية.

ولما كنت واحداً من المهتمين بقضايا الأمة العربية (ولاسيما اتحاد الأمة العربية)، منذ ما يزيد على الستين سنة، ولما كنت واحداً من المطلعين على ما ينتجه مركز دراسات الوحدة العربية من منشورات قومية، أود إبداء الملاحظات التالية حول الوحدة العربية والأزمة التي تجابهها اليوم.

أولاً: الوحدة العربية، كانت ولا تزال، في نظر المخلصين للقومية العربية، أمنية غالية بها تتحقق النهضة العربية الصحيحة، وبها تستعيد الأمة العربية منعتها وأمجادها.

لقد كنا في الثلاثينات من هذا القرن، ثم في الأربعينات، ثم في الخمسينات، نحسب أن الوحدة العربية قريبة المنال، فهي على الأبواب. أما اليوم، فبعد النكسات في الحرب مع اسرائيل (الناتجة عن غياب الوحدة)، والانقلابات العسكرية والثورات في هذا البلد العربي أو ذاك، والفشل الذي رافق محاولات الوحدة هنا وهناك، فقد تسرب اليأس إلى بعض النفوس، وأصبحت الاقطار العربية تفكر في شؤونها ومشاكلها القطرية على الأكثر، ونحن نعلم أن بعض المسؤولين في بعض الاقطار العربية يتجنبون الخوض في الحديث عن الوحدة العربية.

وتربيتنا وما تتضمنه من برامج دراسية وكتب مدرسية، قلّ أن نجد فيها ما يغذي الناشئة بالفكر والحماس من أجل الوحدة العربية، فقد كانت الوحدة العربية، هي محور الجهاز التربوي في العراق في الثلاثينات من هذا القرن، على ما أتذكر. ومما يهون الخطب اليوم، أننا نقدّر قيام مجلس التعاون الخليجي، كما نقدّر الجهود المبذولة من أجل توحيد المغرب العربي، والمساعي من أجل توحيد اليمن، ولكن هذه كلها هي دون ما نطمح إليه.

ثانياً: نحن نعتقد بأن الوحدة العربية، تجابه اليوم أزمة حقيقية مردها إلى عوامل ثلاثة:
- العامل العقائدي.
- العامل السياسي الداخلي.
- العامل السياسي الخارجي.

١ - **أما العامل العقائدي**، فمرده إلى أن تعريف القومية العربية، وعلاقتها بالإسلام وبالعناصر المتساكنة مع الشعوب العربية وعلاقتها بالعقائديات الوافدة كالعلمانية والاشتراكية والشيوعية، كلها أمور غير متفق عليها اليوم، كما أن مفهوم الوحدة ذاتها وطرق تحقيقها هي موضع جدل. إن من يريد إنشاء بناء جديد لا بد له من خطة واضحة وفي حدود معلومة، وهذا ما لم نظفر به بعد منذ الحرب العالمية الثانية، فهل لمركز الدراسات أن يتولى هذه المهمة بأسرع وقت؟

إن جيلنا الذي نشأ على الفكر القومي الوحدوي في العشرينات من هذا القرن، كان يؤمن بوحدة قومية واحدة، قومية تجمع كل العناصر المتساكنة في الوطن العربي من الخليج إلى المحيط، قومية مؤمنة بالله ودين أكثرية أبنائها الإسلام مع معاملة أهل الكتاب على أساس الأخوة والعدالة والمساواة. كنا كلنا ننتمي إلى قومية عربية واحدة، ولم تكن هناك عقائديات أو مذهبيات تفرقنا.

ولما نشطت النازية في العراق قبل الحرب العالمية الثانية، وكنت واحداً من الأعضاء المؤسسين لنادي المثنى ابن حارثة الشيباني، اقترحت على الهيئة الإدارية أن يكون موقفنا القومي واضحاً، فقوميتنا العربية قومية مؤمنة بالله لا مكان للإلحاد فيها، قومية ثقافية لاعنصرية، قومية ديمقراطية لاديكتاتورية، قومية تعتز بالأخلاق وبالكرامة والشرف، قومية تهتدي بنور العلم، قومية تشجع الفن، قومية العمل الصالح بالفكر وبالساعد.

أما اليوم، فنحن أمام أزمة عويصة هي علاقة العروبة بالإسلام، فهناك من يدعو إلى العلمانية، وهناك من يعتبر القومية خارجة عن الإسلام، وهذه الأزمة لا بد من حلها بالقول بأن علاقة العروبة بالإسلام والإسلام بالعروبة هي علاقة الروح بالجسد، فكما أن الروح لا تفارق الجسد إلا بالموت، فكذلك الإسلام لا يفارق العروبة ما دامت هناك حياة!

فنحن نرى اليوم أن القوميين أنفسهم متضاربون فيما بينهم، منقسمون على أنفسهم، فهناك القومي الاشتراكي، وهناك القومي الشيوعي، والقومي الناصري، والقومي البعثي، والقومي الحركي، والقومي العلماني، والقومي المتدين، فإن من يطالع الأدبيات الصادرة عن «مركز دراسات الوحدة»، يجد مرآة صادقة للأفكار المتضاربة حول القومية العربية، بحيث تنعدم الوحدة تقريباً، وهنا يجابه مركز الدراسات تحدياً خطيراً في تحقيق الوحدة والانسجام بين هذه العناصر المتضاربة في العقائديات، إذ من السهل على من لا يؤمن بالوحدة القومية أن يتساءل، أية وحدة قومية تريدون؟

ثم إن كلمة الوحدة ذاتها تحتاج إلى تحديد وتوضيح: هل تعني الوحدة أن تذوب القطرية وأن تكون وحدة اندماجية بحيث تزول الكيانات وتلغى العروش والرئاسات، كما حصل بين سوريا ومصر سنة ١٩٥٨، أم أن نكون اتحاداً تحالفياً يبقي الكيانات خاضعة لرأي المواطنين، فتبقى قائمة إن شاؤوا أو تتحد مع الجيران إن اختاروا. فالمهم أن تتحد الدول العربية في سياستها الخارجية والاقتصادية والثقافية والدفاعية؟ نحن من دعاة اتحاد تحالفي يطور جامعة الدول العربية فتصبح منظمة اتحاد الدول العربية، فتكون الدول العربية محتفظة بكياناتها، على أن تتنازل عن جزء من سيادتها للجهاز الاتحادي، بحيث يكون السفر حراً بين أبناء الأقطار العربية،

وسوق الشغل مفتوحاً والعملة موحدة وبرامج التعليم موحدة... الخ.

هذا الموضوع يتطلب درساً ميدانياً واسعاً وعميقاً يمكن السير فيه تدريجياً في ضوء المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية التي تنص على أن: «لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض». فهذه المادة الحكيمة من الميثاق تفترض السير على مراحل في تحقيق اتحاد تحالفي و دون فرض أو قسر من الداخل أو الخارج.

إن أزمة المفاهيم والمعتقدات القومية هي حقيقة ماثلة أمامنا، وعلى المثقفين العرب الذين يضمهم مركز الدراسات مسؤولية جد خطيرة للتغلب على هزم هذه الأزمة.

٢ ـ **العامل السياسي الداخلي**، يشكل أزمة عويصة تتطلب الجهد المتواصل للتغلب عليها. ومن أسباب هذه الأزمة:

ـ اختلاف الخصوصيات القطرية وحرص كل قطر على الاحتفاظ بمزاياه الاجتماعية والثقافية والتاريخية، ففي الأقطار العربية ثقافات منوعة قديمة وحديثة، والبعض من البلاد قطع شوطاً في المدنية الحديثة لم يبلغه البعض الآخر، وبعض البلاد العربية تعتز بتراثها وآثارها التي ترجع إلى ما قبل الإسلام. فمصر مثلاً فيها الفرعونية، وتونس فيها القرطاجنية، وهناك اختلافات دينية ومذهبية كما هو الحال في سوريا ولبنان ومصر والعراق. فتحقيق الوحدة القومية يتطلب اعتبار القومية فوق كل الخصوصيات الإقليمية، والسعي لإيجاد رأي عام قومي في البلاد العربية كافة.

ـ ومن أسباب الأزمة وجود قوميات غير عربية في داخل الأقطار العربية. فهناك جماعات عنصرية أو دينية قد لا تطمئن على مصيرها في اتحاد عربي، والأمر يتطلب صراحة وتسامحاً وحواراً أخوياً. فالأكراد والبربر والأقباط والموارنة كلهم يطلبون ضمانات لحقوقهم المشروعة، وهذا موضوع يستحق الدرس بفكر متفتح وقلب واسع بالحسنى وبالسخاء.

ـ ومن أسباب الأزمة مشكلة الزعامة والزعماء. فقادة البلاد العربية ليسوا جميعاً متساوين في شعورهم بضرورة الوحدة، كما أن البعض منهم يخشى من قيام قطر أو زعيم ببسط نفوذه على بلده، أو أن قطراً غنياً قد يخشى الاستيلاء على ثروته، فالثقة ضعيفة فيما بين بعض الزعماء، والاندفاعات العاطفية وقلة الخبرة عند البعض قد تزيد في الطين بلة. فبعض الزعماء يريد الاتحاد الفوري النازل من أعلى، والبعض الآخر يفضل التأني والتدرج في الصعود لتحقيق الاتحاد، وهذا أمر يستحق البحث والعلاج في مركز الدراسات.

٣ ـ **العامل السياسي الخارجي**، هو بدوره يشكل أزمة خطيرة وعقبة كأداء في سبيل الوحدة. فإن الاستعمار والصهيونية يعملان جاهدين لإدامة الفرقة والتخاصم بين قطر عربي وآخر. فيجب أن نحسب الحساب بأن النفوذ الأجنبي والمؤامرات الأجنبية ستكون دوماً من العراقيل التي يجب التغلب عليها في سبيل الوحدة، وإني لن أنسى يوم كنت أسعى لاتحاد سوريا والعراق وفاتحت المستر دالس (وزير خارجية الولايات المتحدة) سنة ١٩٥٤ بالموضوع، فأجابني صراحة بأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تؤيد الوحدة (الاتحاد) بين سوريا والعراق، لأن إسرائيل تخشى الوحدة، وان الكونغرس الأمريكي يقف وراء إسرائيل. ثم أردف قائلاً: إذا دخل العراق في نظام دفاعي ضمن الحزام الشمالي حول الاتحاد السوفياتي، فقد تستطيع الولايات المتحدة آنذاك أن تؤيد الاتحاد! ونحن نعتقد أن الدول العظمى شرقاً وغرباً، يضاف إليها العديد من الدول المحيطة

بالأمة العربية وعلى رأسها إسرائيل، لن ترتاح لأي اتحاد. وهذا موضوع يتطلب درساً عميقاً من لدن مركز دراسات الوحدة العربية.

وعلى الرغم من كل العقبات والأزمات التي تجابهها الوحدة العربية، فإنها اليوم ضرورة ملحة لحياة الأمة العربية وبقائها. فقد علمتنا تجارب الحروب مع اسرائيل، والحرب بين العراق وايران، والهجوم الأمريكي على ليبيا، بأن بقاء البلدان العربية منعزلة عن بعضها البعض ومشتتة في سياساتها، ستبقى معرضة للأخطار، فكل منها قد يعتدى عليه أو يهان، إذا بقي منفرداً مكتفياً بذاته. وقد صدق الحكيم العربي حين قال لأبنائه:

كونوا جميعاً يا بني إذا اعترى خطب ولا تتفرقوا آحادا
تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسرا وإذا افترقن تكسرت أفرادا.

هذه الأبيات جديرة بأن يحفظها كل عربي لاسيما رؤساء الاقطار العربية، وأن تصبح شعاراً لجامعة الدول العربية.

واخيراً، أقول ان مركز دراسات الوحدة العربية مؤسسة مهمة وخطيرة تتحمل مسؤولية درس الواقع العربي وتوجيهه نحو الوحدة، ولكننا ننصح بأن لا يقتصر هذا الدرس على الأبحاث النظرية، بل نرجو أن يتخذ شكل دراسات ميدانية بالاتصال بالمسؤولين عن سياسة البلاد العربية وصانعي القرار من جهة، ومن الجهة الأخرى، تشجيع أصحاب الفكر والعقيدة في كل بلد عربي على أن يقوم كل بدوره في بث فكرة الوحدة والدعوة إليها.

كما اقترح على مركز دراسات الوحدة أن يكون على اتصال دائم، بوزارات التربية والتعليم في الأقطار العربية، لحملها على الاهتمام بموضوع الوحدة العربية في برامج الدراسة والكتب المدرسية، وعلى اتصال دائم بوزارات الثقافة والإعلام لحملها على الاهتمام بالتوعية القومية، والسير في سبيل الاتحاد فيما بين الأقطار العربية.

وبعد، فهذه ملاحظات عجلى أبديها حول دراسات الوحدة العربية، وهي تمثل رأياً شخصياً يخضع للنقاش والأخذ والرد، مع تقديري لكل الجهود الخيرة التي يقوم بها مركز دراسات الوحدة العربية، والله الهادي للصواب□

بحث استشراف مستقبل الوطن العربي
عرض نقدي

د. محمد عزت حجازي

استاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة.

أولاً: تمهيد

بحث «استشراف مستقبل الوطن العربي» في اوائل القرن الحادي والعشرين، والذي كانت نتائجه موضوعا لمناقشات مستفيضة جادة، في أكثر من مناسبة، والذي نخصّص له هذه الدراسة العرضية النقدية، هو حلقة، في سلسلة نشاطات مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، الذي يتحمّل مسؤولياته القومية في هذا الصدد، بالتزام كبير. وهو ـ أي البحث ـ واحد من جهود علمية عربية حديثة قليلة، لدراسة مستقبل الوطن العربي[1].

وقد نوقشت نتائج البحث، في ندوة ـ نادرة في كفاءة تنظيمها وادارتها وثرائها ـ عقدت في مدينة تونس بالجمهورية التونسية، في المدة من ١٧ الى ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧، ودعي للمشاركة في اعمالها ـ الى جانب اعضاء الفريق المركزي والفرق الفرعية للبحث ـ اكثر من ثمانين من ابرز المفكرين العرب، في تخصصات اجتماعية عدة، ومن اتجاهات نظرية مختلفة.

وقد حفزتنا خطورة الموضوع، وجدية الجهد الذي بذل في بحثه، وخصوبة وثراء ما تمخّض عنه العمل فيه، وحصاد الندوة الوفير، الى عرضه وابداء بعض الملاحظات عليه، مركّزين على القضايا ذات الطبيعة العامة، والنظرية والمنهجية بخاصة[2]. وتتوزّع ملاحظاتنا على وثائق هذا

---

(١) من أهم الجهود البحثية الأخرى في الموضوع: مشروع «المستقبلات العربية البديلة»، وقد أجري بتكليف من منتدى العالم الثالث وجامعة الأمم المتحدة في طوكيو، بدأ في عام ١٩٨٠ وانتهى في عام ١٩٨٦؛ «الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة»، أجري بتكليف من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في أوائل الثمانينات، و«تصور مستقبل الاقتصاد العربي حتى عام ٢٠٠٠»، ورد ضمن: جامعة االدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٦، تحرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق، ١٩٨٦).

(٢) هذه الورقة ليست مجرد اجتهاد شخصي لتقديم العمل الضخم المتميز وتقويمه. فقد افدنا في بلورة ما=

العمل، بين النقاط الآتية: الغرض من البحث، والمنطلق النظري للعمل، والمحاور التي وزّعت بينها الدراسة، والمادة التي جمعت، والتحليلات والاحكام التي انتهى اليها البحث.

ثانياً: فكرة عن البحث

الهدف الذي يرمي اليه بحث استشراف مستقبل الوطن العربي، في بدايات القرن الحادي والعشرين (عام ٢٠١٥ على سبيل التحديد)[٣] هو كما جاء في التقرير النهائي العام: «تحديد الخطوط العامة للشكل والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للوطن العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين. وذلك على أساس مسارات بديلة تحددها مشاهد بديلة للعمل العربي المشترك»[٤] (ص أ) أو هو، بصياغة أخرى: «دراسة الواقع العربي بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وبالقدر الذي يخدم إمكانية التوصل الى الوضع المرغوب في اوائل القرن الحادي والعشرين. وجنباً الى جنب مع دراسة الواقع، تأتي محاولة التوصل الى استخدام افضل المنهجيات العلمية المتاحة للحصر والدراسة الشاملة للمسارات البديلة لمستقبل الوطن العربي» (ص د) وفضلاً عن هذا، يستهدف المشروع تأسيس قاعدة بيانات، ومعلومات ومناهج، وأساليب للتنبؤ والتشابكات الشاملة، يمكن ان يستفاد منها، في اغراض التحليل والتقويم المختلفة، وبناء مشاهد اخرى اضافية. هذا إضافة الى ما سوف يقترح من توصيات وسياسات (ص ز، هامش ١١).

ويحكم عملية الاستشراف هذه ـ في رأي فريق البحث ـ عدة اعتبارات معرفية (ص د) منها:

ـ «ان الواقع العربي الراهن هو محصلة تطور تاريخي طويل ومعقد، وقد افرزته جدليات داخلية وخارجية لا بد من الكشف عنها. وتقدير اوزانها، واحتمالات استمرارها في المستقبل»

ـ ان هذا الواقع «يحتوي على كثير من البذور الجنينية التي ستحكم تطوره المستقبلي، و... لا بد من الكشف عن هذه البذور، وتقدير اوزانها النسبية، واحتمالات تطورها في ظل ظروف داخلية وخارجية مختلفة».

ـ «ان هذا المستقبل ليس قدراً محدداً مسبقاً، أو تحدده قوى غيبية غير معلومة وغير قابلة للتطويع والتشكيل» وانما هو «بدائل متنوعة تتدخل في صياغتها قوى داخلية وخارجية يمكن تحليلها والتعامل معها بالتعديل والتغيير» بفعل انساني يبدأ بالوعي.

وترتيباً على هذا، فإن مما يتعيّن عمله، ما يلي (ص ٣):

١ ـ الالمام بالقناعات الفكرية والسياسية المتوافرة.

٢ ـ فهم معقول لمسيرة الماضي وصورة الحاضر.

٣ ـ الاحساس بنبض الناس حول مشكلاتهم وغاياتهم.

= أوردنا من أفكار واحكام، مما قدّم في الندوة من تعقيبات وما دار من مناقشات. وعلى أية حال فإن ما نقدمه هنا لا يعدو أن يكون ملاحظات عامة، إذ ان تقويماً موضوعياً دقيقاً للبحث وناتجه يتطلب ليس فقط قراءة كل الوثائق التي طرحت للمناقشة، وإنما دراستها أيضاً.

(٣) اختير هذا التاريخ (سنة ٢٠١٥) لأنه نهاية عقود ثلاثة من إجراء البحث، وهي فترة وجدت أكثر ملاءمة لعملية الاستشراف.

(٤) مصدر الاقتباسات ـ بالنص أو بالمعنى ـ هو التقرير النهائي العام لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بعنوان: **مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت الطبع])، وقد أعده الفريق المركزي للمشروع. وسنكتفي بالإشارة إلى رقم الصفحة في هذا المجلد.

٤ ـ تصور مناسب حول المستقبل، يمكّن من مقارنة الواقع بالممكن والمرغوب فيه.

ويكمن خلف العمل تفضيلات قيميّة معينة لفريق البحث، من أهمها انه «مع التوحيد العربي وضد التجزئة، ومع الاستقلال وضد التبعية، ومع التنمية الشاملة وضد التخلف أو النمو المشوه، ومع العدالة التوزيعية وضد الاستقلال والفوارق الاجتماعية الشاسعة، ومع الديمقراطية وضد الاستبداد والديكتاتورية». (ص هـ).

ويوجه فريق البحث نتائج الدراسة الى ثلاث قوى: أولاها هي: «المواطنون العرب» و«قواهم المنظمة التي تسعى الى خلق مستقبل أفضل»؛ وتشكل الثانية: «النخبات الحاكمة والقائمين على ادارة المؤسسات الرسمية في الوطن العربي»؛ وتضم الثالثة: «المتخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية والتخطيط والادارة والتطور العلمي والتكنولوجي والشؤون العسكرية والامن القومي» (ص د).

والبحث هو دراسة في «بدائل المستقبل العربي» (ص ٦)، أو هو نوع من التحليل المستقبلي أو الاستشراف، يرمي الى الوصول الى مجموعة تنبوءات مشروطة أو مشاهد مستقبلية (سيناريوهات)، تقوم على افتراض الأكثر توقعاً تارة، والمأمول فيه تارة أخرى.

وبالنسبة للمنهج «يتبنى المشروع اطاراً شاملاً، فهو يستهدف بحث الآفاق المختلفة لمستقبل الوطن العربي بكل تشابكاته وتفاصيله، ويلتزم بارتياد المتوقع والمأمول به، ويمتد بنظرة الى الافق الزمني الذي يتسع بترجمة الطموحات الى واقع والذي يسمح بربط وتتابع الظواهر المختلفة في دراسة شاملة» (ص هـ).

ولا يرمي البحث ـ في رأي الفريق ـ الى اصدار نبوءات، ولا التخطيط على المدى الطويل لمستقبل الاقطار العربية، إذ ان الفكرة الاولى تقوم على اساس أن المستقبل محدد سلفاً. وينطوي التخطيط ـ وهو الفكرة الثانية ـ على تدخل واع للصياغة والتوجيه. كما ان الدراسة لا تقوم على الاسقاط، الذي يرتكز على المتغيرات المقاسة أساساً (ص هـ).

وتتم عملية الاستشراف في خطوات ثلاث، «أولاها: تشريح جزئيات المجتمع القطري أو الاقليمي أو العربي. والخطوة الثانية، هي التعبير عن النسق الشامل في صورة انساق فرعية. أما الخطوة الثالثة فتستغل هذا النسق للوصول الى التداعيات المستقبلية لكل مشهد. ويعتمد في السير بهذه الخطوات الثلاث على عديد من الاساليب «الحدسية»، و«الاستهدافية»، و«الاستكشافية».

وقد شمل تصميم البحث المكونات الآتية (ص ح):

ـ صياغة مشاهد بديلة لمستقبل الوطن العربي. وهي صياغة تعتمد على مزيج من الاساليب «الحدسية»، التي تسترشد بخبرة الماضي وتجربة الحاضر، والانساق المعروفة للمستقبل عالمياً، والقدرات العربية، والمطالب والآمال التي تتطلع اليها الشعوب العربية، وما يتصوره المثقفون العرب كبدائل مطروحة أو محتملة. وتمثل حصيلة الصياغة هنا، لحظة البدء (أو فتح الستار)، بالنسبة لكل مشهد. اما امتدادات كل مشهد وتفريعاته، وكذلك المزيد من اختبار انساقه، فيتم من خلال المكونتين التاليتين:

ـ المحاور المضمونية، وتشمل ثلاثة محاور رئيسية، هي: العرب والعالم، والتنمية، والمجتمع والدولة. وينضوي تحت كل محور عدد من الدراسات الاساسية والدراسات التحليلية المستقبلية، التي تلقي الضوء على معظم المتغيرات الحاكمة للحاضر والمستقبل، وعلى تفاعلاتها المتوقعة.

ـ النمذجة، وتنطوي على صياغات كمية وكيفية، لشبكة التفاعلات بين المتغيرات والمحددات الحاكمة، في ظل بدائل مختلفة (المشاهد).

وقد تمخض العمل في هذا المشروع الضخم، والذي بدأ عام ١٩٨٠ وانتهى في اوائل ١٩٨٧، عن خمس وثائق اساسية، فضلاً عن عدد من الدراسات الفرعية.

والوثائق الاساسية هي:

١ ـ التقرير العام للمشروع تحت عنوان «مستقبل الأمة العربية.... التحديات والخيارات».
٢ ـ دراسة محور «المجتمع والدولة في الوطن العربي».
٣ ـ دراسة محور «العرب والعالم».
٤ ـ دراسة محور «التنمية العربية».
٥ ـ دراسة محور «النمذجة»، وهي الوثيقة الفنية للمشروع.

أما الدراسات الفرعية فمن أهمها: المجتمع والدولة في المشرق العربي، والمجتمع والدولة في المغرب العربي، والمجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، والعرب ومستقبل النظام العالمي، والعرب ودول الجوار الجغرافي، والقوى الخمس الكبرى والوطن العربي،ومستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وينطلق البحث من التسليم بأننا ـ في الوطن العربي ـ بازاء «مأزق» أو «معضل» يتمثل في بعدين، أولهما، هو التجزؤ والتفتت، والآخر، هو التخلف (ص ٦، وص ٩ ـ ١٠).

وفي محاولة لتفسير المأزق العربي، يقول فريق البحث ان «سبب أزمتنا الراهنة هي ان حركة التحرر العربي انتشت بانتصاراتها ثم ضلت طريقها في النصف الاول من عقد الستينات، وكان مقتلها الاساسي هو انها وقعت في فخ المقايضات الزائفة أو المغلوطة أو الوهمية بين اهداف الوحدة والتحرر والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية من جانب، وبين الحريات الاساسية وحقوق الانسان والمشاركة السياسية من جانب آخر» (ص ٣٧٥).

وتصور فريق البحث ثلاثة بدائل محتملة أو ممكنة، للحركة في المستقبل (والمتغير الحاكم هو طبيعة العلاقة بين البلدان العربية القطرية من منظور الوحدة)، أولها، أن يستمر الوطن العربي على ما هو عليه من التجزؤ والتخلف، وربما تزداد وطأتهما، وهذا هو البديل «الاتجاهي»؛ والثاني أن ينجح الوطن العربي في تجاوز بعض جوانب أزمته الراهنة، عن طريق التعاون، وهو البديل «الاصلاحي»؛ والبديل الثالث، هو أن يوفق الوطن العربي في تحقيق الوحدة وينطلق في آفاق التقدم، وهو البديل «التحويلي».

وينبني كل من المشاهد (أو السيناريوهات) الثلاثة على محاور ثلاثة. أولها خاص بالمجتمع والدولة، والثاني يتعلق بالعرب والعالم، والثالث يرتبط بالتنمية العربية.

وتقوم عملية استشراف الوطن العربي على اقتناع بضرورة النظر في الآليات الاساسية للحركة، وبأهمية النظر الى تداعيات المستقبل على أنها ديناميات متوقعة تجمعها «جدليات» رئيسية حاكمة. ويرصد فريق البحث عدداً من الجدليات المتفاعلة فيما بينها (ص ٢٩ ـ ٣٤)، أولاها هي جدلية «التوحد والتفتت»، والثانية هي جدلية «الداخل والخارج»، والثالثة هي جدلية «العقائد الكبرى والعقائد الصغرى»، والرابعة هي جدلية «الروحانيات والماديات».

وتعتمد أهم التحليلات التي ينطوي عليها هذا الجهد الضخم على مقولة ان الطبقة ـ أو الطبقات ـ الوسطى في الاقطار العربية (من المتعلمين والمتبنين لنموذج الحياة العصرية) هي التي قادت عملية تطوير المجتمع العربي، أو المجتمعات القطرية بعبارة أدق، وهي المرشحة لمتابعة هذه المهمة التاريخية البالغة الخطورة وعليها تقع مسؤولية الانجاز، وهي قادرة على حملها. وفي هذا

الصدد يقول فريق البحث، «ولسوف يجد القارىء ان اهم المعطيات التاريخية (على مدى القرون الثلاثة الاخيرة على الاقل) قد بدا في ارث التكوينات الاجتماعية التقليدية وانساق القيم المرتبطة بها، وفي الادوار المتبدلة للشرائح الاجتماعية الوسطى» (ص ٤٧، كمثال).

ثالثاً: تحفظات وانتقادات

ان الانجاز الضخم ـ بحسب أكثر المعايير الموضوعية تشدداً ـ الذي حققه الجهد في هذا البحث، لا يجوز له ان يصرف الاهتمام عن عدد من التحفظات، وجوانب القصور، التي يمكن ان تكشف عنها أية دراسة جادة ومحايدة لناتج الجهد.

وقبل ان نستعرض ما نعده تحفظات ضرورية، على نتائج الجهد البحثي، وما نراه جوانب قصور فيه، يهم ان نشير، الى ان الطريق التي سلكها البحث ليست هي التي تترتب منطقياً وعملياً على ما قيل انها اعتبارات معرفة تحكمه (ص د) واجراءات يتعين انجازها (ص ٣)، وقد اشرنا اليها كلها في الأسطر السابقة من هذه الدراسة.

وذلك لأن فريق البحث، لم يقدم تحليلاً موضوعياً للواقع العربي، أو الماضي، والحاضر، والمستقبل (وهو التحليل الذي حدد فريق البحث ـ محقاً ـ أهم ملامحه)، أو شيئاً يقترب منه، وانما قدّم رؤية تبشيرية، لما قد يترتب على تبني فكرة الوحدة العربية، أو ما تصوّره بدائل للمستقبل. وبذلك خلط بين الحلم أو الامنية، وبين الحقيقة والواقع، أو بين المرغوب فيه، وبين الممكن موضوعياً. وليس هذا مما يساعد في فهم الحاضر، أو اجراء استشراف للمستقبل، على درجة مقبولة من المصداقية.

اذا كان فريق البحث قد أوحى بأنه لم يلتزم بمنطلق نظري محدد، بل وشكك في جدوى الاعتماد على رؤية نظرية، وألمح الى افلاس المنطلقات النظرية المطروحة، فان هذا ما يمكن ان نختلف فيه مع فريق البحث من جهة، وما يتعارض مع ما حدث فعلاً من جهة أخرى.

ففي مناقشة أمر التوجه النظري للبحث، قيل ان «المخاوف التي اثارها الكتّاب العرب في مواجهة مناهج الغرب ومستقبلياته»، وحقيقة وجود قدر من التميّز والهوية الخاصة للوطن العربي، تقتضي أن تكون هناك محاولة للإبداع، بدلاً من محاكاة أي من البدائل المطروحة، على ساحة الفكر العربي (ص ٤ ـ ٨، وص ١٤)، ولكن ما أنجز في الحقيقة، لا يزيد كثيراً عن كونه محاولة توفيق وسطية (ص ٢٣)، تجمع بين عدد من المفاهيم التي تتردد في التراث الوضعي الكلاسيكي، واعمال ماكس فيبر والوظيفيين المحدثين «أما ما قيل عن محاولة التوفيق بينها وبين المادية التاريخية أو ما اليها، فان الامر لم يتجاوز اضافة بعض المفاهيم الماركسية، التي بدت غريبة ومقحمة على التوجه والتحليلات».

ونحن نزعم ان ثمة توجهاً عاماً، انطلقت منه الدراسة، أو التزمت بمنطقه، ولم تتجاوز حدوده، هو ما يمكن ان نسميه التوجه الليبرالي، أو القومي كما يسميه البعض. وهو وضعي وظيفي، وعقلاني علماني، ويقبل النظام الرأسمالي، سواء في اساسه الاقتصادي أم في الابنية الثانوية المترتبة عليه. وسوف نرى في الفقرات اللاحقة، الآثار الخطيرة التي ترتبت على الانطلاق من هذا التوجه. وهو توجه لنا عليه عدة تحفظات: أولها، أنه ليس وحده المطروح على ساحة الفكر العربي، كمنطلق للمشروع المتكامل للنهضة العربية الشاملة. وانما هناك توجهان نظريان بديلان، هما: التوجه الاسلامي أو السلفي، والتوجه الراديكالي أو الاشتراكي، ومن ناحية ثانية، فان

الاختيار الليبرالي ضعيف نظريا وتطبيقيا، لانه تجميعي وسطي غير متسق داخلياً، وغير مفيد تطبيقياً، لأنه غير قادر على ان يحل أزمة التطور الحضاري للوطن العربي، كما بان من تجارب العمل في حدوده.

وأكثر من هذا، في تقديرنا، ان الجهد البحثي لم يفد بشكل كفء من المنظور الوضعي الوظيفي، مما أدى الى ان تأتي الوثائق النهائية تجميعية سردية وصفية، بدلاً من أن تكون تركيبية تحليلية.

وما قيل ـ اثناء عرض نتائج البحث والرد على بعض الملاحظات في الندوة ـ من ان التحليل الطبقي، بل والصراعي، هو اساسي ومؤثر، كنقطة انطلاق واجراء، هو من الامور التي لم نجد شاهداً واحداً يمكن ان يستند اليه. وملامح التحليل الطبقي والصراعي لا تخفى على المحللين الاجتماعيين، وليس من الصعب الكشف عنها في أدبيات العلوم الاجتماعية.

أما «الجدليات الاربع الرئيسية الحاكمة»، (ص ٢٩ ـ ٣٤)، وهي ـ في تقدير فريق البحث ـ تجمع «الديناميات» «المتدفقة» التي تتمثل فيها «تداعيات المستقبل»، فإنها ـ في نظرنا ونظر عدد غير قليل من المحللين ـ تبدو مثالية بعيدة عن الواقع المادي أو تهمّشه، كما انها تفتقر الى جوهر الجدل، وهو ان تكون هناك بدائل متناقضة متصارعة، يتم تجاوزها ـ بالحركة والصراع ـ الى صيغة جديدة، غير غريبة تماما عن طرفي الجدل وان كانت تختلف عنهما. الجدليات الاربع التي تكلمت عنها وثائق البحث، هي مجرد ثنائيات (يتردد معظمها في أدبيات الاتجاه الوضعي)، تتراوح الحركة بينها، في دورة متجددة، دون ان تتمخض عن شيء جديد. وحتى هذه الجدليات الأربع تبدو مقحمة على العمل، ولم تعمل كفكرة موجهة للبحث والتحليل والتفسير.

ولقد ترتب على عدم وجود رؤية نظرية واضحة، كفوءة توجه الجهد البحثي كله، جوانب ضعف في نتائج الجهد لا يصحّ التهوين من شأنها. ولعل من أبرزها ما يتصل بالمنهج.

فلقد قيل: «فالمهم ان تكون هذه المشاهد (أو السيناريوهات) الرئيسية، هي ما يتمثل في عقل الانسان العربي من طموحات واحلام وتوقعات، وتعبر عمّا يعتمل في نفسه من تخوفات وشكوك» (ص ٣٩).

أما بالنسبة للطريقة التي تعد بها المشاهد الثلاثة، فقد استدعى الامر ـ بعبارة فريق البحث ـ بناء النموذج العربي من النميذجات للظواهر الاقتصادية وغير الاقتصادية المختلفة. وهي نميذجات تجمعها ديناميات للتفاعل بين الظواهر المتنوعة، «بحيث يتم التوصل الى صورة متسقة من خلال عمليات التصحيح المتتابع، **يلعب فيها عنصرا الخبرة والحدس المنضبطين** دوراً محدداً وهاماً» (ص ٤٠، والتأكيد لفريق البحث).

وللتغلب على التعقيدات التي ينطوي عليها المنهج الذي اختاره فريق البحث، قيل ان «الحل العملي هو محاكاة التاريخ، الذي يمثل الحركة الدائبة: أي الجيئة والذهاب ما بين الوعي، والهدف، والقرار الانساني من ناحية، وتطور الواقع المادي من ناحية أخرى» (ص ٢٤).

ومن منطلقات البحث التي تحتاج الى وقفة وتأمل ومناقشة، ان يقال: «وهذا يطرح على منهجية الاستشراف في دراستنا هذه مطلباً إضافياً، يتمثل في ضرورة تجميع اهداف وغايات القيادات الفكرية العربية، والمواطنين العرب ان امكن، ودمجها كمكونات اساسية في نشاط الاستشراف» (ص ٢٤). فكيف يتسنى هذا ونحن بإزاء رؤى بديلة، تصدر عن انحيازات اجتماعية مختلفة وانتماءات ايديولوجية متباينة، ترجع بدورها، الى مصالح ـ حقيقية أو مقصورة ـ متصارعة، أو متعارضة على الأقل.

لقد كان المطلوب، والمتوقع ترتيباً على ما أورده فريق البحث، من أسس معرفية ومهام يلزم انجازها، (وهو ما اشرنا اليه في الفقرات الأولى من هذه الدراسة)، ان يحدد فريق البحث القوى الاجتماعية المختلفة في الواقع العربي وفي كل من اقطاره، والاكثر فاعلية وتأثيراً من بينها، وديناميات التحوّل الاجتماعي الاقتصادي وآلياته. ثم «ينطلق منها في رسم أو تركيب الصور البديلة للمستقبل».

ولكن الذي حدث هو اغفال هذه المتغيرات ـ الحاكمة في الحقيقة ـ أو تهميشها الى حد بعيد، والاكتفاء بالاشارة الى «الموارد البشرية»، السكان وفئاتهم، من منظور التحليل الديمغرافي.

لقد تكلم فريق البحث (ص ٦٣ ـ ٦٥) عما اسماه «التكوينات الاجتماعية الحديثة»، وحصرها في «الشرائح المتوسطة الجديدة»، و«الطبقة العاملة الحديثة»، و«الفئة الحاكمة» (قبلية أو ارستقراطية محلية)، و«كبار ملاك الاراضي» و«العلماء ورجال الدين»، و«كبار التجار في الاسواق الحضرية»، و«فئة الحرفيين في المدن»، و«فئة الفلاحين في الارياف».

وعاد (ص ٧٢) فاضاف ما سمى الطبقة العليا بكل اجنحتها (البرجوازية التجارية وكبار ملاك الاراضي والبرجوازية الصناعية)، و«البروليتاريا الهلامية» أو الرثة (ص ٧٢).

وفي متابعة التحوّلات الاجتماعية الاقتصادية الأحدث، وبخاصة ما ترتب منها على «الانفتاح» أو تمثّل فيه (ص ٨٥ ـ ٨٠)، وجد فريق البحث نفسه بازاء تكوين، أو تكوينات اجتماعية تتسم بالفسيفسائية، أو التعددية بغير صيغة أو تشكيل محدد المعالم واضح القسمات، وهي المقولة نفسها التي تتردد في أدبيات الاستشراق الاوروبي الغربي.

وحتى بهذا الفهم التبسيطي غير المبيّن، لم يتخذ التكوين الاجتماعي كأحد مفاتيح فهم المستقبل.

أما بالنسبة لتوزيع عناصر الدراسة بين ثلاثة محاور، هي المجتمع والدولة، والتنمية، والعرب والعالم، فليس ثمة ما يؤخذ على هذا التقسيم في حد ذاته، فهو اختيار يمكن أن يختلف باختلاف الباحثين. والمهم فيه هو انه ـ في فئاته العامة ـ جاء قريباً من الشمول لما يلزم أن يغطى في دراسة الموضوع.

ولكن ما يعنينا في هذا التقسيم، هو ما اغفل في داخل كل من المحاور الثلاثة. دون التطرّق الى تفصيلات لا يسمح بها الحيّز، يمكن أن نقول ان من بين جوانب القصور في تغطية كل من المحاور الثلاثة ما يأتي:

١ ـ بالنسبة لمحور «المجتمع والدولة»

أ ـ ان المجتمع ليس كياناً متجانساً، وانما هو تشكيل اجتماعي من عناصر مختلفة (طبقات، وشرائح، وصفوات، وتنظيمات، وجماعات، وغيرها) تتكامل وتتصارع بصور بالغة التعقيد، وتختلف أوضاعها في صيغة توزيع القوة من مرحلة الى مرحلة. وهذه حقائق لا يصح تجاوزها، في الحديث عن المجتمع، وقصر الحديث على ما أسمي «النخبات الحاكمة» يتعارض مع هذه الحقيقة، بل ويتعارض مع القول بأن العمال والفلاحين أو الطبقات المنتجة حقيقة هي «صاحبة المستقبل وصانعته».

ب ـ ان الدولة، ليست كيانا منفصلاً تماما عن التكوين الاجتماعي، أو حكما محايداً بين عدة اطراف، وانما هي ـ في اغلب الاحيان ـ جهاز يرتبط بطبقة أو بحلف طبقي معين، أو يعبر عن توجهاته ومصالحه، ويعمل للدفاع عنها. ومن هنا، فان وضع الدولة وسلوكها يختلفان من حالة الى حالة، ومن مرحلة الى مرحلة.

ج ـ ان علاقة الدولة بالمجتمع، ليست علاقة نمطية ثابتة، وانما هي تختلف بتغاير الظروف.

د ـ ان البلدان العربية القطرية، لا تنطلق من توجهات ايديولوجية متماثلة. فهناك الاقطار ذات التوجه الاشتراكي ـ بغض النظر عن فهمها لطبيعته وممارستها له ـ والاقطار ذات التوجه الرأسمالي، وغيرهما. فكيف يمكن الجمع بينها في استراتيجية عامة واحدة، وكف أو تحييد الصراعات، أو على الأقل الخلافات الجذرية بينها؟

٢ ـ بالنسبة لمحور «التنمية»

أ ـ اقتصر التحليل على الجوانب الاقتصادية في عملية التنمية مفهومة بأنها نمو الناتج الاقتصادي. فتكلم عن تطوير قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، من منطلق تقني بحت. وبهذا أغفل ابعاداً اجتماعية وحضارية بالغة الأهمية، منها التوجهات العامة للعملية التنموية، والتكلفة الاجتماعية للتنمية، واعادة صياغة العلاقة بين القرية والمدينة أو الريف والحضر، واشكاليات نقل التكنولوجيا واستخدامها، وما الى ذلك.

ب ـ لم يتم التعرض للقضية التي تشغل الكثيرين من المحللين، وهي عوامل اخفاق أو تعثر التنمية، وهي في رأي عديدين مؤامرات الدول الاستعمارية السابقة والامبريالية الحالية من جهة، وتواطؤ بعض العناصر المحلية ـ الكومبرادورية ـ مع القوى الاجنبية من جهة اخرى. لقد قيل ـ في سياق المناقشات ـ ان فريق البحث «يحاول الا يتهم أحداً». فكيف نحلل حالة تردي الوطن العربي ونفسرها، دون ان نحدد القوى أو العناصر المسؤولة عنها بل والمستفيدة منها، التي تعمل كثورة مضادة لمحاولات الخلاص من التخلف والتجزئة؟

ج ـ لهذا فان موضوعاً خطيراً مثل نمط التنمية الذي يستطيع ان يساعدنا في تجاوز الازمة الراهنة، وهل هو التنمية في الاطار الرأسمالي، أو من منطلق آخر، لم يطرح للتحليل، بل ولم يشر اليه على الاطلاق؟

د ـ ومن ثم، فقد غاب عن التحليلات، ان بعض النخب الحاكمة، والطبقات أو الاحلاف الطبقية التي تنبثق منها أو ترتبط بها، تفيد في حقيقة الامر من واقع التجزئة والتخلف، وليس من مصلحتها تجاوزه تجاوزاً حقيقياً.

هـ ـ في معالجة ما استعرض من أبعاد التنمية، جرى التركيز على الجوانب الشكلية دون الأسس أو المضمون والناتج، ودون رؤية تربطه بالظروف الموضوعية الهيكلية الحاكمة في الحقيقة. ففي مناقشة تطوير التعليم، مثلاً، لم يبيّن العرض انحيازاته الاجتماعية ـ وهي للطبقات العليا ـ ولا الفلسفة التي يقوم عليها، وهي اعادة انتاج الاوضاع القائمة وتكريس المسايرة أو الاتباع، ولا ناتجه، وهو تشويه عملية النمو النفسي الاجتماعي والعجز عن الاعداد لمستقبل منتج، وهكذا.

و ـ وكان من الغريب حقاً ان يقال في هذا الصدد: «ان المستقبل مرهون بتغليب معيار الانجاز على معيار الإرث» (ص ١٧٧).

٣ ـ بالنسبة لمحور «العرب والعالم»

أ ـ غاب عن البحث، ان أزمتنا الراهنة أو تخلفنا، هو الوجه الآخر لتقدم الدول الاوروبية الغربية الرأسمالية، وانكشاف مجتمعاتنا لتأثيراتها وخضوعنا لها، فان نظم الحكم عندنا، تبدو عاجزة عن اتخاذ موقف مستقل، بل ولا حتى التفكير في ذلك. ولهذا فلا يمكن ان نتوقع من هذه الدول الا ان تعمل كل ما في وسعها للإبقاء علينا في حالة تخلف.

ب ـ ومن ثم، لم يتعرض العمل للآراء، التي تقول انه ليس هناك امكانية لتجاوز الازمة الراهنة للوطن العربي، بل ولا مستقبل لهذا الوطن أو لأيّ من اقطاره ما لم نخلص من وضع التبعية للنظام الرأسمالي العالمي. وان كان الامر لا يخلو من اشكالية: فكيف نحقق الخلاص من هيمنة أو تسلط المتروبولات الاوروبية الغربية ونتجاوزها، ونحن نعيش باستهلاك ما تقدمه لنا، بل وفي ظل حمايتها؟

ج ـ ولقد كان من أغرب ما حدث، هو إغفال مناقشة الاستراتيجية التي استتبعت التورط في اتفاقات كامب ديفيد، والآثار التي ترتبت وسوف تترتب عنها.

لقد انطوى هذا الجهد البحثي الضخم، على جمع قدر هائل حقا من المادة، في موضوعات جديدة تماماً أو غير مطروقة كثيراً. ولقد تمّ ذلك في وجه تحديات بالغة الخطورة، ليس بسبب عيوب في تصميم عملية جمع المادة فقط، أو جمعها فعلاً وتصنيفها وعرضها في أوعية المعلومات المختلفة، ولكن في ضرورة تخليق مادة يحتاج الباحث الاجتماعي اليها بصورة ملحّة، في حين لا تهتم اجهزة المعلومات بها عادة.

وفضلاً عن هذا، فقد أجريت على جانب كبير من المادة التي توافرت معالجات متطورة، بأكثر الوسائل والادوات دقّة وكفاءة. كما أمكن التعامل مع التشابكات العديدة بينها عن طريق احدث صور التحليل، تحليل الانساق أو النمذجة.

ويكاد الذين أدركوا حقيقة الجهد في هذا الصدد، أن يجمعوا على أن ما حقّقه مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي في هذا المجال، هو من أقوى النقاط فيه. ولا تقف فائدته عند كونه قاعدة صلبة اعتمدت عليها التحليلات المختلفة في المشروع، وكثير من الاحكام التي انتهى اليها، وانما هي تتجاوز ذلك، الى أن تكون ذخيرة، يمكن ان تفيد منها مشروعات بحثية عديدة وباحثون كثيرون ممن تشغلهم هموم الوطن العربي ويتصدون لتحليلها.

أما بالنسبة للتحليلات التي انطوى عليها العمل، والاحكام التي انتهى اليها، ففي تقديرنا ان بعضا منها لا يمكن قبوله، وفضلاً عن هذا فإنها أقل مما يمكن أن يستخلص من المادة التي توافرت للباحثين. ويرجع ذلك في تقديرنا الى عدة أمور:

أولاً: عدم وجود رؤية نظرية كفوءة للتعامل مع موضوع بالغ التعقيد، مثل موضوع استشراف مستقبل الوطن العربي.

ثانياً: الخلط بين الجهد التبشيري بالوحدة العربية، وهي امل الكثيرين بل وحلمهم ومناط الخلاص، وبين التحليل الموضوعي للواقع الحي. وليس ثمة ـ في تصورنا ـ ما يعيب الطرح التبشيري، لو انه قدم على حقيقته، وتم التمييز بينه وبين التحليل الموضوعي.

ثالثاً: الرؤية الميكانيكية التجزيئية، لبعض الظواهر والعلاقات. ومن ابرز الأمثلة في هذا الصدد، الخلط بين الحجم والقوة أو القدرة (بعض الكيانات الصغيرة قوية جداً، وبعض الكيانات الكبيرة هشة)، وتصوّر فريق البحث لطبيعة المجتمع والدولة، والتنمية، وما اليها، وللعلاقة بين الدولة القطرية والكيان القومي، والعلاقة بين الدولة القطرية، أو الكيان القومي والقوى العالمية.

رابعاً: إغفال ما طرأ على الواقع العربي، القطري والعام، وما سجّله فريق البحث نفسه من تشوهات اساسية تبدو في مظاهر عدَّة، من أهمها:

ـ ظهور تكوينات اجتماعية غير وطنية (وبلغة اخرى، عميلة أو كومبرادورية)، أو دون وعي.
ـ نمو ـ والأدق تطور ـ بعض قطاعات الحياة كل على حساب الآخر أو الأخرى: الحضر على حساب الريف، والصناعة على حساب الزراعة، وهكذا.
ـ عجز النمو عن توفير فرص الحياة الملائمة للطبقات المنتجة، سواء في حد ذاته أم بسبب سوء توزيع الناتج.
ـ تبعية مجتمعاتنا ـ ليس فقط في نموها بل وفي وجودها ـ للمتروبولات الرأسمالية في أوروبا الغربية وأمريكا.
ـ تحولات خطيرة في طبيعة الدولة (ص ٧٣)، ومنها تركز السلطة تدريجياً في شخص حاكم واحد اوحد، وتحول الجناح المدني في السلطة من فريق مسيّس إلى نخبة بيروقراطية تكنوقراطية لا تشارك في اتخاذ القرار، والنمو السرطاني لجهاز الأمن الداخلي وتحوله إلى القمع والإرهاب، وسطوة جهاز الاتصال الجماهيري وتسخيره لتزييف وعي الجماهير.
وقد نتج عما نراه ـ في اجتهاد شخصي ـ عيوباً في استراتيجية البحث، ما نراه قصوراً في بعض التحليلات الأساسية. ومن ذلك:

أولاً: والأخطر على الإطلاق، الفهم الذي تبناه فريق البحث للمعضل العربي، والذي يتمثل في:

ـ «اننا نحس بالضعف... امام تغيرات سريعة الوقع، وآليات عنيفة تتساقط علينا من الخارج» (ص ٩).
ـ «إن الخلافات (بيننا) تأتي في جزئيات، تدور حول توجهات النمو الاقتصادي، أو حول اساليب الممارسة الديمقراطية، أو حول علاقاتنا السياسية الخارجية، أو حتى حول ما دون ذلك من تفاصيل» (ص ١٠).
ـ «ولو نحينا جانبا التفاصيل... حول مظاهر مشكلاتنا واسبابها... لوجدنا ان المشكل هو غياب المستقبل عن تصوراتنا» (ص ٦).

الأزمة الراهنة للوطن العربي ولكل أقطاره، أعمق وأخطر من هذا بكثير. وذلك لأن من أهم أبعادها:

ـ إخفاق ـ أو على الأقل ـ تعثر عملية التنمية الشاملة، وقد أشرنا إلى التشوهات التي طرأت عليها في فقرة سابقة. وهذا مما أدى إلى او انطوى على فقدان العدالة التوزيعية واستئثار شرائح طفيلية بالجانب الأكبر من ناتج الجهد الاجتماعي، وغياب الديمقراطية أو المشاركة الحقيقية لكل قطاعات الشعب وطبقاته في اتخاذ القرار.

ـ التردي والتفسخ والهوان العربي بصورة تكاد تكون غير مسبوقة.
ـ الوضع التابع للوطن العربي ولكل من أقطاره في النظام العالمي، وللرأسمالية الأوروبية الغربية على سبيل التحديد. والقوى المتسببة للأزمة المستفيدة منها ليس القوى الأجنبية فقط،

وإنما هي أيضاً بعض القوى الطفيلية المحلية، التي لا تضار بالأزمة بل وتفيد منها.

ثانياً: قبول انظمة الحكم في الوطن العربي كواقع معطى غير قابل للمناقشة، بل وتصوّر إمكان أننا نستطيع تجاوز أزمتنا بفعل منها.

ثالثاً:افتراض أن الجماهير العربية ـ وهي صيغة بالغة الغموض ـ هي مع الوحدة وضد التوزع القطري، وأن هذه الجماهير على استعداد للتخلي عن الكيانات القطرية التي تنتمي إليها واختيار الوحدة.

وهذا مما يتعارض مع عديد من الحقائق شبه المؤكدة، ومنها ما ورد في وثائق البحث. فقد قيل: «والمواطنون العرب ـ بعد اكثر من (ثلاثة عقود من الاستقلال) ـ يتصرفون، أساساً، كمواطني دولة قطرية، وبشكل ثانوي يفكرون ويشعرون ويتصرفون كعرب، أي كأبناء امة واحدة. هذا وغيره يعتبر من «انجازات» الدولة القطرية التي لا يمكن التقليل من شأنها» (ص ٧٠).

رابعاً: تصور أن من الممكن أن نصل إلى حلف أو جبهة مما أسماه فريق البحث «القوى التقدمية»، عن طريق الحوار. فقد غاب عن فريق البحث، أن ما يخلق قوى مختلفة، بدلاً من جبهة واحدة، هو تباين المصالح أو تعارضها وتناقضها، مما يؤدي إلى الصراع ويحل عن طريقه، وليس مجرد اختلاف الاقتناع العقلي الذي يساعد في رفعه أو في تخفيفه الحوار.

خامساً: الرؤية التبسيطية لما سمّي أداة التحول الاجتماعي الاقتصادي ـ أو التغيير الاجتماعي ـ في الوطن العربي وكل من أقطاره. فمن جهة أولى، يقوم القول بالفاعلية الحاسمة لعناصر من الطبقة الوسطى، على أساس الاقتناع بأن التحول الاجتماعي الاقتصادي يتحقق بفعل نخبة أو نُخب، وهو تصور غير مقنع. ومن جهة ثانية، فإن مقولة الطبقة الوسطى ـ والتي طرحت بصورة تأكيدية قطعية ـ هي مقولة غير مقبولة من كثيرين من المحللين الجادين. وذلك، لأنه ـ في تحليل طبقي جاد مقبول ـ لا يوجد شيء اسمه الطبقة الوسطى، وإنما هناك الفئات البينية أو الشرائح الوسطى، وهي في أوضاع انتقالية اما إلى أعلى السلّم الطبقي أو إلى أدناه. وفضلاً عن هذا، فهي ليست فاعلة للتحول الاجتماعي الاقتصادي الذي لا يتم لمصلحتها، وإن كانت هي من أدواته.

سادساً: وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية، فإن تجارب التعاون بين الأقطار العربية، وهي من أمثلة ما يدعو له المشروع في المشهد الثاني، لا تبشر بأي خير. وهزال ما حققته هذه التجارب لا يتماشى مع ما يتوقعه المشروع الذي نحن بصدده منها، بل انها تقدم شاهداً على نقص مصداقية التعاون. ولقد أثار مفهوم الدولة «القائد» التي تلعب دوراً طليعياً في قيادة الوطن العربي من الأزمة وعلى طريق التقدم حساسيات شديدة.

وبهذا تغفل الدراسة حقائق على جانب كبير من الأهمية. منها، أن من الممكن نظرياً وعملياً، أن تحقق بعض المجتمعات القطرية العربية نهضة حقيقية، تتجاوز بها أزمتها الراهنة، دون أن ترتبط معاً في صيغة واحدة. وليس ثمة ما يضمن أن يتحقق، في ظل الوحدة وبفضلها أساساً، حلّ للأزمة التي تمر بها مجتمعاتنا وتقدم حقيقي، بغض النظر عن طبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة في مجتمع الوحدة. بل انه، في حال استمرار النخب الحاكمة حالياً في مواقعها، فإن العكس، ازدياد التردي وتفاقم الأزمة اكثر هو المتوقع، وإن كان من غير المرغوب فيه.

والحقيقة الثانية، هي أن الفعل العربي هو ـ في التحليل النهائي والواقع ـ فعل على المستوى القطري. ولكن المشروع يذهب بعيداً في إغفال دور الدولة القطرية حتى ليراها عقبة في طريق تحديد الهدف، بل وعقبة في طريق التحليل. وهذا الطرح للإشكالية يقوم على التسليم بوجود تعارض أساسي ومبدئي، بين «القطرية» و «القومية»، وهو ما يبدو لنا أمراً من الصعب التسليم به. والحقيقة الثالثة، وهي الأهم، هي أنه مطروح على الساحة العربية فعلاً مشروعات ثلاثة ـ على الاقل ـ للنهضة الحضارية العربية، هي: المشروع الراديكالي، والمشروع الليبرالي، والمشروع الإسلامي، والأخير ـ وهو اكثر قوة من الآخرين ـ يتجاوز تصوره للوحدة النطاق العربي، ويمتد ليشمل كل ما يدخل في «ديار الإسلام». ولم يكن أي منها موضع مناقشة جادة في البحث.

وهناك فضلاً عن التحفظات والانتقادات السابقة، عدد من الملاحظات المنهجية والإجرائية. وأهمها، هو ما أسماه بعض المعلقين، سيطرة الطابع الاقتصادي سيطرة تكاد تكون تامة، في تحليل ظاهرة أو ظواهر متعددة الأبعاد، أو ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وحضارية، هي التحول الاقتصادي الاجتماعي.

فالبحث وما تمخض عنه من وثائق، لم يفد بطريقة فعّالة وكفوءة وبأسلوب تركيبي، مما يمكن أن تسهم به العلوم الاجتماعية المختلفة (وعلم الاجتماع، والانثروبولوجيا، والاقتصاد السياسي، والعلوم السياسية، والتاريخ، على الأقل). وإنما بدا عملاً تغلب عليه رؤية الاقتصاد البحت أو ظل أسيراً لهذه الرؤية (في وقت كان مطلوب منه فيه أن يتجاوزها).

وهناك انطباع بأن جهداً تركيبياً جديداً، يفيد من الدراسات الفرعية العديدة والكم الهائل من البيانات والمعلومات التي وفّرتها الأعمال البحثية المختلفة، يمكن أن يضيف جديداً مهماً.

وقد ترتب على هذا، أن جوانب بالغة الأهمية من الواقع الاجتماعي العربي ـ القطري والقومي ـ الراهن، غابت من الصورة التي ترددت في وثائق البحث المختلفة. ونحن نقصد ـ على سبيل التحديد ـ أولاً، التكوين الاجتماعي للدولة القطرية، وطبيعة العلاقات بين عناصره، والقوى المؤهلة أكثر من غيرها لحمل مسؤولية التغيير. وثانياً، ما يسمى الأبنية المترتبة أو الثانوية، ومن أبرزها العناصر الحضارية المختلفة، والثقافة بخاصة. وأخيراً، أساليب الحياة التي تعيشها عناصر التكوين الاجتماعي المختلفة.

وفي رأي البعض، أن عناصر كل مشهد (والأدق أن نبقي على المصطلح المعرّب سيناريو)، قد جمعت بطريقة الصفقة الشاملة ـ بعضها مع البعض بصورة لا تخلو من التعسف ـ وتعد مجافية للواقع أو مايمكن أن يحدث فعلاً. ومن هنا فهي لا تتصف بدرجة كافية من الاتساق الداخلي من جهة، كما أنها تفتقر إلى المصداقية من جهة أخرى.

رابعاً: كلمة تقدير

نحن لا نشك، في أن بعضاً مما أوردنا من تحفظات على العمل، هو من قبيل الخيارات، التي يمكن الاختلاف فيها، والدفاع عنها، في كل حالة. ومن أبرزها وأخطرها، النزعة الليبرالية في تصور اشكالية البحث ودراستها وللنتائج. فهو مقبول كبديل يقوم على انحيازات اجتماعية وانتماءات ايديولوجية معينة، وإن كانت ملاءمته للمهمة التي وظّف فيه يمكن أن تكون محل خلاف. ومن التحفظات الأخرى، التي أوردناها ما يمكن أن تساعد جهوداً إضافية أو جهود آخرين في إلغاء

الأساس الذي تقوم عليه. ومنها مثلاً، أمر تغطية الرؤى البديلة لمستقبل الوطن العربي.

ويبقى أن نقول، ان هذا البحث، جهد علمي جاد تم في مواجهة تحديات صعبة، لا يصح التهوين من شأنها. وفي مقدمة هذه التحديات الصعوبات التي تنطوي عليها عملية الاستشراف بطبيعتها، وعدم وجود رؤى نظرية كفوءة جاهزة. فضلاً عن بعض المحاذير السياسية والحضارية. وهناك أيضاً، مشكلات توفير الإمكانات اللازمة، والعمل المتصل بقوة دفع عالية، على مدى زمن طويل في إطار فريق، وإدارة مشروع قومي متعدد الأهداف والمهام يرتاد مجالاً غير مطروق، حتى وقت قريب.

والتجربة المنهجية التي تم بها البحث، تنطوي على عدد من الدروس المهمة، التي يساعد استيعابها على الانطلاق في آفاق جديدة في البحث.

وستبقى قاعدة المعلومات البالغة الضخامة والتنوع ـ والتي توافرت بفضل جهد تركيبي شاق ـ ذخيرة يمكن أن تفيد منها دراسات وتحليلات عديدة.

فالعمل الذي نحن بصدده، هو عمل متميز بمعايير كبيرة. فهو، أولاً، جهد جماعي عربي، وظّفت فيه جهود عدد غير قليل من افضل الباحثين العرب من اتجاهات فكرية مختلفة. وبهذا أمكن تعويض قصور الجهد الفردي ومشكلة التحيزات الفردية. ومن ناحية ثانية، فهو رؤية عقلانية للمستقبل، تنطوي على نقلة نوعية في تاريخ الفكر العربي كما قيل بحق، وليس مجرد بداية متواضعة، كما يقول أصحابه (ص ك). ومن ناحية ثالثة، فهو اسهام حقيقي في مجال خلق وعي اجتماعي عربي جديد. فهو بمثابة صحوة، أو نهضة للفكر العربي القومي.

خامساً: خاتمة

باختيار الفريق المسؤول عن بحث استشراف مستقبل الوطن العربي في بدايات القرن الحادي والعشرين لموضوعه، يكون قد ارتاد المجال الأخطر بالنسبة لنا. وبما جرب من منهجيات وأدوات بحث، وبما جمع من مادة وأجرى من تحليلات واستخلص من أحكام، فإنه ـ مع المسؤولين عن البحوث الأخرى في مجال مستقبل الوطن العربي ـ يضع المثقفين العرب المنشغلين بهموم الوطن العربي، امام مسؤولية متابعة الجهد واستمرار العمل، على نحو يفيد مما تحقق من ايجابيات، ويتفادى ما اتفق الرأي على أنه جوانب قصور، وبصورة تضمن التراكم، كأساس للتقدم □

وليد الخالدي

قبل الشتات: التاريخ المصوّر للشعب الفلسطيني: ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨

(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٧)، ٣٥١ ص.

ماجد طيفور

مساعد باحث في مركز دراسات الوحدة العربية.

ـ ١ ـ

الكتاب هو تاريخ مصوَّر لفلسطين، لُبُّهُ الصور وتعليقات المؤلف عليها. وهو يطرح اسئلة مهمة تتمحور في جلّها حول حياة الفلسطينيين في بلادهم قبل قيام الدولة اليهودية، وحول انجازات الشعب الفلسطيني في أرضه، وآماله، ومخاوفه، والتحديات التي واجهته، بدءاً بعمليات الاستيطان المختلفة في أواخر القرن التاسع عشر، وحتى قيام دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨.

ويُظهر الكتاب ـ بالكلمة والصورة ـ تأصل الشعب الفلسطيني في أرضه، ويدحض الحجة الاسرائيلية القائلة بأن فلسطين هي «ارض بلا شعب.. الى شعب بلا ارض». وعلى هذا الاساس، فقد تألف الكتاب من اقسام خمسة، تضمّن كل منها مقدمة وصفية تحليلية، تبعها تسلسل زمني لاحداث الفترة التي غطاها القسم، ثم تعليقات دقيقة على كل صورة من الصور المنشورة.

أما الصور المحتواة بين دفتي الكتاب، بعددها البالغ حوالى الخمسمائة، فقد غطت تقريباً كل نواحي الحياة الفلسطينية قبل سنة ١٩٤٨ ـ سنة الشتات ـ ابتداء من الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية، في الريف والمدن، وانتهاء بالصراع الفلسطيني ـ السياسي والعسكري من اجل البقاء.

وقد اتّبع الكتاب بنياناً زمنياً معيناً ومدروساً، عالجت اقسامه الرئيسية الخمسة الفترات الآتية بالتتالي: أولاً، ايام الحكم العثماني الاخيرة (١٨٧٦ ـ ١٩١٨)؛ ثانياً، الفترة ما بين الاحتلال البريطاني والثورة الكبرى (١٩١٨ ـ ١٩٣٥)؛ ثالثاً، الثورة الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)؛ رابعاً، الفترة ما بين مؤتمر لندن وتوصية الامم المتحدة بالتقسيم (١٩٣٩ ـ ١٩٤٧)؛ وخامساً، فترة الاشهر الستة من الحرب الداخلية (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ـ ايار/ مايو ١٩٤٨).

اولاً: عرض الكتاب

ـ ٢ ـ

يبدأ القسم الاول من الكتاب، وهو بعنوان

«ايام الحكم العثماني الاخيرة: ١٨٧٦ ـ ١٩١٨»، بمقدمة تاريخية عن فلسطين تبدأ بالزمن البيزنطي، مروراً بالدولتين الاموية والعباسية، والحروب الصليبية والحملات المضادة لها، ثم عصر المماليك والامبراطورية العثمانية، وتنتهي ببداية الغزو الصهيوني لفلسطين والحرب العالمية الاولى. والسبب الذي دفع المؤلف الى اختيار العام ١٨٧٦ كبداية للفترة الزمنية التي يعالجها الكتاب، هو ـ كما يبرره المؤلف ـ ان اقدم صور للفلسطينيين امكن الحصول عليها تعود الى هذا التاريخ، اضافة الى ان بدايات الحركة الصهيونية في اوروبا الشرقية جاءت في الوقت نفسه. وباستثناء هذه المقدمة، فان المؤلف لم يتطرق ابداً الى احداث يعود تاريخها الى ما قبل العام ١٨٧٦، في المقدمات التي احتوتها الاقسام الباقية من الكتاب.

أما الاحداث المصورة في القسم، فقد غطت اطول فترة زمنية مقارنة بالاقسام الاخرى (نحو اربعين عاماً)، واشتملت على ثلاثة اجزاء، يتناول اولها نواحي الحياة السياسية والعامة في فلسطين، من حفلات افتتاح لمبان عامة وخاصة، زيارات لشخصيات سياسية غربية الى القدس، اضافة الى لقطات من الحرب العالمية الاولى والثورة العربية الكبرى، وثورة جمعية الاتحاد والترقي، التي اطلق عليها العرب يومها ثورة «الحرية»، واشتركوا فيها مع الاتراك، قبل ان تتأزم العلاقات بين الطرفين قبيل اندلاع الحرب العالمية الاولى، وصور اخرى لشخصيات عسكرية بريطانية في فلسطين؛ بينما يتضمن ثانيها مشاهد من الريف والمدن والحياة الدينية في فلسطين، تظهر من بين ما تُظهر درجة التسامح الفلسطيني الديني حيال العبادات الأخرى، واحترام المسلمين للشعائر والتقاليد المسيحية واليهودية، بخاصة وان فلسطين كانت مهبط هاتين الديانتين. أما ما تبقى من صور هذا الجزء، فهو لعائلات قروية من القسم الاوسط من فلسطين، يظهر فيها تنوع اللباس والازياء النسائية المميزة بتصميمها وتطريزها وفنها (حيث كان لكل منطقة من مناطق فلسطين في ذلك الوقت زيها المختلف والمتنوع)، اضافة الى مشاهد من مدن فلسطينية وما فيها من مساجد وكنائس ومدارس ومكتبات وطقوس وعبادات وانشطة مختلفة (رياضية بخاصة). اما الجزء الثالث من صور القسم الاول، فيخصصه المؤلف لأفراد وشخصيات فلسطينية معروفة، اذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، روحي الخالدي، نائب اهل القدس في المجلس النيابي، وفيضي العلمي، رئيس بلدية القدس، واسعد الشقيري، ممثل عكا في البرلمان العثماني، وموسى كاظم باشا الحسيني، احد كبار رجالات القضية الفلسطينية في العشرينات ومطلع الثلاثينات.

ـ ٣ ـ

تعالج مقدمة القسم الثاني من الكتاب، المعنون «من الاحتلال البريطاني الى الثورة الفلسطينية الكبرى: ١٩١٨ ـ ١٩٣٥»، موضوع الدور الذي لعبته بريطانيا العظمى، اقوى الدول الاستعمارية في ذلك الوقت، في احتضان الصهيونية. فتبدأ المقدمة بسرد أسس التسوية التي تمت في فترة ما بعد الحرب حول حكم فلسطين، ونظام الانتداب الذي اقيم مباشرة بعد الحرب، ثم تعاظم المخاوف في صفوف الفلسطينيين، وتصاعد التوتر السياسي في فلسطين، وانشاء الاحزاب السياسية الفلسطينية الجديدة، كرد فعل تلقائي على تنامي الحركة الصهيونية، وتعاظم النفوذ السياسي الصهيوني في بريطانيا، وازدياد الهجرة اليهودية الى فلسطين، حيث أُنشئت حوالى ستين مستعمرة صهيونية جديدة بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٩ (كما يُظهر المؤلف من خلال الخريطة التي ارفقها

بالمقدمة)، وحيث ارتفع معدل ملكية الصهاينة للأرض من ٢,٠٤ بالمائة من مجموع مساحة البلاد (سنة ١٩١٩) الى ٤,٤ بالمائة (سنة ١٩٢٩)، كما زادت نسبة السكان اليهود من ٩,٧ بالمائة الى ١٧,٦ بالمائة خلال الفترة نفسها (وهو ما يبينه التسلسل الزمني للاحداث المرفق بالقسم).

أما صور القسم ـ وهو بالمناسبة اطول الاقسام واكثرها غزارة من حيث الصور والاحداث ـ فتتمحور حول الموضوع نفسه في القسم الاول من الكتاب، ولكن بصورة اكثر دقة وتفصيلاً، وتتناول الصور ـ بداية ـ الاحداث السياسية والعامة في البلاد بواكير الحكم البريطاني لفلسطين، بدءاً من تنظيم الحركة الوطنية الفلسطينية، وانتهاء بأول عملية فدائية فلسطينية. أما الاحداث السياسية الاخرى، فهي تتوزع بين صور الوفود الدبلوماسية الفلسطينية التي زارت كل من بريطانيا وعصبة الامم لعرض القضية الفلسطينية في المؤتمرات التي عقدت هناك في ذلك الوقت، وصور لنشاطات سياسية فلسطينية اخرى، منها اضطرابات سنة ١٩٢٩، التي كانت نتيجة الاستفزازات التي مارسها اليهود المتطرفون، ومنها صور لجنة «شو» للتحقيق بالقدس، والتي ارسلتها الحكومة البريطانية في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٢٩ للتحقيق في الاسباب التي ادت الى حوادث سنة ١٩٢٩، ثم صور السواد الذي اكتست به القدس القديمة حداداً على اعلان وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٩، وصور اخرى من مأتم الملك (الشريف) حسين بالقدس في ٤ حزيران / يونيو ١٩٣١.

ومن الاحداث السياسية التي روتها اللقطات الموجودة في ذلك القسم ايضاً، صور اعضاء المعارضة لنهج القيادة الفلسطينية السياسي في ذلك الوقت، والذين عرفوا بـ «احرار نابلس». وكذلك اعضاء حزب الاستقلال الوحدوي، وصور اخرى تمثل الحركة الوحدوية العربية ونضالها ضد الاستعمار البريطاني، وبوادر الثورة المسلحة ضد السياسة البريطانية.

اما ما تبقى من صور، فيتناول مواضيع عدة، منها الريف الفلسطيني في مشاهد مختلفة من الحياة الريفية، وبخاصة النواحي الزراعية والحيوانية، ومنها أيضاً مشاهد من المدن الفلسطينية، ومشاهد اخرى لاماكن دينية، ومشاهد من حياة المدن والحياة الدينية، مروراً بالنواحي التجارية والصناعية والحرفية والنشاطات التربوية والثقافية، بدءاً بصور عن الكليات والمعاهد والمدارس التي كان يدرس ويتخرج منها ابناء فلسطين، وانتهاء بعرض سريع لاهم المؤلفات الكلاسيكية والمعروفة لاشهر الكتاب الفلسطينيين، والتي تعتبر جُل انتاجهم الثقافي والاكاديمي.

ـ ٤ ـ

يتناول القسم الثالث من الكتاب، المعنون «الثورة الكبرى: ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩»، في مقدمته الاطوار الثلاثة التي مرت بها الثورة الفلسطينية الكبرى، والتي يقسمها المؤلف على الشكل التالي: الطور الاول: من ايار / مايو ١٩٣٦ الى تموز / يوليو ١٩٣٧؛ الطور الثاني: من تموز / يوليو ١٩٣٧ حتى خريف ١٩٣٨؛ والطور الثالث: من خريف سنة ١٩٣٨ حتى صيف ١٩٣٩. ثم يناقش التطورات والاحداث التي رافقت وميزت كل طور من هذه الاطوار، وتأثيرها على الوجود البريطاني في فلسطين، وعلى العلاقات العربية ـ البريطانية.

وتقتصر الصور التي رافقت هذا القسم من الكتاب على موضوع واحد ـ بعكس الاقسام الاخرى ـ وهو الاحداث السياسية

والعسكرية الجسام التي وقعت خلال الفترات الثلاث التي عالجها القسم، ومن هذه الاحداث مثلاً تأليف اللجنة العربية العليا في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٣٦، ونماذج عن وثائق تم توزيعها في ذلك الوقت على الشعب الفلسطيني من قبل اللجنة، وتدعو للاضراب العام والعصيان المدني، ثم صور عن عمليات التفتيش التي مارسها الجنود البريطانيون في المدن الفلسطينية على المواطنين، والتظاهرات التي رافقت هذه الحملات، والتي جاءت على شكل صدامات متكررة بين البوليس البريطاني والمتظاهرين الفلسطينيين.

كذلك يشتمل القسم على لقطات من معسكرات الاعتقال التي كان يسجن فيها الفلسطينيون من مختلف الطبقات، والتي لم يعف منها حتى رجال الدين، مسلمين ومسيحيين، ثم صور اخرى عن وثائق مهمة تمثل العرائض التي تقدم بها الموظفون والمسؤولون الفلسطينيون الكبار الى المندوب السامي البريطاني في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٣٦، مطالبين بتنفيذ المطالب الوطنية الفلسطينية كما صاغتها اللجنة العربية العليا. وتتأتى اهمية هذه الصور من حيث انها تبين مدى تبلور الحركة الوطنية الفلسطينية في ذلك الوقت.

اما الصور المتبقية في القسم، فهي تمثل في اكثرها العمليات السرية التي قام بها الثوار الفلسطينيون رداً على التعسف البريطاني، وما تلاها من ردات فعل بريطانية انتقامية، وتعزيزات عسكرية، واحكام عرفية وضعت اثر صدور توصية اللجنة الملكية، التي عرفت باسم «لجنة بيل» (Peel)، لمحاولة تحطيم البنية السياسية الفلسطينية، إضافة الى مشاهد اخرى عن تصاعد الثورة في الاعوام ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩، وما تبعها من تعزيزات بريطانية، وعمليات تسليح لليهود، وتعزيز للقوة العسكرية اليهودية بصورة منتظمة، مقابل تجريد السكان الفلسطينيين من سلاحهم وممارسة اقسى انواع القمع عليهم. أما الصور الاخيرة من القسم، فهي تشمل المؤتمر الذي دعت الحكومة البريطانية الى عقده في لندن عشية الحرب العالمية الثانية في شباط / فبراير ١٩٣٩، لمناقشة قضية فلسطين، إضافة الى صور الوفود البريطانية والعربية التي حضرت المؤتمر.

ـ ٥ ـ

يعالج القسم الرابع من الكتاب فترة زمنية طويلة نسبياً، تمتد من «مؤتمر لندن الى توصية هيئة الامم بتقسيم فلسطين: ١٩٣٩ ـ ١٩٤٧»، لذلك فقد اضطر المؤلف لمعالجة هذه الفترة ان يقسمها الى اثنتين، الاولى هي سنوات الحرب (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، وهي المرحلة التي كان الفلسطينيون خلالها هادئين بصورة عامة، اما بسبب وحشية القمع البريطاني للثورة من جهة، او بسبب ما نص عليه الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ من عبارات مطمئنة نسبياً من جهة أخرى، إضافة الى ما صاحب الحرب من ازدهار اقتصادي تمثل في ازدياد مستوى الانفاق من جانب قوات بريطانيا والحلفاء في الشرق الاوسط؛ والثانية هي السنتين اللاحقتين لانتهاء الحرب (١٩٤٥ ـ ١٩٤٧)، وهي المرحلة التي شهدت تصعيد الصهاينة لحملة المواجهة مع البريطانيين، وفسح المجال للاحداث التي أدت ببريطانيا الى احالة المشكلة الفلسطينية على الامم المتحدة، كمقدمة لتخلي بريطانيا المخزي عن الانتداب.

وكما في القسمين الاول والثاني ـ وان بصورة اكثر دقة وتفصيلاً ـ فقد تمحورت الاحداث المصورة في هذا القسم حول ثلاثة مواضيع، تناول اولها اهم التطورات السياسية في فلسطين خلال العقد الرابع من القرن، ومنها عملية تطويع الفلسطينيين خلال الحرب العالمية الثانية للقتال الى جانب القوات

البريطانية ضد دول المحور، ثم عملية اغتيال اللورد موين، صديق تشرشل الحميم، على يد شخصين من عصابة شتيرن اليهودية. اما ما تبقى من صور في هذا الجزء، فيتناول موضوع الإرهاب الصهيوني ضد الحكم البريطاني في فلسطين، والمستعمرات الصهيونية الريفية التي انشئت خلال السنوات ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨ في فلسطين، والهجرة غير الشرعية لليهود الذين بدأوا يتوافدون الى فلسطين لتأسيس الدولة اليهودية (ويظهر ذلك بشكل اوضح في الخرائط التي احتواها القسم).

ويتناول الموضوع الثاني للصور مشاهد من مدن فلسطينية من منظار التفاصيل الهندسية والمعمارية فيها. اما الموضوع الثالث فينفرد بلقطات متنوعة عشية النكبة، مع نظرة الى الماضي عبر بعض الشخصيات الفلسطينية المعروفة.

ـ ٦ ـ

يتطرق القسم الخامس والاخير من الكتاب الى موضوع «الحرب الداخلية ومحاولة تحطيم المجتمع الفلسطيني: تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ـ ايار/ مايو ١٩٤٨»، وهي اقصر الفترات التاريخية التي يعالجها المؤلف في الكتاب، ربما لأن المشكلة الفلسطينية كانت في ذلك الوقت تسير بأسرع ما يمكن تجاه ذروة الكارثة، نظراً لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة، في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧، بتقسيم فلسطين الى دولة يهودية ودولة فلسطينية، لذلك يعالج المؤلف في هذه المقدمة قضية المعارضة الفلسطينية للتقسيم، وما تلاها من استعدادات صهيونية للحرب وبدء القتال، الذي نتج عنه قيام دولة اسرائيل واعتراف الولايات المتحدة بها، وغرس بذور الشتات الفلسطيني والصراع العربي ـ الصهيوني.

اما الاحداث المصورة في هذا القسم من الكتاب، فقد اقتصرت فقط على الاحداث السياسية والعسكرية الجسام، متشابهة بذلك مع صور القسم الثالث، بفارق ان صور هذا القسم الاخير تغطي اقصر الفترات التاريخية في الكتاب (اي نحو ستة أشهر فحسب). ومن أهم التطورات السياسية التي يصورها القسم والتي رافقت هذه الفترة، هناك التظاهرات التي تلت اعلان هيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين، وكذلك العصيان المدني والحرائق واعمال الشغب والاحتجاج التي رافقت هذا الاعلان، اضافة الى لقطات عن الارهاب الصهيوني الذي بدأت بممارسته، مباشرة بعد اعلان قرار التقسيم، المنظمات الارهابية اليهودية مثل الأرغون والهاغاناه وشتيرن، والذي اخذ شكل عمليات النسف والسيارات الملغومة وتدمير المراكز الرسمية او المراكز المأهولة بالسكان. أما باقي الاحداث المصورة في القسم، فهي تتركز على ردود فعل المقاومة الفلسطينية حيال الارهاب الصهيوني، والتي تمثلت بضرب الاهداف اليهودية بالاسلوب نفسه الذي استخدمته العصابات اليهودية. لكن الاحداث التي تلت ذلك كانت عنيفة جداً ـ كما يظهر من الصور ـ بحيث ان المدن الفلسطينية راحت تتساقط الواحدة تلو الاخرى، ايذاناً ببداية الشتات الفلسطيني الاول في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨.

ثانياً: تقويم الكتاب

ـ ٧ ـ

لعل ما كتب عن القضية الفلسطينية، منذ اوائل القرن الحالي وحتى اليوم، يفوق ـ بحجمه وغزارته ـ ما كتب عن اية قضية اخرى في العالم. ولو جُمع ما كتب عنها، في جميع اللغات ومن جميع الاقطار. لامتلأ بها بناء بحجم الامم المتحدة !!

ومن هنا يكون السؤال بديهياً: لماذا هذا الكتاب بالذات؟

والجواب ـ باختصار ـ هو ان هذا الكتاب يساعد على قلب المفاهيم، والصور المشوهة، والحقائق المقلوبة رأساً على عقب، والاكاذيب المضللة، التي حاول وما زال الكتاب والمثقفون الاسرائيليون عرضها على الرأي العام العالمي لتثبيت حجتهم وادعائهم بضرورة بقاء اسرائيل. ومن هذا المنطلق، فان الميزة الاولى لهذا الكتاب هو انه يظهر لبّ القضية الفلسطينية على حقيقته، ويظهر للعالم الظلم الفاضح الذي تنطوي عليه الحجج الاسرائيلية، ويحطم بالصورة الحقيقية الصورة المشوهة التي يختبىء خلفها الاسرائيليون كلما دعت الحاجة الى ذلك. فالكتاب اذن هو شهادة بالحق الفلسطيني بالارض عن طريق الصور، مُضاف اليها فصول موجزة من تاريخ هذه الحقبة، كحرارة زائدة على شهادة الصور.

أما الخصائص والميزات الاخرى التي يمكن استدراجها من مراجعة دقيقة للكتاب، فيمكن تفصيلها حسب النقاط التالية:

أ ـ يحوي الكتاب جهداً واضحاً لتغطية نواحي الحياة في فلسطين كافة. اما الموضوع الذي يعالجه فهو محدد ودقيق، وكذلك الفترة الزمنية التي يغطيها. فهو اصلاً لا يهدف الى دراسة الصهيونية بحد ذاتها، ولا الى عرض الصراع العربي ـ الصهيوني بصورة عامة. لذلك فان اختيار المؤلف للفترة الزمنية التي تتوزع بينها مواضيع الكتاب (١٨٧٦ ـ ١٩٤٨) كان ـ بحد ذاته ـ موفقاً، من جهة لأن العام ١٨٧٦ يمثل بدايات الحركة الصهيونية في اوروبا الشرقية؛ ومن جهة اخرى، لأن العام ١٩٤٨ يؤرخ نهاية الانتداب البريطاني ونهاية مرحلة الحرب الداخلية في الحرب العربية ـ الصهيونية الاولى. كما انه تاريخ قيام اسرائيل قسراً وعنوة، وبداية الشتات الفلسطيني الذي نتج عنه.

ب ـ يمكن تصنيف الكتاب على انه تاريخ مصور لفلسطين، وهو لذلك يعد مرجعاً كلاسيكياً، جامعاً وشاملاً، مهماً لاساتذة العلوم الاجتماعية والسياسية، وبخاصة للمهتمين بقضايا حقوق الانسان. ونظراً لكونه ترجم الى لغات اجنبية ثلاث (الانكليزية والفرنسية والاسبانية) فانه، على هذا الاساس، سوف يوفر جهداً كبيراً على كل الباحثين الغربيين في شؤون الشرق الاوسط.

ج ـ يبلغ عدد الصور المحتواة بين دفتي الكتاب ٤٧٤ صورة، انتقاها المؤلف ـ حسب ما ورد في تمهيده ـ من نحو عشرة آلاف صورة يحتويها ارشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية في جنيف، اضافة الى الاراشيف الفوتوغرافية التي تحتفظ بها مؤسسات أجنبية في بريطانيا والولايات المتحدة. والى الاراشيف الخاصة لأفراد فلسطينيين وعرب موزعين في مختلف الاقطار. ومن هذا المنظار، فان جهداً ووقتاً كبيرين بذلا لانجاز وتجميع مادة الكتاب، بخاصة وان الصور المنتقاة غطت تقريباً كل نواحي الحياة الفلسطينية قبل سنة ١٩٤٨ (لا يعمد المؤلف ـ الا فيما ندر ـ الى عرض صور لاحداث معاصرة وقعت خارج فلسطين او خارج الفترة الزمنية التي يعالجها) ابتداء من الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية، في الريف والمدن، وانتهاء بالصراع الفلسطيني ـ السياسي والعسكري ـ من اجل البقاء. لهذا فان صور الكتاب كانت متصلة، بصورة شبه تامة، بموضوع الكتاب ومضمونه (الا في حالات نادرة)، وهذا ربما يفسر السبب ان بعض الصور لم يكن فيها اية مقاييس جمالية او محتويات فنية، فهي اختيرت على ما يبدو اما بسبب محتواها، أو لتشكل نوعاً من التوازن داخل كل قسم.

إضافة الى ذلك، فان متابعة التواريخ والتفاصيل المدرجة تحت كل صورة، تظهر ان المؤلف بذل جهداً كبيراً في تحديد تاريخ كل صورة والمعلومات عنها، وهذا ينطبق بشكل خاص على الصور المستقاة من مجموعات خاصة او عائلية، والتي لعبت دوراً اساسياً في الكتاب، تمثّل في سد بعض الثغرات التي عجز عنها المؤلف بسبب صعوبة الحصول على الصور اللائقة، او لأسباب اخرى تتعلق بتوزع الفلسطينيين في شتاتهم على عشرات البلدان العربية والغربية.

د ـ يمكن أخيراً النظر الى الكتاب على انه محاولة جادة، الغرض منها ربط الوطن العربي ومآسيه العميقة اليوم بأصوله وجذوره الممتدة في اعماق الامس الراحل. وهذا يظهر بشكل أساسي من خلال الطابع «الحنيني» الذي تبعثه الصور عند القارىء العربي، فتحيي لديه مئات الذكريات التي باتت شبه منسية، او على الاقل موضوعة على رف الانتظار □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٤)

التجزئة العربية

كيف تحققت تاريخيًا ؟

الدكتور احمد طربين

الثمن: ٤ دولارات او ما يعادلها

Tawfic E. Farah (ed.)

العروبية والقومية العربية: جدل مستمر

Pan - Arabism and Arab Nationalism: The Continuing Debate

(Boulder, Colo.; London: Westview Press, 1987), 201 P.

محمد صفي الدين خربوش

مدرّس العلوم السياسية المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

يقع الكتاب في مائتي صفحة وصفحة واحدة، ويضم اثني عشر مقالاً عبارة عن توطئة ولاحقة ـ كل منهما بمثابة مقال ـ إضافة إلى عشرة مقالات. وقد كتب توفيق فرح التوطئة وهي بعنوان «الانسان العربي الجديد: التحول والتغير في العالم العربي» وكانت اللاحقة بقلم فؤاد عجمي بعنوان «عالم ما وراء الكلمات». أما المقالات العشرة فهي على الترتيب: «القومية العربية: مقال ببليوغرافي». (ايلي تشالالا)، «المهام والتحديات» (د. سعدالدين ابراهيم)، «قضية الهوية في بعض دول الخليج العربي» (فيصل السالم)، «الاسلام، العروبة وفلسطين مسح للاتجاهات» (ستيوارت ريسر)، «نهاية العروبة» (فؤاد عجمي)، «السبيل العربي» (فؤاد عجمي)، «القومية العربية: رد على أطروحة عجمي حول نهاية العروبة» (حسن نافعة)، «الأمة العربية المحتضرة» (ويليام براون)، «الأزمة وعدم التكامل في العالم العربي» (عبدالمنعم المشاط)، «حرب أكتوبر والمفاهيم الذاتية للطلاب العرب» (بول ستار).

وثمة عدد من الملاحظات الأولية حول الكتاب:

أولاً: سبق نشر جلّ المقالات التي يضمها الكتاب في المجلات الدورية أو الكتب العربية أو الأجنبية، ولا يضم الكتاب سوى ثلاثة مقالات تنشر لأول مرة وهي التوطئة واللاحقة والمقال الأول، الذي هو في حقيقة الأمر مسح للكتابات المتعلقة بالقومية العربية.

ثانياً: أسهم في الكتاب عشرة باحثين، سبعة منهم من العرب، وثلاثة من الأجانب، وكان فؤاد عجمي هو الوحيد الذي نُشرت له مقالات ثلاثة.

ثالثاً: ضمَّ الكتاب أربعة مقالات عبارة عن دراسات ميدانية تستخدم الاستبيان كوسيلة لقياس اتجاهات الطلبة العرب بصفة أساسية نحو العروبة والقومية العربية وما يرتبط بهما، كما كانت التوطئة عبارة عن مسح للدراسات الميدانية التي أجريت في هذا الشأن. ومن ناحية أخرى، كانت المقالات السبعة الباقية عبارة عن دراسات نظرية تخلو من قياس الاتجاهات، وكان أحد هذه المقالات عبارة عن

مسح للكتابات حول القومية العربية.

قدّم توفيق فرح في مقاله المعنون «الانسان العربي الجديد: التحول والتغير في العالم العربي» مسحاً لعيّنة منتقاة من الدراسات الميدانية المتاحة التي يركز بعضها على قضية العروبة بشكل مباشرة، وبعضها الآخر بشكل غير مباشر. وقد حرص على التأكيد، على أن الاتجاهات عبارة عن توجهات مبسّطة حيال أهداف ومفاهيم سياسية، ويجب عدم الخلط بينها وبين السلوك نفسه، على الرغم من أنها أحياناً قد تشير إلى استعداد مسبق للتصرف او إلى اتجاه سابق للسلوك. ومن ناحية أخرى، يحذر فرح من تفسير وتعميم البيانات القومية، ومرد هذا إلى الاختلافات الواسعة بين اثنين وعشرين بلداً عربياً غير متجانس، وإلى أوجه التمايز داخل هذه المجتمعات التي تحتوي كل منها على ثقافات نوعية، ومن ناحية ثالثة، تعد الدراسات الميدانية موضع الدراسة دراسات لاتجاهات نخب على قدر من الوعي أو لاتجاهات مواطنين على قدر من الاهتمام، وليست بأي حال من الأحوال دراسات لاتجاهات الجماهير. ومن ناحية رابعة ـ وأخيرة ـ لا تعد هذه الدراسات قابلة للمقارنة. والدراسات التي شملتها دراسة فرح المسحية هي دراسة ليفون ميليكيان ولطفي دياب على طلبة الجامعة الأميركية في بيروت، ودراسة بول ستار على طلبة نفس الجامعة، ودراستا كل من توفيق فرح وفيصل السالم على طلبة جامعة الكويت، ودراسة ستيوارت ريسر في جامعة نورث ايسترن، ودراسة د. سعد الدين ابراهيم ومعاونيه في مركز دراسات الوحدة العربية، ودراستا توفيق فرح في جامعة ولاية كاليفورنيا وفي وسط كاليفورنيا.

ويضم الكتاب ثلاثاً من هذه الدراسات هي: دراسات فيصل السالم وستيوارت ريسر وبول ستار، إضافة إلى مقال د. سعدالدين ابراهيم الذي يشمل خلاصة لدراسته الميدانية.

وقد جاءت دراسة فيصل السالم بعنوان «قضية الهوية في بعض دول الخليج العربي»، وقد اجراها في جامعة الكويت. وقد أظهرت إجابات العينة، أن الهوية العربية لم تكن قوية. حيث أجاب ٧,١ بالمائة فقط، بأن الهوية العربية هي هويتهم، في حين حدّد ٤٧,٢ بالمائة من العينة هويتهم بأنها الهوية الاسلامية.

وعلى العكس من دراسة السالم، جاءت دراسة ستيوارت ريسر بنتائج مختلفة. وقد كان عنوان دراسته «الاسلام والعروبة وفلسطين: مسح للاتجاهات» وأجريت الدراسة في جامعة نورث ايسترن. وقد اعتبر أكثر من نصف العينة ٥٣,١ بالمائة أن القومية العربية هي انتماؤهم الرئيسي، بينما حظى الانتماء الديني بنسبة ١٤,٤ بالمائة والانتماء الوطني بنسبة ٢٤,٣ بالمائة.

أما دراسة بول ستار فجاءت بعنوان «حرب اكتوبر والمفاهيم الذاتية للطلاب العرب» وقد أجريت على طلاب الجامعة الاميركية في بيروت على ثلاث مراحل، قبل حرب أكتوبر وأثناءها وبعدها. وقد أظهرت الدراسة وجود آثار مباشرة للحرب تمثلت في زيادة نسبة من نظروا إلى ذواتهم نظرة إيجابية، وزيادة نسبة النظرة العدائية تجاه الصهيونية واسرائيل أو الولايات المتحدة، كما زادت نسبة من وصفوا أنفسهم بأنهم عرب. وأظهرت البيانات أنه ليس ثمة نمط للاختلاف الواضح بين الطلاب الذين ينتمون إلى بلدان عربية معنية مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، ونظرائهم من البلدان العربية غير المشتركة مباشرة في الصراع. يشير هذا إلى أن الطلاب العرب كانوا يعبّرون عن مشاعر عربية وكانوا أقل تأثراً بالانتماء إلى الدول القطرية.

ثمة وجهتا نظر يضمهما الكتاب بين دفتيه، ترى وجهة النظر الأولى، أن العروبة ذهبت أدراج الرياح، وان لا سبيل إلى التفكير في عودتها إلى الساحة مرة أخرى، وأن الأمة العربية تحتضر والقومية العربية تعاني سكرات الموت. وتدافع وجهة النظر الأخرى، عن العروبة والقومية العربية، على الرغم من اعتراف وجهة النظر هذه بأن العروبة تمر بمرحلة انحسار ـ بالمقارنة مع عقدي الخمسينات والستينات ـ بيد أنها لا ترى أن مرحلة الانحسار هذه هي نهاية المطاف، بل إنها حلقة تتبعها حلقات. ولكل من وجهتي النظر دوافعها ومبرراتها.

يتزعم فؤاد عجمي وجهة النظر الأولى في مقالاته الثلاثة التي يضمها الكتاب، وهي «نهاية العروبة»، و «السبيل العربي»، و«عالم ما وراء الكلمات». ويرى عجمي، أن الفكرة التي سيطرت على الوعي السياسي العربي المعاصر، قد دنت من نهايتها، إن لم تكن أضحت بالفعل جزءاً من الماضي. إنها اسطورة العروبة وأمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة. ويقارن عجمي بين الماضي والحاضر، فيرى أن العروبة في أوج قوتها كانت قادرة على أن تجعل النظم تبدو واهنة، فهي أبنية مصطنعة يرئسها حكام أنانيون يقاومون مهمة العروبة المقدسة، وتساندها قوى خارجية تخشى الوحدة التي ستعيد للعرب عصرهم الذهبي التليد. ولم تكن الدول تتمتع بشرعية كافية، وكانت الدولة التي تقاوم هدف الوحدة العربية في مأزق، إذ كان مواطنوها هدفاً ملائماً لدعاوي العروبة، كما كان حكامها عرضة للقضاء عليهم كي يخلفهم آخرون أكثر التزاماً بالهدف الوحدوي. أما الآن فإن مبررات وجود الدولة أو سبب وجودها يقف على أرض صلبة، ويسير نظام الدولة «العادية» ـ بتؤدة وبثقة ـ في سبيله ليصبح من حقائق الحياة.

ويقرر عجمي، أن تراجع العروبة يعود إلى تاريخ أقدم بكثير من دبلوماسية الرئيس الراحل انور السادات. وليس مرد هذا التراجع بالتأكيد إلى دبلوماسية هنري كيسنجر، بل مرده إلى تغيرات وتحولات داخل السياسة العربية نفسها، وقد فقدت العروبة سيطرتها على الخيال الشعبي قبل سنوات عديدة من ظهور كيسنجر على الساحة. ويرى أن التراجع الوحدوي العربي بدأ عام ١٩٦٧ بعد حرب حزيران / يونيو، التي كانت بمثابة ووترلو الوحدة العربية، وكانت دبلوماسية السادات أوضح وأهم الأمثلة على وهن العروبة. وقد شهد العقد السابق «حالات تمرد» وهجمات «انفعالية» أخرى ضد المذهب الوحدوي العربي الواحد، ويمكن في إطار هذه الهجمات الأخرى فحسب، وضع دبلوماسية السادات بصورة صحيحة داخل السياسة العربية. وقد شنَّ الفلسطينيون أول هجوم بعد ١٩٦٧ على العروبة، حيث كان تركيز ياسر عرفات المحدد على القومية الفلسطينية وتجنبه للقضايا الاجتماعية والعقائدية متسقاً مع الوجهة الجديدة للسياسة العربية، ويفسر هذا سبب تمتع نهج عرفات بقدر معقول من دعم الرياض، وكانت القومية الفلسطينية المحددة قبولاً لمنطق الدولة ومبرر وجودها، ولم يكن هذا القبول ممكناً لدى الأردن ولبنان، ومن ثم اشتعلت الحربان الأهليتان اللتان تورط فيهما الفلسطينيون.

ويرى عجمي، أن العوامل الستة التي مكنت العروبة من الاستخفاف بالحدود بين الاقطار العربية، ومن إضعاف السيادة القطرية، أصبحت جزءاً من الماضي أو تجتاز أزمات أساسية، وهذه العوامل هي:

ـ لقد استمد شمول العروبة ـ إلى حد يعتد به ـ من شمول الامبراطورية العثمانية التي ظلت البلدان العربية جزءاً منها طيلة أربعة قرون. وقد أصبحت الخبرة العثمانية

مرتبطة بالتاريخ، وأضحت ـ بعد ستة عقود من انهيارها ـ ذكرى بالية.

ـ ارتكزت القومية العربية على قوة وشعبية المنشورات والكتب، فقد نشأت وترعرعت على يد مفكرين، كان معظمهم في المنفى. والآن يعتري الوهن قوة المفكرين، وصعدت نخبة جديدة من رجال الممارسة الذين تربوا في دروب السياسة الوعرة اضافة الى أصحاب التوجهات التنموية. هذه النخبة الجديدة عبارة عن مجموعة أقل تركيزاً على العروبة وأكثر حساسية للحقائق الفعلية، وأكثر التزاماً بالمهام المحددة.

ـ يدين قدر كبير من وحدة النظام العربي إلى معاداة الاستعمار في حقبة الانتداب، حيث نشأ جيل بأكمله على ما اعتبر خيانة الغرب للعرب. وقد أقلعت كل من بريطانيا وفرنسا منذ أزمة السويس عن سياستيهما اللتين تسببتا في العداء العربي للغرب. واتبعت الدولتان منذئذ ـ على وجه الاجمال ـ سياسة متعاطفة مع البلدان العربية. ويعد النجاح العربي على الصعيد العالمي ـ في فترة ما بعد تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ ـ استجابة إلى حد كبير لهذا التحول في علاقات العرب بالغرب.

ـ لقد وجدت في السابق نخبة عابرة للدول تتحرك من بلد عربي إلى آخر، وتجاوزت طموحاتها حدود الدولة الواحدة، وقد استبدل بالأمراء والضباط والمسؤولين والباحثين نخب أكثر «قطرية»، حيث تطور التعقيد المعتاد للمصالح «البيروقراطية» في كل الاقطار العربية. ويمكن توضيح التغير جيداً بمقارنة الأسرة العربية القائدة في المراحل المبكرة والوسطى من هذا القرن (الأسرة الهاشمية) بالأسرة العربية القائدة اليوم (الأسرة السعودية).

ـ نظر إلى هزيمة فلسطين في ١٩٤٨ على أساس أنها طعنة لكبرياء الوطن العربي بأكمله، وهزيمة عربية وليست هزيمة فلسطينية. ولقد وهنت الوحدة التي تقوت في الوطن العربي بسبب الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وإن كان الوهن بدرجة أقل مما حدث في مناطق أخرى. ولم يعد الصراع يدور حول وجود اسرائيل، ولكن حول حدودها. وداخل العلاقات العربية، رفضت الدولة العسكرية القائدة بكل وضوح التقسيم العربي للعمل الذي أناط بها الالتزام الرئيسي بهذه القضية العربية.

ـ أخيراً، استمدت قوة العروبة منذ ١٩٥٦ (بعد أزمة السويس) وحتى وفاة عبدالناصر عام ١٩٧٠، أو حتى هزيمة ١٩٦٧، من قوة زعامة ملهمة (كاريزما). وقد اختفت سياسة الزعيم الملهم من الساحة. ذهب الرجل الذي كان باستطاعته بخطبه أن يثير الشباب في بيروت الغربية وعمّان وبغداد على حكوماتهم. وأسهم هذا في إضفاء السمات الطبيعية على نظام الدولة العربية.

ويرى عجمي في مقاله الثاني، «السبيل العربي»، أن منافسي السادات من العرب، قد اخطأوا عندما فسَّروا وفاته على أنها نوع من المعارضة المصرية للدبلوماسية التي انتهجها. ومن وجهة نظره، لم يكن مرد اغتيال السادات إلى ذهابه إلى القدس وسعيه للسلام مع اسرائيل، بل كان مرده إلى حملة الاعتقالات الواسعة قبل شهر من اغتياله، وإلى اساءته تقدير قوة الأصوليين المسلمين، وإلى تناقض سياساته.

ويصب مقال ويليام براون المعنون «الأمة العربية المتحضرة» في نفس تيار مقالات عجمي. ويرى براون أن القادة العرب أُجبروا على تقديم الدعم الرسمي للقضية الفلسطينية، وقد تسبب الوضع الفريد الذي تمتعت به القضية الفلسطينية في شل السياسة العربية، حيث لم يكن قادة البلدان

العربية أحراراً في اتباع أهداف أخرى، وليس من المثير للدهشة ـ في نظر براون ـ أن يكره الرؤساء العرب منظمة التحرير الفلسطينية، والمثال الأكثر أهمية، مسؤولية الاقطار العربية عن ـ أو عدم تدخلها المدروس في ـ الحروب التي قاسى الفلسطينيون منها منذ الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. ويرى براون أن رؤساء هذه البلدان منغمسون بالفعل في الوقت الراهن في المهمة الصعبة، لتحويل الاهتمام الشعبي من الأمة إلى الدولة. كما تنبثق بقوة أشكال جديدة من العلاقات بين بلد عربي وآخر، ينسق مجلس التعاون الخليجي الشؤون الإقتصادية والأمنية بين اعضائه، وتطور مصر والسودان علاقات تعاون مشابهة، ويتحدث القادة العرب عن التكامل وليس الوحدة. وفي شمال افريقيا، صيغت جهود تعاونية بين الجزائر وموريتانيا وتونس ـ وأحياناً المغرب ـ وحتى ليبيا. يشعر القادة العرب الآن بحرية أكبر في المشاركة في هيئات مشتركة دون الدخول في قضايا قومية وحدوية، ويبدو أن القطرية العربية تتقدم لتحل محل القومية العربية. وقد عبَّرت سياسة سوريا عن استمرار الخوف السوري التقليدي من انبثاق دولة مسيحية في لبنان تحت النفوذ الأمريكي، إذ ستكون هذه التطورات معاكسة لفكرة قديمة ليس مردها إلى الأمة العربية، ألا وهي فكرة سوريا الكبرى. يخطو القادة العرب خطوة جديدة، إذ بدلاً من إعادة تحديد الدولة كي تتفق مع الأهداف القومية الوحدوية العربية، فإنهم يعدِّلون مفهومهم عن الأمة كي يتسق مع بنية الدولة الحالية.

ومن ناحية أخرى، جاء مقال حسن نافعة، مخصصاً بالكامل للرد على أطروحات فؤاد عجمي، عن نهاية العروبة. وقد حرص على تفنيد الحجج التي ساقها عجمي، للتدليل على صحة وجهة نظره. واعتبر نافعة أن عجمي يخلط، بين الفكرة وبين تطبيقها، وهو نوع من الخلط بين الأيديولوجيا والحركة السياسية. حيث لم تجد فكرة «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» قط من يترجمها إلى مشروع سياسي عملي. وهي ما زالت شعاراً مثلها في ذلك مثل شعار البيان الشيوعي «يا عمال العالم، اتحدوا». ومن ثم، فإن القول بأن القومية العربية قد ماتت لأنها فشلت في تحقيق دولة عربية واحدة، كالقول بأن الماركسية لم يعد لها وجود، لأنها فشلت في توحيد العالم. ومن ناحية أخرى، يرفض المقال وجود تعارض تام بين الكيانات القومية المحلية، وبين القومية العربية الشاملة. ويرى أن الادعاء بأن العروبة لم يعد لها من هدف بعد انسحاب الدول الاستعمارية، يعد تجاهلاً للدافع الحقيقي الذي يستحث مسيرة القومية العربية، حيث لا تزال الامبريالية والادعاءات بالهيمنة والسيطرة، فضلاً عن الاستغلال الاقتصادي قائمة، وهي توازي الاستعمار في المراحل السابقة. كما يعتبر نافعة أن تقلص أو تآكل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بوصفه عامل وحدة عربية، افتراض موضع شك دائم. حيث بدت سياسة السادات عاجزة عن التوجه الصحيح نحو المشكلة. ولا تكمن المشكلة في حدود اسرائيل فقط، ولكنها تكمن أيضاً وبالأساس في دورها في إطار النظام العربي. أما عن دور الزعامة الملهمة، فيرى المقال أن غياب عبدالناصر كان بمثابة نكسة للعروبة بوصفها حركة سياسية، ولكن القومية العربية كفكرة وكطموح نحو الاستقلال والوحدة كانت موجودة قبل عبدالناصر، ولا تزال موجودة بعد رحيله.

أما ايلي تشالالا، فقد ذكر أن هناك عدة مشكلات أمام من يعلنون وفاة القومية العربية. ويتساءل ما الذي مات بالتحديد؟ هل هي الايديولوجيا التي تهدف إلى توحيد كل البلدان العربية في دولة واحدة؟ أم تعريف «براغماتي» للقومية العربية؟ ويرى أنه مهما

كان التعريف الذي يشير إليه عجمي، فثمة براهين واضحة على أن القومية العربية قد جُرحت، ولكنها لم تمُت بعد. وتمثل أطروحة «الموت» إشكالية لسببين: أولهما، تجسِّد القومية العربية عوامل دينية وثقافية ولغوية وتاريخية،ورغم أن ايديولوجيا القومية العربية في الوقت الراهن ليست فعَّالة كوسيلة لتوليد الشرعية وتعبئة الشعوب من أجل التحرك، الا انه لا يمكن وصف هذا الوضع بأنه «موت» للقومية العربية. أما السبب الآخر فيكمن في استمرار الدور المهم للطبقة الوسطى في السياسة العربية. لقد انحدر معظم المدافعين عن القومية العربية وروادها، منذ بداية الخمسينات، من صفوف هذه الطبقة، حيث تكون مصالحهم أقل ارتباطاً بالقوى الأجنبية من مصالح الطبقات العليا. ومن ثم، فإن أي صراع قوى بين هاتين الطبقتين أقرب لأن يؤدي إلى عودة الطبقة الوسطى إلى الايديولوجيا القومية العربية كوسيلة لتعبئة المساندة. ومن ثم، فمن الصعب أن تكون المجادلة بأن القومية العربية تحتضر قابلة للتصديق، ما دامت الطبقة الوسطى لا تزال قوة ذات شأن في السياسة العربية.

ويرى تشالالا، أنه من السهل دحض آراء براون التي تبدو مبسطة بصورة مبالغ فيها. فهناك سوء فهم واضح في سبب عدم الترحيب بالفلسطينيين «رموز القومية العربية»، في عديد من الاقطار العربية. ويرى أن عدم الترحيب قد حدث لأن أي ترحيب خلال الحرب كان سيعنى تنفيذاً لرغبة آرييل شارون. أكثر من هذا، لم يكن رفض هذه الاقطار للمقاتلين الفلسطينيين راجعاً إلى قلة الالتزام القومي أو التضامن العربي، بل كان راجعاً إلى الخوف من الإتيان بالهزيمة العربية في لبنان إلى الداخل، مما يجعل شعوبهم ترى تقاعسهم.

من المهم أن نشير إلى مقال ايلي تشالالا حول «ببليوغرافيا» القومية العربية، حيث قدم بعض تعاريف دراسة القومية العربية أولاً، ثم ناقش الأصول الفكرية والسياسية للقومية العربية من حيث مفكريها الرواد، وأهدافها، ومقوماتها، وعلاقتها بالاسلام، والانتقادات الموجهة لأيديولوجيتها، ثم قدم ثانياً مراجعة لبعض الكتابات التي تجادل بأن القومية العربية قد توقفت عن أن تكون قوة مهمة في السياسة العربية، بالتوازي مع تلك التي تعبر عن وجهة النظر المعاكسة.

ويقسم المقال أدب القومية العربية إلى ثلاث مراحل مهمة للخطاب القومي. كانت المرحلة الأولى سمة القرن التاسع عشر، حيث ظهر غياب أي نظرية متطورة بوضوح عن القومية العربية رغم وجود جهود في هذا الاتجاه. أما المرحلة الثانية فقد شهدت تطوير نظرية مناسبة عن القومية العربية، وذلك في الحقب التي أعقبت الحربين العالميتين الأولى والأخيرة. ولكن وجود مثل هذه النظرية لم ينه الحوار حول القومية العربية، فقد قام عديد من الباحثين ـ من العرب ومن غير العرب ـ بتحدي مقومات هذه النظرية وهدفها الرئيسي، أي الوحدة العربية. وقد اتسمت المرحلة الثالثة ـ التي وسمت الفترة من منتصف الخمسينات وحتى أوائل السبعينات ـ بإعادة صياغة النظرية القومية العربية. وقد وجدت أحزاب سياسية، ومفكرون سياسيون، ينتقدون نظرية القومية العربية ـ حتى بعد إعادة صياغتها ـ مطالبين بمزيد من التعديلات. وقد أشار هؤلاء إلى الهزائم العسكرية التي قاسى منها العرب على يد اسرائيل في ١٩٤٨ و ١٩٦٧ وإلى فشل الحكومات العربية التي حكمت باسم القومية العربية. وتركزت الانتقادات حول الأساليب التي استخدمت لتطبيق الأهداف الوحدوية. ولا يمكن تفسير انبثاق جماعة الباحثين الذين يتحدثون عن وفاة القومية العربية دون النظر بعين الاعتبار إلى كل من الأزمات الفكرية

والسياسات الفعلية للنظم أو للحركات التي دافعت عن القضية القومية العربية.

يدور موضوع الكتاب حول قضية لها أهميتها القصوى لا سيما في منطقتنا العربية. وقد ضم الكتاب عدداً من المقالات القيمة التي تعطي - في مجملها - صورة تقريبية للحوار بين فريقين، أحدهما لا يزال يدنو إلى مستقبل تسترد فيه العروبة عافيتها وتزيل الغشاوة عن عينها، والآخر يقرِّر - بلهجة يكسوها الغرور والتشفي - أن العروبة قد شُيِّعت إلى مثواها الأخير.

ويمكن تقسيم المقالات التي يضمها الكتاب إلى قسمين رئيسيين: أولهما قسم الدراسات الميدانية، والآخر قسم الدراسات النظرية. وقد ضم الكتاب داخل كل قسم مقالاً هو عبارة عن دراسة مسحية أو مراجعة «ببليوغرافية» للدراسات حول الموضوع. ومن ثم، كان من الأوفق أن ينقسم الكتاب إلى قسمين أحدهما يضم الدراسات الميدانية، ويختص الآخر بالدراسات النظرية، على أن تتصدر الدراسة المسحية القسم المختصة به، لتكون توطئة لما يليها من دراسات.

وكان من الأوفق أيضاً جمع الدراسات المناوئة للعروبة في قسم - النظرية والميدانية - وجمع الدراسات المؤيدة لها في قسم آخر، حتى يتضح للقارىء حجج وبراهين كلا الفريقين. وفي الحقيقة أنه ليس ثمة سبب منطقي واضح للترتيب الذي جاء به الكتاب. وقد حرصت هذه المراجعة على إبراز الفرق بين كل من الدراسات النظرية والميدانية من ناحية، وتوضيح الجدال المستعر بين وجهتي النظر المتعلقتين بالعروبة من الناحية الأخرى.

وقد كتب على غلاف الكتاب رأي للبروفيسور م. بالمر أستاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية فلوريدا، يمتدح فيه الكتاب على أساس أنه يقدم مراجعة متوازنة وشاملة لواحدة من أكثر القضايا حيوية في الوطن العربي الآن.

وفي الحقيقة، إننا لا نشاطر الأستاذ بالمر رأيه حول اقسام الكتاب بالتوازن والشمول. فمن حيث التوازن، إذ وجد ميل أقوى نحو الدراسات المناوئة للعروبة، حيث ضم الكتاب ثلاث دراسات لكاتب واحد اشتهر بعدائه للعروبة - وهو فؤاد عجمي - اضافة إلى مقال ويليام براون. وقد حملت هذه المقالات - أو الدراسات - الأربعة هجوماً عنيفاً وصريحاً على العروبة والقومية العربية. ومن ناحية أخرى، لم يضم الكتاب سوى دراسة واحدة تدافع بقوة عن العروبة وهي دراسة حسن نافعة، وجاءت معظم الدراسات الأخرى متوازنة إلى حد كبير، وإن وجد بعض الميل - غير القوي - نحو هذا الرأي أو ذاك.

وفي ما يتعلق بالشمول، كان من الممكن أن يضم الكتاب بعض الدراسات التي تناولت قضايا مهمة تتعلق بموضوع الكتاب، مثل أثر النفط على العروبة، والوحدة العربية، وعلاقة الأطراف العربية والأجنبية بتطور العروبة من حيث القوة والضعف، وأيضاً أثر التطورات داخل الحركات والقوى العربية - مثل حزب البعث العربي والحركة الناصرية - على قضية العروبة.

في النهاية، لا نستطيع إلا أن نقول - مع الأستاذ بالمر - ان كتاب العروبة والقومية العربية، كتاب ينبغي على دارسي الشرق الأوسط قراءته □

ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي

الكويت، ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧

د. مجيد مسعود

عضو الهيئة العلمية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

عقدت، بمقر الصندوق الكويتي خلال يومي ٢٨ و٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧، ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، وذلك بتنظيم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وقد صاغ المنظمون للندوة هدفها، بإجراء الحوار بين عدد من المفكرين والباحثين وصانعي السياسات، في الموضوعات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية العربية في الوطن العربي، بغرض التعرف على مجالات محددة، يمكن أن تسهم في تنمية الموارد البشرية العربية. وقد بلغ عدد المشاركين فيها ٥٦ مشاركاً، من الجهات المعنية بتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، إضافة إلى المشاركين من الجهات الأربع المنظمة للندوة. وبعد الافتتاح، ناقشت الندوة خمسة أبحاث، في خمس جلسات، في حين كانت الجلسة السادسة للحوار المشترك.

أولاً: كلمات الافتتاح

أكد د. عبد الرحمن العوضي، وزير الصحة ووزير التخطيط بالنيابة، في الكلمة التي ألقاها في افتتاح الندوة، على أهمية العنصر البشري في التنمية، باعتباره هو الهدف النهائي والوسيلة الرئيسية للتنمية في آن واحد. وقال، إنه انطلاقاً من هذا المفهوم، تصبح تنمية الموارد البشرية بوجه عام، الجسر الذي يربط بين جناحي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.

ثم تحدث باسم الجهات المنظمة، السيد عبد اللطيف يوسف الحمد، مدير عام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فقال، إن تنمية الموارد البشرية ذات أبعاد أربعة، هي:

١ ـ عملية تعليمية يساهم فيها التعليم العام بوضع الأساس من حيث صقل شخصية الفرد وتزويده بالأسس العلمية المطلوبة.

٢ ـ عملية تدريبية فنية يتم من خلالها

تـأطير نشـاط الأفراد، ضمن قـدرات عمليـة متخصصة يساهمون بها في الانتاج مساهمـة مباشرة.

٣ ـ عملية تنظيمية إدارية، يتم فيها تأهيل الأفـراد لإدارة وتنفيـذ النشـاط التنمـوي بجوانبه المختلفة.

٤ ـ مسألة سلوكية، تهـدف إلى التأثـير في السلـوك الاجتماعي لـلأفـراد، وتنميـة القيم المطلوبة.

وقـال، إن المفهوم الحـديث لتنمية المـوارد البشرية، يرتبط ارتباطاً عضوياً بنظام التعليم وتـوجهاتـه وأهدافـه، إذ ان طـاقـات الفـرد وقـدراته ونشـاطه، هي مسـائـل اجتمـاعيـة مكتسبـة، يلعب النظـام التعليمي بـأبعـاده السيـاسية والاقتصـادية والمجتمعيـة، الـدور الأساسي في صقلها وتطويرهـا. فإن معـركتنا مـع التخلف الحضاري تتطلب تنميـة وتعبئة جميع الموارد، وفي مقدمتها المورد البشري.

إن دور المرأة العربيـة في التنمية، يكتسب أهميـة خاصـة، في مفهومنـا لتنميـة المـوارد البشريـة، ولا بـد من إزالـة العـديـد مـن المعلومات التـاريخية والاجتمـاعية والقيميـة، التي تحـول دون مشـاركتهـا المتكـافئـة في التنمية.

ثانياً: ورقة التربية وتنمية المـوارد البشريـة العربية

هـذه الورقـة، من إعداد د. عبـدالله عبـد الـدائم. بعد المـدخل، تنـاول في القسم الأول منهـا، الوضـع الاقتصـادي والاجتمـاعي في صلتـه بالمـوارد البشرية. وفي القسم الثـاني، أوضـح انعكـاسـات الـوضـع الاقتصـادي والاجتماعي العالمي عـلى التجربـة التربـوية العالمية. وفي القسم الثـالث، أشار إلى الـواقع الاقتصادي الاجتماعي في الـوطن العربي من خـلال صلتـه بـالثـروة البشريـة. وفي القسم الرابع، بيّن الواقع التربوي في الوطن العـربي ومدى استجابته لحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمطـالب تنمية المـوارد البشرية، وذلك من حيث الوجـه الكمي لتطور التـربية، والجـانب الكيفي النوعي للتـربية في الأقطـار العـربيـة. وفي القسم الخـامس، أكـد عـلى الاتجاهات اللازمة لتطـوير التـربية من أجـل تنمية الموارد البشريـة والاستجابـة لحاجـات التنمية الشاملة.

ومما توصل له د. عبدالله عبـد الدائم: ان التـربية المـرجوة انبثقت صيغتهـا من تحليل الواقع التربوي في الوطن العربي ومـا وراءه، من واقع اقتصادي واجتماعي وثقافي شـامل، ومن تحليـل الواقـع التربـوي في العالم. وان هناك مجموعة عوامل تحدد مسيرة التربيـة في الوطن العربي، أولها، التغير الجذري والسريع في عصرنـا الـراهن في شتى ميـادين الحيـاة الاقتصـادية والاجتمـاعية. ثم أزمـة البطالـة التي تجتاح العالم، والتي تفرض على التـربية مواءمة سريعة بين الاختصاصات والدراسات التي تقـدمها، وبـين الحاجـات الجديـدة من القـوى العاملـة والمهن التي يفـرضهـا تغـير وسـائـل الانتـاج، وكـذلـك عـامـل الأزمـة الاقتصادية العامة التي يواجهها العالم بوجه عام، والبلدان النـامية ومنهـا الوطن العـربي بوجه خاص، وما تفرضه على التربيـة من دور إيجـابي. ومن العوامـل التي ينبغي أن تحدّد مسـيرة التنمية العـربية، دخـول المؤسسـات الاقتصـاديـة والمؤسسـات العـامـة بصـورة متزايدة في عملية التربية، وهذا الأمـر يفرض تنسيقـاً بـين تلـك المؤسسـات وبـين النظـام التـربوي. هـذا إضـافـة إلى المشكـلات التي تواجه التـربية العـربية، مثـل تزايـد الأعباء المـالية، وعـدم وضوح سيـاسـات التـربيـة، ونقـائض التخطيط لـهـا، وتخلـف الإدارة التربويـة. واخيراً، فقـد لخص جملة الآمـال

المرجو أن تضطلع بها التربية في الأقطار العربية من أجل تنمية الموارد البشرية والتنمية بوجه عام، بقوله، إنها كلها تنطلق في نهاية الأمر من **وجود قيادة تربوية واعية وفعالة**.. وإذا كانت إدارة التنمية أهم مستلزماتها وأبرز ما يعوزها في الوطن العربي (وسواه)، فإدارة التربية إدارة واعية قادرة، رأس ما تستلزمه التنمية التربوية وأبرز ما تفتقده.

ثالثاً: ورقة العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية

هذه الورقة، أعدها وقدمها د. حامد عمّار، تناول فيها موضوع الإنسان في التنظيم المجتمعي والمضامين الاجتماعية للتنمية البشرية، وخرج منها بتغير مقصود في العنوان عما جاء في عنوان الندوة. بعدها، تناول أحوال البشر في الوطن العربي، من حيث حجم السكان والتحضر المتسارع والمتزايد، والحالة الغذائية والحالة الصحية وحاجات السكن والإسكان، والحالة التعليمية وحاجات العمل والتشغيل. كما تناول بالبحث موضوع العمالة والنظام الاقتصادي والاجتماعي والعمالة والتعليم والعمالة والتدريب. ثم تطرق للحاجات المعنوية، مثل المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، باعتبار هذه المكونات المعنوية اللامادية، هي بُعد جوهري في مفهوم التنمية البشرية والوفاء بالحاجات الإنسانية ، ولا ينبغي أن ينفصل عن التنمية الاقتصادية، والوفاء بالحاجات المادية أو ما يطلق عليه بالحاجات الأساسية. ويقول د. عمّار، إن الخطورة والتشوه يكمنان في حركة التنمية وسياساتها، حين يزيف الوعي بمقايضة الحاجات المعنوية، من أجل تحقيق الحاجات المادية أو الأساسية، مع أن كليهما سبب ونتيجة في الوقت نفسه. وبعد أن أشار إلى القيم والمعاني المرتبطة بهذا الموضوع، تقدّم بمشروعات مقترحة في مجال تنمية الموارد البشرية. والخلاصة التي أكد عليها د. حامد عمّار في هذه الورقة، هي، أن دراسة تنمية الموارد البشرية ينبغي أن توضع في إطارها الأوسع، وهو التنمية البشرية في سياق التنمية الحركية الشاملة. وهذا يتطلب تحديداً لأهداف ومؤشرات معيارية ذات ارتباط عضوي بحركة المجتمع العربي وتوجهاته، وبالبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتطلب نمطاً من التنمية المستقلة القائمة على الاعتماد الجماعي العربي، والتي تسعى نحو التضامن فالتكافل فالتوحد. كما يتطلب الأمر ومن خلال الاعتماد الجماعي على الذات، الانسلاخ الانتقائي من روابط التعبئة للنظام العالمي، سياسة واقتصاداً واجتماعاً وثقافة.

رابعاً: ورقة دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية

وهي من إعداد وتقديم د. هدى زريق، تناولت فيها وضع المرأة نسبة لوضع الرجل في البلدان العربية، من حيث الصحة والتعليم والنشاط الاقتصادي. ثم تطرقت لدور المرأة في عملية التنمية، بداية بعملها المنزلي، وأكدت على ضرورة إجراء القياس الصحيح لمساهمتها الاقتصادية، من خلال هذا النشاط. ثم تحدثت عن عمل المرأة الاقتصادي، وعن التدعيم المطلوب لكلا الدورين المنزلي والاقتصادي للمرأة. وطالبت بالاعتراف بقيمة العمل المنزلي للمرأة وتنظيمه، وبتغيير نظام ممارسة العمل ومصاحبته بالخدمات والتسهيلات المطلوبة. كما أكدت على تحسين وضع المرأة التعليمي ومهاراتها الانتاجية. واقترحت إعداد برامج للمرأة في الريف، وفي مناطق الدخل المتدني في المدن. وأشارت إلى نظرة المجتمع نحو عمل

المرأة، وضرورة تحولها من نظرة سلبية إلى نظرة إيجابية غالبة من خلال وسائل عديدة، أوردت قسماً منها.

لقد ركزت د. زريق في هذه الورقة، على أوضاع المرأة في الوطن العربي وكيفية تطوير دورها، للوصول إلى مشاركة لها أكثر فعالية، في عملية التنمية. وتطرقت بشكل رئيسي إلى دور المرأة المتزوجة، مركزة على أهمية التطوير الواعي والمبرمج للمجتمع العربي. وان النظم الاجتماعية من نظام الاقتصاد المنزلي ونظام المعيل وتكريس المرأة للعمل المنزلي تشكل ظاهرة مرحلية. وان عمل المرأة المنزلي ذو قيمة اجتماعية رفيعة. وان العمل الاقتصادي المربح والمثمر هو حق لكل إنسان، رجلاً كان أم امرأة. وقالت الباحثة زريق، ان هذه النقاط يمكن أن تشكّل منطلقاً نحو ضرورة تطوير نظام اجتماعي، يؤمن للمرأة العربية توازناً أفضل بين دوريها في العمل المنزلي والاقتصادي. وللوصول إلى هذا النظام، حددت خطوات رئيسية أهمها: العمل على إشراك المرأة في عملية التخطيط لهذا التغيير؛ واللقاء والتفاعل والتعاون بين المهتمين بتطوير دعائم التغيير المنشود في دور المرأة، من مفكرين وباحثين وسياسيين ومسؤولين، من أجل دفع وتوجيه هذا التغيير؛ إلى جانب التزام سياسي حقيقي بتطوير النظام الاجتماعي وتوعية وتعبئة المجتمع والمرأة بشكل خاص، للإسهام في تحقيق وسائل تدعيم الدور المرتجى للمرأة بأسرع وقت ممكن.

خامساً: ورقة تنمية الموارد البشرية وبُعدها السكاني في الوطن العربي

أعدها وقدمها د. رياض طبارة، ومما جاء فيها: إن تنمية الموارد البشرية تشكل جزءاً متكاملاً من التنمية الاقتصادية وليس البشرية، فيما لو اعتبرنا البشر مورداً من الموارد. وكما أن رأس المال يتزايد بالاستثمار، فإن مجموع الموارد البشرية يتزايد كذلك بالاستثمار البشري، عن طريق التغذية والصحة وفوق هذا وذاك بالتعليم. ومثلما هو الحال بالنسبة لأي نوع من الاستثمار الاقتصادي، فإن تخصيص هذه الموارد يحدده معدل عائدها الحدي بالنسبة للأنواع الأخرى من الاستثمارات. ومن ثم، فإنه يتبع هذا في حالات الوفرة النسبية في الأيدي العاملة. على الأقل، يكون الاستثمار في تغذية جانب من السكان أو صحتهم أو تعليمهم ليس له ما يبرره في سياق تنمية الموارد البشرية، طالما أن المرجح هو أن تكون نسبة العائد الحدية منها أقل مما نحصل عليه من الاستثمار المماثل في عناصر الانتاج الأخرى. والواقع أنه من غير المرجح عملياً أن الاستثمار في الوظائف الاجتماعية الهامشية (كالمعوقين وكبار السن...الخ) يكون له ما يسوغه إلا في الحالات التي يوجد فيها نقص حاد في اليد العاملة. لا بد كذلك كما يقول د. طبارة من ملاحظة، أنه رغم الأسس الاقتصادية في تناول موضوع الموارد البشرية، فقد تقبلتها الحكمة الاقتصادية التقليدية بشيء من التردد.. والدليل على ذلك أنه يمكن للمرء أن يلحظ بأن البرامج الصحية والتعليمية وغير ذلك من برامج تنمية الموارد البشرية، قد أصبحت أولى ضحايا الإصلاح المالي. وذلك من أجل تبرير السياسات التي توصي بها المنظمات الدولية المالية، مثل صندوق النقد الدولي.

سادساً: ورقة تأثير العلم والتكنولوجيا ومساهمتها في تنمية الموارد البشرية

أعد هذه الورقة وقدمها د. المهدي المنجرة،

وقد طالب فيها بإعطاء هذا الجانب العلمي أهميته في تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، في الإطار القومي، وليس في الإطار القطري، لأن النتاج العلمي والتكنولوجي يتطلب سوقاً مشتركة منفتحة وليست منغلقة. كما أكد د. المنجرة، على ضرورة البحث العلمي وأهميته في تنمية الموارد البشرية، ودعا إلى زيادة المال في الميزانيات العربية للأبواب المخصصة للبحث العلمي. وأشار إلى الفجوة التكنولوجية العلمية التي تفصل في ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومنها الأقطار العربية في الوقت الراهن، وطالب باختزال الطريق والمباشرة في المشاركة في ثورة المواصلات المعلوماتية من أحدث أبوابها. وفي مداخلته في الحوار بشأن القضاء على الأمية، اقترح باشتراك المتعلمين وإلزامهم بالقضاء على أمّية عدد من الأميين، وأورد مثلاً، بعدم منح الشهادة الثانوية إلا بعد أن يقوم المتخرج بتعليم خمسة من الأميين، وعدم منح الدبلوم الجامعي، إلا بعد أن يثبت المتخرج أنه قد علّم عشرة من الأميين، ويتضاعف العدد بالنسبة للحاصل على الدكتوراه.

وبهذه المناسبة، كان د. محي الدين صابر، قد اقترح إنشاء صندوق قومي عربي، يعمل على تعميم التعليم الأساسي ومحو الأمية، ويساعد على تحقيق التنمية البشرية الشاملة.

سابعاً: جلسة الحوار المشترك

اختتمت الندوة أعمالها بجلسة الحوار المشترك، لتوضيح الجوانب المهمة لكل ما دار خلال اليومين. شارك في الحوار من منصة الرئاسة كل من: د. لطيفة الزيات، الهاشمي البناني، د. خير الدين حسيب، د. اسماعيل صبري عبدالله ود. محمد عبدالله نور الذي أدار الحوار.

أكد المتحدثون ارتباط التنمية البشرية بطبيعة النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في البلدان العربية، واختلافها من قطر لآخر. وأكدوا على عدم إمكانية التوصل لحل جذري لمشاكل التنمية البشرية كما ينبغي، إلا في إطار عربي شامل. كما أنه لا مجال للدول والدويلات في ظل التحولات القائمة في عالمنا المعاصر المتسم بالتكتلات الكبيرة وعابرة الجنسيات والقوميات، مما يستوجب التفكير الجدي في نوع من التوحيد والتنسيق، الذي يضمن للأمة العربية بعض إمكانات التقدم.

وأجمع المتحدثون، على أن ضمان وتوفير بعض الحقوق الأساسية للمواطن العربي، تشكل شرطاً أساسياً لتطوير الإنسان وضمان مساهمته بطريقة أفضل في عمليات التنمية.

وبيّنت أوراق العمل والمداولات، كما أشار رئيس الجلسة الختامية هذه، إلى وجود عدد من القضايا التي تستحق المزيد من تداول وجهات النظر وتعميق الرؤية بشأنها، أو تباينت في شأنها الآراء، مما يدعو إلى مواصلة الحوار حولها. ومن هذه القضايا التي حصل الوضوح والاتفاق الغالب إلى حد كبير بشأنها:

- أهمية التركيز في المداولات، على استراتيجيات شاملة وصيغ إجرائية وآليات تنفيذية لإحداث التغيرات المنشودة، كما طرحتها الأوراق وصقلها النقاش.

- أهمية ترتيب الأولويات، ضمن مجموعة المتطلبات الكثيرة وفي إطار محددات الإمكانات والموارد. وهذا الأمر يحتاج إلى توضيح مستمر، وتعديل الأولويات وفقاً للحاجات.

- مع الإقرار بشمولية الموضوع للتنمية البشرية، إلا أن المرحلة الراهنة التي تعكس تفاوتاً للأوضاع القطرية، قد تتطلب معالجات قطرية متباينة يفرضها واقع التجزئة الحالي، بشرط أن تنطلق من المنظور الشامل الذي

يجب أن تلتقي عنده هذه الحلول لتتوحد في المستقبل.

ـ التأكيد على التنمية البشرية كإطار أشمل من النظرة الاقتصادية للموارد البشرية.

وهناك نقاط أخرى وجد رئيس الجلسة الختامية ضرورة تعميق الحوار بشأنها ومنها:

١ ـ في مسألة التربية ودورها في التنمية البشرية

ـ التناقض بين جمود النظام التربوي وبطء حركته، وسرعة تغير الأوضاع العالمية، والحاجات التنموية العربية، وما يتطلب من أساليب جديدة في المعالجة.

ـ المفارقة التي تتزايد يوماً بعد يوم، بين مستويات النمو الاقتصادي وحجم التحولات الكمية والكيفية، التي تسعى إلى إحداثها في النظام التربوي.

ـ توضيح دور القطاع الخاص في العملية التربوية.

ـ مدى مشاركة القطاعات المستفيدة في توجيه العملية التربوية وانعكاساتها الإيجابية والسلبية.

ـ هل من الممكن وضع أهداف تربوية واحدة لكل الأقطار العربية، وما هي وكيفية وضعها عملياً؟

ـ هل النظرة الدونية للعمل اليدوي تراث ثقافي زادت حدته بفعل الاستعمار ثم الفورة النفطية؟ وما هي المعالجة السليمة لتغيير هذه النظرة للعمل اليدوي؟

ـ احتياجات سوق العمل العربية غير واضحة ويصعب تحديدها، فما هي السبل لتحديدها بوضوح؟

ـ ما هي أبعاد التفاعل بين دفع العرض من الأجهزة التربوية، وجذب الطلب من القطاعات المستفيدة؟

ـ هل هناك تعارض بين إعطاء الأولوية على المدى القريب لمخرجات التعليم الثانوي والعالي؟ وبين الاهتمام بمراحل التعليم الأولي على المدى البعيد؟ وكيف نوفق بينهما في مجتمع تبلغ فيه العمالة غير الماهرة حوالى ٨٥ بالمائة من قوة العمل؟

ـ كيف نرى التعليم في الوطن العربي، هل كان أداة تحرر أم أداة قهر؟

ـ كيف يمكن معالجة النظام التربوي خارج إطار تصور متكامل للتنمية المنشودة ومقوماتها؟

ـ كيف تضمن توجيه العملية التربوية بحيث تربط بين استراتيجية وسياسات التنمية من جانب، والتربية من جانب آخر، من دون أن تصبح عملية سلطوية دكتاتورية؟

٢ ـ في موضوع الجوانب الاجتماعية

ـ هل يجري البحث في الجوانب الاجتماعية في إطار تصور شبيه بالمجتمعات المتقدمة، أم يرتبط بالمحددات التاريخية لهذه المجتمعات، أم أن من الممكن صنع تنمية مستقلة قائمة على مناخنا الحضاري والقيمي؟

ـ تزامن الانهيار الاقتصادي مع الانهيار الاجتماعي وأسبابه، فهل هي بتأثير الاقتصاد الريعي والتوجهات اللاديمقراطية والسياسات النقدية الدولية فقط، أم إن هناك أسباباً أخرى وما هي؟

ـ ما هي الجوانب الاجتماعية التي ما زالت معرفتنا بها قليلة، مثل البروليتاريا الهلامية في المدن، وبيانات توزيع الدخل والبطالة بين المتعلمين والداخلين سوق العمل لأول مرة؟

ـ هل من الممكن صياغة مؤشر اجتماعي شمولي عملي، يستخدمه الباحث والمشتغل بالتنمية وصانع القرار؟

ـ أهمية التمييز بين الحاجات المادية الأساسية والرغبات، ودون تفضيل واحدة منها على الأخرى. وإشباع واحدة على حساب الأخرى، كيف يتحقق ذلك في الواقع العربي الراهن؟

ـ هل الزيادة السكانية قدر محتوم، أم أمر مرغوب فيه في الوطن العربي؟

ـ هل التسعير هو الأداة المثلى والوحيدة، لترشيد استهلاك الخدمات في الوطن العربي؟

٣ ـ في دور المرأة

ـ كيف تعالج مسألة دخول المرأة في النشاط الاقتصادي خارج المنزل، في مجتمع تبلغ نسبة البطالة فيه أكثر من ٢٥ بالمائة؟

ـ إلى أي مدى يمكن اعتبار مجتمع المرأة مجتمعاً متجانساً، مع ما تم عرضه في الأوراق والحوار من تفاوت لدور المرأة في الانتاج من قطر عربي إلى آخر؟ ولماذا لا تنعكس مساهمتها الفعلية، وبدرجات كبيرة، في الانتاج أحياناً على مكانتها في الأسرة والمجتمع؟

ـ هل التوسع في قطاع الخدمات، سيحل بعض المشاكل ويزيد من مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي؟ وكيف نضمن عدم تأثّر الطفل بدخول سوق العمل خارج المنزل؟

ـ إن تحرير المرأة، لا يتوقف على قرار من الرجل، فكلاهما يحتاج إلى التحرر من أوضاع اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متخلّفة.

ـ ما هو الدور المتوقع للمنظمات الجماهيرية غير الحكومية، بالمساهمة في تحقيق التنمية البشرية بمفهومها الشامل؟

وهكذا يتبين بأن ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، ليست الأولى من نوعها ولا الأخيرة، وأنها نجحت بتشخيص بعض المشاكل في هذا المجال، وأثارت من الأسئلة أكثر من الإجابات الجاهزة، حيث سيظل الموضوع مفتوحاً للحوار والبحث عن الحلول الملائمة □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الصراعات العربيّة ـ العربيّة

(١٩٤٥-١٩٨١)

دراسة استطلاعية

الدكتور أحمد يوسف أحمد

الثمن ٤,٥٠ دولارات أو ما يعادلها